

الدليل الببليوجرافى

لمقالات

الأستاذ الدكتور " عبدالمنعم سعيد "

مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

بمؤسسة الأهرام

فى الفترة

من ١ يناير ١٩٩٤ الى ٩ نوفمبر ١٩٩٥

رقم الملف الكودى

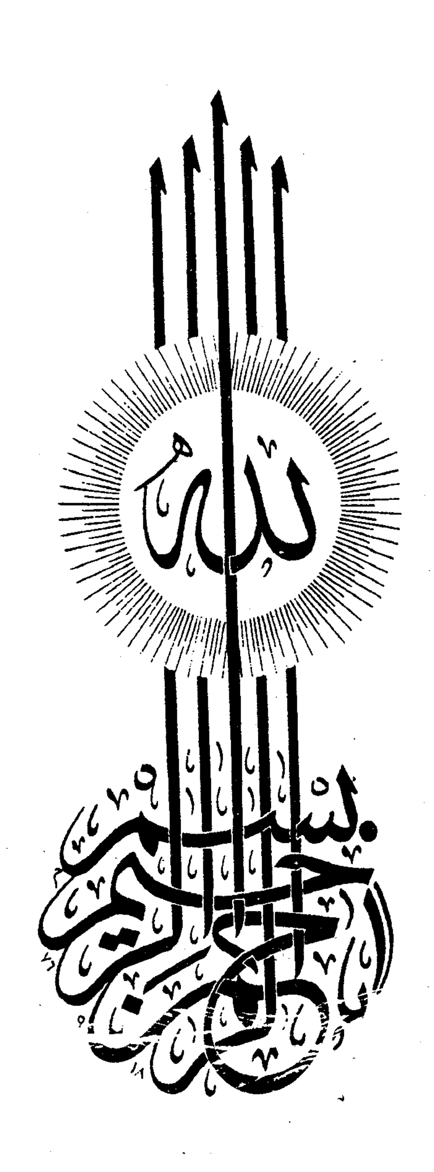
(١٢)

الجزء الثالث

تاريخ الإصدار : سبتمبر ٢٠٠٢

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣


الله
بسم الله الرحمن الرحيم



قائمة
أصدارات
الملفات

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



قائمة الملفات الوثائقية المتاحة

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١	البيئة	١ يناير ١٩٩٠ الى ٣١ مارس ١٩٩٠	١	١٨٧	١٤٠
		١ ابريل ١٩٩٥ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٠	١	٣٠٠	٢٢٥
		٤ يناير ١٩٩٩ الى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٩٦	١٤٧
٢	الاحزاب المصرية	٢ أكتوبر ١٩٩٩ الى ٢٤ يناير ٢٠٠١	١	١٠١	٧٦
٣	المعاهدة النووية	١١ ابريل ١٩٩٥ الى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥	١	١٩١	١٤٣
٤	الالغام فى مصر	٩ فبراير ٢٠٠٠ الى ٣ ابريل ٢٠٠١	١	٥٦	٤٢
٥	الجات	١٤ مايو ١٩٦٣ الى ٢٥ يوليو ١٩٩٤	١	٢٦٥	١٩٩
		١٢ أغسطس ١٩٩٤ الى ١٣ نوفمبر ١٩٩٥	١	٢٣٤	١٧٧
		١ فبراير ١٩٩٠ الى ٢٨ أغسطس ٢٠٠١	١	٩٨	٧٤
٦	الصحافة الصفراء	١٩ يوليو ٢٠٠١ الى ٢٤ يونيو ٢٠٠١	١	١٥١	١١٣
		٢٤ يونيو ٢٠٠١ الى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٤٧	١١٠
٧	حرب ١٩٦٧	١٧ مايو ١٩٦٧ الى ١٩ يوليو ١٩٨٧	١	١٦٩	١٢٧
٨	حرب ١٩٥٦	٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ الى ٢١ يوليو ١٩٩٥	١	٧٩	٥٩
٩	الخصخصة	٣١ أكتوبر ١٩٩١ الى ٢٢ يوليو ١٩٩٦	١	٣٢٢	٢٤٢
		٤ فبراير ١٩٩٧ الى ٢٩ يوليو ٢٠٠١	١	٢٤٣	١٨٢
١٠	مؤتمر قمه جنوه ومناهضو العولمة	١٤ يوليو ٢٠٠١ الى ١٢ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٢١	٩١
١١	ديون مصر	٥ مارس ١٩٩٠ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠	١	٢٤٠	١٨٠
			١	٢٦٨	٢٠١
١٥	الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الصغرى	٢٥ محرم ١٤١٢ الى ١ ذو الحجة ١٤١٣	١	٢٢٤	١٦٨
			١	١٩٧	١٤٨
			١	١٤٧	١١٠
١٨	الجمعيات الأهلية فى مصر	٣٠ يناير ١٩٩٩ الى ٣ ديسمبر ٢٠٠٠	١	١٤١	١٠٦

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١٩	الاقليات الاسلامية	٢٦ ربيع الثانى ١٣٩٢ الى ٥ جمادى الأول ١٤١٣	١	٢٨١	٢١١
		١ جمادى الأول ١٣٩٣ الى ٢٩ جمادى الأول ١٤١٣	١	٢٥٠	١٨٨
		١ صفر ١٣١٩ الى ٢٨ ربيع الأول ١٤١٣	١	١٧٨	١٣٤
		١ جمادى الأول ١٣٩٣ الى ١٧ ربيع الثانى ١٤١٣	٢	٣٩٤	٢٩٦
		٧ ربيع الثانى ١٣٧٨ الى ٥ جمادى الأول ١٤١٣	٢	٤٥٧	٣٤٣
٣١	البترول والطاقة	٦ سبتمبر ١٩٩٨ الى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٤٩	١١٢
٣٢	صراع المياه فى المنطقة العربية الجزء الأول	١٢ أكتوبر ١٩٤٤ الى ٣ أكتوبر ١٩٨٩	١	٢٤٥	١٨٤
	صراع المياه فى المنطقة العربية الجزء الثانى	يناير ١٩٩٠ الى مايو ١٩٩١	١	٢٥٨	١٩٤
٣٥	مكتبة الاسكندرية	٢١ يناير ١٩٢٤ الى ٢٨ أغسطس ١٩٩٨	١	٢٣٤	١٧٦
٣٨	النظام العالمى الجديد	٣ مارس ١٩٩١ الى ٦ سبتمبر ١٩٩٢	١	٢٣٠	١٧٣
		٢ أكتوبر ١٩٩٢ الى ١٦ يناير ١٩٩٣	١	٤٠	٣٠
٤٥	التيار الاسلامى المعتدل ١	٤ أغسطس ١٩٩٠ الى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠	١	١٨٠	١٣٥
	التيار الاسلامى المعتدل ٢	١٠ سبتمبر ١٩٩٠ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠	١	١٧٩	١٣٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٣	١ أكتوبر ١٩٩٠ الى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠	١	٢٢٢	١٦٧
	التيار الاسلامى المعتدل ٤	١ يناير ١٩٩١ الى ٢٩ يناير ١٩٩١	١	٢٠٥	١٥٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٥	٢٩ يناير ١٩٩١ الى ١٤ فبراير ١٩٩١	١	١٧٩	١٣٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٦	١٥ فبراير ١٩٩١ الى ٥ مارس ١٩٩١	١	١٩١	١٤٣
	التيار الاسلامى المعتدل ٧	٦ مارس ١٩٩١ الى ١٨ يوليو ١٩٩١	١	١٩١	١٤٣
٥٠	الصراع العربى الإسرائيلى	١ ابريل ١٩٨٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨	١	٢٤٣	١٨٢
		١ يناير ١٩٨٩ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩	١	٢٥٩	١٩٤
٦١	الطفولة	٢٠ مارس ١٩٩٨ الى ٢٠ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٢٣	١٦٧
٦٨	إتفاقية طابا	٥ سبتمبر ١٩٩٥ الى ١٣ أكتوبر ١٩٩٥	١	١٢٧	٩٥
٨٠	قمة كامب ديفيد الثانية	٢٨ يونيو ٢٠٠٠ الى ٢١ يوليو ٢٠٠٠	١	٢٣١	١٧٣
		٢١ يوليو ٢٠٠٠ الى ٣٠ يوليو ٢٠٠٠	١	٢١٧	١٦٣
		٣٠ يوليو ٢٠٠٠ الى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٩٤	١٤٦

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
٨٥	الإرهاب				
	٨٥/١/١ إغتيال رفعت المحجوب	١٣ أكتوبر ١٩٩٠ الى ٢٠ أغسطس ١٩٩٣	١	٢١٢	٣٢١
			١	٢١٦	
	٨٥/١/٢ إغتيال فرج فودة	٩ يونيو ١٩٩٢ الى ٢٧ فبراير ١٩٩٤	١	٦٤	٤٨
	٨٥/١/٣ إغتيال محمد حسين الذهبى	٤ يوليو ١٩٧٧ الى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧	١	٢٤٣	١٨٢
	٨٥/١/٤ إغتيال السادات	٧ أكتوبر ١٩٨١ الى ٦ أكتوبر ١٩٨٢	١	٢٦٩	٢٠٢
	٨٥/٢/١ محاولة إغتيال صفوت الشريف	٢١ ابريل ١٩٩٣ الى ٢٨ مايو ١٩٩٣	١	١٧٣	١٣٠
	٨٥/٢/٢ محاولة إغتيال زكى بدر	١٧ ديسمبر ١٩٨٩ الى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٩	١	١٤	١١
	٨٥/٢/٣ محاولة إغتيال نجيب محفوظ	١٥ أكتوبر ١٩٩٤ الى ٢٠ مارس ١٩٩٥	١	١٢٧	٩٥
	٨٥/٢/٤ محاولة إغتيال حسنى مبارك	٢٧ يونيو ١٩٩٥ الى ١٩ سبتمبر ١٩٩٩	١	٢٢٩	١٧٢
	٨٥/٢/٥محاولة إغتيال حسن الألفى	١٩ أغسطس ١٩٩٣ الى ٢٣ أغسطس ١٩٩٤	١	١٢٨	٩٦
	٨٥/٢/٦ محاولة إغتيال مكرم محمد أحمد	٤ يونيو ١٩٨٧ الى ١١ يناير ١٩٨٩	١	٣٠	٢٣
	٨٥/٢/٧ محاولة إغتيال حسن ابوباشا	٦ مايو ١٩٨٧ الى ٩ يونيو ١٩٨٩	١	٣٢	٢٤
	٨٥/٢/٨ محاولة إغتيال عاطف صدقى	٢٦ فبراير ١٩٩٣ الى ٤ مايو ١٩٩٤	١	١١٢	٨٤
	٨٥/٢/٩ محاولة إغتيال النبرى إسماعيل	١٤ أغسطس ١٩٨٧ الى ٣١ أغسطس ١٩٨٧	١	٣٣	٢٥
	٨٥/٢/١٠ محاولة إغتيال جمال عبدالناصر	٢٧ أكتوبر ١٩٥٤ الى ١٨ ديسمبر ١٩٥٤	١	١١٢	٨٤
	٨٥/٣ التنظيمات الإرهابية	٥ فبراير ١٩٨٣ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤	١	٧٩	٥٩
	٨٥/٤ أحداث ارهابيه على مستوى المحافظات	٢٩ يوليو ١٩٨٥ الى ٣٠ ابريل ١٩٩٥	١	١٩٣	١٤٥
	٨٥/٥ التطرف الدينى	١٤ سبتمبر ١٩٨١ الى ٤ يناير ١٩٨٩	١	٢١٩	١٦٤
	٨٥/٦ مكافحة الإرهاب	٢٣ أكتوبر ١٩٨١ الى ١٧ ابريل ١٩٨٨	١	٢٠٢	١٥٢
		١٨ ابريل ١٩٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠	١	١٨٤	١٣٨
		١١ مايو ١٩٩٢ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢	١	١٣٩	١٠٤

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
	الإرهاب (تابع)				
	٧/٨٥ اعمال إرهابية " تفجير السفارة "	١١ يناير ١٩٩٣ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧	١	١٦٢	١٢٢
٩٧	القدس	١٩ ابريل ١٩٩٩ الى ١٣ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢٧٩	٢١٠
		١٨ يناير ٢٠٠٠ الى ٣١ يوليو ٢٠٠٠	١	١٩١	١٤٣
		١ أغسطس ٢٠٠٠ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠	١	٢١٥	١٦١
٩٨	التوتر الحدودى بين الهند وباكستان	١٦ مايو ١٩٩٥ الى ١٤ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢٣٢	١٧٤
١٠٥	اتفاقية واى ريفر ١	١٦ أكتوبر ١٩٩٨ الى ٦ أغسطس ١٩٩٩	١	٢٢٠	١٦٥
	اتفاقية واى ريفر ٢	٦ أغسطس ١٩٩٩ الى ٦ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢١٤	١٥٩
١٣١	التجارة الالكترونية	١٩ أكتوبر ١٩٩٨ الى ٣١ أغسطس ٢٠٠١	١	١٤٨	١١١
١٣٣	الجماعات الاسلامية	٢٨ مايو ١٩٩٩ الى ٣ أكتوبر ٢٠٠٠	١	٨٠	٦٠
١٤٣	قمة شرم الشيخ	١١ أكتوبر ٢٠٠٠ الى ٢٠ يوليو ٢٠٠٠	١	١٤٤	١٠٨
١٥٥	المجلس القومى للمرأة	١٧ يناير ٢٠٠٠ الى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠	١	١٠٤	٧٨
١٥٩	حوار الأديان	١٩ يونيو ١٩٩٩ الى ١٢ أغسطس ٢٠٠١	١	١٠٣	٧٧
١٦٥	انتفاضة الأقصى	٣ أغسطس ٢٠٠٠ الى ٢٩ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٢١	٣٣٠
			١	٢١٩	
١٧٥	**الهجوم على أمريكا**				
	١/١٧٥ الهجمات على مركز التجارة العالمى	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٧٣	١٣٠
	٢/١٧٥ تداعيات الهجوم على أمريكا - اجتماعية - عسكرية - سياسية - اقتصادية	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٣٧	١٧٨
	٣/١٧٥ دوائر التحقيقات الجنائية	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٩٠	١٤٣
	٤/١٧٥ أحوال كيانات المجتمع الأمريكى	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٩٦	٧٢
	١/٥/١٧٥ ردود افعال دول العالم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٧٤	١٣١

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



د

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
	الهجوم على أمريكا (تابع)				
	١٧٥/٥/٢ ردود افعال دول العالم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٨٣	١٣٧
	١٧٥/٦/١ آراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف الألف	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٤٢	١٨٢
	١٧٥/٦/٢ آراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات من حرف الباء الى حرف السين	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٢٢	١٦٧
	١٧٥/٦/٣ آراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف السين وحرف الغين	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٣١	٩٨
	١٧٥/٦/٤ آراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف الميم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢١١	١٥٨
	١٧٥/٦/٥ آراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حروف من الصاد الى الياء	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٣٥	١٠١
١٧٦	مؤتمر ديربان	٢ أغسطس ٢٠٠١ الى ١٥ سبتمبر ٢٠٠١	٢	٣٩٦	٢٩٧
١٧٧	الأفغان العرب	٢٨ يناير ١٩٩٣ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٣	١	٧١	٥٣
		١٨ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٢ ديسمبر ٢٠٠١	١	١٦٦	١٢٥
١٧٨	صراع الحضارات	٣ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٩ أكتوبر ٢٠٠١	١	١٧٧	١٣٣
		١٠ أكتوبر ٢٠٠١ الى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	١	٢١٧	١٦٣

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



" الشخصيات "

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١٤	الملك سعود بن عبدالعزيز وجهوده	١٥ نوفمبر ١٩٤٧ الى ٢٨ مارس ١٩٦٧	١	٦٤	٤٨
٤٠	أسامة بن لادن ١	٢٦ أغسطس ١٩٩٨ الى ٢٧ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٦٨	٢٠١
٤١	د . أحمد زويل	٢ يناير ١٩٩٩ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩	١	١٧٩	١٣٤
٥١	الارهابى عمر عبدالرحمن	٨ ابريل ١٩٨٩ الى ١٩ يناير ١٩٩٦	١	١٦٧	١٢٥
٥٢	انجازات مبارك	٥ أكتوبر ٢٠٠١ الى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	١	٢٣٦	١٧٧
٥٣	الملك فهد بن عبدالعزيز	٩ ديسمبر ١٩٩٥ الى ١٦ فبراير ٢٠٠٢	١	١٥٠	١١٣
٥٤	قداسة البابا كيرلس السادس (١)	٢٥ ابريل ١٩٥٩ الى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٦	١	١٤٨	١١١
	قداسة البابا كيرلس السادس (٢)	١ يناير ١٩٦٧ الى ١٨ يونيو ٢٠٠١	١	١٢٦	٩٥

ملحوظة هامة : -

هذه الأسعار لاتشمل تكلفة الشحن والتأمين فى حالة إرسال الملفات خارج القاهرة .

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



* قريبــا !!

موضوعات جديدة

(ملفات تحت الإعداد والتجهيز)

- **دول محور الشر**

  العراق / إيران / كوريا الشمالية
- **الهجوم على امريكا**

  - ملف فرعى جديد

  توجيهات السياسات الخارجية الامريكية

  بعد احداث ١١ سبتمبر 2001
- **العمليات الاستشهادية فى الارضى المحتلة**
- **عولمة الحرب على الأرهاب**
- **مؤتمر القمة العربية – بيروت – مارس** – 2002
- **المبادرة السعودية لاحلال السلام فى الشرق الأوسط .**
- **الجمرة الخبيثة**
- **الحرب ضد أفغانستان**
- **حركة طالبان – أفغانستان**
- **ايمن الظواهرى**
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات**
- **الحكومة أو الإدارة الألكترونية**
- **انتفاضة الاقصى الثانية**
- **حصار الرئيس عرفات**
- **الهجوم على مخيم جنين**

7 – **لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال**

بــ مؤسسة الأهرام – مركز التنظيم وتكنولوجيا المعلومات

شارع الجلاء – الرقم البريدى 11511

أو فاكس رقم 002025786443

e.mail. microfilm @ ahram . orc . eg

أو الاتصال التليفونى المباشر 7704619

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



أقطع هنا

السيد / مدير مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بعد التحية والاحترام

الموضوع : طلب توريد ملفات وثائقية

رجاء التكرم باتخاذ اللازم بتزويدنا بالاصدارات التالية من الملفات الوثائقية .

1 - **إختيار كود الملف المطلوب:**

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45
46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60
61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75
76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90
91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105
106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120
121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135
136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150
151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165
166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180

2 - **عدد النسخ المطلوبة :**

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

3 - **شكل الوعاء المطلوب للملف :**

ملف ورقى	C .D ملف الكترونى	ملف ميكروفيلمى	افلام ملفوفه 16 مم
			ميكروفيش

4 - **اسلوب السداد :**

نقدا	شيك مصرفى

نوع العملة

مصرى	دولار

5 - **بيانات الجهة الطالبة :**

1 - اسم الجهـــــة : ....

2 - العنـــــــوان: ....

3 - تليفـــــون : ....فاكس : ....

4 - نشاط الجهـــة : ....
....
....

6- **موضوعات مقترحة :** ....
....

مع تحياتى

المدير المسئول

التاريخ / /2002

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم : فكر وفلسفة المركز للملفات الوثائقية

لقد بدأ مركز الأهرام فى تقديم شكل جديد من خدمات المعلومات الا وهى الملفات الوثائقية وذلك من خلال مايملكه من تراث معرفى متراكم لأكثر من مائة وخمسة وعشرون عاما ، يشمل أصدارت الأهرام اليومية ودورياته المتعددة ، والتى تغطى قطاعات وأنشطة مختلفة ومتنوعة ، وذلك بهدف تقديم خدمة معلوماتية ووثائقية متكاملة بإعتبار ذلك ذاكرة التاريخ ومرأه الحاضر وأستشراق المستقبل .

وقد بدأ مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات أصدار تلك الملفات منذ بداية عام ١٩٨٦ فى شكل أتجاهين :

الأول أصدارات الملفات الشخصية والموضوعية للأحداث التاريخية .

والثانى أصدارات الملفات للأحداث الجارية على الساحة الوطنية والعربية والدولية .

وذلك بهدف جمع التراث ورصد الحداثة فى نفس الوقت لتقديمه إلى الباحثين والمتخصصين والدارسين آملين أن يجدو فيه منافع تساندهم فى إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير لخدمة المجتمع ، ومراكز اتخاذ القرار فى الدولة ، علاوه على مساندتها للباحثين فى القضايا الاقليمية والعربية والدولية .

واخذت الفكرة خلال السنوات الماضية مراحل التطوير والتحديث وفقا للاتجاهات الفكرية الحديثة وباستثمار تكنولوجيا المعلومات حيث تم التزود بمصادر معلومات متنوعة خارج دائرة اصدارات الأهرام ، لدعم ومسانده الخدمة سواء كانت مصادر معرفيه عربية أو دولية حتى تتسع رؤية المساحة المعرفية فى مكونات ومصادر الملفات الوثائقية ، علاوة على استخدام تقنيات متطورة فى معالجة مواد المعلومات ، مما أضاف تنوع كمى ونوعى يضمن التعرف على الاراء والافكار من كل الاتجاهات ، حتى لايكون الباحث أسير فكرة أورأى محدد ، كما شمل التطوير ايضا منهجية ترتيب وتصنيف مواد المعلومات من خلال الضبط الببليوجرافى لإعداد فهرس مصنف يقود الباحث إلى مواد المعلومات بطريقة أنضباطية ومقننة من خلال تحديد للواصفات ، أو الكلمات الدالة للمحتوى المعرفى ، إضافة إلى التحول من الوعاء الورقى الحامل لمواد المعلومات إلى الوعاء الميكروفيلمى ، وأخيرا الوعاء الالكترونى الممثل فى الأقراص المدمجة C . D مع إعداد قاعدة بيانات ببليوجرافية فى نفس الوقت .

وهكذا – بحمد الله وتوفيقه – تم إعداد وتجهيز مايزيد على ٢٠٠ ملف وثائقى تغطى موضوعات وشخصيات واحداث متعددة ومتنوعة ، ويجرى فى نفس الوقت إعداد ملفات اخرى للاحداث التاريخية والجارية ، وذلك فى ضوء خطة العمل التى تفى بحاجات مجتمع المستفيدين فى مصر والوطن العربى .

والله ولى التوفيق &

مدير مركز الأهرام
للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مهندس . نبيل الوردانى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



المدخل الموضوعى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٢٣

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**الاختيارات الكبرى**				
	* من هنا تبدأ ...!	الأهرام	٢٥ ديسمبر ١٩٩٤	٦٤	–
	– الاختيارات الكبرى التى يجب على مصر مواجهتها فى محيطها الإقليمى وتبدأ من داخل مصر من نظامها السياسى والاقتصادى				
٢	**الارهاب**				
	* تأثير الحروب الأهلية والنزاعات فى البلدان العربية	أهرام ابدو	٢٨ ديسمبر ١٩٩٤	٦٥	–
	– أثر الارهاب على الدول النامية وخاصة آثار الارهاب الدائر فى الجزائر – مقال				
	* ضرورة القوة وحدودها فى مواجهة الارهاب	الحياة	١ يونيو ١٩٩٥	٩٩	١٠١
	– دور قوة الدولة وهيبتها فى مواجهة الارهاب وضرورة التعامل معه تعاملا مباشرا كظاهره يجب القضاء عليها				
	– التمييز بين الارهاب والفكر وبين منظمات الارهاب بإسم الدين والقوى السياسية الاسلامية المعتدله				
٣	**أمن الخليج**				
	* ما بعد الأزمه ... أمن الخليج مره أخرى	الأهرام	١٩ أكتوبر ١٩٩٤	٥٤	٥٥
	– العراق واستغلال المبادره الروسية لقبول الاعتراف بالكويت والولايات المتحدة الأمريكية وعدم قبولها المبادره واصرارها على الردع				
	– استمرار الأزمات طالما أن البنية الأمنية الاقليمية لدول مجلس التعاون على هشاشتها				
	– محاولات حل أزمة العراق				
٤	**الأمن القومى العربى**				
	* الأمن القومى العربى فى التسعينيات لا جديد تحت الشمس	الأهرام	١ يوليو ١٩٩٥	١٠٦	١٠٨

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	الأمن القومى العربى (تابع)				
	– مطبوعات دكتور / فوزى منصور الذى جمع فيها مواقف المحافظين الراديكالين طرح فيها مجموعة من الحجج				
٥	**الإنتخابات**				
	* الاختبارات الكبرى !!	الأهرام	٨ ديسمبر ١٩٩٤	٦٠	–
	– موضوع إنتخابات مجلس الشعب وقدرتها على تعظيم المصالح المصرية				
	– أنسب الطرق التى تحقق المصلحة الوطنية المصرية فى إدارة علاقات مصر الخارجية				
	* البرنامج الانتخابى لحزب التجمع (تحليل وتقييم)	الأهرام	١٦ أكتوبر ١٩٩٥	١٢٨	١٢٩
	– البرنامج يدعو لزيادة الاعتماد على النفس والتكنولوجيا العمالية الكثيفه				
	* الحنين الى الماضى	أهرام ويكلى	٩ نوفمبر ١٩٩٥	١٣٠	–
	– حول برنامج إنتخابات الحزب الناصرى فى الماضى				
٦	**الباحثين المصريين**				
	* التحول الى التجربة العملية	أهرام ويكلى	٢ نوفمبر ١٩٩٤	٥٩	–
	– حول الباحثين المصريين				
٧	**التعاون الإقليمى**				
	* الاقليمية فى الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد	السياسة الدولية	١ أكتوبر ١٩٩٥	١١٦	١٢١
	– مفهوم الاقليمية				
	– المناطق التى يضمها الشرق الأوسط لتحقيق السلام والتعاون الإقليمى والشروط اللازمة لتحقيق هذا التعاون				
	– أقدر التكتلات الدولية على فض النزاع العربى – الاسرائيلى				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٨	**التعليم**				
	* الدفعة المزدوجه وتجربه من استنبول ... !	الأهرام	٩ أغسطس ١٩٩٥	١٠٩	١١١
	- حول اجتماع خريجى دفعتين للثانوية العامه مرة واحده - مؤتمر استنبول عن (الجامعة المثالية فى القرن الحادى والعشرين) - محاولة القضاء على كل ما هو مزدوج				
٩	**التفكير العربى**				
	* تفكير استراتيجى عربى جديد (مقال)	الأهرام	٦ أكتوبر ١٩٩٥	١٢٦	١٢٧
	- مفارقات بين مايجرى الآن ١٩٩٥ وما كان عام ١٩٧٣ فى المعنى والمعين وأسلوب إدارة العلاقات العربية - الاسرائيلية سواء القتال أو التفاوض - ما حدث فى حرب ١٩٦٧ من مقاطعة لإسرائيل فى كل المحافل الدولية				
١٠	**التنمية**				
	* من أوقف القطار ... ولماذا ؟!	الأهرام	٤ أكتوبر ١٩٩٥	١٢٢	١٢٣
	- حول توقف قطار التنمية فى مصر لسبب فقدان آداة العمل التنفيذى الفاعلية والقدره على إدارة التنمية				
١١	**التيارات الفكرية**				
	* ثقافتان .. أم ثقافة واحده ؟ !!	الأهرام	٢٤ فبراير ١٩٩٤	٢٤	٢٦
	- حول إصرار البعض على وجود ثقافتين فى مصر كل منها له صوره نقيه ينقسم بينهما أهل الأمة مما يؤدى لانهيار الوسط السياسى والثقافى - نظره كلا الثقافتين الى الجمهور وما يترتب على ذلك من فقدان الهويه وضياع الذات				
	* الوسطيه بين المهاترة والمناظرة	الأهرام	١٥ مارس ١٩٩٤	٢٩	٣١

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	التيارات الفكرية (تابع) – د / عبدالمنعم سعيد يرد على تعليق د / فؤاد زكريا فى مقالته (ثقافتان أم ثقافة واحده) وسرد للمقال مع تعليق عليه وعلى اتهامات د / فؤاد له * الدولة الرشيدة فى العصور الجديدة – التيار الاسلامى السياسى ومواقفه والدعوه لمقاطعة كل المؤتمرات – يجب أن تكون المقاطعه تتعلق بالتاريخ وليس الحاضر وضرورة أن توفر لنا مصلحة قومية ووطنية	الأهرام	١ أكتوبر ١٩٩٤	٤٧	٤٩
١٢	**حرب أكتوبر ١٩٧٣** * الخطة العربية الجديدة – حرب أكتوبر ١٩٧٣ وماذا تعنى من تفكير عربى يمكن تطبيقه فى كل الازمان	أهرام ابدو	٤ أكتوبر ١٩٩٥	١٢٤	١٢٥
١٣	**الدور الإقليمى لمصر** * معنى الدور الإقليمى – ماذا تعنى بالدور الإقليمى الصناعى لمصر – تأثير مصر فى النظام الدولى وثورة يوليو وحركات التحرر الوطنى العربية – الغاء معاهدة الصداقه والتعاون مع الاتحاد السوفيتى ودور مصر فى تقويض النفوذ السوفيتى	الأهرام	٨ يناير ١٩٩٥	٧٧	–
١٤	**السلام العربى** * من القاهرة الى الدوحه وبالعكس ...!! – اجتماع القاهرة الذى شهد التوقيع على الاتفاق التنفيذى لاعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى	الأهرام	١٣ مايو ١٩٩٤	٣٤	٣٦

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	السلام العربى (تابع)				
	- اجتماع الدوحة حيث تدور أعمال المفاوضات متعددة الاطراف الخاصة بالحد من التسلح والأمن الإقليمى بالشرق الأوسط				
	* سنه مع الأمل وخيبة الأمل !	أهرام ويكلى	٢٩ ديسمبر ١٩٩٤	٦٦	٦٧
	- د / عبدالمنعم سعيد يزن وعود وتقدم عملية السلام العربى الاسرائيلى				
١٥	**التسلح**				
	* السلاح والتخلص منه كأحد أبرز المخلفات التى تركتها الحرب البارده	الحياة	٣١ ديسمبر ١٩٩٤	٦٨	٧٠
	- سباق التسلح وتحقيق التكافؤ العسكرى واختلال التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية العسكرية فى الاتحاد السوفيتى والعالم الاشتراكى				
	- مشكلة التسلح بالنسبه للولايات المتحدة ودول العالم الثالث				
١٦	**الصحافة المصرية**				
	* دروس الديمقراطية !	الأهرام	٦ يناير ١٩٩٥	٧١	٧٢
	- اصدار القانون ١٩٩٣ الخاص بتعديلات قانون العقوبات المتعلقه بالنشر				
	- استبعاد بعض الأطراف السياسية والاعلامية لأسباب تتراوح بين التفكير السياسى والتفكير الدينى				
	* ثمن الحرية ..!	أهرام ويكلى	٨ يناير ١٩٩٥	٧٥	٧٦
	- رؤية د / عبدالمنعم سعيد حول نتائج قانون الصحافة المصرية المستقبلى سياسيا واقتصاديا				
	* حرية الصحافة وحرية الصحفيين ..!!	الأهرام	١٠ يناير ١٩٩٥	٧٨	-
	- التحول فى القوى السياسيه والفكرية فى المجتمع وحرية التعبير عن المصالح والتيارات المختلفه				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	الصحافة المصرية (تابع)				
	- ظهور كما هائلا من الصحف الحزبيه وما يترتب على ذلك من تطور فى الصحافة القومية				
	* ثمن الحرية ... !	الأهرام	٩ يونيو ١٩٩٥	١٠٢	١٠٣
	- حول قانون العقوبات والاجراءات الجنائية فى جرائم النشر				
	- الآثار السلبيه للقانون ونفى حالة التطبيع بين الحكومة والمعارضة وبين الدولة والمثقفين				
	* الصحافة ودور مصر الإقليمى	الأهرام	١ سبتمبر ١٩٩٥	١١٢	-
	- الاحاديث الصحفية حول استمرار الدور الإقليمى لمصر بإعتمادها على قدرتها الفذه فى خلق الثقافة والابداع والفكر الحر				
	- تعليق على القانون الخاص بعقوبات النشر ومحافظة على دور مصر الإقليمى ودورها فى العالم المعاصر				
١٧	**الطاقات العربية**				
	* حشد الطاقات العربية	الحياة	٢٥ مايو ١٩٩٥	٩٦	٩٨
	- يجب مراجعة هذا الحشد لأنه يتعامل مع اسرائيل بالقطعه فيجب أن يكون الحشد من خلال فحص البنية العلمية والتكنولوجيا العربية				
	- الفرق بين عملية الحشد الاسرائيلى والحشد العربى				
	* حشد الطاقات العربية : حالة القدس	الحياة	٢٣ يونيو ١٩٩٥	١٠٤	١٠٥
	- ما الذى سيتم حشده ؟				
	- ما الامكانيات التى نستطيع حشدها ؟				
	- ما هى الأهداف التى يتم تحقيقها من الحشد ؟				
	- الرد على خطوة اسرائيل بمصادرة الأراضى الفلسطينية وتغيير معالم القدس ونقل السفاره الأمريكية من تل أبيب الى القدس				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١٨	**العصر الجديد** * على أبواب عام جديد : الدنيا فى منتصف التسعينيات !! – خطوط عريضه لعصر جديد يتضارب سياسيا واقتصاديا وكونيا – الثورة التكنولوجية الثالثة – نماذج العلاقات الدولية – النظام العالمى الجديد – الصراعات فى العالم	الحياة	٢٠ ديسمبر ١٩٩٤	٦١	٦٣
١٩	**المبادره المصرية** * نحو مبادره جديده – الموقف المصرى ورفض تجديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مالم توقع عليها اسرائيل – الدعوه الى مبادره مصرية بالسعى الى اقامة منطقة اقليمية للاستخدام السلمى للطاقة النووية فى الشرق الأوسط وطرحها على الدول العربية وايران واسرائيل	الأهرام	٢٧ يناير ١٩٩٥	٨١	٨٢
٢٠	**المستوطنات الاسرائيلية** * تداعيات السلام وحل مشكلة المستوطنات الاسرائيلية – حول تعليق مشكلة المستوطنات الاسرائيلية مع قضية القدس والحدود فى المرحلة الثانية من المفاوضات – أنواع المستوطنين – العوامل التى ستدفع المستوطنين اليهود للرحيل	الحياة	١٩ فبراير ١٩٩٤	٢٢	٢٣
٢١	**المفاوضات متعددة الاطراف** * نظره عامه على المفاوضات (دراسه)	السياسة الدولية	١ يناير ١٩٩٤	١	١٥

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	المفاوضات متعددة الاطراف (تابع)				
	- المفاوضات متعددة الاطراف (الاطار العام - موضوعات التفاوض)				
	- (التسلح - المياه وتسوية الصراع العربى الاسرائيلى - اللاجئون - البيئة)				
	- التعاون الاقتصادى - التعاون الاسرائيلى الفلسطينى الاردنى				
٢٢	**مقبرة الإسكندر الأكبر**				
	* البحث عن الإسكندر الأكبر ...!!	الأهرام	١٦ مايو ١٩٩٥	٨٨	٨٩
	- حول قيام الصحف بالكتابه عن اكتشاف مقبرة الإسكندر				
	- الأمم مطالبة دائما بالتجديد الذاتى والتغيير لا الثبات والخلود والنظر للأهرامات				
٢٣	**مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية**				
	* ملف مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية تعقده الأمم المتحدة (٣١)	الأهرام	٣ أغسطس ١٩٩٤	٤٤	٤٥
	- يعرض المفارقات المنطقيه والفكريه ويعلق على المؤتمر				
	* ملف مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية	الأهرام	١١ سبتمبر ١٩٩٤	٤٦	-
	- دفاع عن مالتوس ! (٥٤)				
	- تعليق د / عبدالمنعم سعيد على قيام مجموعة من كتاب ومفكرى تيار الاسلام السياسى ينقد نظريات مالتوس وتأكيد فشلها				
	* ما الذى يشغل بال العالم ... ؟ !	الحياة	٥ أكتوبر ١٩٩٤	٥٠	٥١
	- أنه انتصار الاقتصاد أساسا !				
	- حول مؤتمر الروابط بين الاقتصاد والاستراتيجية والتغيير الجوهرى فى الفكر الاستراتيجى العالمى والتحول من مناقشة قضايا السلاح والقوة العسكرية والنفوذ والسيطرة الى مناقشة الاقتصاد وتأثيره على القوى العظمى				



المدخل الشخصى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**سليمان جوده** * فى حوار مع دكتور عبدالمنعم سعيد حول لاشىء فى جمعية التيار الاسلامى غير الرفض والانسحاب والا نقطاع عن العالم - يطالب التيار الاسلامى أن يقف موقف حازم فى مواجهة الارهاب ويعلن التزامه الكامل بالديمقراطية محرر بالوفد	الوفد	٢٧ أكتوبر ١٩٩٤	٥٦	٥٨
٢	**فؤاد زكريا** * تهافت الوسطيه (تعليق) على مقال دكتور عبدالمنعم سعيد بعنوان ثقافتان أم ثقافه واحده - أسباب الفجيعه من هذا المقال - عيوب استخدامه مبدأ الوسطيه وتطبيقها فى حياتنا الفكرية المعاصره	الأهرام	٢ مارس ١٩٩٤	٢٧	٢٨
٣	**نجيب محفوظ** * مقال (معذره نجيب محفوظ !) - حول محاولة اغتيال الاديب الكبير يوم احتفال مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية باليوبيل الفضى له - محاولة لاغتيال الفكر المصرى والثقافى والأدباء المصرين العالميين	الأهرام	١٥ أكتوبر ١٩٩٤	٥٢	٥٣
٤	**محمد حسنين هيكل** * هيكل وحرب الخليج وحقائق أخرى غائبه ! - يلخص الحرب فى المواجهة بين العراق والولايات المتحدة مستبعدا الجانب العربى ومقللا من قيمته - تجاهل المشاركة المالية العربية فى الحرب	العالم اليوم	٢٧ يناير ١٩٩٤	١٩	٢١



مدخل الدول

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**أفغانستان**				
	* أفغانستان ... المأساه التى لا يذكرها أحد !!	الأهرام	١٤ يناير ١٩٩٤	١٦	١٨
	- حول الصمت العربى والاسلامى والتجاهل الاعلامى لحالة افغانستان				
٢	**ايران**				
	* الحظر الامريكى على ايران سياسة رشيده أم حماقة جديدة	الحياة	٢٣ مايو ١٩٩٥	٩٣	٩٥
	- حول قرار الولايات المتحدة فى فرض الحظر الشامل على الجمهورية الاسلامية فى ايران				
	- هل حققت الولايات المتحدة أهدافها كلها من هذه الخطوه المفاجئة (تفسيرات)				
٣	**روسيا**				
	* المعضله الروسيه فى سباق حركة الامتداد العالمى للرأسماليه المعاصره	الحياة	١١ يناير ١٩٩٥	٧٩	٨٠
	- النظام العالمى الجديد والتحولات الثلاث الجذريه فى روسيا وتناقض حاد فيما بينهم				
	- انهيار الدولة السوفيتية				
٤	**الصين**				
	* لغز الصين ما بين الجموع العسكرى والانطواء فى الرأسمالية المعاصره	الحياة	٢٨ يناير ١٩٩٥	٨٣	٨٥
	- هل يؤدى السلوك الاقتصادى الصينى الى تغيير طبيعة الدولة الصينية ويثقلها فى اتجاه الاندماج والتكافل مع النظام العالمى الجديد أم إلى التوتر والصراع فى المنطقة				
٥	**العراق**				
	* بناء حماقة أخرى	أهرام ويكلى	١٨ مايو ١٩٩٥	٩٠	٩٢
	- حول سياسة أمريكا الخارجية فى العراق				
	* التغيير القادم فى العراق ...!	الأهرام	١٣ سبتمبر ١٩٩٥	١١٣	١١٤

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
	العراق (تابع)				
	- حول معالجة التفاعلات الجاريه حول أوضاع العراق على مستواها المحلى أو على مستوى بعض المواقف الدولية والاقليمية				
	- دور عراق المستقبل فى المنطقة				
	* استمرار المباراه (مقال)	أهرام ويكلى	١٤ سبتمبر ١٩٩٥	١١٥	-
	- حول النظام السياسى فى العراق				
٦	**فلسطين**				
	* الطريق الى القضية الفلسطينية	أهرام ويكلى	١١ مايو ١٩٩٤	٣٢	٣٣
	- الوعد بالارض مقابل السلام ورؤية الدكتور عبدالمنعم سعيد حول الحكم الذاتى الفلسطينى				
	* صناعة الدولة الفلسطينية والشرط العربى اللازم !	الحياة	١٦ يوليو ١٩٩٤	٣٩	٤٠
	- الاعتراف الدولى بحقيقة الدولة الفلسطينية				
	- الخلط بين الدولة الفلسطينية والعالم العربى (فوائده - سلبياته)				
	- مهام القيادة الفلسطينية لكى توفر الشرط العربى				
	* صناعة الدولة الفلسطينية : الشرط الاسرائيلى اللازم !	الحياة	٢٥ أغسطس ١٩٩٤	٤١	٤٣
	- تسيلم وقبول اسرائيل بالشرط الفلسطينى والشرط العربى أى الحكم الذاتى والاعتراف الدولى بالدولة الفلسطينية كيف يكون ذلك ؟				
	* معركة التسوية والقدس (حزمه من سياسات العصا والجزره)	الأهرام	٧ يناير ١٩٩٥	٧٣	٧٤
	- خمس سياسات مترابطه ومتكامله فى معركة التسوية والقدس				
	- عملية السلام وتناقضاتها الكامنه				
	- بعض معارك الصراع العربى الاسرائيلى				

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
	فلسطين (تابع) – مواصلة اجراءات حشد موقف دولى حول مسألة القدس – رفض الاوهام الأمريكية فى استمرار حصار بلدين عربيين (العراق وليبيا) – اجتماع قمة عربية لتوضيح المشروع العربى للسلام وطرح مشروع عربى للقدس				
٧	**اليمن** * حالة اليمن : على من يطلق الرصاص ؟ !! – توقيع وثيقة العهد والاتفاق بعمان لحل المشكلة اليمنية – محاولة التوحيد بين اليمنيين واكتشاف أسباب الخلاف وجذوره	الأهرام	١٩ مايو ١٩٩٤	٣٧	٣٨



مدخل المنظمات

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	منظمات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**جامعة الدول العربية** * على مفترق الطرق : (مقال) - حول الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على انشاء جامعة الدول العربية	أهرام ويكلى	٢٣ مارس ١٩٩٥	٨٦	٨٧

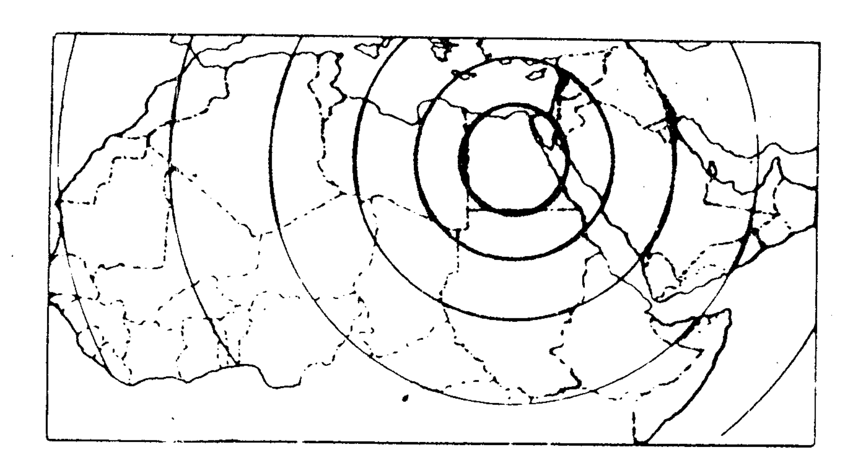


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: السياسه الدولية

التاريخ : ايناير ١٩٩٤

(١) تقديم الملف : نظرة عامة على المفاوضات



د. عبد المنعم سعيد

اثار الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي وماتبعه من اتفاق اردني - اسرائيلي زوابع كثيرة في الساحة السياسية والثقافية والاكاديمية العربية . ولم يحظ امر بكثير من الجدل السياسي والايديولوجي قدر الحديث عن النظام الشرق اوسطي والسوق الشرق اوسطية المشتركة كمستقبل للمنطقة بعد التوصل الى سلام عربي إسرائيلي . وبينما اعتبر البعض كلا من النظام والسوق « اوهاما » ، « وطواحين هواء » لاأساس لها من الواقع ، اعتبرها اخرون اما انها اصبحت حقيقة واقعة او سبيلها الى الوقوع في المستقبل القريب . وما بين الموقفين تعددت السبل والمقاصد مابين مؤيد ومعترض وما بينهما .

وتعود هذه الخلافات في كثير منها الى عاملين : تمسك الكثيرين بمواقف أيديولوجية يجرى إسقاطها على الواقع بإصرار عجيب ، وغياب المعلومات والحقائق حول ماهو معروض بالفعل على ساحة المنطقة سواء من الجانب العربي أو الجانب الاسرائيلي أو من اطراف خارج المنطقة . وقد درجت السياسة الدولية على ان تلعب دورا في توفير اكبر كمية ممكنة من المعلومات والتحليلات ووجهات النظر المختلفة امام القارىء الغربي العادى والمتخصص حتى يمكن ترشيد النقاش والحوار الدائر بامتداد الامة العربية . وفي عدد اكتوبر الماضي قدمت السياسة الدولية ملفا خاصا حول المفاوضات الثنائية العربية - الاسرائيلية عامة والمحادثات الفلسطينية - الاسرائيلية بوجه خاص تحت عنوان : الطريق نحو سلام عربي اسرائيلي .. القضايا والمشكلات .

وفي هذا الملف فان السياسة الدولية تستكمل جانبا اخر من الصورة وهى الخاصة بالابعاد الاقليمية لعملية التفاوض العربي - الاسرائيلي والتى تشغل حاليا المفاوضات المتعددة الاطراف الخاصة بالشرق الاوسط والتى ينتظر ان يتم من خلالها تحديد التفاعلات التى سوف ترسم مستقبل المنطقة العربية والشرق الاوسط بشكل عام . وينقسم الملف الى هذه المقدمة التى تعطى نظرة عامة على المفاوضات المتعددة الاطراف وما تشكله من معضلات والاستراتيجيات المختلفة للتعامل معها فضلا عن مناقشة وجهات النظر المختلفة بصدد اربع قضايا جوهرية (الحد من التسلح ، التعاون الاقتصادى ، المياه ، واللاجئون) مع اطلالة عامة على امكانية استخدام المفاوضات المتعددة الاطراف لخدمة الاهداف العربية .

بعد هذه المقدمة ينقسم الملف الى دراسة « الشرق الاوسط والفكر السياسي العربي » تحاول تحديد الرؤى العربية المختلفة للفكرة الشرق أوسطية ، وهو نوع من المسح الضرورى لتبيان « الخنادق » العربية المختلفة ازاء الموضوع . ثم بعد ذلك تأتى خمسة دراسات متتالية يتناول كل منها موضوعا من الموضوعات التى تشغل اللجان الفرعية الخمس للمفاوضات المتعددة الاطراف

الأمن ، الاقتصاد ، المياه ، اللاجئون ، والبيئة . ان السياسة الدولية تأمل ان يساهم هذا الملف كما ساهمت ملفات سابقة فى ترشيد النقاش العربى ومده بالمعلومات والتحليلات اللازمة لادارة حوار رشيد وعقلانى .

المفاوضات المتعددة الاطراف فى الشرق الاوسط :

تمثل المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف فى الشرق الاوسط ، والمشهرة فى ٢٨ , ٢٩ يناير ١٩٩٢ فى موسكو ، الحلقة الثالثة فى عملية السلام فى الشرق الاوسط بعد حلقة مؤتمر مدريد وحلقة المفاوضات الثنائية . ورغم ان هذه المفاوضات تمثل اهمية التعامل ما بين دول الشرق الاوسط ، وبينها وبين العالم الخارجى ممثلا فى الولايات المتحدة والاتحاد الروسى ودول الجماعة الاوربية واليابان وعدد اخر من الدول التى وافقت على المشاركة فيها إيمانا منها بحيوية السلام فى الشرق الاوسط للسلام العالمى ، فان جوهرها هو تسهيل عملية السلام العربى - الاسرائيلى من خلال تذليل عدد من القضايا الشائكة التى تؤثر على سير المفاوضات الثنائية ما بين الاطراف المباشرة للصراع وهى اسرائيل من جانب و الاردن ولبنان وفلسطين وسوريا من جانب اخر .

والقضايا المعروضة على هذه الحلقة خمسة : الأمن والحد من التسليح ، المياه ، التعاون الاقتصادى ، اللاجئون ، والبيئة . فى هذه القضايا تتعارض وجهات النظر العربية والاسرائيلية تعارضا كبيرا ، ان لم تتصادم بشكل كبير . ورغم ذلك ، فان الدراسات و الحلقات البحثية التى عقدت خلال الاعوام الاخيرة فى الولايات المتحدة واوربا والاتحاد السوفيتى بدأت فى التوصل إلى نوع من الارضية المشتركة التى لا تمثل عبورا للفجوة الواسعة بين الطرفين ، ولكنها تمثل نقطة بداية للتعامل مع هذه القضايا بشكل مشترك . والتفاوض حول هذه القضايا ، سوف يرتبط إلى حد كبير بحلقة المفاوضات الثنائية و يؤثر فيها ويتأثر بها سواء على مستوى سرعة التوصل إلى نتائج ، او توقف هذه المباحثات وانهيار عملية السلام .

ان هذه المقدمة تسعى إلى تحقيق ثلاثة اهداف . اولها ، ان توضح الاطار العام التى انطلقت منه المفاوضات والاشكاليات والمصاعب التى تواجهها . وثانيها ، التعريف بالقضايا المعروضة ، وحدودها ، ووجهات النظر العربية والاسرائيلية فيها ، فضلا عن الحلول المتصورة لها . وثالثها ، وضع استراتيجية عربية للتعامل مع هذه المفاوضات فى إطار عملية السلام ككل حتى تحقق أكبر عائد سياسى واستراتيجى ممكن .

اولا : الاطار العام :

بعد انتهاء الجولة الاولى من المفاوضات العربية الاسرائيلية من خلال مؤتمر السلام فى مدريد ، ومع بدء المحادثات الثنائية فى مدريد ثم استئنافها فى واشنطن ، بدأت المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف فى موسكو باعتبارها الحلقة المكملة فى المفاوضات لمؤتمر السلام والمفاوضات الثنائية . وقد بلغ من الاهتمام العالمى بهذه المفاوضات ان حضر جلستها الافتتاحية خمسة وثلاثون دولة منها اربعة عشرة دولة عربية ، وزاد هذا العدد بعد ذلك حتى وصل الى اثنين واربعين دولة فى بعض اللجان الفرعية .

واعطت الولايات المتحدة أهمية خاصة لهذه المفاوضات ، وباشرت ضغطا كبيرا على الاطراف المعنية حتى تبدأ ، نتيجة عدد من العوامل :

أ - رغبة الولايات المتحدة فى الاستفادة من وضعها فى حرب الخليج ، خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون بعد تحرير الكويت بالقوات الامريكية .

ب - توقع الولايات المتحدة ان السير فى هذه المفاوضات ، أسهل واقل تعقيدا ، واقل عرضة للانتكاس ، من المحادثات الثنائية ذات الطبيعة الشائكة والحساسة ، والتى تتباعد فيها الأطراف بصورة ملحوظة .

ج - توقع الولايات المتحدة ان تمثل هذه المفاوضات اغراء حقيقيا لاسرائيل حيث تسمح بالتعامل المباشر مع عدد كبير من الدول العربية .

د - ان الموضوعات المطروحة على جدول اعمال المفاوضات الاقليمية تضع منطقة الشرق الاوسط على طريق التعاون الاقتصادى ، والتنمية الاقتصادية ، ومن ثم تمهد الطريق لتنامى المصالح الاقتصادية المشتركة ، بدلا من تصاعد المصالح السياسية المتصادمة والمتعارضة .

ولكن بالنسبة للجانب العربى ، فان المفاوضات الاقليمية طرحت عددا من المشكلات . وربما كانت المشكلة الاولى التى كان على الاطراف العربية مواجهتها هى كيفية التوفيق مابين استمرار حالة الحرب الرسمية مع اسرائيل ، والجلوس معها على مائدة مفاوضات واحدة تستهدف مواجهة مشكلات اقتصادية وتحقيق تعاون اقتصادى . وحقيقة فان هذه هى المرة الاولى فى التاريخ الذى يحدث فيه هذا الوضع ، ومن ثم فانه لاتوجد سابقة يمكن القياس عليها . وحتى بالنسبة لمفاوضات الحد من التسلح فى اوربا أو بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فقد جرت بين اطراف لاتوجد بينها حالة حرب رسمية وان اتسمت بتوترات الحرب الباردة . وحتى فان هذه المفاوضات كانت تجرى بعد اجراء تخفيض ملحوظ فى التوتر كما حدث بعد انهاء الصواريخ الكوبية (١٩٦٢) ، وقيام الوفاق (١٩٧٢ وتولى جورباتشوف للسلطة (١٩٨٥) .

المشكلة الثانية هى علاقة المفاوضات الاقليمية بالمفاوضات الثنائية . فالولايات المتحدة ايدت وجهة النظر الاسرائيلية التى ترى عدم الربط بين أى نوع من المفاوضات الثنائية ، وبينها وبين متعددة الاطراف .

والحجة هنا انه لاينبغى منع التقدم على جبهة من الجبهات فى المفاوضات بسبب الصعوبات التى تواجهها جبهة او اكثر ، وان احراز التقدم فى أى جبهة من شأنه « تليين » المواقف ، وتجاوز العقبات فى الجبهات الاخرى . ورغم ذلك فان الواقع السياسى شىء اخر . فقطع المباحثات بين اسرائيل وسوريا ، أو بين اسرائيل والفلسطينيين مثلا ، سوف يولد ضغوطا كبيرة على الدول العربية المشاركة فى المفاوضات الاقليمية لكى تقطع أو تجمد المفاوضات بدورها وهكذا يتردى الموقف ويزداد توترا .

المشكلة الثالثة تعلقت باسرائيل ذاتها ، والتى سوف حاولت ان تكون للمفاوضات نتائج سياسية وليس اقتصادية فقط .

المشكلة الرابعة ذات طابع اعلامى ، فمعظم الدول العربية ، عدا مصر ، تحرص على التعامل مع اسرائيل كعدو ، ومن ثم فان وسائل الاعلام عادة ماتشير الى فلسطين المحتلة ، أو الكيان الصهيونى ، أو العدو الاسرائيلى . ان هذا الوضع الاعلامى واجه مفارقة كبرى مع جلوس وفود عربية مباشرة مع اسرائيل ، وتنقله وسائل الاعلام العالمية بطريقة يصعب تجاهلها من اعلام الدول العربية ، والاتعرضت مصداقية وسائل الاعلام المحلية للخطر وتحول المستمعون والمشاهدون والقراء الى وسائل الاعلام الاجنبية .

ثانيا : موضوعات التفاوض :

١ - الحد من التسلح:

يقع موضوع « الحد من التسلح » على راس قائمة موضوعات المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف فى الشرق الاوسط . وكان هذا الموضوع قد بدأ يثار بحدة خلال عقد الثمانينات نتيجة القفزة الكمية والنوعية فى مستويات التسلح فى المنطقة نتيجة استمرار الصراع العربى الاسرائيلى ، والحرب العراقية الايرانية . وبعد نجاح الرئيس الامريكى جورج بوش فى الانتخابات فى نوفمبر ١٩٨٩ ، وتوليه الادارة الامريكية فى يناير ١٩٨٩ . فان برنامجه الخاص بالشرق الاوسط تضمن ضرورة السعى من أجل الحد من التسلح فى هذه المنطقة الحساسة والمتوترة من العالم . وجاءت أزمة الخليج فى صيف عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية فى شتاء عام ١٩٩١ لكى تجعل هذا الموضوع نقطة اساسية فى برنامج وحركة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط . وتم التعبير عن ذلك انذاك فى اكثر من خطاب وتصريح للرئيس الامريكى ووزير خارجيته جيمس بيكر .

وموضوع الحد من التسلح موضوع قديم فى تاريخ العلاقات الدولية فى القرن العشرين . حيث راى كثير من المفكرين والدارسين ان توافر السلاح بكمية كبيرة لدى طرف دولى يمكن ان يغريه باللجوء الى القوة العسكرية لتحقيق اهداف ومصالح سياسية واقتصادية . وان «سباق التسلح » - وهو المفهوم المناقض للحد من التسلح - يؤدى الى سلسلة من سوء الفهم لنوايا الاطراف الضالعة فيه ، مما يؤدى الى ازدياد التوتر، الذى قد يصل الى المواجهة العسكرية . ولذا فان مفهوم «الحد من التسلح » برز كأحد الوسائل الهامة للقضاء على ظاهرة الحرب فى العلاقات الدولية .

ومفهوم الحد من التسلح يمثل مظلة واسعة من المفاهيم الاخرى مثل «ضبط التسلح » و «نزع السلاح » وحتى الستينيات فان المفهوم الاخير كان الاكثر شيوعا . وبشكل عام فانه يعنى تقييد القدرة على استخدام السلاح لدى الدول من خلال اساليب متنوعة :

- تقييد قدرات وفعالية سلاح معين من حيث المدى او السرعة او القدرة التدميرية .
- منع او تقييد انتاج او الحصول على سلاح معين .
- مناطق منزوعة السلاح او محدودة التسلح من حيث الكم او النوع او كلاهما معا . - ازالة اسلحة معينة .
- وضع عدد معين للقوات العسكرية أو لعدد الأسلحة .
- اجراءات لبناء الثقة العسكرية من خلال «شفافية » المعلومات العسكرية حول المناورات والتدريبات والسماوات المفتوحة ، ومن خلال المراكز المشتركة لادارة الازمات ومواجهة المخاطر .

وللعالم تجربة غنية فى عملية الحد من التسلح بدأت فى مؤتمر واشنطن عام ١٩٢١ حين استطاعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان التوصل الى اتفاق حول حد اقصى لحمولات السفن العسكرية لمدة عشرة اعوام . وحتى يتم الالتزام بهذا الحد الاقصى لكل دولة فقد كان عليها مجتمعة التخلص من ٦٨ سفينة حربية ، بنيت بالفعل او تحت البناء، منها ٢٨ للولايات المتحدة و ٢٤ لبريطانيا و ١٦ لليابان . وبعد هذه الخطوة لم يحدث تقدم يذكر حتى عام ١٩٥٩ حينما عقدت المعاهدة الدولية متعددة الاطراف الخاصة بالقطب الجنوبى حيث حظرت جميع الانشطة العسكرية فيه . وتلا ذلك سلسلة من المعاهدات الدولية مثل معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية (١٩٦٨) والثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أنذاك مثل اتفاقية الخط الساخن (١٩٦٣ و ١٩٧١) واتفاقيات سالت - ١ (١٩٧٢) . ولكن القفزة الكبرى فى مجال الحد من التسلح جاءت بعد عام ١٩٨٧ حينما اتفق الاتحاد السوفيتى انذاك والولايات المتحدة الامريكية على ازالة اسلحة بكاملها ، وخفض التسلح فى الاسلحة الاستراتيجية ، وخفض كبير فى الاسلحة التقليدية ، ومنع انتاج الاسلحة الكيماوية والبيولوجية .

وفى العادة فان مباحثات الحد من التسلح تقترن بعدد من المشكلات والقضايا التى تؤثر فيها وتعوق التوصل الى اتفاق منها :

- المناخ السياسى الذى يحيط بالمباحثات والعلاقة ما بين الحد من التسلح وباقى القضايا المتنازع عليها .

ـ ان الحد من التسلح يواجه سباق التسلح كما ونوعا ، ومن ثم يحدث أحيانا ان يتجاوز السباق محاولات الحد ، بحيث تجد الاطراف عند التوصل الى اتفاق بخصوص توازن تسليحى معين ، انها ازاء توازن جديد يختلف عن ذلك الذى بدأت عنده التفاوض .

ـ ان الاطراف المختلفة لاتطور تسليحها بشكل متوازن ومتوازى بالنسبة لكل سلاح، فكل طرف عادة له فلسفته فى تطوير نظمه الدفاعية، مما يخلق مشكلة كبرى تتعلق بترجمة ذلك الى اتفاقيات عادلة ومتوازنة للاطراف . فمن الطبيعى ان يسعى كل طرف الى التركيز على نقاط القوة فى تسليح الخصم لكى يتم الحد منها فى الاتفاقية ، أو الاتفاقيات المراد التوصل إليها .

ـ تحديد طبيعة السلاح وعما اذا كان استراتيجيا او تكتيكيا، هجوميا او دفاعيا، وتداخل نظم التسلح الى حد كبير بين الاسلحة التقليدية واسلحة التدمير الشامل .

ـ ان سباق التسلح المراد الحد منه عادة ما يرتبط بأطراف ثالثة غير مشتركة فى المفاوضات (الصين وفرنسا وبريطانيا فى حالة المفاوضات السوفيتية ـ الامريكية، وإيران وباكستان والهند فى حالة المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية) .

الحد من التسلح والصراع العربى ـ الاسرائيلى :

والحقيقة ان الصراع العربى ـ الاسرائيلى عرف منذ بدايته العديد من تجارب وترتيبات الحد من التسلح . ففى اتفاقيات وقف اطلاق النار والهدنة فى عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، انشئت مناطق محايدة ومنزوعة السلاح ولجان الامم المتحدة للاشراف على الهدنة على الحدود بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا والاردن ولبنان وفى القدس . وفى عام ١٩٥٠ أعلنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عن عزمها على وقف صفقات السلاح لمنطقة الشرق الاوسط . وفى عام ١٩٥٦ ، وبعد حرب السويس ، تضمنت اتفاقيات الامم المتحدة التى انهت القتال انشاء قوة الطوارىء الدولية على جانبى الحدود المصرية الاسرائيلية . ورغم رفض اسرائيل لوضع هذه القوات على جانبها من الحدود ، فان مصر قبلت ذلك ، وبذلك فانها قبلت من جانب واحد قيودا على حركة قواتها فى اجزاء محددة من سيناء . وفى خلال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ فان مصر لم تقم بنشر قواتها الاساسية فى سيناء .

كل هذه الاجراءات كانت فى الحقيقة لتهدئة صراعات نشب فيها القتال ، ولكن بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فان اجراءات الحد من التسلح بدأت تستخدم فى عملية السلام التى بدأت بعد الحرب . وفى اتفاقية الفصل بين القوات الاولى لم تقبل مصر فقط قيودا على قواتها وحرية حركتها شرق قناة السويس ، بل قبلت أيضا وجود قوات للامم المتحدة ، وقيودا على دفاعاتها الجوية غرب قناة السويس . وقبلت سوريا قيودا مشابهة بعد اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة السورية ـ الاسرائيلية فى ذات العام ١٩٧٤ . وفى اتفاقية الفصل بين القوات الثانية عام ١٩٧٥ على الجبهة المصرية ، قبلت مصر بالاضافة الى ما سبق مناطق منزوعة السلاح ، واجراءات لبناء الثقة مثل وجود نظم للانذار المبكر ، والاستشعار الالكترونى ، والاخطار بالتحركات العسكرية .

ولكن اكثر ترتيبات الحد من التسلح طموحا جاءت فى اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ، حيث قضت الاتفاقية بتقسيم سيناء الى ثلاثة مناطق : المنطقة (أ) ولا يتواجد فيها مايزيد على فرقة مشاة ميكانيكية عدد افرادها ٢٢ ألف جندى واجمالى ٢٣٠ دبابة . المنطقة (ب) ولا يتواجد فيها مايزيد على اربعة كتائب من وحدات الحدود مسلحين بأسلحة خفيفة وبحد اقصى اربعة الاف جندى المنطقة (ج) ولا يوجد فيها اية قوات عسكرية مصرية فيما عدا الشرطة المدنية . على الجانب الاسرائيلى من الحدود ، المنطقة (د) ولا يوجد فيها اكثر من اربعة كتائب من المشاة لاتزيد عن اربعة الاف جندى ولديهم ١٨٠ حاملة جنود مدرعة . هذه المناطق يشرف عليها نظام للانذار المبكر وقوات دولية متعددة الجنسية .

وحققت اجراءات الحد من التسلح فى معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية عددا من الاهداف الهامة .

أ ـ خفضت الى ادنى حد ممكن امكانية الهجوم المفاجىء لكل من مصر واسرائيل .

ب ـ انها اوجدت عملية للتعاون العسكرى للاشراف على تطبيق الاتفاقية بحسن نية .

ج ـ انها اوجدت سابقة عدم التوازن فى القوات كوسيلة لاعطاء اسرائيل الامن مقابل تنازلها عن الاراضى .

سباق التسلح فى الشرق الاوسط :

ورغم هذا التاريخ من الحد من التسلح المرتبط بالصراع العربى ـ الاسرائيلى ، فان منطقة الشرق الاوسط عرفت اكبر سباق للتسلح فى العالم خارج القارة الاوربية ، حتى بين مصر واسرائيل ، طرفى معاهدة السلام الوحيد فى المنطقة . وشمل السباق ليس فقط حجم القوآت المسلحة لدى اسرائيل من جانب والدول العربية من جانب اخر ، وانما ايضا نوعية الاسلحة لدى الطرفين ، وشملت مجالات الاسلحة التقليدية ، واسلحة التدمير الشامل ، وأسلحة الفضاء هذا السباق خلق توازنا قلقا بين الطرفين ، ويجعل حربا عربية ـ اسرائيلية اخرى شاملة وباهظة التكاليف بالنسبة للطرفين .

وهناك عدد من الملاحظات الاساسية على التوازن الحالى بين طرفى الصراع العربى ـ الاسرائيلى . الملاحظة الاولى ذات طبيعة كمية . فالارقام المتاحة ، والحقائق المعروفة ، تؤكد ـ خلافا لوجهة النظر الشائعة ـ انه لايوجد « اختلال » استراتيجى بين العرب واسرائيل لصالح الأخيرة بالنسبة للاسلحة التقليدية . وعلى العكس ، فان المعلومات تشير الى الاتجاه المضاد ، وهو

ان هناك تفوقا عربيا على اسرائيل ، سواء فى حجم القوة العسكرية او فى كافة عناصر القوة الشاملة التى يتخذها الخبراء كمؤشرات لقياس القوة ، سواء اذا تم القياس للتوازن بين جميع العرب واسرائيل ، او دول المواجهة العربى واسرائيل . وحتى اذا اخذنا دولا عربية - سوريا ومصر - منفردة فانها تكاد تكون فى حالة « تكافؤ خام » مع اسرائيل وحدها ، اذا ما أخذ فى الاعتبار اعتبارات « الدفاع » و « الهجوم » وان المهاجم عليه دائما تبعة التفوق بنسبة لاتقل عن ضعف القوة المدافعة فى الاتجاه الرئيسى .

الملاحظة الثانية ، انه رغم هذا التفوق العربى « الكمى » فان اسرائيل « المهاجمة » كانت دائما الاكثر قدرة على تحقيق اهدافها بسبب تفوقها « النوعى » ، الذى لايعود الى نوعية اسلحة متقدمة هى الأخرى ، وانما الى عدد من العناصر الجوهرية :

أ - وحدة وكفاءة وفعالية القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية .

ب - التقدم العام للمجتمع الاسرائيلى خاصة فى مجالات العلم والتكنولوجيا مقارنة بالمجتمعات العربية .

ج - العلاقة الاستراتيجية الوثيقة بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .

د - مشاركة اسرائيل فى صنع التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، مقابل قيام الدول العربية باستيرادها .

الملاحظة الثالثة ، انه اذا كان هناك تفوق كمى عربى وتفوق نوعى اسرائيلى فى الاسلحة التقليدية ، فان اسرائيل لديها تفوق ساحق فى الأسلحة النووية ، كما انها بدأت سباقا جديدا فى الفضاء . وفى مواجهة هذا التفوق ، قامت الدول العربية بعدد من الاجراءات لمواجهة التهديد الاسرائيلى ، بالاضافة لتهديدات اخرى فى المنطقة اهمها التهديد الايرانى ، لتحقيق ردع جزئى :

أ - الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة التقليدية وكميات كبيرة (السعودية : طائرات اواكس واف - ١٥ ، سوريا : طائرات ميج - ٢٩)

ب - تطوير الاسلحة الكيماوية .

ج - الحصول على ، وتطوير ، صواريخ قادرة على الوصول الى اسرائيل وقادرة على حمل رؤوس تقليدية وكيماوية باعداد كبيرة (مصر ، سوريا ، العراق ، السعودية) .

د - شن حملة دولية على اسرائيل من اجل مطالبتها بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وانشاء منطقة منزوعة السلاح النووى واسلحة التدمير الشامل فى الشرق الاوسط .

ولكن سباق التسلح فى منطقة الشرق الاوسط لم ينتهى بعد . فحرب الخليج الثانية شكلت اشارة البدء لمرحلة جديدة من سباق التسلح تستند الى سعى الأطراف المعنية الى الاستفادة من تجربة الحرب والسعى للحصول على احدث انواع الاسلحة المتقدمة تكنولوجيا التى ابرزتها الحرب فى المجالات التالية :

أ - الدفاع الجوى (صواريخ باتريوت ، وتطوير اسرائيل لصاروخ أرو استنادا الى خبرة الحرب) .

ب - الطائرات المتقدمة .

ج - الصواريخ عالية الدقة من طراز كروز ، حيث طلبت كل من السعودية واسرائيل من الولايات المتحدة صواريخ توما هوك .

د - اجهزة التشويش والانذار المبكر والقيادة والتوجيه .

مفاوضات الحد من التسلح :

ان المواقف العربية والاسرائيلية من موضوع الحد من التسلح تتباين الى حد كبير - الموقف الاسرائيلى ينطلق من تكييف محدد لأمن اسرائيل ينطلق من النقاط التالية :

أ - ان التفوق الكمى العربى يمكن ان يكون له تأثير نوعى اذا ماتم استخدامه بكثافة ونتيجة اتحاد الدول العربية على مهاجمة اسرائيل . ورغم التفكك العربى المستمر ، فليس هناك مايمنع فى المستقبل من حدوث وحدة او تنسيق كما حدث فى حرب ١٩٧٣ . ومهما كان هذا الاحتمال بعيدا ، فان القرارات الامنية تتخذ فقط على اساس اسوأ الاحتمالات .

ب - انه حتى ولو لم تحدث وحدة او تنسيق عربى ، فان هناك قدرة لدى اكثر من دولة عربية (مصر وسوريا والعراق والسعودية) على احداث ضرر واذى بالغ باسرائيل لا تستطيع تحمله نظرا لمحدودية عدد سكانها ، وعدم قدرتها على تحمل خسائر كبيرة ، مقارنة بالدول العربية التى لديها عدد كبير من السكان ، ولاتعطى للخسائر البشرية اهمية كبرى ، واصبحت تمتلك اسلحة التدمير الشامل الكيماوية ووسائل نقلها . ولذلك ، فحتى لو استطاعت اسرائيل فى النهاية تحقيق انتصار عسكرى ، فأنها فى النهاية تخسر الحرب سياسيا نتيجة الضرر الذى يلحق بها (حرب اكتوبر ١٩٧٣ ولبنان) .

ج - ان التفوق الكمى العربى يمكن ان يتحول الى تفوق نوعى فى المستقبل نتيجة تنامى القوة الاقتصادية العربية (بسبب النفط اساسا) ، وقدرة الدول العربية على استيراد الاسلحة المتقدمة ، فضلا عن انه عاجلا او آجلا سوف يحدث تقدم علمى فى هذه الدول نتيجة انتشار التعليم ، ومن ثم يصبح لديها قدرة اكبر على استيعاب وحتى انتاج الاسلحة المتقدمة .

د - ان اعتماد الدول العربية على وجود جيوش عاملة ودائمة يعطيها قدرة كبيرة على تحقيق « المفاجأة » ومن ثم انزال خسائر كبيرة باسرائيل قبل قيامها بالتعبئة العامة التى تحتاج وقت لاتمامها . ونظرا لتنامى قدرات الصواريخ العربية ، فانه سوف يكون لدى الدول العربية القدرة بشكل متنامى لاعاقة عملية التعبئة هذه ونقل الحرب الى الساحة الاسرائيلية ذاتها بعد ان كانت معصومة منها لفترة طويلة (حرب الخليج) .

واستنادا الى هذا التكييف للامن الاسرائيلى ، فان المطالبات الاسرائيلية ركزت على مايلى :

أ ـ وقف امداد الدول العربية بالسلاح المتقدم ، حتى ولو ادى الى وقف مماثل الى اسرائيل ، استنادا الى تفوقها الحالى ، وتوافر صناعة سلاح متقدمة لديها .

ب ـ ازالة جميع أسلحة التدمير الشامل الكيماوية لدى الدول العربية وتتوقف مساعيها الانتاج او الحصول على الاسلحة البيولوجية والنووية .

ج ـ ازالة ، او تقييد ، قدرات الصواريخ العربية للوصول الى اسرائيل .

د ـ اعادة هيكلة الجيوش العربية فيجرى تخفيض حاد فيها ، وتصبح معتمدة على اسلوب الاحتياط والتعبئة . وبالتالى ينتفى لديها القدرة على تحقيق المفاجأة .

هـ ـ ان اسرائيل لابد وان تحتفظ بالسلاح النووى كرادع أخير ازاء القوة العربية المتنامية .

الموقف العربى ، على الجانب الاخر ، من مفاوضات الحد من التسلح ، له تكييفه الخاص للأمن العربى ، ومن ثم أولوياته التى تختلف ، وتتناقض ، مع الرؤية الاسرائيلية . ويمكن تحديد التكييف العربى للامن على الوجه التالى :

أ ـ ان اسرائيل رغم صغر عدد سكانها ، ومساحتها ، فانها توسعت باستمرار على حساب الاراضى العربية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن . ويعود ذلك جزئيا على الاقل الى وجود « العمق الغربى » لها ، والذى أتاح لها دوما تفوقا على الدول العربية .

ب ـ ان هناك فجوة كبيرة بين القدرات التكنولوجية بين الطرفين ، وبينما تستطيع اسرائيل انتاجها وخلقها ، فان الدول العربية تستوردها ، أو تجمعها على احسن تقدير ، ومن ثم فانها معتمدة على المصادر الخارجية ، التى تتحكم فى امدادات السلاح للجانب العربى بحيث تكفل لاسرائيل تفوقا دائما .

ج ـ ان التفوق النووى الاسرائيلى ليس عامل ردع للدول العربية ، وانما هو عامل اجبار لها على قبول الامر الواقع واحتلال اراض عربية وهو الذى لايمكن القبول به .

د ـ ان لاسرائيل مطامع فى جنوب لبنان ، والاردن ، وسوريا وحتى سيناء المكشوفة الآن لأى هجوم اسرائيلى .

هـ ـ ان حصول الدول العربية على الاسلحة المتقدمة ، ومحاولتها تطوير الصواريخ والاسلحة الكيماوية يشكل احد الحوافز التى تدفع اسرائيل الى مائدة المفاوضات وقبول بعض المطالب العربية .

و ـ ان سباق التسلح على الجانب العربى يجب ان يفهم ليس فى اطار الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، ولكن فى اطار كل الصراعات الاخرى الموجودة فى المنطقة .

ز ـ ان الأسلحة الكيماوية العربية تمثل رادع الحد الادنى امام السلاح النووى الاسرائيلى .

استنادا الى هذا التكييف للأمن العربى ، فان المطالب العربية بخصوص الحد من التسلح اصبحت على النحو التالى :

أ ـ انه لابد من انشاء منطقة منزوعة من اسلحة التدمير الشامل فى الشرق الاوسط وحتى يتحقق ذلك فلابد من توقيع اسرائيل على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وازالة الاسلحة النووية الموجودة لديها .

ب ـ ان وقف تصدير الاسلحة المتقدمة للدول العربية يجب ان يرتبط بحدوث تقدم فى انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة . ان توقف الدول الكبرى تصدير الاسلحة المتقدمة لاسرائيل ، وان تتوقف اسرائيل عن انتاجها .

ج ـ ان اعادة هيكلة الجيوش العربية لايمكن ان يتحقق الا فى اطار من تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى وحل القضية الفلسطينية .

كما هو ظاهر فان الموقفين العربى والاسرائيلى متعارضين الى حد كبير . ولكن ذلك لايمنع من وجود ارضية مشتركة يمكن البحث من خلالها عن سبل للاتفاق نذكر منها :

أ ـ ان كلا الطرفين يقبل ان أية اراضى سوف تنسحب منها اسرائيل سوف تكون منزوعة السلاح او مقيدة التسلح وخاضعة لوسائل المراقبة والانذار .

ب ـ ان هناك قبولا مبدئيا لقاعدة عدم التوازن لصالح اسرائيل حتى وان اختلف المدى الزمنى لهذا القبول ، فاسرائيل تريده دائما ، والعرب يريدونه محددا بالتوصل الى سلام مقبول .

ج ـ ان هناك خوفا من وصول الجيل الجديد من الاسلحة المتقدمة الى الشرق الاوسط خاصة فيما يتعلق بطائرات ستيلث وصواريخ كروز .

د ـ ان هناك قبولا بالقيام باجراءات لبناء الثقة ، وان كان هناك خلافا على توقيتها ، فاسرائيل تريدها فور بدء التفاوض ، والدول العربية تريدها بعد احراز تقدم فى المفاوضات الثنائية .

واستنادا الى هذه الارضية من الاتفاق فان محاولة جرت فى موسكو فى شهر اكتوبر ١٩٩١ بين مجموعة من الخبراء من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والشرق الاوسط تحت مظلة معهد دراسات الولايات المتحدة وكندا بأكاديمية العلوم السوفيتية آنذاك ، لعبور الفجوة الموجودة بين الجانبين العربى والاسرائلى من خلال تجزئة التعامل مع موضوع الحد من التسلح الى اربع مراحل زمنية وتفاوضية وربطها بالتقدم فى عملية السلام على الوجه التالى :

أ ـ المرحلة الاولى وتستمر الى شهر او شهرين ويتم فيها ثلاث مهام رئيسية :

ـ التعرف والتعلم من تجارب الحد من التسلح

(الصراع العربي الاسرائيلي ، التجربة الاوربية للتعاون الامني ، التجربة السوفيتية - الامريكية في الحد من التسلح ، موقف الامم المتحدة من عملية تسجيل صفقات السلاح .. الخ)

- يضع كل طرف قائمة بمطالبة في اجراءات بناء الثقة .

- تكوين لجان للخبراء تختص بالاسلحة التقليدية واسلحة التدمير الشامل بما فيها السلاح النووي . وبالنسبة لهذا الموضوع الاخير فان تكوين اللجنة سوف يكون لاعطاء معنى سياسي رمزي ولكنها لن تكون نشطة خلال هذه المرحلة ويمكنها الاكتفاء بالتعرف على مطالب الطرفين .

ب - المرحلة الثانية : وتحدث بعد حدوث تقدم في المفاوضات الثنائية والمفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف ولكن قبل توقيع اتفاقيات ملزمة . وفي هذه المرحلة يتم مايلي :

- اتخاذ اجراءات بناء الثقة تركز على منع امكانيات الهجوم المفاجيء .

- تقوم الدول الكبرى بوقف صفقات السلاح الخاصة بالإسلحة المتقدمة جدا والتي لاتوجد لدى الطرفين حاليا ولاتتوافر لهم امكانيات انتاجها مثل طائرات ستليت ، وصواريخ كروز المتقدمة البرية والبحرية ، الاجيال الجديدة من اسلحة الدفاع الجوي الفردية المحمولة .

ج - المرحلة الثالثة ، وتبدأ بعد حدوث تقدم كبير في المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف والتي تتضمن توقيع بعض الاتفاقيات . وهنا تنشط عملية البحث في ضبط التسلح في اسلحة التدمير الشامل والتحضير لانشاء منطقة منزوعة السلاح النووي . ويقوم الاطراف ببعض الاجراءات الخاصة ببناء الثقة في هذا الشأن :

- التوقيع والتصديق على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية

- وقف انتاج المواد المشعة التي لاتخضع للاشراف الدولي .

- التزام الاطراف بأن تكون اطرافا اساسية في مؤتمر الاسلحة الكيماوية

- اجراءات لبناء الثقة فيما يخص الاسلحة البيولوجية

- تجميد عملية الحصول على ، أو انتاج ، أو اختبار الصواريخ ارض - ارض تمهيدا لعملية ازالتها .

- انشاء مجموعة خبراء لدراسة تجربة امريكا اللاتينية في انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي .

د - المرحلة الرابعة ، وتتم بعد توقيع اتفاقيات للسلام وهنا تتم عملية خفض شامل للقوات المسلحة لدى الأطراف المعنية ، واعادة هيكلة هذه القوات وانشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في المنطقة .

٢ - المياه :

لم يلق موضوعا اهتماما من المراقبين للشرق الاوسط خلال السنوات الاخيرة مثل موضوع المياه . وفي حديث صحفي للدكتور بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة ذكر ان المياه سوف تكون سبب حروب قادمة في المنطقة . وذكر اخرون ان قطرة المياه في الشرق الاوسط سوف تكون اكثر اهمية من برميل النفط . وفي اكثر من دراسة اسرائيلية وضعت المياه على راس اسباب تمسك اسرائيل بالضفة الغربية . ويكاد يكون هناك اتفاق عام ان تسوية موضوع المياه وتوزيعها وانتاجها هو احد الشروط اللازمة لتسوية الصراع العربية - الاسرائيلي .

ومما اعطى لموضوع المياه هذه الاهمية ، ان هناك عددا من العوامل المرتبطة بالبيئة الشرق اوسطية ، واخرى وردت خلال السنوات الاخيرة ، أدت كلها الى احتمالات قوية لتنامي الاحتياجات الى الماء بطريقة تجعل المصادر المتاحة منها محدودة او حتى نادرة ، مما يؤدي الى تنازع ، وصراع امم وشعوب المنطقة عليها .

ويمكن تحديد هذه العوامل فيمايلي :

أ - ان منطقة الشرق الاوسط منطقة صحراوية جافة في معظمها مما يعني ندرة طبيعية في المياه .

ب - ان منطقة الشرق الاوسط فيها واحدة من اعلى معدلات الزيادة السكانية في العالم ، مما يعني تنامي الاحتياجات للمياه

ج - ان منطقة الشرق الاوسط تعرف واحدة من اكبر الفجوات الغذائية في العالم ومن ثم فان التوسع الزراعي فيها لسد هذه الفجوة الآن وفي السنوات القادمة سوف يحتاج الى كميات كبيرة من المياه .

د - ان متطلبات التنمية الزراعية والصناعية والحضرية بشكل عام تشمل استهلاك معدلات متزايدة من المياه .

هـ - خلال الثمانينات ، عرفت المنطقة جفافا متزايدا سواء في منطقة القلب (اسرائيل ، والضفة الغربية وقطاع غزة ، الاردن ، وسوريا) أو في مصر نتيجة نقص الامطار على هضبة الحبشة والجفاف عند منابع النيل .

و - قيام تركيا باقامة سدود عند منابع نهر الفرات ، وقيامها باحتجاز المياه لملء هذه السدود مما ادى الى نقص كميات المياه الواردة للعراق وسوريا .

ز - قيام اسرائيل بالاستيلاء على كمية كبيرة من مياه نهر الاردن ، والمياه الجوفية للضفة الغربية ، مما ادى الى اضرار بليغ بالاردن والشعب الفلسطيني .

ونتيجة لهذه العوامل ،بالاضافة الى عوامل اخرى ، فان موضوع المياه أدرج ضمن جدول اعمال المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف . ونظرا لتشعب هذا الموضوع ، فقد يكون مفيدا التركيز على مايخص الصراع العربي - الاسرائيلي .

المياه والصراع العربي - الاسرائيلي :

عرض المياه :

ان اقصى مايمكن الحصول عليه من المياه بشكل مستمر سنويا لكل من اسرائيل والاردن والضفة الغربية وقطاع غزة هو ٢,٥ كيلو متر مكعب من المياه ، ويمكن

استغلال اثنين منها فقط نظرا لضرورة استخدام نصف كيلو متر مكعب لمعادلة الملح الموجود في المياه الجوفية . هذه الكمية يمكن الحصول عليها من ثلاثة مصادر اساسية :

أ ـ نهر الاردن ، والذى يتلقى مياهه من مصادر في سوريا ولبنان وخاصة نهر اليرموك الذى يتلقى معظم مياهه من سوريا ، ويوفر ١,٥ كيلو متر مكعب .

ب ـ المياه الجوفية في الضفة الغربية وتوفر ٠,٧ الى ٠,٨ كيلو متر مكعب من المياه ، التى تنحدر مياهه جيولوجيا من خلال اسرائيل الى البحر المتوسط .

ج ـ مايتبقى (٠,٢ ـ ٠,١ كيلو متر مكعب) من الامطار والمياه الجوفية في اسرائيل ، التى تمتد جيولوجيا الى قطاع غزة .

الطلب على المياه :

في الوقت الحالى فان الطلب على مصادر المياه هذه يبلغ حوالى ٣ كيلو متر مكعب من المياه ، او مايزيد على العرض المتاح بحوالى من ٢٠ الى ٥٠ في المائة ، حيث يزيد هذا الطلب في الصيف ، وفي سنوات الجفاف ، كما كان الحال في عام ١٩٩١ . ويستخدم ثلثى الكمية في الزراعة والثلث الآخر في كافة الاغراض الاخرى . وتوزع المياه بين الاطراف الثلاثة بطريقة غير عادلة تماما . فاسرائيل التى يبلغ عدد سكانها ٤,٥ مليون نسمة تستهلك ٢ كيلو متر مكعب من المياه ، مقابل كيلو متر مكعب واحد لكل من الاردن والفلسطينيين في الضفة والقطاع والذى يبلغ عدد سكانهم ٥ مليون نسمة . ونتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب ، والتوزيع غير العادل للمياه تولد عدد من النتائج الاقتصادية والسياسية الهامة :

أ ـ ان زيادة الطلب على العرض ادى الى زيادة السحب من المياه الجوفية مما يؤدى الى تزايد احتمالات نضوبها وجفافها .

ب ـ إن زيادة الطلب على العرض ادى الى عدم الاحتفاظ بمستوى المياه في البحر الميت ، وهو ما يؤثر على التركيبة المعدنية للبحر .

ج ـ زيادة الملوحة في البحر الميت وفي المياه الجوفية . وفي هذه الأخيرة تزداد صعوبة امكانيات استخدامها في الزراعة ويزداد احتياجها لمياه اكبر من اجل تحليتها .

د ـ ان الضحية الأولى للتوزيع غير العادل للمياه هو الشعب الفلسطينى الذى يحصل على اقل الحصص ، وتفرض اسرائيل قيودا كبيرة على استخدامه للمياه ، ومن ثم تدهور الزراعة فيه .

هـ ـ ورغم حصول اسرائيل على نصيب الأسد من المياه ، فانها تحتاج الى مزيد منها لتنميتها المستقبلية ، واستيعاب المهاجرين الجدد ، ومن ثم تبرز نتيجتان :

ـ تمسك اسرائيل بالبقاء في الضفة الغربية او ضم مناطق واسعة فيها ، للتحكم في منابع المياه الجوفية (لا يصدق ذلك على غزة التى تستمد مياهها من اسرائيل ، ولعل ذلك يفسر ـ جزئيا على الاقل ـ عدم تمسك اسرائيل بقطاع غزة بنفس درجة تمسكها بالضفة الغربية) .

ـ احتمالات قوية للتوسع الاسرائيلى للاستيلاء على نهر الليطانى في لبنان وربما نهر اليرموك في سوريا . او الحصول سلميا ـ من خلال التسوية ـ على انصبة من مياه النهرين .

و ـ الجانب العربى في المقابل يطالب بالتوزيع العادل للمياه المتاحة حسب عدد السكان مع رفع القيود التى تضعها السلطات الاسرائيلية على المزارعين الفلسطينيين مع مساواتهم بالمستوطنين الاسرائيليين على اقل تقدير .

المياه وتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى :

الصورة السابقة توضح التعارض البالغ بين وجهتى النظر الاسرائيلية والعربية . وهى تضع سببا جوهريا لاستمرار الصراع العربى ـ الاسرائيلى ووصوله الى مراحل اكثر عنفا ودموية نظرا لارتباط المياه بالحياة نفسها واستمرارها . ونتيجة لهذا الموقف فان اهتماما اقليميا ودوليا توجه نحو محاولة حل هذه المشكلة وتحويل المياه من مصدر للصراع الى أساس للتعاون ، ومن المفيد أن نذكر ان هناك تعاونا اسرائيليا ـ اردنيا في مجال المياه يجرى منذ منتصف الخمسينات حينما عرض المهندس الامريكى جونسون مشروعا للتعاون في مياه نهر الاردن بين اسرائيل والاردن . ورغم ان هذا المشروع لم تتم ترجمته الى اتفاقيات بين الطرفين ، الا ان كلاهما التزم بما فيه من التزامات تحدد الحصص وتوقيتات الصرف ..... الخ .

وقد اصبح مطروحا في السنوات الأخيرة عددا من الأفكار التى يمكن عن طريقها حل هذه المشكلة . أول مجموعة من هذه الافكار تطبق على المدى القصير وتنجز من خلال كل طرف على حدة وبتعاون محدود فيما بينها :

أ ـ تنقية واعادة استخدام المياه الخاصة بالصرف الصحى والزراعة .

ب ـ تغيير التركيبة المحصولية الحالية في اسرائيل والضفة والأردن بحيث تستبعد المحاصيل عالية الاستخدام للمياه مثل القطن (بدأت اسرائيل في ذلك بالفعل وقد شرعت في عمل مزارع للقطن في جنوب الاتحاد السوفييتى ، كما عرضت على مصر عمل مزرعة للقطن بها ولكن مصر رفضت العرض الاسرائيلى حاليا) .

ج ـ تسعير المياه تسعيرا اقتصاديا حتى يمكن ترشيد استخدامها .

د ـ انشاء هيئة مائية بين الأطراف الثلاث حتى يمكن الاستخدام الأمثل للمياه والتقليل الى اقل حد ممكن من فاقد المياه ، والمحافظة على المخزون المائى من النضوب والملوحة .

الحلول المقترحة السابقة ربما تقلل من الأزمة الراهنة ، وتعوض جزئيا الفجوة ما بين العرض والطلب ولكنها لا تسد هذه الفجوة ولا تراعى الطلب المستقبلى على المياه بسبب زيادة السكان وحاجات التنمية . ولذلك فان هناك مجموعة من الأفكار الاضافية لحل المشكلة في



المدى المتوسط على الوجه التالى :

أ ـ زيادة الموارد الحالية لنهر الاردن بما يقدر بحوالى ١,٦ كيلو متر مكعب عن طريق انشاء سد على نهر اليرموك . وقد قامت سوريا والاردن بالفعل بالاتفاق على اقامة سد الوحدة وتحصل الاردن على كافة المياه المتوفرة عنه مقابل تمويله مع حصول سوريا على الكهرباء المتولدة عنه . ولكن المؤسسات الدولية رفضت تمويل هذا السد حتى يتم الحصول على موافقة اسرائيل .

ب ـ اقامة سد على نهر الليطانى .

ج ـ انشاء مشروع لتحلية المياه من خلال قناة بين البحر الاحمر والبحر الميت .

الأفكارالواردة فى المدى المتوسط يمكن ان تسد الفجوة الحالية بين العرض والطلب ، كما انها يمكن ان توفى بالاحتياجات المتنامية خلال العشرة سنوات القادمة ، ولكنها لا يمكن ان تحل جذريا مشكلة المياه بعد هذه المدة . ولذلك فان هناك عددا من المشروعات الطموحة والمكلفة والتى تتمثل فيما يلى :

أ ـ مشروع انابيب السلام الذى تعرضه تركيا ، ويتلخص فى ان تقوم تركيا التى لديها فائض مائى كبير فى مد انابيب عبر سوريا لتزويد اسرائيل والضفة الغربية والاردن بالمياه ويمكن مدها بعد ذلك الى السعودية وباقى دول الخليج . وتقدر تكاليف المرحلة الاولى منه بحوالى ٢٠ بليون دولار وحوالى ٦٠ بليون دولار بعد استكماله . هذا المشروع تتحمس له تركيا والولايات المتحدة ، وجوهرة سياسيا هو زيادة الاعتماد العربى على تركيا مائيا مقابل اعتماد تركيا على العرب نفطيا . وعيبه الاساسى تكلفته الحالية ، وتحفظ سوريا عليه نظرا للعلاقات التركية ـ السورية المتوترة فى معظم الأحوال .

ب ـ انشاء محطات ضخمة لتحلية المياه من خلال مفاعلات نووية ، وهو مشروع تتحمس له اسرائيل ، وتتحفظ عليه الدول الكبرى خوفا من انتشار التكنولوجيا النووية فى المنطقة ، فضلا عن تكلفتها العالية .

ج ـ مد مياه النيل الى اسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية والاردن . وكان الرئيس انور السادات قد عرض هذا الاقتراح ابان مفاوضات السلام المصرية الاسرائيلية ولكن هذا الاقتراح واجهته معارضة قوية من داخل مصر بسبب ما اثارته المعارضة المصرية حول احتياجات مصر للمياه ، والخوف من ان اتاحة المياه لاسرائيل سوف يجعلها اكثر قدرة على استيعاب المهاجرين . ومن خارج مصر فان الدول الافريقية التى تشترك مع مصر فى مياه النيل عارضت ذلك بشدة على اساس انه ليس من حق مصر التصرف فى مياه النيل دون موافقة باقى الدول .

٣ ـ التعاون الاقتصادى :

التعاون الاقتصادى هو الموضوع الثالث ـ بعد الحد من التسلح والمياه ـ على قائمة الاعمال الاقليمية . وينطلق هذا الموضوع من نظرية فى العلاقات الدولية : ان تنامى المصالح الاقتصادية ، الاعتماد المتبادل ، بين اطراف دولية متخاصمة ومتصارعة يجعل فكرة الحرب والصراع مكلفة ومن ثم تنتهى عداوات تاريخية . فالمصلحة الاقتصادية المشتركة بين امريكا وكندا مثلا ـ حتى قبل الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة بينهما عام ١٩٨٨ ـ تقطع باستحالة الحرب بينهما . ولم يعد متصورا ان تحدث حرب اخرى بين فرنسا وبريطانيا وهما اللذان تصارعا لقرون ، او بين المانيا وفرنسا اللذين كان الصراع بينهما محور السياسة الأوروبية بين عام ١٨٠٠ ـ ١٩٤٥ ، أو حتى بين امريكا واليابان بعد ان انتهى الصراع بينهما على آسيا والباسفيك إلى إلقاء الأولى قنابل ذرية على الثانية . والآن ، وبعد الاعتماد المتبادل الكثيف بينهما ، فان فكرة الحرب تصبح غير مقبولة ، وغير منطقية لخدمة مصالحهما .

وطوال سنوات الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، فان المجابهة بين اسرائيل والعرب شملت جبهات متعددة منها الجبهة الاقتصادية حيث رفضت الدول العربية التعامل مع اسرائيل فى كل مناحى النشاط الاقتصادى ، واعلنت مقاطعتها اقتصاديا ، وانشأت الجامعة العربية مكتبا للمقاطعة يعمل على مقاطعة الشركات الأجنبية التى تتعامل مع اسرائيل . ويبدو ان هذه المقاطعة كان لها بعض التأثير السلبى على اسرائيل ، مما ادى الى شن هجوم على الدول العربية فى الولايات المتحدة ، ومما ادى الى اصدار الكونجرس الامريكى لقانون يحظر على الشركات الأمريكية قبول قواعد المقاطعة العربية وحث الدول الغربية واليابان على حذو حذوها .

ورغم ان موضوع المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ظل دائما مثارا كأحد موضوعات الصراع ، فان التعاون الاقتصادى لم يكن مطروحا على قائمة اعمال عملية السلام بين الطرفين . فقرارى مجلس الأمن ٢٤٢، و ٣٣٨ لا يوجد فيهما ما يشير الى التعاون الاقتصادى . وكان مفهوما ان اشارتهما لاقامة « سلام دائم وعادل » فى المنطقة يعنى انهاء حالة الحرب بين الطرفين فى الحد الادنى وتوقيع معاهدات سلام كحد اقصى . ولكن بعد عام ١٩٦٧ بدأ تدريجيا مفهوم التعاون الاقتصادى فى الدخول الى ساحة الحديث عن حل الصراع . وقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل واطراف عربية بعد احتلالها للضفة الغربية حيث قام ما يسمى بسياسة الجسور المفتوحة لتصدير صادرات الضفة الغربية الى الأردن وعبرها الى العالم الخارجى . وهى الصادرات التى كانت تمثل جزءا هاما من الاقتصاد الفلسطينى ، وكبديل عن استخدام الفلسطينيين للموانىء الاسرائيلية . ولكن نتيجة ان الصناعات الفلسطينية بدأ يدخل فيها مكونات اسرائيلية فان الاردن بدأ فى رفضها ، مما ادى الى تقليص التجارة الفلسطينية مع الأردن ، واتجاهها نحو الموانىء والمطارات الاسرائيلية للتصدير .

وخطت اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام

المصرية - الاسرائيلية خطوة اخرى فى اتجاه « التطبيع » مع اسرائيل كأحد مكونات السلام . وفى هذا الاطار وقعت مصر ٥٢ اتفاقية فى كل المجالات . ورغم ذلك ولاسباب متنوعة لم يتم تنفيذها فى اطار ما اصطلح على تسميته بالسلام البارد بين الطرفين . ولذلك اتجه الفكر الاسرائيلى والغربى بشكل عام الى تجاوز موضوع « التطبيع » الى « التعاون الاقتصادى » كعنصر لا غنى عنه لاقامة سلام حقيقى بين الطرفين .

وبشكل عام فان الفكر العربى ظل متحفظا تجاه فكرة التعاون الاقتصادى مع اسرائيل ، مستندا الى الاسباب التالية :

أ - ان التعاون الاقتصادى مع اسرائيل سوف يعنى هيمنتها على الاسواق العربية .

ب - ان التقدم الاقتصادى والتكنولوجى الاسرائيلى ، فضلا عن روابطه براس المال العالمى سوف يعنى اخضاع الاقتصاديات العربية لاساليب استعمارية .

ج - ان التعاون الاقتصادى سوف يكون اداة لتسلل وتجسس اسرائيل على المجتمعات العربية .

د - ان التعاون الاقتصادى سوف يعطى الاقتصاد الاسرائيلى قدرات اضافية تسمح له باستيعاب المزيد من اليهود ومن ثم التوسع فى الاراضى العربية .

هـ - قبل وبعد كل شىء ، فان التعاون الاقتصادى يعطى مشروعية للوجود الاسرائيلى ويقلل من ارادة المقاومة ازاء اسرائيل .

و - ان اسرائيل من خلال التعاون الاقتصادى سوف تخلق جماعات داخل الدول العربية موالية لها ولمصالحها ومن ثم تشكل « لوبى » او « طابورا خامسا » لصالح اسرائيل .

ز - فى المقابل فان وجهة نظر اخرى تبنتها اقلية رات ما يلى :

أ - ان هناك مبالغة عربية شديدة فى القدرات الاقتصادية الاسرائيلية . فرغم ان الاقتصاد الاسرائيلى متقدم نسبيا عن اقتصادات الدول العربية ، الا ان اسرائيل لا تمثل لدى اى من خبراء العالم « معجزة » اقتصادية باى معنى مثل تلك المعروفة بنمور آسيا الاربعة ، سواء من حيث حجم الصادرات ، او الناتج القومى الاجمالى ، او الصناعات ذات التقنية المتقدمة . كما ان الاقتصاد الاسرائيلى يعانى من عجز مزمن فى الميزان التجارى ومن امراض اقتصادية متوطنة مثل التضخم والبطالة .

ب - ان اسرائيل لا تستطيع الهيمنة على الاسواق العربية . فصادراتهالا تزيد عن ١١ مليار دولار سنويا (مقارنة ب ٥٩ مليار لسنغافورة ذات الـ ٢,٥ مليون نسمة فقط او حوالى نصف سكان اسرائيل) . كما ان ٣٠ ٪ منها من الماس المصقول الموجه اساسا لاسواق اوروبا وامريكا الشمالية . وما بقى يمكن تقسيمه الى نوعين من الصادرات : الحاصلات والصناعات التقليدية خاصة الموالح والمنسوجات ، وهذه يمكن منافستها بسهولة من قبل دولة عربية مثل فلسطين ومصر وسوريا ولبنان . والصناعات المتقدمة خاصة فى مجال الالكترونيات وهذه متخصصة اساسا للاسواق الاوربية ، وحتى فى حالة طرحها فى الاسواق العربية فان قدرتها على منافسة تلك الواردة من شرق آسيا واوروبا وامريكا محدودة للغاية .

ج - ان التعاون الاقتصادى سوف يعنى تخفيف الضغط الحالى على الاقتصاد الفلسطينى ويؤدى الى تنميته مما يؤدى الى تثبيت السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ويخلق لهم بديلا عن الهجرة التى تزداد معدلاتها بينهم .

د - ان التعاون الاقتصادى يشمل ايضا حركة العمل ، وفى الاغلب سوف يتم عن طريق حرية الحركة العمالة العربية والفلسطينية للعمل والاقامة داخل اسرائيل ، والتى هى فى الاصل ارض فلسطينية ، مما يمكن ان يؤثر - على المدى الطويل - على التركيب الديموغرافى لدولة اسرائيل ، خاصة مع معرفة ان ١٨ ٪ من سكان اسرائيل من الشعب الفلسطينى .

هـ - ان التعاون الاقتصادى ، فى ظل السلام ، سوف ينزع عن اسرائيل صفة الدولة المحاربة ، ويقلل تدريجيا من النزعة العقائدية الصهيونية التى تمثل الدافع وراء التوسع الصهيونى .

و - ان التعاون الاقتصادى سوف يعنى فى الحقيقة خلق اعتماد اسرائيلى على العالم العربى فى المياه والاسواق والطاقة مما يعطى الجانب العربى اوراقا هامة للتاثير على اسرائيل فى المستقبل يؤدى الى إستيعابها وذوبانها فى المنطقة كما حدث من قبل مع العديد من الامارات الصليبية .

ايا كان الخلاف بين وجهات النظر العربية ، فان موضوع التعاون الاقتصادى سوف يكون مدرجا على قائمة المفاوضات الاقليمية المقبلة . ووفقا للدراسات المنشورة فى هذا الصدد فان هناك ثلاثة مستويات متصورة للتعاون الاقتصادى : مستوى التعاون الاسرائيلى الفلسطينى الاردنى ؛ والتعاون بين اسرائيل والدول العربية ، والتعاون بين اسرائيل والدول العربية ودول هامة فى الشرق الاوسط (ايران وتركيا) .

التعاون الاسرائيلى الفلسطينى الاردنى :

فى الوقت الحالى فان هناك درجة من التشابك بين الاقتصاديات فى اسرائيل وفلسطين (الضفة الغربية وغزة) والاردن ، وتشمل مجالات المياه والتجارة والعمل والعملة والبنية الاساسية ، وبدون الدخول فى كثير من التفاصيل ، وبغض النظر عن شكل التسوية التى سوف تتم ، فان هناك اتفاقا بين معظم المحللين على ما يلى :

أ - ان المهمة الاولى للتفاوض ، او التعاون الاقتصادى ، سوف تتعلق بالفترة المباشرة المتعلقة بمسالة الحكم الذاتى الفلسطينى ، وانشاء هوية

فلسطينية مستقلة او مرتبطة بالاردن فى شكل اتحاد كونفدرالى . ان القضايا الدارجة فى هذه المرحلة هى : البنية الاساسية ، العملة (فى الوقت الحالى يستخدم الفلسطينيون الشيكل الاسرائيلى والدينار الاردنى) ، معسكرات اللاجئين الفلسطينيين (وهو مطلب اسرائيل اساسى وسوف يتطلب استثمارات ضخمة فى مجال الاسكان) ، والمياه ، والعمل والعمالة .

ب ـ ان اتباع الأطراف الثلاثة لسياسات حمائية واستقلالية سوف يضر بالأطراف الثلاث ، ولكن تأثيرها سوف يكون اشد ما يكون على الطرف الفلسطينى . وعلى العكس فان اقامة اقتصاديات مفتوحة تسمح بالانتقال الحر للسلع والبضائع والعمالة سوف يفيد الأطراف الثلاث ولكن اكثر الأطراف استفادة سوف يكون الطرف الفلسطينى حيث ستتاح له سوق اوسع نسبيا فى اسرائيل والأردن سواء للبضائع المنتجة او للعمل فضلا عن حرية اوسع لاستخدام الموانى والمطارات .

ج ـ ان المرحلة الانتقالية وما بعدها مباشرة سوف يحتاج لاستثمارات هائلة فى الاقتصاد الفلسطينى تراوحت التقديرات فيها ما بين ١٠ و ٢٣ مليار دولار ، وهذه يمكن توفيرها من مصادر فلسطينية وعربية ودولية ، ولذا فان احد اهداف المفاوضات الاقليمية توفير الموارد اللازمة لتطوير الاقتصاد الفلسطينى .

التعاون الاقتصادى بين اسرائيل والدول العربية :

كما اشرنا انه لا توجد علاقات اقتصادية حالية بين اسرائيل والدول العربية ، اللهم الا من قدر محدود مع الأردن ومصر والفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة . ومن الطبيعى ان تعطى اسرائيل اولوية لارساء قواعد التعاون الاقتصادى مع البلدان العربية بهدف الحصول على اعتراف واقعى معها . وبغض النظر عن المسائل السياسية المرتبطة بالمفاوضات فان قائمة العمال المتصدرة لها سوف تكون ما يلى .

أ ـ الغاء المقاطعة العربية سواء للشركات الأجنبية التى تتعامل مع اسرائيل او للبضائع والسلع الاسرائيلية .

ب ـ التجارة .

ج ـ الاستثمارات فى مجالات المياه والنقل والمواصلات والطاقة .

د ـ التعاون الصناعى والزراعى .

ومن المشروعات المطروحة فى هذا الاطار ما يلى :

- انشاء خط انابيب للغاز الطبيعى من مصر لاسرائيل .
- خط انابيب لنقل النفط من الخليج إلى غزة .
- انشاء مصانع مشتركة للسماد والمنسوجات والملابس وشركات مشتركة فى السياحة .
- انتاج وتسويق فواكه الشتاء (الحمضيات) والخضروات والزهور .
- التعاون فى تقديم خدمات المواصلات .
- مشروع لتخزين المياه فى نهر اليرموك .
- مشروع خاص بنهر الليطانى .
- قناة لمد اسرائيل وغزة بمياه النيل عبر سيناء .
- مشروع لامطار المياه .
- مشروع لتحلية المياه وتوليد الكهرباء على الحدود المصرية ـ الاسرائيلية .
- مشروع لمد اسرائيل والضفة الغربية والأردن بالمياه من تركيا عبر سوريا .
- ربط الشبكات الكهربائية لمصر واسرائيل والأردن ولبنان وسوريا .
- مشروع اسرائيلى لبنانى مشترك لتوليد الكهرباء من المصادر المائية .
- الترابط بين البنية الأساسية الأسرائيلية والفلسطينية والأردنية (كهرباء ، موانىء ، مطارات ، طرق ومواصلات) .

التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط :

فى الوقت الراهن فان العلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط محدودة للغاية . وحتى بين الدول العربية التى يجمعها الكثير من مؤسسات التكامل الاقتصادى والسياسى ، فان هذه العلاقات موجودة فى الحد الادنى . ويرى الكثير من المراقبين ان احد اسباب النزاعات المزمنة فى المنطقة سواء بين اسرائيل والدول العربية ، أو بين الدول العربية ، او بينها وبين بين دول شرق اوسطية اخرى ، يعود الى تواضع مستويات النمو الاقتصادى فى المنطقة والضعف الشديد للتبادل التجارى بينها ولذلك فإن التعاون الاقليمى .

يشكل احد مداخل حل المنازعات بين دول الشرق الأوسط . وهناك مقترحات حاليا لهذا التعاون سواء بين دول المنطقة او بالمشاركة مع أطراف أخرى على الوجه التالى :

أ ـ انشاء الجماعة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط MIDDLE EAST ECONOMIC COMMUNITY (MEEC) على غرار الجماعة الأوربية .

ب ـ انشاء بنك خاص للتعمير والبناء على غرار البنك الدولى تشارك فيه أوروبا واليابان

ج ـ سلطة عليا للمياه فى الشرق الأوسط تماثل المجمع الأوروبى للفحم والصلب الذى حاول ان ينزع عن الدول الاوروبية السيطرة على الفحم والصلب باعتبارهما أساس الصناعات الحربية ، ومن ثم التنازع بين الدول . وفى الشرق الاوسط فإن المياه ـ كما يتصور ـ هى اساس الحرب ويمكن ان تكون اساس السلام

د ـ انشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المنطقة ، وكحد أدنى فإنها يمكن اقامتها بين اسرائيل وفلسطين والاردن فى اطار ما يسمى ب « البينولوكس » (على غرار المنقة التى تشمل هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج) او اتحاد كونفدرالى بين الاطراف الثلاث .

٤ ـ اللاجئون :

تشكل قضية اللاجئين واحدة من اقدم قضايا

الصراع العربى - الاسرائيلى واكثرها أهمية ، حيث بدات فى اعقاب حرب ١٩٤٨ حينما اندفعت اعداد كبيرة من الشعب الفلسطينى الى ما تبقى من فلسطين آنذاك (غزة والضفة الغربية) والى الدول العربية المجاورة (مصر وسوريا ولبنان والاردن) وتسرب بعض منهم الى منطقة الخليج ودول اخرى من العالم . وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ حدثت موجة جديدة من الهجرة الفلسطينية الى الدول المجاورة . ونتيجة أحداث متنوعة من العنف فى لبنان والاردن ، وبعد الغزو الاسرائيلى للبنان ، وبعد حرب الخليج الثانية ، فإن موجات مختلفة ومتنوعة الحجم من الفلسطينيين تحركت بين اكثر من دولة عربية والعالم الخارجى تبعا للظروف السياسية والدولية المتاحة .

ويبلغ عدد الشعب الفلسطينى حوالى ٥,٥ مليون نسمة ، يوجد معظمهم فى دول عربية (٤,٤ مليون نسمة تقريبا) ، بينما يوجد اكثر قليلا من المليون فى كل من اسرائيل ودول اخرى (اوروبا ، امريكا الشمالية ، استراليا ، ودول اخرى) . ومن بين هؤلاء يوجد ٢,٥ مليون نسمة ، او حوالى ٤٥ ٪ من الشعب الفلسطينى لهم صفة اللاجئين وتشرف عليهم وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين . أما بقية الشعب الفلسطينى، فقد حصل على انصبة متفاوتة من حقوق العمل والاقامة فى دول متعددة ولكن فيما عدا الاردن فإنهم لم يحصلوا على حقوق سياسية ، أو حملوا جوازات سفر خاصة بالدول التى يقيمون فيها . ويلاحظ ايضا وجود حوالى ٢,٤ مليون فلسطينى أى حوالى ٤٣ ٪ من الشعب الفلسطينى داخل فلسطين بالفعل فى اسرائيل والضفة الغربية وغزة . واذا اضيف لهم الفلسطينيون فى الاردن (اى فى اجمالى اراضى فلسطين تحت الانتداب البريطانى) فإن عددهم يبلغ ٤ مليون نسمة او حوالى ٧٢ ٪ من الشعب الفلسطينى

ويثير موضوع اللاجئين الفلسطينيين عدد من القضايا الحساسة والبالغة التعقيد فى المفاوضات العربية - الاسرائيلية . ومن المفيد هنا التذكير بأن قرارات الامم المتحدة التى اعقبت حرب ١٩٤٨ اشارت الى حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة الى ديارهم وممتلكاتهم او التعويض عنها . ولكن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لم يشر الا الى حل مشكلة « اللاجئين » دون تحديد لصفتهم . ونجم عن هذا التناقض فى موقف الامم المتحدة من قضية اللاجئين وجود مواقف متباينة ازائها من الجانبين العربى والاسرائيلى . كانت بالنسبة للجانب العربى على الوجه التالى :

أ - ان انشاء اسرائيل مثل عملية اغتصاب ليس فقط للارض الفلسطينية ، وانما ايضا عملية اقتلاع بالقوة والعنف الملح لسكان أصليين عاشوا آلاف السنين على هذه الارض ، ومن ثم فإن لهم حق العودة الى ديارهم وممتلكاتهم .

ب - ان هذا الحق فى العودة أكدته قرارات عديدة للامم المتحدة خيرت اللاجئين الفسطينيين ما بين العودة او قبول تعويض عما فقدوه .

ج - ان الوثائق الفلسطينية المختلفة منذ نكبة ١٩٤٨ وحتى اعلان الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨ لم تتراجع ابدا عن هذا الحق .

د - انه اذا كانت اسرائيل تعطى حقا لليهود من جميع انحاء العالم فى العودة الى أرض فلسطين ، الذين تركوها كما تزعم اسرائيل منذ آلاف السنين ، فإن من حق الفلسطينيين العودة الى ديارهم التى تركوها منذ اربعة عقود فقط ، وبعضهم عقدين فقط .

اما وجهة النظر الاسرائيلية فهى على الوجه التالى :

أ - ان خروج اللاجئين الفلسطينيين من فلسطين تم فى نزاع مسلح بين اسرائيل والدول العربية التى هاجمت اسرائيل التى نشأت استنادا الى قرار التقسيم الذى اصدرته الامم المتحدة عام ١٩٤٨ ولم يقبله العرب .

ب - ان نتاج هذا النزاع المسلح ، وما تبعه من استمرار العداء العربى لاسرائيل ، ادى الى عملية تبادل للسكان ، حيث انتقل الى اسرائيل مئات الالوف من اليهود الذين كانوا فى البلاد العربية ، وانتقل الى الدول العربية العرب الفلسطينيين . هذا التبادل السكانى حدث من قبل فى صراعات كثيرة كما حدث بين تركيا واليونان عام ١٩٢٣ والهند وباكستان عام ١٩٤٧

ج - ان اسرائيل لا تمانع فى مبدأ التعويض ، ولكن شريطة تعويض اليهود ايضا بنفس الدرجة . أما حق العودة للفلسطينيين فهو يؤدى الى تغيير الصبغة اليهودية لدولة اسرائيل وهو أساس فكرة قيامها

د - ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لا يتحدث الا عن مشكلة اللاجئين ولم يحدد نوعيتهم ومن ثم فهو يصدق على الفلسطينيين واليهود معا .

هـ - ان الدول العربية تعمدت الابقاء على قضية اللاجئين حتى تستمر فى صراعها مع اسرائيل وهى لم تعط الفلسطينيين فوق أراضيها تلك الحقوق التى حصلوا عليها داخل اسرائيل .

و - ان عودة كثيفة للاجئين الفلسطينيين الى الضفة الغربية وغزة سوف يعنى استمرار القلاقل والتنازع والارهاب . وان الحل الامثل لمشكلتهم هو توطينهم حيث يوجدون فى البلدان العربية التى يقيمون فيها واعطائهم حقوق المواطنين كما هو الحال فى اسرائيل .

ز - ان اسرائيل لا تمانع فى بعض الحالات الانسانية من عودة بعض اللاجئين الفلسطنيين فى اطار برنامج لتوحيد الاسر .

نتيجة هذا التناقض بين وجهتى النظر العربية والاسرائيلية ، فإن معظم المراقبين يتفقون على ان قضية اللاجئين تمثل أعقد القضايا سواء الثنائية او متعددة الاطراف . ورغم الفجوة بين وجهتى النظر العربية والاسرائيلية فإن هناك بعض الافكار المطروحة للتباحث

التوزيع الجغرافي للفلسطينيين في العالم
احصاءات ١٩٩١

البلد	الاجمالي *	وكالة غوث اللاجئين (اللاجئين)* *
الجزائر	٤.٦٦١	
البحرين	٢.١٧٤	
مصر	٤٠.٠٦٣	
قطاع غزة	٦٢٢.٠١٦	(٥٢٨.٦٨٤)
العراق	٢٩.٩٢٢	
اسرائيل	***٨٣٠.٨٩٥	
الاردن	****١.٧٢٤.١٧٩	(٩٦٠.٢١٢)
الكويت	**** ١٠٠.٠٠٠	
لبنان	٣٣١.٧٥٧	(٣١٠.٥٨٥)
ليبيا	٢٧.٥٣٠	
عمان	٦.٦٣٦	
قطر	٣٠.٩٩٥	
السعودية	٢٠٥.٨٤٠	
سوريا	٣٠١.٧٤٤	(٢٨٩.٩٢٣)
الامارات العربية	٤٧.٣٧٤	
الولايات المتحدة	١٥٠.٠٠٠	
الضفة الغربية	٩٣١.٥٣١	(٤٨٠.٠٨٣)
دول اخري	١٧٥.٠٠٠	
اجمالي	٥.٥٦٢.٣١٧	(٢.٥١٩.٤٨٧)

المصدر:

The Washington Institute For Near East Policy , THE ARAB ISRAELI PEACE PROCESS BRIEFING BOOK (Washington DC. : The Washington Institute For Middle East Policy , 1992) p.1.15 .

*مالم يتم الاشارة الي غير ذلك فان الارقام مأخوذة من: "Palestinian Projections for 16 Countries/Areas of the World : 1990 to 2010 . " Washington: U.S. Bureau of the Census , September 1990-March 1991 , Unpublished .

* *الارقام الرسمية لوكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين في ٣٠ يونيو ١٩٩١ .

* * *تشمل العرب الاسرائيليين وعرب القدس .

****تقرير مكتب الاحصاء الامريكي بالاضافة الي تقديرات Christian Science Monitor , September 6 , 1991.

والنقاش على الوجه التالى :

أ ـ ان جزءا كبيرا من مشكلة اللاجئين يمكن حله عن طريق الاتحاد الكونفدرالى الاردنى الفلسطينى حيث يمكن استيعاب حوالى ٢ مليون لاجىء فلسطينى او حوالى ٨٠ ٪ من عدد اللاجئين حاليا كمواطنين فى الاتحاد .

ب ـ ان تحويل هذا العدد من اللاجئين الذين يعيشون فى ظروف بالغة القسوة وتحت اشراف وكالة غوث اللاجئين الى مواطنين مشاركين فى العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية سوف يتطلب استثمارات ضخمة ، وهذه يمكن توفيرها عن طريق التمويل العربى والاجنبى خاصة من اليابان واوروبا ، وهذا احد اسباب اشتراكهم فى المفاوضات المتعددة الاطراف .

ج ـ ان لاجئى عام ١٩٦٧ لهم حق العودة الى فلسطين فى الاتحاد الكونفدرالى ، ولكن هذه العودة ينبغى لها ان تكون منظمة ووفقا للنمو الاقتصادى والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الاردنى بالفلسطينى ، حيث ان عودتهم دون توافر هذه الشروط يمكن ان يؤدى الى عدم الاستقرار ونمو تيارات العنف

د ـ بالنسبة للاجئى ١٩٤٨ فيمكن استيعابهم بالتوطين فى الدول التى يقيمون فيها ، كما حدث بالنسبة لهؤلاء الذين ذهبوا الى الولايات المتحدة (١٥٠ الفا) والدول الغربية الاخرى (١٧٥ الفا)

هـ ـ يمكن ايضا فى اطار برنامج توحيد الاسر عودة عدد من لاجئى عام ١٩٤٨ الى اسرائيل ، ولكن سوف يكون ذلك باعداد محدودة

و ـ يتم تعويض لاجئى عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ اللذين لم يعودوا الى الاتحاد الكنفدرالى او اسرائيل عن طريق برنامج دولى للتعويض .

هذه الافكار التى تبدو وكأنها تضع حلا لمشكلة اللاجئين ، الا أن هناك العديد من العقبات التى تقف أمامها على الوجه التلى :

أ ـ ان هناك عقبات سياسية فلا تستطيع قيادة فلسطينية ان تنقض « حق العودة » بالنسبة للفلسطينيين ، والا فقدت تأييد قطاع واسع من الرأى العام الفلسطينى خاصة لاجئى عام ١٩٤٨ اللذين لن يجدوا لنفسهن مصلحة فى التسوية الراهنة ومن ثم يندفعون فى اتجاه التيارات التى تطالب بكل فلسطين مثل منظمة حماس الاسلامية .

ب ـ ان اسرائيل تضع من جانبها أولويات خاصة باللاجئين من الضفة الغربية وغزة حيث ترى فى معسكراتهم مصدرا للعنف والانتفاضة ومن ثم تركز على حل مشكلتهم اولا ، وهو ما يقسم قضية اللاجئين بين هؤلاء داخل فلسطين وهؤلاء خارجها .

ج ـ ان توطين اللاجئين الفلسطينيين فى البلدان العربية التى يعيشون فيها يمكن ان يخل بالتركيبة السكانية ، ويؤدى الى نتائج سياسية ربما لن تستطيع بعض البلدان تحملها . وفى الوقت الحالى فإن لبنان تبدوا اكثر الدول العربية حساسية لهذه المشكلة حيث يوجد بها ٣١٠ آلاف لاجىء فلسطينى من اجمالى ٣٣٠ الف فلسطينى . وهؤلاء يزيدون كثيرا عن العديد من الطوائف المشاركة فى اللعبة السياسية اللبنانية ، كما انهم يخلون بالتوازن الحساس بين المسيحيين والمسلمين وبين السنة والشيعة فى لبنان .

د ـ انه ليس مضمونا حتى الآن الدعم العربى والدولى المالى اللازم لحل هذه المشكلة فى كافة ابعادها على العديد من مناطق الحاجة للدعم المالى فى العالم مثل اوروبا الشرقية وافريقيا ومنطقة شرق اسيا .

ثالثا : نحو استراتيجية عربية للمفاوضات المتعددة الاطراف :

العرض السابق يوضح ان المفاوضات متعددة الاطراف عملية بالغة التعقيد والتشابك وان الفجوة بين الاهداف العربية والاسرائيلية فى هذه المفاوضات بالغة الاتساع . ولكن هذا العرض ايضا يوضح حدود المشكلات المطروحة دون تهويل أو تهوين ، كما يوضح ان هناك جسورا يمكن عبورها بين الطرفين . ولعل العقدة الحاكمة فى هذه المفاوضات هى التناقض الحاد بين الهدف الاستراتيجى للحكومة الاسرائيلية وهو تحقيق قبول اسرائيل فى منطقة الشرق الاوسط دون تنازلات كبيرة فى موضوع الاراضى العربية والقضية الفلسطينية ، والهدف العربى فى أن تكون هذه المفاوضات أحد ادوات « تليين » المواقف الاسرائيلية المتشددة فى موضوع الارض وحقوق الشعب الفلسطينى

هذه العقدة الحاكمة سوف تشكل الخلفية « السياسية » و « الاستراتيجية » لعملية التفاوض . ومن وجهة النظر العربية فإن تحقيق اقصى عائد ممكن من هذه المفاوضات يستدعى التعامل الجدى مع هذه المفاوضات من خلال التعامل مع عدد من القضايا . أولها ، اعداد المفاوضين العرب لهذه المهمة .

مع دراسة وجهات النظر الاسرائيلية فى الموضوعات ، وتعدى صيغتها « الفنية » الى النتائج السياسية والاستراتيجية لها ، ووضع سيناريوهات مختلفة للرد الموضوعى على المقترحات الاسرائيلية ، وحتى يمكن تحقيق ذلك فإن الامر يستدعى تعبئة افضل الخبراء العرب لخدمة المفاوضين فى هذه المفاوضات

وثانى القضايا الهامة هى خلق اليات للتشاور والتنسيق بين الدول العربية المشاركة . وحتى الان فإن التشاور يتم على المستوى السياسى وبشكل ثنائى بين الدول العربية وهو اشبه بعمليات للاخطار المتبادل والتخفى تحت مظلات واسعة لمواقف سياسية عامة . وربما يكون ممكنا هنا خلق لجنة دائمة بين وزارات خارجية الدول العربية المشاركة فى المفاوضات تقوم بصياغة المواقف ، وامداد المفاوضين ، وعبور الجسر ما بين الجوانب « الفنية » و « السياسية » للموضوعات

المطروحة

وثالث القضايا المطروحة هى وضع استراتيجية عربية عامة للتعامل مع المفاوضات ويمكن القول ان هناك استراتيجيتان الآن للتفاوض مع اسرائيل فى المباحثات متعددة الاطراف . الاولى ، اعلنتها سوريا وهى تأجيل المشاركة فى هذه المفاوضات حتى يتم احراز تقدم جوهرى فى المفاوضات الثنائية خاصة فيما يتعلق بقبول اسرائيل بمبدأ مقايضة الارض بالسلام وقبول الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة . والثانية ، وافقت عليها دول مجلس التعاون ومصر ودول عربية اخرى ، وهو ان المشاركة فى المفاوضات الاقليمية يمكن ان تشكل حافزا لاسرائيل ودافعا لها لكى تتخلى عن تشددها .

والتقدير هنا ان نتائج أية مفاوضات تتوقف على ذلك الخليط الذى يقدمه كل طرف من حوافز سلبية امكانيات العقاب القائمة على القوة المسلحة وحوافز ايجابية مغريات السلام وما يعطيه من نتائج افضل من استمرار الوضع القائم أو الحرب . ونظرا لان الجانب العربى لديه عدد محدود من الحوافز السلبية الانتفاضة ، الاعمال الفدائية ، سباق التسلح ولكن لديه الكثير مما يعطيه من حوافز ايجابية الحد من التسلح ، حل ازمة المياه ، التعاون الاقتصادى . ولذا فإن عدم المشاركة كما تريد سوريا فى المفاوضات الاقليمية يعنى فى الحقيقة عدم تقديم الحوافز الكافية لاسرائيل لكى تقلل من تعنتها وتشددها وهو ما تريده النخبة الحاكمة اليمينية المتعصبة فى اسرائيل ، وبالتالى استمرار الاوضاع الراهنة والتى تصب لصالح اسرائيل خاصة فيما يتعلق بسياسة الاستيطان

واذا كانت استراتيجية المشاركة فى المفاوضات الاقليمية هى الانسب اللحظة الراهنة ، وفى ظل توازنات القوى الموجودة من وجهة النظر العربية ، فإن المطلوب هو تحديد الأهداف العربية منها بوضوح على الوجه التالى :

أ ـ ان تكون هذه المفاوضات اداة للانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة بحيث تضبط سرعة وكمية وحجم الحوافز العربية بمقدار ما تقدمه اسرائيل فى هذا الصدد . وهنا يكون الربط ما بين المفاوضات الجماعية والمفاوضات الثنائية . ولعل ذلك هو ما حدث فعلا فلم يتم أى تقدم فى المفاوضات المتعددة الاطراف حتى تم التوصل للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ، وبعدها حدث أول تقدم فى اللجنة الفرعية للبيئة حينما وافقت مصر واسرائيل والاردن على وضع نظام مشترك لمراقبة التلوث فى خليج العقبة ، كما اتفقت إسرائيل مع ستة دول عربية على عمل مشروع خاص بمكافحة التصحر .

ب ـ ان تكون هذه المفاوضات اداة تجمد أو وقف الاستيطان ، خاصة فيما يتعلق بوقف المقاطعة الاقتصادية العربية .

د ـ ان تكون المفاوضات اداة لتقييد قدرات اسرائيل التوسعية خاصة من خلال موضوع الحد من التسلح حيث يجب ان تسعى الاطراف العربية لتقييد قدرات اسرائيل الهجومية .

هـ ـ ان تكون المفاوضات اداة لتحقيق اعتماد اسرائيل على الدول العربية وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التجارة ومشروعات الطاقه والمياه والبنية الاساسية . ان تحقيق هذا الاعتماد سوف يقيد من قدرات اسرائيل التوسعية

و ـ ان تحقق المفاوضات فوائد اقتصادية للدول العربية ، وتزيد من التعاون العربى ، فلا ينبغى ان تعطى اسرائيل ميزة اقتصادية ، الا ويتم منحها للدول العربية الاخرى .

ان تحديد اولويات هذه الاهداف ، وربطها بالمفاوضات الثنائية ، يجب ان يكون موضوع لجمة خاصة تمثل وزارات الخارجية كما أسلفنا . ان الاسراع بتشكيل هذه المجموعة مسألة أساسية حتى يمكن التعامل بكفاءة وايجابية مع المفاوضات المقبلة . ان أى تأخير فى هذا الصدد سوف يعنى ان تكون الدول العربية المشاركة فى المفاوضات أسيرة لجدول الاعمال الاسرائيلى والامريكى ، ومن ثم تقل الى حد كبير قدرتها على المبادرة ، ولن يتبقى لها سوى رد الفعل على ما تقوم به اسرائيل وامريكا من مبادرات .

وترغب الولايات المتحدة فى عدم الربط بين نتائج المفاوضات الجماعية والمفاوضات الثنائية . ونظرا لان هذه الاخيرة مليئة بالشراك والمصاعب ، وينتظر تعثرها من وقت لاخر ، فإنه من المنتظر ان تندفع نحو المفاوضات الاقليمية لاحراز تقدم فى المفاوضات ، ولذا سوف تقوم بالضغط على مصر والاردن ودول الخليج حتى يمكن التوصل الى اتفاقيات اقتصادية متنوعة . والتقدير هنا انه رغم عدم ضرورة الاعلان عن الربط بين النوعين من المفاوضات الا أنه يجب ضبط سرعة التفاوض والتوصل الى نتائج حسب التقدم الحادث فى المفاوضات الثنائية . ويمكن فى بعض الحالات ، ومن قبيل الحافز ان يتم التوصل الى اتفاقيات دون توقيعها وابقائها معلقة حتى يتم التوصل الى نتائج نهائية ترضى الجانب العربى فى المفاوضات الثنائية .

على أى الاحوال فإن النقطة الجوهرية هنا هى ان الدول العربية المشاركة ـ طالما قبلت مبدأ المشاركة ـ فإنها لا يجب ان تقف سلبية فى عملية التفاوض ، بل عليها ان تأخذ زمام المبادرة وتطرحها بقوة على مائدة المفاوضات ، وعلى الرأى العام العالمى ، وعلى الرأى العام الاسرائيلى ، فلو تركت المبادرة لاسرائيل أو الولايات المتحدة ، فإن الدول العربية سوف تجد نفسها أمام سلسلة لا نهائية من الاحراجات والتنازلات الجزئية التى لا تلبث ان تسبب الخسائر الفادحة سواء على مستوى المفاوضات متعددة الاطراف أو حتى تلك الثنائية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٤ يناير ١٩٩٤



أفغانستان.. المأساة التى لا يذكرها أحد...!!

حتى وقت كتابة هذا المقال فى مطلع الاسبوع، فان الاخبار والصور الخارجة من افغانستان، لم يكن فيها الا نزيف متدفق من الدم، واشلاء لا حصر لها، ووجوه مذعورة ملهوفة جازعة بالخوف تجرى لاجئة هاربة بحثا عن امن ضاع منذ وقت طويل. اما كبار السن والعجزة والمعوقون - وهم كثرة - والاطفال الرضع والنساء والذين لم تسعفهم او ترحمهم سرعة القذائف والصواريخ، فانهدمت فوق رءوسهم البيوت مختلطة بالشظايا والحمم واللهب.

جاءت الاخبار والصور أخيرا بعد اكثر من عامين من الحرب الضروس كاشفة عن واحدة من اكبر ماسى القرن العشرين التى لم تلق الا الصمت او السطور القليلة فى زوايا الصحف ووسائل الاعلام. ولم يكن ذلك لنقص فى الوسائل والسبل فقبل كل شئ وبعده فان الاقلام والعدسات لم تستنكف اقتحام اسوار «سراييفو» او سواحل الصومال تنقل بالحبر والصوت والصورة حالة الموت والتدمير والمجاعة. اما اسوار «كابول» فظلت مستعصية، وجبال افغانستان ومدنها وقراها بقيت وعرة وشاقة، فلم يسمع احد صرخات الفزع والجزع لبشر تطحنهم آلة القتل الجهنمية بلا شفقة ولا رحمة.

وربما كان مفهوما صمت الاعلام الغربى الذى يغير موجاته باستمرار بحثا عن الجديد فى عالم المأساة الانسانية، وقد مل بعد عشر سنوات من تغطية «الجهاد الاسلامى» فى افغانستان ضد الغزو السوفيتى والحكم الشيوعى، ان ينصرف الى كوارث بشرية اخرى يغطيها كلا وتفصيلا. ولكن غير المفهوم ابدا ان يحذو الاعلام العربى والاسلامى نفس الطريق وهو الذى صرخت صفحاته ونطقت شاشاته - عن حق - تحث على غوث البوسنة وحماية المسلمين، وتصفع - عن حق ايضا بالاتهام - وجوه الغرب، ومكاييله المزدوجة والمتعددة. ولا يمكن تفسير الصمت العربى والاسلامى بالتبعية الاعلامية، واننا نجرى وراء الاعلام الغربى، وطالما ان وكالات انبائه، وصحفييه، وشبكات تليفزيونه، تنقل لنا ما يكفى للطم الخدود وشق الجيوب على المسلمين فى البوسنة والهرسك والصومال والهند، فاننا نكتفى بذلك منتظرين قاعدين ساكتين. فالواقع ان اعلامنا تحرك وذهب المراسلون والكتاب الى «سراييفو» و«مقديشو» ونقلوا بالخبر والصورة الجريمة الصربية، والمجاعة الصومالية، واستعادوا الذكريات الصليبية، وقدموا الاتهامات للغرب أولا بالصمت وثانيا بالتواطؤ وثالثا بارتكاب الجريمة ذاتها. واكتشف بعضهم ان بالصومال ثروات لاحد لها من النفط واليورانيوم ذهبت قوات الامم المتحدة وخاصة القوات الامريكية فيها لاقتطافها وليس لاغاثة بشر او اطعام طفل. ونصب البعض الاخر من سفاح محترف مخضبة يداه بالدماء الصومالية بطلا قوميا ومجاهدا اسلاميا لانه قتل ثمانية عشر امريكيا واجبر الولايات المتحدة على الرحيل تاركة ثروات الصومال الطائلة وموقعها الاستراتيجى الذى لا يدانيه موقع.

الاعلام العربى والاسلامى اذن لم يكن ساكنا وتحرك وحلل وفسر وهتف من اعماق القلب «وابوسناه» داعيا المسلمين للتضامن وارسال قوافل الاغاثة. ولكنه لم يذهب الى «كابول» ولم يحضر احد منه الى افغانستان، ولم ينقل لنا احد شيئا عن عشرات الالوف من القتلى ولا مئات الالوف من الجرحى، ولا مئات الالوف مثلهم من اللاجئين المكلومين ولا عن الامهات الثكالى ونساء الشيعة المغتصبات دون شفقة. ربما لان المأساة هذه المرة لا توجد فيها امم متحدة، ولا قوات امريكية، ولا قوى صليبية، ولانها تذكرنا بان المعايير والمكاييل المزدوجة ليست صناعة غربية خالصة، واننا ايضا برعنا فيها يوم صمتنا على الجرائم الكبرى التى يرتكبها مسلمون ضد بعضهم البعض، طالما ان اصواتهم زاعقة بالجهاد ومناهضة الغرب والامبريالية وتحرير فلسطين. فى سبيل ذلك ننظر الى الجهة الاخرى بعيدا عن الذى خنق المسلمين الاكراد بالاسلحة الكيماوية فى حلابجة وغيرها، وعن الذى سرق قوافل الاغاثة ومزق الصومال فى حرب اهلية ضروس، طالما انهما رفعا راية النضال والجهاد.

ولكن التجاهل الاعلامى لحالة افغانستان ربما يكون لاسباب اعمق من ذلك كله فالحالة الافغانية تثير الكثير من المسائل المرتبطة بالتطور السياسى والاقتصادى للعالم العربى والاسلامى لا يريد أحد أن يفتحها او يتعرض لها. وعلى وجه التحديد فان السؤال المطروح هو الى اى حد يمكن لجماعات سياسية تحمل لواء الاسلام ان تنجح فى ادارة السلطة فى بلد اسلامى من دول العالم الثالث. فحتى هذه اللحظة فان الخط السياسى لمعظم الحركات «الاسلامية» هو ان الدولة الاسلامية ممكنة وجرى تجربتها فى عهد النبوة والخلفاء الراشدين، وان نموذج هذه التجربة قابل للتكرار فى العصر الحديث اذا ما اعطيت هذه الحركات الفرصة للحكم والسلطة. وقد حصلت هذه الحركات على فرصتها التاريخية لاقامة نموذجها فى افغانستان ولضرب المثل للعالم أجمع.

وللذين لا يعلمون فان افغانستان - وعدد سكانها حوالى ١٥ مليون نسمة - واحدة من أفقر دول العالم، ان لم تكن افقرها على الاطلاق، حيث لايزيد العمر المتوقع عند الميلاد لديها على ٤٢ عاما، ولا تزيد نسبة التعليم فيها على ١٢٪ من السكان، ولا يتجاوز نصيب الفرد فيها من الدخل القومى الاجمالى على ١٦٠ دولارا فى العام. وأفغانستان مجتمع قبلى مفتت للغاية لايجمعها سوى رابطة الدين الاسلامى، وهى رابطة كانت كافية لخلق معارضة قوية للاحتلال السوفيتى وللحكومات الشيوعية المتعاقبة. ولكنها من جانب اخر مقسمة من حيث الدين الى سنة مسلمين (٧٤٪ من السكان) وشيعة مسلمين (٢٥٪) وديانات اخرى مثل الهندوسية (١٪). ومن الناحية



العرقية فانها تنقسم الى مجموعات من القبائل الموزعة من حيث اللغة بين الشمال والغرب والجنوب اهمها السنة الباشتون فى الجنوب ويتحدثون لغة الباشتو، والسنة الطاجيك فى الشمال ويتحدثون خليطا من التركية والفارسية، ومعهم فى الشمال ايضا السنة الاوزبك الذين يتحدثون التركية وينقسم الشيعة بين الغرب حيث يتحدثون الفارسية والجنوب ولغتهم الاوردو.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الأهرام

د. عبدالمنعم سعيد

وقد ظلت افغانستان مملكة مستقلة منذ القرن الثامن عشر تحكمها أسر ملكية وكان اخر ملوكها الملك ظاهر شاه الذى تمت الاطاحة به فى انقلاب يسارى من الجيش فى عام ١٩٧٣ . ومنذ ذلك الوقت فقدت الدولة كل مظاهر الاستقرار السياسى حيث توالى عليها انقلابيون عسكريون آخرون من اجنحة متصارعة داخل الحزب الشيوعى الافغانى ونتيجة المعارضة الاسلامية المتصاعدة والتى حملت السلاح ضد الانظمة اليسارية الموالية لموسكو، قرر الاتحاد السوفيتى آنذاك عام ١٩٧٩ الدخول عسكريا فى افغانستان ووضع جناح بابراك كارمل فى السلطة. وبعد تولى جورباتشوف للسلطة عام ١٩٨٥ وتغير السياسة السوفيتية الى العمل على الانسحاب من افغانستان والسعى الى حل سلمى للمشكلة الافغانية، حدث انقلاب جديد عام ١٩٨٦ بقيادة محمد نجيب الله الذى كان يقود جهاز الامن السرى «الخاد» وكان متصورا ساعتها ان هزيمة النظام كله اصبحت دانية نتيجة الدعم الدولى غير المسبوق الذى أرغم السوفيت على الانسحاب فى النهاية وعزل السلطة الافغانية.

ولكن نظام نجيب الله استمر ست سنوات كاملة ، ليس فقط بسبب الدعم السوفيتى الذى استمر، وانما بسبب الانقسام الشديد داخل صفوف المقاومة «الاسلامية» التى اصبحت رغم زعم التوحد فى اصولها الفكرية الى سبع عشرة حركة شبه مستقلة، تسع منها من السنة أكبرها الحزب الاسلامى بقيادة قلب الدين حكمتيار (من البشتون)، وحزب الجمعية الاسلامية بقيادة برهان الدين ربانى واحمد شاه مسعود (من الطاجيك)، وثمان من الشيعة. وبينما حظيت جماعات السنة بشكل عام بمعونات مالية وعسكرية من الولايات المتحدة وباكستان ودول الخليج العربية خاصة السعودية ومصر، فان ايران كانت المورد الاساسى لجماعات الشيعة المختلفة. وبينما كانت جماعات السنة تتخذ من بيشاور فى باكستان مكانا لقيادتها، فان طهران كانت المكان المختار لجماعات الشيعة ورغم أن هذا الانقسام كان مفهوما فى ظل الاختلافات العرقية والقبلية بين الجماعات المختلفة، الا انه كان متصورا ان بوتقة الاسلام كافية لصهر هذه الانقسامات وتوحيدها خاصة وان معظم قادتها خرجوا من عباءة نفس المدرسة الفكرية للجمعية الاسلامية التى كانت امتدادا لحركة الاخوان المسلمين فى مصر.

هذا الانقسام دفع الشعب الافغانى ثمنه الفادح بعد ذلك انهارا من الدم بعد انهيار نظام نجيب الله حينما تفكك الجيش الافغانى وبدأت كتائبه ولواءاته فى الالتحاق بقوى المقاومة المختلفة. واتجه الجزء الاكبر منها بزعامة عبدالرشيد دوستم (اوزبك) الى دعم حزب الجمعية الاسلامية (طاجيك) بقيادة أحمد شاه مسعود فى شمال البلاد مما مكنه من الاستيلاء على عدد من البلدان الهامة والاقتراب من العاصمة كابول، مكونين تحالفا فى شمال البلاد تكون عرقيا من الطاجيك والاوزبك والتركمان والطائفة الاسماعيلية وبعض جماعات الشيعة الاخرى . وفى المقابل انضمت اجزاء اخرى من الجيش الى الحزب الاسلامى بقيادة حكمتيار معظمهم من قبائل البشتون. وهكذا فان افغانستان انقسمت الى قسمين كبيرين داخل كل منهما تناقضات عديدة. الاول: استند الى الاقليات بصورة عامة الذين يكونون معا حوالى نصف السكان بزعامة الجمعية الاسلامية، والثانى: استند الى اكبر مجموعة عرقية فى البلاد من الباشتون بزعامة الحزب الاسلامى . وعكس هذ الانقسام تخوف الاقليات من هيمنة الباشتون على السلطة كما كان الوضع دائما سواء فى ظل الحكم الملكى المحافظ او الجمهورى الشيوعى. وهو ما كشف فى النهاية عن عجز فاضح للحركات «الاسلامية» فى التعامل مع قضية الاقليات العرقية والطائفية حتى ولو كانوا من نفس الدين ومن نفس المذهب ويرفعون نفس الشعارات الايديولوجية.

وفى واقع السياسة العملية اختلفت الاحزاب والفرق فى كل شئ . اختلفوا حول الموقف من النظام القديم خاصة حزب الوطن، فبينما رأت الجمعية الاسلامية ومن ولاها امكانية مشاركتهم فى السلطة بشكل محدود ، رأى الحزب الاسلامى ومن رافقه عكس ذلك مطالبين بمحاكمة اشخاص النظام جزاء ما اقترفوه من جرائم. واختلفوا حول تشكيل الحكومة المؤقتة التى كان مفترضا ان تقود الدولة خلال المرحلة الانتقالية، فبينما تبنى الحلف الاول فكرة المساواة بين الفصائل «الاسلامية» اعتقد الفريق الثانى ضرورة ان تعكس الحكومة القوة النسبية للفصائل ومن ثم تحصل جماعة حكمتيار على نصيب الاسد. واختلفوا فى مهمة الحكومة المؤقتة، فطرحت جماعة ربانى ـ مسعود ان يكون التحضير لاجراء انتخابات عامة تحدد مصير افغانستان فى المستقبل فى اطار الفكر الاسلامى، وفى المقابل طرحت جماعة حكمتيار ان يقوم الحكم الاسلامى فورا ويتم اقامة الشريعة الاسلامية حتى قبل الحصول على الشرعية السياسية. واختلفوا حول الموقف من نجيب الله فبينما لم يمانع الحلف الاول فى رحيله الى الهند لانهاء صفحة دموية من تاريخ افغانستان فان الحلف الثانى اصر على ضرورة القبض عليه ومحاكمته. واختلفوا حول مستقبل الثورة الافغانية فبينما اعتقد البعض فى اهمية التفرغ لعملية البناء القومى وهو ما يتطلب علاقات طبيعية مع القوى الاقليمية والدولية، اعتقد البعض الاخر فى استمرارية الثورة وتصديرها الى كل العالم.

هذه الخلافات كانت طبيعية وعاشتها كل حركات التحرر الوطنى فى العالم خاصة الايديولوجية منها، ولكن مالم يكن طبيعيا فى ظل ثورة تحمل شعارات الاسلام ان يكون حسمها بالسلاح وليس بالاحتكام الى القرآن الكريم والسنة الشريفة. فبعد فترة انتقالية قصيرة تولى ربانى رئاسة الدولة الافغانية فى كابول، ولكن حكمتيار احكم الحصار حول العاصمة وبدأت حرب اهلية ضروس لم ترق فيها افئدة لصرخات الجرحى ولا حشرجاتهم. ولم يلتفت احد الى ان الشعب الذى ضحى ودمرت بنيته الاساسية الفقيرة فى الاصل خلال حرب التحرير فى حاجة ماسة الى فقه التعمير وليس فقه التدمير. ولابد ان قلوبا اسلامية كثيرة انكسرت وهى ترى صواريخ الحزب «الاسلامى» تنصب على كابول وغيرها من المدن والتوابع .

ولا يدرى احد ما الذى كان يدور فى عقل حكمتيار ومسعود وسياف وغيرهم من القادة الافغان وهم يرون الحرائق والدخان والانقاض وقوافل اللاجئين التى اندفعت فزعا ورعبا الى الدول المجاورة بحثا عن أمن ومأوى ومكان للعبادة لا يخضع لقصف. ولكن لدينا بعض العلم عما طرحوه خلال محاولات الوساطة المتعددة التى قامت بها دول فى مقدمتها باكستان والسعودية وحركات اسلامية متعددة فرغم تلوين المواقف بشعارات اسلامية واتهام كل طرف للطرف الاخر بمناهضة الاسلام حتى الوصول الى حافة التكفير فان المسألة فى النهاية كانت اقتسام السلطة بين الافراد والقبائل وفى سبيلها كان كل طرف على استعداد للقتال حتى آخر فرد فى الشعب الافغانى.



وخلال الأشهر الستة الاولى بعد فتح كابول فان ارقام القتلى والجرحى واللاجئين فاقت بكل المعايير مثيلها فى البوسنة وكان الفارق بينهما ان البوسنة لقيت بعضا من الاهتمام الدولى، وانتفض العالم الاسلامى من اجلها بالمشاعر ان لم يكن بكثير من الفعل ولم تلق الجريمة الصربية الا الاستنكار والازدراء دفع قدرا من الاغاثة الى المحاصرين والجوعى. فى افغانستان كانت الجريمة بيد ترفع راية الاسلام ولم تقابل فى العالم كله الا بهز الأكتاف وفى العالم العربى والاسلامى بدا الصمت مروعا. والذين تحدثوا وحاولوا الصلح لم يبد منهم احد استعدادا لقتال الفئة الباغية حتى تفئ الى امر الله.

وحينما حدث الصلح بالوساطة السعودية الباكستانية فانها تمت على اساس من اقتسام الغنائم فحصل ربانى على رئاسة الجمهورية وحكمتيار على رئاسة الوزراء، وتم تكبير كعكة الوزارة الى اكبر عدد ممكن من الوزارات حتى يكون لكل قائد فصيل نصيب وحظ. وفى الوزارات المتنازع عليها واهمها وزارة الدفاع فقد تمت عن طريق لجنة.. ولعلها السابقة الاولى فى التاريخ التى تدار فيها اهم الوزارات عن طريق اللجان التى يتنازع اطرافها على اى شئ وكل شئ. ولم يكن العمران هو الهدف ولم تكن التنمية هى المبغى، ولم يكن حتى الهدوء والاستقرار والامن هو الغاية وانما كان الامر كله اقتسام كعكة. ورغم ذلك فان حكمتيار لم يقنع بما حصل عليه وهو الذى يعتقد انه الاحق بكل السلطة وليس ببعض منها رغم ان على رأسها استاذه ومعلمه الاول ربانى، وزميله فى مقعد الدراسة شاه مسعود. وبدأت المتاعب من جديد وعاد القصف مرة اخرى والحرب الاهلية بلا كلل من المتحاربين. وبدأت التحالفات تتغير، وبعد ان كان حكمتيار يلوم ربانى ومسعود على تحالفهم مع دوستم الاوزبكى المرتبط بالنظام القديم، فانه قد تحالف معه هذه المرة متجاهلا نصائحه السابقة.

ولا يمكن تفسير ضراوة الحرب الاهلية الا بكميات السلاح الطائلة والمتقدمة التى وفرتها الولايات المتحدة للمتحاربين خلال فترة الحرب الباردة والتى خلقت تحالفا بين المجاهدين والبيت الابيض. ولا يمكن تفسير تعنت حكمتيار الا بتصوره ان توازن القوى فى صالحه على المستوى السكانى حيث ينتمى الى اكبر المجموعات العرقية من البشتون، وعلى المستوى التسليحى حيث توافرت له اكثر الاسلحة تقدما خاصة الصواريخ . وربما يفهم ذلك أيضا من طبيعة الحركات الايديولوجية والتى تنحو تدريجيا الى اكثر العناصر تطرفا وتشددا حيث لاتعرف قدرة المساومة والبحث عن حلول الوسط وبالتاكيد لاتعلم شيئا عن فقه الاولويات. حدث ذلك فى ايران فى السابق حينما انزوت العناصر المعتدلة فى الثورة الواحدة بعد الاخرى فأطيح بمهدى بازرجان، وقتل قطب زادة، واختفى اليازدى، وهرب ابوالحسن بنى صدر. وفى الجزائر تقلصت حركة الاخوان المسلمين فلم تظفر بمقعد واحد فى الانتخابات النيابية لصالح جبهة الانقاذ، وبعد المواجهة مع السلطة الجزائرية انزوت جبهة الانقاذ واصبح القرار فى يد العناصر المسلحة والتى لايحكمها فقه أو علم بمصلحة البلاد والعباد.

وربما كانت الطامة الكبرى تكمن فى ان الفكر الاسلامى المعاصر يعطى اهتماما اكبر للجهاد الاصغر من اهتمامه بالجهاد الاكبر، ولذا فان «المجاهدين الافغان» نجحوا فى الاول بامتياز، اما فى الثانى فقد فشلوا فشلا ذريعا..!!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٧ يناير ١٩٩٤

الحرب: وحقائق أخرى غائبة!

هيكل وحرب الخليج

د. عبدالمنعم سعيد *

قرار الحرب ليس قرارا عاديا في تاريخ الأمم، فبعده تتغير الأحوال والأمور بطريقة تختلف تماما عما قبل دخول القرار حيز التنفيذ، صدق ذلك على كل الحروب التي عرفتها البشرية وسوف تصدق على حروبها القادمة، لأنه عند تكسير النصال على النصال، فإن القضية تصبح واقعة في الحد الفاصل بين الحياة والموت، أو بين الانتصار والهزيمة، والدبلوماسية والسياسة، والإعلام والضغط الاقتصادي، والابتزاز المعنوي، تصير كلها تعبيرا عن القتال بوسائل أخرى، وأقصى ما يستطيع طرف أن يعطيه لطرف آخر هو مساحة صغيرة للتراجع وحفظ ماء الوجه، إذا توقع أن ثمن النصر سوف يكون مرتفعا والخسائر فادحة.

وعندما غزت القوات العراقية الكويت فإنها بدأت في نفس اللحظة، حرب الخليج الثانية بعد عشر سنوات فقط من نشوب حرب الخليج الاولى بنفس الطريقة. وبعدها تغير تاريخ المنطقة بطريقة لا يمكن الرجوع عنها. فقد صار الهدف العراقى ان تتوافر كل الظروف التى تكفل له ابتلاع الفريسة وهضمها وتحقيق قبول بمشروعيتها. وصار هدف التحالف العربى الذى ايد الكويت ان يحرم العراق من تحقيق هذا الهدف بتغيير توازن القوى الذي ادى إلي الغزو، فلم تكن خطوة بهذا الحجم والخطورة مجرد مناورة، أو وسيلة للابتزاز، كي تعود الامور بعدها كما كانت، بل انها كانت تستهدف تغييرا شاملا في موازين القوى في المنطقة، ومن العجب أن يستدرج الاستاذ هيكل وكثيرين غيره - وهم العارفون بحسابات القوى وموازينها - ان يستدرجوا، أو يستدرجوا أنفسهم، نحو فحص حكايات وروايات حول الدبلوماسية التى أعقبت احتلال الكويت، حتى صارت المسالة كلها نوعا من «نميمة» الكواليس العربية. فمن المدهش ان يتساءل البعض عما إذا كانت العراق تنوى غزو السعودية أم لا؟ وعما إذا كان الملك حسين قد نجح في الحصول على وعد بالانسحاب من صدام حسين بعد مقابلته للرئيس مبارك في الثاني من أغسطس أم لم ينجح؟ وهل كان ممكنا تحقيق «حل عربي» للأزمة من خلال مؤتمر القمة العربى أم لا؟ وهل بعد ذلك كان ممكنا حل الأزمة سلميا، أم ان ضرب العراق أصبح هدفا لا تراجع عنه؟ إلى آخر هذه النوعية من الأسئلة.

ولا توجد هناك أية نية للدخول في هذه التفاصيل لانه اولا يصعب التحقق باية طريقة من طرق البحث من رواية كل طرف، وربما لن نعرف ذلك ابدا، لان معظم المحادثات والمناورات كانت شفوية، وتجرى في الاروقة وفي الغرف المغلقة بلا سجل او ذكرى مكتوبة. ولانه ثانيا فإنه يصعب جدا في قرارات الحرب والسلام ان تغزو دولة دولة أخرى، وهى «تنوى» ان تنسحب بمجرد ان يكف الاخرون عن ادانتها ويقدمون لها الترضية المطلوبة، وربما مع الأسف والاعتذار. فالحقيقة المرة هى انه ما لم تتوافر لدينا قناعة تامة ان العرب دون خلق الله يتمتعون بقدرة خاصة على حماقة الدخول في مازق وكوارث ثم يصبح على الاخرين استخلاصهم منها في لطافة ويسر، فإن ما فعله العراق في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ كان يعنيه تماما وهو احتلال دولة أخرى وضمها بالقوة المسلحة.

وبمجرد ان وضع في الكويت ما يزيد على ثلاثة الاف دبابة ومئات الالاف من الجنود، فإن خيارا قد يكون أمام القيادة العراقية بان تستخدم هذه القوة للابتزاز، أو لمواصلة الزحف نحو المنطقة الشرقية للسعودية. فتوافر هذا الخيار في حد ذاته يقلب موازين القوى، وحساباتها، ولا تستطيع قيادة مهما كانت ان تتجاهل هذا التغيير حتى لو اقسم العراق صباح مساء أن اهدافه كلها تحققت لأن الدول والشعوب لا تتعامل على أساس النوايا، وإنما على أساس ما هو حادث في الواقع، وما يتوافر لكل طرف من خيارات وبدائل.

بعد ذلك فإن التفاصيل تتداعى وتصبح القضية كلها هى محاولة كل طرف إدارة الازمة بالطريقة التى تحقق أكبر مكاسب ممكنة. بالرسل التى أرسلها صدام حسين إلى مصر والسعودية ممثلة في عزة ابراهيم لم تكن سوى مناورة لكسب الوقت ولامتصاص رد الفعل. ولم يكن هبوط نائب الرئيس العراقي ومعه خمسة عشر من «المغاوير» المدججين بالسلاح في مطار الاسكندرية ويريدون مصاحبته في مقابلة الرئيس المصرى بالمسالة التى لا تدعو إلى الارتياح، وإنما لاظهار التصميم العراقى على الخطوة التى اتخذها العراق «قام الحرس الجمهورى المصرى بمصاحبة المجموعة المسلحة العراقية لشرب الشاى بعد نزع أسلحتهم وسلمت لهم على باب الطائرة في طريق العودة». ومن الطبيعى ان يطالب طارق عزيز بعقد مؤتمر تحضيرى لوزراء الخارجية قبل انعقاد مؤتمر القمة لان ذلك يتيح له كسب الوقت وتقسيم الصفوف، ثم الانسحاب من المؤتمر بعد ذلك وافشاله وسط ضجة اعلامية مدوية. وهو الامر الذى عملت الدبلوماسية المصرية على ان تحرمه منه ونجحت في ذلك. ولم تكن صدفة ان ترسل العراق وفدا إلي المؤتمر تحت دعوى التوصل إلى حل عربى - وكان ذلك لكسب الرأى العام العربى - وفي نفس الوقت يعلن عن ضم الكويت (بعد ان ادعى من قبل انه دخل الكويت مؤازرة لثورة شعبية فيها، ويدعو الشعب المصرى لاغلاق قناة السويس وشعب «نجد والحجاز» للثورة. وكان الهدف هذه المرة خلق أمر واقع قانونى مع وهم امكانية استثارة الجماهير المصرية والسعودية. ومن المدهش ان الاستاذ هيكل يقبل دون مناقشة رواية الملك حسين ان صدام ذكر له ان خطوة ضم الكويت جاءت لانه كان على يقين ان الحرب واقعة لا محالة، ومن ثم فإن الجيش العراقي يجب ان يشعر انه يدافع عن أرض عراقية. والواقع ان المسالة هنا كانت التوقيت. والهدف كان افساد القمة، فضم الكويت كان قد وقع عمليا، وحتى عندما أعلن العراق عن سحب بعض قواته، فإنه مع نفس الاعلان أضاف انه يدعو متطوعين عربا للدفاع عن الكويت، وان ١٥٠ الف عراقى قد تطوعوا بالفعل!!



المسالة بعد ذلك نوع من التفاصيل، النظام العراقى يريد كسب الوقت وباقل التكاليف، والقوى المناصرة للكويت - عربية ودولية - تريد حرمانه من الوقت وباعلى تكلفة، وهو يريد اضفاء الشرعية على الاحتلال، والطرف الاخر يمنعه من تحقيق ذلك، وهو يريد تقويض التحالف الدولى وخلق فجوة داخل الراى العام العربى، والطرف الاخر يريد زيادة رقعة التحالف وعزل صدام عربيا ودوليا. وهكذا. ولكن ليس معني ذلك ان حرب تحرير الكويت باتت محتومة كما حاول ان يصور لنا الأستاذ هيكل كنتيجة لأخطاء الحسابات من ناحية العراق من جانب، ولتصميم الولايات المتحدة على تدمير العراق، وعجز الدول العربية من جانب اخر. فالوقائع - والتى اشار الأستاذ هيكل إلى معظمها ولكنه لسبب ما لم ير فيها فائدة تشير إلى ما يلى:

— في الساعات التالية للغزو برزت فكرة عقد مؤتمر قمة مصغرة في جدة، وحمل الملك حسين إلى الرئيس العراقى الفكرة بعد التشاور مع الرئيس مبارك شريطة الموافقة العراقية على الانسحاب. وبغض النظر عن تفاصيل القصة فإن العراق لم يبد استعدادا علنيا لقبول هذا التوجه وعلى العكس فإن مبعوث صدام للرئيس مبارك والملك فهد لم يشر بكلمة واحدة إلي استعداد العراق للقيام بذلك.

— خلال مؤتمر القمة العربى فى القاهرة كانت الفرصة مواتية، ومرة أخرى لم ينتهزها العراق.

— فى سبتمبر ظهرت مبادرة مغربية بمؤازرة من الجزائر والأردن «وكلاهما كان متعاطفا مع العراق»، ولكن العراق أصم أذنيه.

— وفى سبتمبر أيضا ظهرت مبادرة فرنسية في خطاب ميتران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان فيها كثير من التنازلات الجوهرية للعراق، ولم تعترض عليها الولايات المتحدة صراحة، ومع ذلك فإن العراق فى النهاية لم يقبلها.

— فى أكتوبر قامت ليبيا، وكانت أيضا مساندة للعراق - بمبادرة لم يستجب لها أحد في بغداد، ولسبب ما فإن هذه المبادرة لم يرد لها ذكر فى كتاب الأستاذ هيكل.

— فى أكتوبر قام الاتحاد السوفييتي بمبادرة أجراها مبعوث خاص لجورباتشوف هو اناتولى بريماكوف ولكن الرجل عاد من بغداد خالى الوفاض.

— حتي شهر أكتوبر فإن قوات التحالف العربي والدولى المناصر للكويت لم تكن قادرة من الناحية العسكرية البحتة على القيام بتحرير الكويت، وفى الحقيقة فإن حوالي شهرين منذ الغزو كانا فقط كافيين لتوفير دفاع معقول عن السعودية. ولم تكتسب هذه القوات قدرات هجومية حتى شهر ديسمبر ١٩٩٠.

— حتى نهاية شهر نوفمبر وحسب رواية بوب ودوارد التى اعتمد عليها هيكل كثيرا فى كتابه. فإن وزارة الدفاع الأمريكية والمخابرات المركزية الامريكية ووزارة الخارجية الأمريكية كانت تعترض على القيام بعمل عسكرى لتحرير الكويت ويرون الاعتماد على الضغط الاقتصادي.

حتى شهر يناير ١٩٩١ كان الكونجرس يعترض على القيام بعمل عسكرى لتحرير الكويت، وبقدر كبير من الجهد وبفارق ضئيل من الاصوات صدر قرار الكونجرس بتأييد العمل العسكرى.

— فى أول ديسمبر ١٩٩٠ طرحت الولايات المتحدة مبادرة خاصة بها تقوم على أساس التقاء وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة فى واشنطن وبغداد، انتهت إلى لقاء واحد فى جنيف فى ٩ يناير ١٩٩١، ولم يفض إلى شيء.

— فى الساعات الأخيرة قبل انتهاء فترة الانذار الذى جاء فى قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨، قام بيريز دى كويار السكرتير العام للأمم المتحدة بزيارة لبغداد ليدعوها لقبول الانسحاب ولكنه عومل بمهانة شديدة، حين فرض عليه الانتظار لتسع ساعات كاملة، فرض عليه فيها مقابلة ياسر عرفات ودانييل أورتيجا رئيس جمهورية نيكاراجوا السابق، وفى النهاية عند مقابلة صدام حسين لم يجد أية استجابة.

— طوال المدة منذ بداية الأزمة وحتي الحرب لم يكف الرئيس المصرى حسنى مبارك عن ارسال رسائل سرية مكتوبة وشفهية، وأخرى علنية للرئيس العراقى، ولكنه رد عليها جميعا بالاستهانة والتهديد.

— فى الساعات الاخيرة من يوم ١٥ يناير ١٩٩١ قامت فرنسا بمحاولة أخيرة لم تجد من هو علي استعداد للتجاوب معها فى بغداد.

— بالاضافة إلى ذلك كله قامت شخصيات دولية وعالمية، وجمعيات سياسية ومهنية من أجل اقناع العراق بنطق كلمة الانسحاب السحرية، ولكن لم توجد فى العراق شفاه على استعداد للنطق بها.

كانت الفرص كلها مفتوحة أمام النظام العراقي لكي يخرج من المازق الذى وضع نفسه فيه والمنذر بكارثة كبرى، ولكنه لم ينتهز أيا منها، ولعل احد مزايا كتاب حرب الخليج انه يعطينا نظرة إلى داخل العراق وما دار فيه من مداولات غير متاحة في مصادر أخرى. والواضح من روايات الأستاذ هيكل انه كان هناك من حذر ودعا إلي الانسحاب. ويبدو انه فى لحظة من لحظات العقل القليلة ان القيادة العراقية دعت ستة من أساتذة العلوم السياسية فى جامعات العراق لكى يديروا فيما بينهم «مناقشة حرة حول الخيارات المفتوحة للخروج من الأزمة»، ومع استمرار المناقشة وتكرار تاكيدآت الامان، اشار اربعة منهم فى النهاية إلي ضرورة انسحاب العراق من الكويت لأن الأخطار التي يواجهها داهمة، بل وصل الامر بينهم إلي أن وضعوا بأنفسهم «سيناريو» لاخراج قرار للانسحاب يؤدى إليه دون أن يؤثر على كرامة العراق، وكان رأيهم أيضا انه ليس من المستبعد ان يحصل العراق على نوع من الضمانات إذا ما كان قراره بالانسحاب واضحا لا لبس فيه». ولكن أحدا من القيادة العراقية لم يكن مستعدا للاستماع.

كانت القيادة العراقية تعتقد انه يمكن ان تكسب الوقت، وبعد فترة ينشغل العالم باشياء أخرى أكثر أهمية. ومن المثير أيضا ان الاستاذ هيكل بعد ان بنى تحليلا كاملا قائما على استهداف الولايات المتحدة للعراق، ينقل لنا وبصدق حوارا بين صدام حسين وجوزيف ويلسون القائم بالاعمال الامريكى فى بغداد يوم ٩ اغسطس ١٩٩٠، كان اشبه بعتاب المحبين منه إلى عدوين يتربص كل منهما للاخر. فيقول الكاتب الكبير ان حديث صدام تضمن سبع رسائل:

— ان الرئيس صدام على استعداد لان يتفهم رد الفعل الامريكى ازاء دخول العراق للكويت.

— ان التدخل العسكرى العراقى فى الكويت يقتصر على الكويت لظروف تاريخية خاصة، ولا ينسحب على بلد غيرها.

— ان الرئيس العراقي يعرف حجم المصالح الامريكية فى السعودية، وانه ليس واردا بالنسبة إليه تهديدها.

— ان الرئيس صدام حريص على مصداقيته لأن الولايات المتحدة تتهمه بانه كذب على اخرين «على الرئيس مبارك».

— ان الرئيس صدام حسين يؤكد ان العراق حريص على علاقة طيبة مع امريكا، وهذه سياسة مرسومة ومقررة «أنتم تعرفون ان نفط العراق يباع لكم منذ جئنا للحكم رغم ان العلاقات كانت مقطوعة أنذاك وازداد حجم التعامل بعد اعادة العلاقات فى ١٩٨٤ وإلى ان اتخذ قراركم بمقاطعة النفط العراقى. انكم تستوردون بحدود ثلث الكمية التى نسوقها للخارج. وهذا حصل ليس بمبادرة من الفنيين وبتفضيل الاسواق، وانما تم بقرار سياسى».

— ان الرئيس صدام يعرف الفارق فى القوة بين العراق وبين الولايات المتحدة، ولكنه يعتقد ان الولايات المتحدة قد تخسر الكثير في الحرب.

— ان العراق يريد صداقة الولايات المتحدة وبتفهم ويقدر مصالحها، وهو فى نفس الوقت على استعداد للدفاع عن نفسه في أى ميدان. «نرى انكم قادرون على تدبير مصالحكم مع العناصر القوية القومية الواقعية أكثر مما أنتم قادرون على ضمان مصالحكم مع الضعفاء».

واضح من هذه النقاط التى نقلها هيكل لنا ان الرئيس العراقي يعرض نفسه كحليف للولايات المتحدة، وأن يكون العنصر القوى الذى يحمى مصالحها فى المنطقة. وكان ذلك أحد الوسائل التى اتبعتها القيادة العراقية لكسب الوقت، واغراء واشنطن، ولكن لم يكن هناك أحد فى البيت الابيض على استعداد لابتلاع الطعم. وفى بعض الاحيان فإن النظام العراقى لم يستبعد اللجوء إلي تمثيليات تليفزيونية. فحسب رواية هيكل أيضا فإن الملك حسين حاول اقناع صدام بضرورة الانسحاب من الكويت، فما كان من الرئيس العراقى إلا ان استدعى مساعد رئيس أركان حرب الجيش العراقى، والذى كان في الغرفة المجاورة وسأله فى حضور الملك «ماذا يكون رأى القوات لو اننا أعلنا الانسحاب من الكويت؟».. وكان رد الضابط العراقى على الفور: «أعوذ بالله.. رجاء سيدى لا تقل هذه الكلمات». وبعد ذلك التفت صدام إلي الملك وقال: «انك سمعت» بأذنيك»، وهكذا دارت الامور، ومن المدهش الا يجد الأستاذ هيكل ما يعلق به على كل ذلك، ثم لا يجد سوى ان العراق أخطأ الحسابات وأن «خطأ الحسابات العراقية كان شرارة فى المكان الخطأ فى الزمن الخطأ فى المناخ الخطأ». ولكن المسألة كلها كانت أعمق من ذلك، فقد كانت المشكلة مشكلة نظام غير قادر ليس فقط على تقدير الموقف وانما أيضا على الاستماع للأصوات خارج وداخل العراق، وإنما يسمع صوته فقط، وبعد فترة يصدق الكذبة الكبرى ويصبح غير قادر على التراجع عنها، وليس من عجب بعد ذلك ان يشعر النظام وبشكل من القدرية ان الوصول إلى القارعة مسألة لا هروب منها.

ونشبت الحرب. ومرة أخرى فإن استاذنا يلخصها في المواجهة بين العراق والولايات المتحدة. مستبعدا الجانب العربى مقللا من قيمته إلي أدنى حد. وفى الحقيقة فإن هيكل لم يكن وحده الذي روج لهذه المقولة، فقد شاعت بقوة حتى بين أعضاء التحالف العربي، ووجد البعض الاخر صعوبة فى التأكيد على ان الانتصار على العراق يعد انتصارا يستحق التنويه والذكر. وهو الأمر الذى استغلته دوائر صهيونية فى الغرب والولايات المتحدة لكى تقلل من الدور العربى فى الحرب، او تتجاهله كلية. وهكذا فإنه بتواطؤ مقصود أو غير مقصود فإن الصورة التى خرجت للعالم ان العرب سواء كانوا فى معسكر النصر او معسكر الهزيمة ظهروا كمهزومين. والحقيقة ان أحدا لا يستطيع ان يقلل من الدور الامريكى فى الحرب، فلا جدال ان الولايات المتحدة تحملت جهدا رئيسيا فى العمليات القتالية، ولكن هذا لا ينبغى مطلقا أن يقلل من الدور الذى لعبته القوات المشتركة العربية فى عملية تحرير الكويت، وهو الأمر الذى تكاد تتجاهله كافة المصادر الاجنبية وحتى العربية. فمن بين حوالى ٧٠٠ الف جندى شاركوا في القتال كان هناك ١٧٠ ألف عربى تحت قيادة عربية موحدة أو حوالى ٢٤٪ من حجم القوات الكلى. وهي نسبة تزيد كثيرا على حجم المشاركة الفرنسية في عملية تحرير فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، أو حتى نسبة القوات الأوروبية غير الامريكية التى ساهمت في تحرير أوروبا من الاحتلال النازى. وبالتأكيد فإنها تزيد كثيرا على حجم المساهمة المحلية فى عملية تحرير جنوب شرق اسيا من الاحتلال الياباني خلال نفس الحرب. وتزيد هذه النسبة عندما يصل الأمر إلي المدرعات والقوات الميكانيكية العربية التى تحملت عبء اتجاه الهجوم الرئيسى لتحرير مدينة الكويت، وحتى بالنسبة للعمليات الجوية فإن القوات الجوية السعودية ومعها قوات جوية من البحرين وقطر والامارات قامت بحوالى سبعة الاف طلعة «أو حوالى ٧٪ من عدد الطلعات» وهى أيضا نسبة ليست قليلة بالمقارنة بحالات مماثلة لمشاركة القوى الاقليمية للولايات المتحدة فى عمليات تحرير قامت بها اثناء الحرب العالمية الثانية، والمعركة الجوية الوحيدة التى حدثت بين طائرات خلال المعارك فإنها حدثت بين طائرة سعودية من طراز اف–١٥ وطائرتين عراقيتين من طراز ميج–٢٣، وتمكن الطيار السعودى من اسقاط الطائرتين العراقيتين. وربما لا يجد العرب فى ذلك أمرا يستحق الاشادة، فالطائرات التى سقطت فى النهاية كانت طائرات «عربية»، ولكن المسألة أعقد من ذلك بكثير. فالمسألة هى ان توازنات القوى بعد الحرب يحكمها الكثير من حجم المشاركة فيها، ويصبح التخلى عن اشهار المشاركة نوعا من التخلى الطوعى عن واحد من مصادر القوة، حتى فى العلاقات بين الحلفاء.

والواقع ان المسألة اكبر بكثير فى المعارك الحربية من مجرد حجم وعدد القوات التي شاركت فى القتال. ولذا فإن المشاركة السعودية فى العمليات لم تقتصر على ما قدمته من قوات، وقد كانت القوة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث عدد الجنود والمدرعات والطائرات المشاركة، ولكنها تحملت العبء الأكبر من عمليات الامداد والتموين اللذين لا غنى عنهما لاية عمليات عسكرية ناجحة، وكانت البنية الاساسية الممتازة للسعودية «موانىء وطرق ومطارات ومدن عسكرية ومراكز قيادة، ووسائل اتصال» عنصرا أساسيا فى النجاح الذى تحقق. إذا أضيف إلي ذلك جهد الاستخبارات والاستطلاع والمشاركة فى الحصار البحرى وعمليات كسح الألغام، فإن الجهد السعودى يكون أكبر بكثير من الأرقام المجردة لإعداد الجنود المقاتلين.

ولم تكن المشاركة المصرية مقصورة على الخمسة والثلاثين ألف جندى وضابط المندرجين فى فرقة مشاة ميكانيكية وأخرى مدرعة ومجموعة صاعقة وتوابعهم، وإنما امتد كثيرا إلي ان مصر كانت محطة الانتقال الرئيسية لقوات التحالف فى طريقها إلى الخليج، فضلا عن جهد الاستخبارات والمعلومات وكان أساسيا، وفى الحقيقة فإن مصر وسوريا اتخذتا قرار المشاركة رغم حساسية الوضع علي جبهتى الجولان وسيناء فى ظل ظرف اقليمى متفجر لا يستطيع احد ان يتنبأ بتطوراته، وكان قرارا شجاعا ولا يستطيع احد ان يتجاهل قيمة ان دولة قطر أرسلت ثلث جيشها كله ليشارك فى تحرير الكويت، ويبلو بلاء حسنا فى أول المعارك البرية فى الخفجى. وتضرب باقي دول الخليج على صغر حجمها أمثلة أخرى كثيرة. ففى بعض الاحيان، فإن كل تكنولوجيا التصنت الامريكية على تقدمها لم تكن لتفعل شيئا لو لم يكن هناك من يستطيع الاستماع وتفهم اللهجة العراقية، وهو الامر الذى تولاه في النهاية ستمائة كويتي، بدونهم فإن التكنولوجيا لا تصير أكثر من أسلاك ومعادن باردة.

وربما كان أكثر ما تجاهله الكثيرون المشاركة المالية العربية فى الحرب، فمن بين اجمالى تكاليف الحرب التى بلغت حوالي ٦٥ مليار دولار، فإن السعودية والكويت والامارات ساهمت بـ ٣٦,١٤٩ مليار أو حوالى ٥٥,٦٪ من التكاليف الكلية، كان نصيب السعودية منها ١٦,٠٠٣ مليار، والكويت ١٦,٠٥٨ مليار، والامارات ٤,٠٨٨ مليار، وتزيد هذه المشاركة كثيرا إذا ما احتسبت فى اطار المساهمات الدولية الأخرى غير الولايات المتحدة والتى بلغت ٥٢,٨٩٣ مليار دولار، فتصل المشاركة العربية إلي ٦٨,٣٪ ولا ندرى لماذا تعتبر مشاركة اليابان (١٠,٠٠٨ مليار) والمانيا (٦,٤٥٥ مليار) وكوريا الجنوبية ٢٥١ مليون دولار دلالة على صعود هذه القوى، وظهور توازنات دولية جديدة حتى على المستوى الاقتصادي، وتستبعد الدول العربية!!

لقد قصدنا ان نفصل فى هذه النقطة لانها تمثل واحدة من أهم النقاط المفصلية فى كتاب الأستاذ هيكل. فنظريته قامت على ان الحرب من أولها إلى اخرها كانت حربا عراقية أمريكية. متجاهلا تماما ان الحرب كانت مصلحة عربية فى المقام الاول فلم يكن ممكنا قبول احتلال الكويت – وهذه لا يختلف فيها معنا استاذنا فيما نعتقد – والتقت هذه المصلحة مع مصالح دولية وعالمية، وكانت الاستعانة بالقوة الامريكية ضرورة لمواجهة توازن القوى المختل الذى نشأ بعد الغزو العراقى.

المهم هنا ان العرب لم يكونوا «يستاجرون» الحماية كما يقول الاستاذ هيكل استثناء من كل السوابق التاريخية ولكنهم أرادوا تصحيح وضع غير مقبول، وشاركوا فى ذلك بالمال والنفس والنفيس، وبحجم المشاركة ينبغى النظر إلى الحاضر والمستقبل. وهذا سوف يكون حديثنا الاخير!

تداعيات السلام وحل مشكلة المستوطنات الاسرائيلية

عبد المنعم سعيد *

■ لا احد يعرف على وجه اليقين ما ستفضي اليه المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية الراهنة، فضلا عن المفاوضات الاسرائيلية - السورية التي استؤنفت بعد انقطاع طويل. هذه المفاوضات وتلك تتحرك مثل البندول بين اقصى درجات التفاؤل التي تبشر دوما بالتوصل الى اتفاق وفي القريب العاجل، وبين اقصى درجات التشاؤم التي تشير الى ان الاتفاق او الاتفاقات لا تزال بعيدة بعد السماء السابعة. لذا فان هناك احساسا عاما لدى كل من يشاهد ويسمع ان البندول سيستقر عند نقطة وسط ما ربما لاترضى عنها كل الاطراف لكنها تستطيع التعايش معها. وسواء حدث هذا الاستقرار قريبا او بعد فترة طالت او قصرت فان هناك ما يثبت ان عملية السلام التي بدات مرحلة جديدة مع اتفاق اوسلو اصبحت لها تداعياتها المستقلة بذاتها بغض النظر عن المجرى الفعلي للمفاوضات في القاهرة او في واشنطن او في عواصم اخرى كثيرة.

وفي العالم العربي انصب الاهتمام على الاقتراب الذي قامت به دول عربية عدة من الدولة العبرية واختلطت فيه الاشاعات بالحقائق حول تصدير الغاز او اقامة المشروعات المشتركة او الاستثمار في بورصة الاوراق المالية الاسرائيلية، فضلا عن لقاءات تجري هنا وهناك في عواصم وفنادق. لكن قليلا من الاهتمام لم يوجه الى تاثير عملية السلام في اسرائيل ذاتها، وما اذا كان ممكنا ان تحل عددا من القضايا الشائكة من وجهة النظر العربية بفعل قوة الاندفاع نحو اقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وغزة يكون مقدمة لدولة فلسطينية مستقلة.

في مقدمة هذه القضايا قضية المستوطنات التي كانت ابرز الحجج التي يشهرها المعترضون على اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي. فحقيقة ان الاعلان ارجا حل هذه المشكلة - مع مشاكل اخرى عدة ابرزها القدس والحدود - الى مرحلة تالية في المفاوضات تبدا مع بداية السنة الثالثة من الحكم الذاتي الفلسطيني، جعلت الكثيرين يشككون في امكان حلها على الاطلاق، وفي ان الوجود الفلسطيني - الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية سيستمر الى ما لانهاية. وما زاد هذه الشكوك ان مفاوضات تنفيذ اعلان المبادئ فما لبثت ان ابرزت قضية المستوطنات كواحدة من اهم القضايا - بالاضافة الى قضية المعابر ومساحة اريحا - التي يمكن ان ينهار الاتفاق بسببها. فالتعنت الاسرائيلي في حماية المستوطنات وسبل الاقتراب منها ومساحتها اكدت على مخاوف وهواجس سابقة توحي بان المستوطنات ستبقى في النهاية مثل «مسمار جحا» الشهير الذي يبقي الوجود الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية بوسائل اخرى، وهو امر يمكن ان يقوض عملية السلام كلها.

والواقع ان الشكوك والهواجس لم تكن عربية فقط وانما كانت اسرائيلية كذلك من جانب معسكر السلام داخل اسرائيل، الذي يضم قوى متعددة تشمل كل الاحزاب على يسار حزب العمل الاسرائيلي وحركة السلام الان حتى الاقلية العربية داخل اسرائيل. فمن وجهة نظر هؤلاء لا يشكل المستوطنون الصهاينة عقبة في طريق السلام بشكل عام فحسب وانما يشكلون قيدا حديديا على قدرة اسحق رابين على التوصل الى اتفاق معقول مع منظمة التحرير وسورية سواء بسبب قدراتهم التصويتية داخل النظام السياسي الاسرائيلي، او بسبب قدرتهم على التعرض بالقوة لمثل هذا الاتفاق وتعريض اسرائيل لحرب اهلية دامية.

فمنذ الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ اتفق الاسرائيليون في تياراتهم السياسية الرئيسية على ضرورة الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة، لكنهم اختلفوا حول دواعيه واسبابه والهدف منه. فبينما راي تكتل العمل ان خلق «الحقائق» على الارض كما سماها دايان يمكن ان يدفع الاطراف العربية الى التفاوض مع اسرائيل، فانه ظل متخوفا من فكرة ضم الاراضي العربية باعتبار انه يؤدي الى التاثير في يهودية الدولة. لذا فان ورقة الاستيطان ظلت في مفهوم العمل ورقة ضغط على الجانب العربي اكثر مما هي ورقة لتحديد الاوضاع الدائمة للاراضي العربية المحتلة. على الجانب الاخر فان تجمع ليكود والاحزاب اليمنية من امثال غوش امونيم ومولديت وتسوميت كان لها راي اخر يتمثل في ان الاستيطان ما هو الا مقدمة لتحقيق الآمال الاسرائيلية في «اسرائيل الكبرى»، ومن ثم فانه السبيل الى ضم الاراضي العربية حتى لو تضمن ذلك طرد الاغلبية العربية منها كما كانت تعتقد الاحزاب المتطرفة. وربما رات هذه الاحزاب ان وجودا اسرائيليا كثيفا في الاراضي العربية سيقطع الطريق الى الابد على اي حكومة اسرائيلية ويدمغها بالخيانة للاهداف الصهيونية اذا اقدمت على عقد صفقة مع الدول العربية تقوم على مبادلة الارض بالسلام.

وانعكس هذان المفهومان على سياسة الاستيطان الاسرائيلية، فبينما ظلت محدودة ومتباطئة خلال حكومات العمل المتعاقبة بعد حرب ١٩٦٧، فانها انطلقت بتسارع واندفاع بدءا من حكومة ليكود الاولى عام ١٩٧٧ وبلغت ذروتها خلال عقدالثمانينات حين بلغ عددهم حوالي ١٣٠ الف مستوطن خارج مدينة القدس. اكثر من ذلك، فإن هذا العدد منظم غاية التنظيم إذ تجمعه منظمة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة (يشا YESHA) التي تقودها نخبة مجربة في الحشد والتعبئة السياسية من خلال شبكة محكمة من الاتصالات وتستطيع الحصول على تاييد ما بين عشرين الى ثلاثين في المئة من الاسرائيليين. الأهم من من ذلك ان لدى المستوطنين قدرات عسكرية تتمثل في الاسلحة والذخيرة والامداد والتموين، ما يجعلهم قادرين على تعبئة جيش صغير يصل الى ١٥ الف جندي، يمكنه الوقوف في مواجهة اية صفقة للسلام مع العرب عن طريق الاغتيالات للعرب واليهود المناصرين للسلام، ومقاومة الشرطة الفلسطينية وحرق المقدسات العربية، وحتى التمرد على الدولة الاسرائيلية ذاتها بتاييد من عناصر عسكرية داخل الجيش الاسرائيلي وخارجه. وباختصار، فان لديهم القدرة اما على التقييد الشديد لقدرة اي حكومة اسرائيلية على عقد اتفاق يمكن للجانب العربي قبوله، او على نسف هذا الاتفاق كليا حال وقوعه.

وعلى رغم التقديرات الباعثة على التشاؤم، فإنه يبدو ان عملية السلام لها منطقها الخاص، وان تداعيات الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي على رغم العقبات التي لا تزال تقف في طريق تنفيذه، بدات تترك آثارها على المجتمع الاسرائيلي عموما وعلى المستوطنين خصوصا بشكل معاكس لكل التوقعات السابقة. ففي مقال ليوسي دلتر في صحيفة «معاريف» الاسرائيلية في ١٩٩٣/١٢/٣١ اشار الى استطلاع للراي العام بين المستوطنين الاسرائيليين في الاراضي الفلسطينية المحتلة اجرته منظمة «يشا» المشار اليها، أظهر ان ١٥ في المئة من المستوطنين يريدون مغادرة المستوطنات

فورا، وان ٥٠ في المئة منهم سيغادرونها مع قيام الحكم الذاتي الفلسطيني. وهؤلاء جميعا كونوا جمعية للضغط من اجل الحصول على تعويضات على غرار تلك التي حصل عليها المستوطنون في سيناء من قبل، ويقومون الان بالبحث عن مساكن بديلة وسط اسرائيل. والواقع ان اولى بوادر الرغبة في مغادرة المستوطنات ظهرت بعد ايام عدة من التوقيع على اتفاق المبادئ في واشنطن إذ انخفض الاقبال بشكل واضح على شراء المساكن في مستوطنات الضفة فيما زاد الاقبال على شراء المساكن في اسرائيل. وفي اي حال يشير هذا الاستطلاع للراي لدى المستوطنين الى ان حوالي ٦٥ في المئة منهم، او ثلثي العدد الكلي منهم، يرغبون في الرحيل من الاراضي العربية بعد الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، فكيف ستكون الحال بعد دخوله في مرحلة التنفيذ؟

تدفع هذه النتائج الى اعادة النظر في الصورة التقليدية للمستوطنين اليهود التي تجنح الى اعطائهم صورة واحدة تميل في معظمها الى الصورة المتعصبة المقيتة والعدوانية لغوش امونيم. لكن الحقيقة اكثر تعقيدا من ذلك، وحسب مقالة يوسي بلتر فانه يمكن التمييز بين اربعة انواع من المستوطنين: النوع الاول الممثل لليمين المتشدد والمتمسك بفكرة ارض اسرائيل الكاملة، وهؤلاء لا يريدون تعويضات، او حتى الحديث باي قدر عن الاستعداد للرحيل عن الارض الفلسطينية ، ويبدون في تصريحاتهم انهم على استعداد لخوض صراع كبير مع الحكومة الاسرائيلية وسلطة الحكم الذاتي حال دفعهم على الرحيل.

النوع الثاني من المستوطنين هم هؤلاء الذين يطلق عليهم «عمخا»، من العلمانيين والبعض منهم متدين، جاؤوا الى الارض المحتلة بسبب اوضاعهم الاقتصادية، إذ لم يكن بمقدورهم الحصول على مسكن في وسط اسرائيل والقدس ووجدوا في الضفة الغربية وغزة فرصة للحصول على سكن خاص وباقساط مريحة وتكاليف معيشة منخفضة. هؤلاء يريدون مغادرة مستوطناتهم بعد الحصول على تعويضات فلا توجد ايديولوجية تربطهم بالمكان.

النوع الثالث يضم مستوطني وادي الاردن من ابناء الكيبوتسات الذين اعجبتهم الطبيعة الساحرة لوادي الاردن، والبعض منهم جاء لاسباب ايديولوجية، لكن ايديولوجيتهم ليس معناها التمسك بالارض ومقاومة الحكومة. ولان معظمهم ينتمي الى حزب العمل فانهم سيغادرون المستوطنات اذا ما طلبت منهم الحكومة.

النوع الرابع والاخير فهم من يعرفون باليهود الورعين، الذين يتركزون في مستوطنة «عمانويل»، وقد وجدوا في هذا المكان السكن الرخيص، والراحة في التعايش مع الفلسطينيين، حتى انهم لا يجدون مشكلة في العيش في ظل حكم فلسطيني، او مغادرة الاراضي المحتلة اذا ما طلب منهم ذلك.

صورة المستوطنات والمستوطنين اذن اقل قتامة مما كان يعتقد من قبل. والواقع انه اذا كان ثلثا المستوطنين على استعداد للرحيل. فان الثلث المتبقي سواء بسبب تعصبه او لاستعداده للاستمرار تحت حكم فلسطيني سيجد صعوبة كبيرة في البقاء، خصوصا اذا ما استمرت عملية السلام وانخفض التاييد الذي يحصل عليه المستوطنون داخل اسرائيل. وطبقا لدراسة اجراها الباحث الاميركي ايان لستك من جامعة بنسلفانيا وعرضت في ندوة عن عملية السلام الراهنة اجراها مركز الدراسات والبحوث السياسية في جامعة القاهرة، فان هناك عوامل عدة يمكنها دفع المستطنين اليهود للرحيل.

اول هذه العوامل القرب الجغرافي من اسرائيل والتقارب في مستويات المعيشة بين المستوطنات داخل اسرائيل ومن ثم فان المستوطنين لن يشعروا بنوع من الاقتلاع والعودة الى مناطق لا يعرفونها. بل على الاغلب، حسب تجربة «ياميت» السابقة، ستتحسن معيشتهم. وثانيها ان التاييد الذي يحصلون عليه من القوى السياسية داخل اسرائيل ليس حاسما نظرا للتغيرات البنائية التي حدثت لدى ليكود خلال الاعوام الماضية. فمجتمع السفارديم المكون الرئيسي للحزب، على رغم رؤيتهم الايديولوجية المتعصبة، يرون ان المستوطنات حصلت على الكثير من المواد والتسهيلات التي كان ممكنا استخدامها لتحسين احوالهم المعيشية داخل اسرائيل. كذلك فان تجمع رجال الاعمال الذي انضم الى ليكود كرها في ايديولوجية العمل «الاشتراكية» له طبيعة برغماتية تجعله يرفض تاييد المستوطنين اذا ما ادى ذلك الى انهيار النظام والاستقرار في اسرائيل. وثالثها ان الجيش الاسرائيلي لديه من الانضباط العسكري والسياسي ما يمنع امكان مساعدته «للمتمردين» من المستوطنين اذا ما اختاروا الصراع المسلح للحفاظ على مواقعهم، خصوصا ان قيادة الجيش تنتمي الى الكيبوتسات ذات الولاء لحزب العمل الذي يجد المستوطنون تاييدا ضئيلا فيه لا بد ان يتراجع مع استمرار عملية السلام التي يقودها العمل. لذا فان الباحث يطالب الحكومة الاسرائيلية باتباع استراتيجية هجومية تسعى الى عزل المستوطنين ودق اسفين بينهم وبين داخل اسرائيل.

---

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيةفي «الاهرام». القاهرة.



المصدر: الاهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٤

ثقافتان .. أم ثقافة واحدة ؟!!

د . عبدالمنعم سعيد

منذ وحد الملك مينا الوجهين القبلي والبحرى منذ ستة آلاف عام لم يعرف المصريون ظاهرة عرفتها كل الشعوب الاخرى مرارا وتكرارا : الحرب الاهلية . جاء المستعمرون والغزاة من كل حدب وصوب . ومن كل لون وملة ، واستقروا على ضفاف النيل لقرون او لسنوات ، ولكن المجتمع السياسى المصرى ظل على تماسكه وتوحده بطريقة قل او يندر ان يوجد لها مثيل . وبينما عانت امم من الانقسام العرقى او المذهبى وصل فى كثير من الاحيان الى الصراع المسلح . والاحتكام لحد السيف لحل مشكلات الدين والدنيا ، فان مصر لم تعرف هذا الامر . وعلى العكس فان التحولات الكبرى فى عقائد ارض الكنانة حدثت بسهولة ويسر مدهشين ، فانتقلت من الديانات الفرعونية القديمة الى الدين المسيحى . وانتقلت الاغلبية من المسيحية الى الاسلام ، ومن المذهب السنى الى المذهب الشيعى - فى عهد الفاطميين - ثم العكس مرة اخرى فى عهد صلاح الدين ، وكل ذلك دون تناحر او انقسام شامل وكامل يشق قلب الامة ويقسم وسطها .

حدث ذلك بسبب ثقافة سياسية تكونت عبر آلاف السنين جعلت قيمة تماسك المجتمع السياسى تعلو على كل ماعداها من القيم الاخرى مهما كان لها من قدسية وبريق ولم يكن ذلك نتيجة « بلادة » متراكمة ترفض كل ماهو آت بالجديد ، وانما نتيجة حكمة وصلت لها شعوب أخرى عبر تجارب أليمة وقاسية ودامية. ان الامم لا تتقدم او تزدهر او تقاوم اعداء الداخل والخارج ما لم تحافظ على وحدتها وتكاملها حول مجموعه من القيم والتقاليد ، ورؤيه الانسان لما هو كائن وماهو مهم وماهو حق وكل ماهو متعلق بشيء أخر . وباختصار شديد كل ما يشكل الذاكرة الجماعية للامة او مايسمى بالثقافة . هذه البديهية المصرية ابرزتها وثيقة لليونسكو فى منتصف الثمانينيات عندما ابرزت اهمية الذاتية الثقافية ووصفتها بانها تطرح من الآن فصاعدا كمبدأ من المبادىء الدافعة فى التاريخ : فهى ليست تراثا جامدا ولا مجرد مجموعة من التقاليد ، بل هى دينامية داخلية ، هى عملية ابداع مستمر للمجتمع بموارده الذاتية ، تغذيها التنوعات الداخلية القائمة بصورة واعية ومقصودة ، وتقبل الاسهامات الآتية من الخارج باستيعابها وبتحويلها عند الاقتضاء . وهى اذ تناى عن ان تكون صورة من صور الانطواء على مكتسبات لا تقبل التغيير بل تنغلق على نفسها ، انما تعد عامل توليف حى وأصيل ومتجدد على الدوام . وهكذا تبدو الذاتية باطراد بوصفها الشرط الحتمى لتقدم الأفراد والجماعات والامم ، لأنها هى التى تحرك الارادة الجماعية وتشكل أساسها، وهى التى تحفز على تعبئة الموارد الداخلية من أجل العمل ، وهى التى تجعل من التغيير اللازم تواؤما خلاقا . لذلك نرى عددا متزيدا من التجمعات اللغوية والروحية والثقافية والمهنية ، تؤكد أصالتها وتعزز تضامنها الداخلى . ويبدو الدفاع عن خصوصيتها بمثابة الخطوة الأولى فى سبيل استعادة قدراتها الابداعية وطاقتها على الابتكار والمشاركة فى عالم ينزع لمحوها .

هذا الادراك لليونسكو ليس جديدا على مصر ، فقد عرفته على مر العصور وبعبقرية نادرة الحدوث لدى امم وشعوب اخرى . ففى الوقت الذى كان الحفاظ على الذات له اولويات عالية فان عيونها كانت دوما مفتوحة لتلقى كل ماهو جديد واصيل فى العالم حولها او حتى ذلك العالم الذى اتى إليها بالغزو او بالفتح . المهم دوما ان الجديد القادم لابد له من توافر القبول العام من المجتمع السياسى ، والقابلية للتواؤم مع النسيج الاصلى للثقافة . اما اذا كان المجتمع السياسى غير مؤهل بعد للقبول بالجديد ، او ان النسيج الثقافى لم يتطور بالقدر اللازم لاستيعابه فان النتيجة كانت دوما الرفض وعدم القبول . ولذا فان المجتمع المصرى لم يكن ابدا على استعداد لقبول الطفرات والثورات الكبرى التى تنقله من حال الى حال ومن ثقافة الى اخرى بين ليلة وضحاها . فقدرته الكبرى كانت دوما فى المزج والتوليف واعطاء الزمن والتطور فرصته فى الفعل والتاثير والتغيير . فلم تكن صدفة تاريخية ان مصر رفضت ديانة اخناتون التوحيدية . وبعدها الديانة اليهودية. ولقبولها بعد ذلك للمسيحية ثم الاسلام . واللغة العربية بعد عدة قرون من الفتح العربى . فقد كان الرفض لازما لانه كان سيهدد قدس اقداس القيم المصرية فى حماية وحدة المجتمع السياسى ، وكان القبول واجبا لان النسيج الثقافى بات مستعدا لاستيعاب مالم يكن ممكنا استيعابه من قبل .



ومرة اخرى فى العصر الحديث فان قدرة الثقافة المصرية على الاستمرارية والتجدد بدت مذهلة مقارنة بثقافات اخرى طرحت المسالة كما لو كانت إما قطيعة كاملة مع التراث ومفارقة كاملة له ، واما تمسكا كاملا بالتراث ورفضا لكل ماهو جديد ومن ثم كان التحجر والجمود والانغلاق وفى النهاية التاخر والتراجع فى وجه امم وحضارات أخرى . ومن المدهش ان الاستمرارية والتجدد جاءت من قلب المؤسسات التقليدية ، حينما نبت من قلب الأزهر رفاعة رافع الطهطاوى ومن بعده جمال الدين الافغانى ومحمد عبده ، وبعدهم سار طابور طويل من المجددين والمقلدين يحاولون تحقيق هذا المزيج الصعب بين ماهو ذاتي وضرورى لاى ثقافة حتى تبقى على تميزها وهويتها ، وبين ماهو موضوعى وناجم عن التغير الضخم فى العلاقات الانسانية التى ولدتها حقائق اقتصادية وعالمية تمثلت باختصار شديد في الحضارة الغربية . ويجب ان نعترف ان المزيج لم يكن ابدا سهلا ، فقد كان هناك دوما من يأسفون على وجود ذلك « الوافد » الجديد ، وكان هناك من يستنكرون استمرار ثقافة تنتمى الى عصور سبقت لكى تفرض وجودها على اجيال لحقت . وفى العشرينيات بلغت الحساسيات اوجها حتى بدت الثقافة الواحدة المستمرة المتغيرة فى أن واحد بطريقها الى انقسام وطلاق لارجوع بعده . ولم تكن معركة كتابى « الاسلام واصول الحكم » لعلى عبد الرازق ، و « الشعر الجاهلى » لطه حسين ، وغيرهما من المعارك الفكرية الا تعبيرات عن ثقافة تواجه لحظة اختيار صعبة وقاسية ، وجاء الاختيار فى النهاية على الطريقة المصرية فى المزج والتوليف يحمى المجتمع السياسى من الوافد الذى قد يطيح بذاتيته الثقافية ، ومن الموروث الذى قد يعزله بالجمود عن عالم تغير بشكل جذرى وعاصف . وبينما لم تعد فكرة احياء الخلافة مقبولة فان الاسلام ظل دين الدولة الرسمى فى دستور ١٩٢٣ وكافة الدساتير التى تلته . وبعد ان وصلت طلائع «التنوير» الى حافة القطيعة مع الماضى ، وجدنا طه حسين وعباس العقاد ومحمد حسين هيكل ينهلون ويجددون فى التراث الاسلامى بفهم معاصر . وساعد الجميع ساعتها ليس فقط تلك اللحمة الخاصة الغارقة فى اعماق الشخصية المصرية حول اولوية الحفاظ على سلامة المجتمع السياسى من الانقسام ، وانما مهمة تحقيق الاستقلال الوطنى لهذا المجتمع من الوجود والنفوذ الاستعمارى ، واستمر الحال كذلك مع الثورة المصرية ، ورغم الانقلاب الضخم الذى احدثته فى البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية لمصر ، الا انها بقيت ضمن المساحة العامة التى يتحرك فيها مزيج التقليد والتجديد المصرى . ورغم اعجاب الضباط الاحرار بكمال اتاتورك فانهم لم يسلكوا طريقه ، ولم يبق فقط الاسلام دينا رسميا للدولة ، والشريعة مصدرا رئيسيا للتشريع ، والعالم « الاسلامى » - وليس البحر الابيض المتوسط - واحدا من اهم دوائر السياسة الخارجية ، وانما اصبحت الصفة « الاسلامية » لصيقة بالاشتراكية ، مذهب الدولة فى التغيير الاقتصادى والاجتماعى . ولم يكن ذلك جمعا بين المتناقضات ، او دليلا على الميوعة الايديولوجية لقائد الثورة جمال عبد الناصر ، وانما كان ادراكا لحدود القبول العام ، الذى حشدته الثورة وراء اهداف كبرى كالوحدة العربية والتصنيع وبناء السد العالى ومقاومة الاستعمار والصهيونية .

وايا كان الحكم على التجربة الآن . فانها كانت أخر المحاولات الكبرى للحفاظ على الذات القومية وتجددها وفق تقاليد مصرية عريقة . وبالتاكيد فان التجربة لم تكن موضع رضا من هؤلاء الذين رأو أن التغيير فيها لم يكن بالقدر الكافى ، وبين هؤلاء الذين رأوا فيها مفارقة كبرى مع التراث ، ولكن هؤلاء و هؤلاء بقوا على الهامش - على الساحة او فى المنفى او فى السجون - يتجرعون السخط والمرارة . ومع السبعينيات ، وعلى مدى عقدين بعدها انتقل الهامش تدريجيا الى القلب ، واخذ المجتمع المصرى يتعرض لواحدة من اقسى تجارب الاستقطاب الثقافى فى تاريخه ، ساعد عليها جمود شديد فى النخبة السياسية ، وغموض شديد فى اهداف الامة ومطامحها فى عالم شديد التعقيد والتركيب . وبينما رأى البعض ان الامة اغتربت عن تاريخها وثقافتها منذ بداية القرن التاسع عشر وآن اوان عودتها الى اصولها قبل اربعة عشر قرنا مضت ، رأى البعض الاخر ان معركة « التنوير » اندحرت لانها لم تكن جذرية وثورية بالقدر الكافى وحان زمان الوقوف وقفة صامدة اخيرة لوقف التراجع نحو الماضى المتخلف . ومابين هذا وذاك تقطع قلب الامة وتمزق عقلها ، وبدا حلها السحرى التاريخى فى المزج والتوليف والتركيب بعيدا بعد السماء السابعة .

ورغم مابدا من تصارع الهوامش التى اصبحت تشغل قلب الساحة ، فان منطقهما كان متشابها الى حد كبير فكلاهما أصر على وجود ثقافتين لمصر لا ثقافة واحدة ، كل منهما له صورة نقية وصافية ، وبينهما ينقسم اهل الامة ، فلا مكان لوسط ، او « متنورين » هنا او هناك . وكلاهما التبس عليه الامر بين الثقافة والفكر فصارا صنوين ، ومن ثم تحدثوا - وفق فريق - عن ثقافة « مغلقة » واخرى « منفتحه » ، وثقافة تعتمد على « العقل» واخرى قائمة على « النقل » ، ووفق فريق اخر تكلموا عن ثقافة « وافدة » و « مغتربة » واخرى « اصيلة » والواقع ان الثقافة حتى بحكم التعريف لا يمكن الا ان يكون فيها قدر من الانغلاق والذاتية التى تشكلها مجموعة هائلة من الرموز والمتافيزيقيات التى تميزها عن غيرها وتعطيها كينونتها الخاصة لانها تعبر عن ذاكرة جماعية يختلط فيها المحسوس باللامحسوس ، العقل والشعور والوجدان . والثقافة كذلك . خاصة لو كانت ثقافة حية ، ليست صندوقا مغلقا احكمت اقفاله فى زمن مجيد ، ولم يعد على البشر كل زمن وآخر الا اعادة انتاج ما فيه بلا كلل او ملل . وايضا بحكم التعريف فان اكتساب الثقافة لتميزها لا يكون الا من خلال تفاعلها مع الثقافات الاخرى ، تاخذ منها وتعطيها ، تفرز وتنقى وتستوعب وترفض ، فى علاقة ديناميكية تجدد ذاكرتها وتجربتها، وتجعلها تعيش عصرها فى خصوصيتها ، وعالمها فى ذاتيتها .

وكلاهما ايضا نظر الى الجمهور العريض فوجده ضحية الطرف الاخر ولذا يجب انقاذه مما هو مبيت له ، مثل فقدان الهوية وضياع الذات تحت الموجات التى لاترحم للغزو الفكرى والثقافى القادم من الخارج بمساعدة عملاء الداخل من «العلمانيين» او لعواصف الجهالة والتخلف التى تعيده القهقرى الى ماض مضى وراح من قبل قبائل «الارهابيين» الذين استمدوا فكرهم من تراث بدوى خارج الحدود . ومن المدهش ان كليهما راح يلوم الدولة لانحيازها للطرف الآخر خاصة من خلال جهازها الاعلامى الخطير التلفزيون . فلدى طرف تبدو الدولة مستسلمة للجهالة والسطحية وللعناصر التى لاتكف عن زرع الفتنة الطائفية والدعوة الى قمع المراة والانسلاخ عن العالم . ولذا فانه مهما كان الحديث « عاقلا » و« منطقيا » فانه لا احد يسمع ولا احد يستجيب . ولدى طرف آخر فان نصيب الاصالة والتراث والدين ليس ضئيلا فقط لدى الدولة واجهزتها الاعلامية ، وانما يجرى مسحه مسحا بالبرامج المستوردة ، والاحاديث المجلوبة التى لاتبقى تقى ولا ورعا . الجمهور هنا موضع الثقافة كلها ليس الا صفحة بيضاء مفتوحة لكل من يكتب او «يشخبط» بالافكار او بالخزعبلات ، ليس له ارادة ذاتية ، ولا قدرة على التقييم والرفض او القبول ، ويعيش حالة معقمة تهاجمها الميكروبات والجراثيم بلا قدرة على الصد او الدفاع . والحالة المثلى لدى كل طرف ان يختفى الطرف الاخر تاركا له الساحة لكى يشغلها بما يحقق الذات او يجلب السعادة ، طالما ان الجمهور الطفل يعيش حالة من تزييف الوعى او سلب الارادة ، ويلحس عقله شريط كاسيت لاحد الأمراء ، او كعب امرأة فى احدى التمثيليات المحلية او الاجنبية .

وطالما ان الجمهور بهذه السذاجة او الغفلة . فعلى كل طرف إيقاظة بالطريقة التى يقدر عليها . طرف يحاول بالفجاجة ان يوقظه على مايعتقد انه تراث للتنوير اغتالته يد الجهالة بليل وأن اوان طرحها فى وضح النهار ، وهكذا اضحت اربع صفحات من رواية سلمان رشدى ، وصفحات اخرى من رواية واحدة ممنوعة ضمن عشرات الروايات المنشورة لاديبنا الكبير نجيب محفوظ ، وقصيدة تنضح بالعنصرية لنزار قبانى ، هى التى تفتح عقل الامة وتبدد بالنور الظلام الذى حاق بها . وطرف آخر لم يجد متطرفوه بدا من اشهار الحرب على المجتمع كله ارهابا وترويعا طالما انه صار كافرا بما يعتقدون ، اما معتدلوه فاكتفوا بتعليق حد الردة على رقاب من لايتبعهم او يخالفهم فى الرأى .

وهكذ فان طرفى الخلاف على اختلافهما اتفقوا عمليا على حرب تقسم الثقافة الوطنية الى ثقافتين متناحرتين ، ساقطين من تراثهم فضيلة التسامح والاعتدال والتمازج والاخصاب المتبادل الذى كان اهم مايميز ثقافة الامة ويوحدها . وكما انهار الوسط السياسى انهار بعده الوسط الثقافى واصبحت مصر تتعرض لواحدة من اقسى الاختبارات فى تاريخها الحديث . واذا أخذ الامر قياسا على التاريخ فانها سوف تكون محنة تمر بعد ثمن مدفوع زاد او قل ، اما اذا أخذ الامر على علاته فان المستقبل لا يصنعه الابشر ، وحتى الآن فان البشر ليسوا على مستوى المسئولية . حمى الله مصر من كل سوء !!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢ مارس ١٩٩٤

تهافت «الوسطية»

د. فؤاد زكريا

اثار مقال الدكتور عبدالمنعم سعيد، الصادر فى ٢٤ فبراير بعنوان «الثقافتان» ام ثقافة واحدة مجموعة من المشاعر فى نفسى، تتراوح بين الدهشة والفجيعة. وقبل أن اعرض اسباب رد الفعل هذا، ابدأ بملاحظة شكلية كان ينبغى ان يتلوها من علامات التعجب والاستفهام اضعاف ما وضعه فى عنوان مقاله. فمن الواضح ان الحافز الأساسى - وان لم يكن الوحيد - لكتابته هذا المقال كان مقالى المنشور فى الاهرام قبل حوالى الشهر بعنوان «الثقافتان»، وكانت اقتباساته من المقال المذكور، من مصطلحاته، تحتم عليه أن يشير الى صاحبه، حتى لو كان يرى أن ماورد فى ذلك المقال تخريف فى تخريف. ولكنه «ترفع» عن هذه الإشارة، واثبت بذلك أن قيمنا الاجتماعية والإخلاقية قد وصلت الى مرحلة اصبح فيها أبناء الجيل الذى تتلمذ علينا، وتعلم منا، ولا أظن انه تجاوزنا كثيرا، يستنكفون من مجرد ذكر اسمائنا، ويتعالون على الاعتراف بوجودنا.

ولكن، لندع هذه المسالة الذوقية جانبا، ونعرض لأسباب ما احسست به من فجيعة:

أولا: يستخدم الكاتب كلمة «الثقافة» بالمعنى السائد فى العلوم الاجتماعية، وهو، بصورة اجمالية، مجموعة القيم والانساق الفكرية والسلوكية التى تميز شعبا أو مجتمعا معينا. ولكن للكلمة أكثر من معنى آخر، كان احدها هو الذى استخدمته فى مقال «الثقافتان» وهو : أساليب التفكير ونوعية المعرفة والنظرة العامة الى العالم، التى تميز فردا أو جماعة معينة داخل المجتمع الواحد. والمعنى الثانى بدوره مشروع علمى، وهو اوسع انتشارا، إذ تستخدم الكتابات الجادة تعبيرات مثل «ثقافة فلان» و «الاحداث الثقافية» و «نشر الثقافة وتنميتها»، وكلها تشير الى المعنى الثانى، لا الأول.

ولقد كان من الواضح ان المقصود من طرح موضوع «الثقافتان» ليس المجتمع المصرى ككل، وإنما فئات او مجموعات فى داخله. فإذا لم يكن كاتبنا الفاضل يوافق على إطلاق صفة «الانغلاق» على ماتحتويه أذهان فئات واسعة من شبابنا المعاصرين، سواء منها تلك المنتمية الى التيار الاسلامى السياسى، او تلك التى كانت حتى الأمس القريب منضمة الى بعض التنظيمات الماركسية المتزمتة، فليتفضل مشكورا بتقديم تشخيصه الخاص لهذه الفئات من حيث إمكان، او عدم إمكان، تفتحها على التيارات الاخرى واستيعابها لها.

ثانيا: اجهد كاتبنا الفاضل نفسه لكى يعود بنا الى عهد مينا واخناتون، ويصعد الى العصر الاسلامى واوائل العصر الحديث، ويتصور بذلك انه قدم رؤية مختلفة عن تلك التى وردت فى مقالنا «الثقافتان»، مع ان هذا المقال الأخير كان تشخيصا للوضع الراهن، بغض النظر عن المراحل التاريخية السابقة. ويزداد العجب حين نجد الكاتب نفسه يعترف، حين ينتقل الى الفترة المعاصرة، بوجود شرخ وانقسام حاد فى الثقافة المصرية، جعل تيارين هامشيين فيها يحلان محل «قلب الثقافة». وهكذا لا يكون هناك تعارض بين قضيته الرئيسية القائلة إن التيار التاريخى للثقافة المصرية كان يتميز بالتناسق التام بين الوافد والموروث، وبين قضيتى القائلة إن هذا التناسق قد انهار فى العقود الأخيرة، وحل محله انقسام حاد. ومع ذلك، فما اشد اللهجة التى استخدمها كاتبنا الفاضل لكى يعبر عن راى لم يخرج - فيما يتعلق بالفترة المعاصرة - عما سبق ان قلت به.

ثالثا: على ان اهم واخطر مافى مقال الكاتب هو مسايرته لتلك الطريقة التى اصبح مبدأ «الوسطية» يطبق بها فى حياتنا الفكرية المعاصرة. فقد أصبحت «الموضة» الفكرية الآن، كلما طرحت قضية اساسية للمناقشة، هى ان يتخذ الكاتب موقفا وسطا بين الطرفين، فيلوم هذا على امور، ويلوم ذاك على امور اخرى، وينتهى إلى ان الطرفين معا على خطا لانهما «تطرفا»، وان «خير الامور الوسط». ولكن المشكلة هى هذا الموقف الوسطى ليس دائما الحل، لان هناك امورا تحتاج بالفعل الى حسم، وإلى اتخاذ موقف فى صف أحد الطرفين.

والأخطر من ذلك ان أصحاب هذه الطريقة فى التفكير «يخترعون» تطرفا ينسبونه الى الأطراف كما يفسحون لأنفسهم مكانا مريحا «فى الوسط». فالدكتور عبدالمنعم سعيد، شأنه شأن «الوسطيين» المعاصرين المعروفين، يلوم طرفين يزعم ان احدهما يتنكر كلية للتراث، والآخر لا يفسح اى مكان للوافد الجديد. وهنا أود ان اتساءل بكل حسم: اين هم هؤلاء التنويريون» الذين

يرفضون الماضى كله ويتنكرون للتراث باسره ؟ إنهم عوالم خيالية؟؟ لا وجود لها إلا فى اذهان «الوسطيين»: فهم بالنسبة إلى هؤلاء ضرورة لاغناد عنها حتى يستطيع المرء اتخاذ الموقف الوسط والتباهى بالاعتدال والقدرة على التوفيق بين حالات التطرف. ولكن هذا كله محض خيال. فالوسطى يتهم المتنورين بما ليس فيهم، وهاانذا أرمى القفاز فى وجوههم فاقول: ائتونى بسطر واحد فى كتابات اى مفكر مصرى معاصر يوصف بالعلمانية او التنوير أو غيرها، تكون فيه دعوة صريحة إلى رفض التراث والتنكر للماضى باسره. إننى لأتحدى أى وسطى، او اى تراثى، ان يثبت وجود مثل هذا التنويرى المتطرف الذى يدعو الى اقتلاع المجتمع من جذوره والخضوع التام لثقافة مجتمع آخر او حضارة اخرى.لقد وصف الدكتور عبدالمنعم سعيد طه حسين والعقاد ومحمد حسين هيكل بانهم «ينهلون ويجددون فى التراث الإسلامى بفهم معاصر»، اى بانهم لا ينتمون إلى هذا الطرف او ذاك، ويلبون شروطه فى التمسك بالتيار العريق للثقافة المصرية. ولكن ما رايه - دام فضله - فى ان اقصى ما يتمناه التنويريون الحاليون الذين يصفهم بالتطرف هو ان يستمر الخط الفكرى الذى بداه هؤلاء الرواد؟ وما رأيه - دام فضله - فى ان كثيراً من شرائح التيار الإسلامى المعاصر وضمنها بعض «المعتدلين» يدرجون هؤلاء الرواد ضمن اذناب الغرب ودعاة الانسلاخ من جذورنا وفقدان هويتنا؟

لنضع النقاط فوق الحروف، ولنقل للوسطيين ان التطرف، فى ساحتنا الفكرية المعاصرة، إنما هو من نصيب طرف واحد دون الاخر، ومن لم يقتنع، فليرجع إلى الكتابات المعروفة، وليأتنا منها بنص واحد يثبت هذه القطيعة المزعومة مع التراث، والدعوة المفترضة إلى اقتلاع حاضرنا من جذوره. وفى مقابل ذلك، فما أكثر الكتابات والخطب التى تدعو إلى رفض «الآخر»، وتحلم بعصر ذهبى تعاقبت بعده تغيرات تاريخية هائلة، فى ادبيات الجماعات الدينية السياسية المعاصرة.

ان تكرار الحديث عن «التطرف العلمانى» مفهوم لدى النشيطين سياسيا من الإسلاميين، وكذلك لدى راكبى هذه الموجة والمرتزقين من التنظير لها. اما ان يردد هذا الكلام كاتب مطلع على أحوال المجتمعات الأخرى، ومعروف جيدا معنى التطرف التنويرى ام العلمانى فى تلك المجتمعات، والفارق الهائل بين تنويرنا وتنويرهم، فهذا هو الأمر المستغرب حقيقة. واغلب ظنى أن الدكتور سعيد قد سمع عن مئات الكتب الأوروبية التى تعلن صراحة رفضها للأديان وإنكارها لوجود الذات الإلهية. وربما ترامت إلى سمعه أنباء المعركة الدائرة حاليا فى أوساط الكنيسة البريطانية، حول السماح لقس لا يعترف بإله المسيحية، وآخرين يقرون بشذوذهم الجنسى، بالاستمرار فى أداء مهامهم الدينية. هذا ياسادة ، هو التطرف الذى يشير فينا، نحن المتهمين بالعلمانية والتنوير المتطرف، قدرا هائلا من الاشمئزاز، فاين دعوتنا المتواضعة للابتعاد بالدين عن تقلبات السياسة، من هذا الفكر الفاجر الذى يثير فى مجتمعات أخرى دون عوائق؟ ومع ذلك فإن استكمال «البناء الهندسى» لدعاة الوسطية يقتضى ان يكون هناك تنوير متطرف مثلما ان هناك تطرفا باسم الدين، ويقتضى خلق هذا«التطرف التنويرى» من العدم، حتى يظل الكاتب محتميا بوضع «عدم الانحياز» إلى احد الطرفين. وفى سبيل ذلك، فلتذهب الحقيقة، وليذهب الالتزام الفكرى إلى الجحيم!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٥ مارس ١٩٩٤

«الوسطية» بين المهاترة والمناظرة..!!

د. عبدالمنعم سعيد

لم يثر التعليق الذى نشره الدكتور فؤاد زكريا ـ اطال الله عمره واعطاه الصحة والعافية ـ تحت عنوان تهافت «الوسطية» على مقالى «ثقافتان أم ثقافة واحدة» لدى اى قدر من الاندهاش بل أكد بصفاء ونقاء نادر حالة الاستقطاب الفكرى الحادة التى يعيشها مجتمعنا. وفى هذه الحالة فان كل طرف من طرفى الاستقطاب، سواء كان فردا او جماعة، تتوافر فيه مجموعة من الخصائص والسمات، اولها الشعور الحاد بانه مستهدف بشكل خاص من قبل كل شخص يطرح فكرة تختلف كثيرا او قليلا او لا تتطابق تطابقا كاملا مع كل مايقول ويعتقد. ولذا فان استاذنا اقام كل بناء مقاله على اساس ان مقالى المذكور لم يكن الا ردا على مقاله المنشور فى صحيفة الاهرام «ثقافتان»، وهى مبالغة لها نصيب ضئيل من الصحة، حيث كان مقاله احد الروافد ـ بالاضافة الى مقالات اخرى للاستاذ السيد يسين والاستاذ فهمى هويدى والاعداد الاخيرة من مجلة روزاليوسف وصحيفة الشعب وعدد كبير من اللقاءات والندوات والحلقات النقاشية التى ذخرت بها القاهرة خلال الاسابيع الاخيرة ـ التى حثتنى على كتابة المقال.

وربما كان الاهم من كل هذه الروافد جميعا ان ظاهرة الاستقطاب الفكرى الحاد، وما صاحبه من تمزيق للمجتمع السياسى فى مصر، من اشد الظواهر قلقا لى وللكثيرين وسبق لى معالجتها فى الاهرام ـ قبل وقت طويل من نشر استاذنا لمقاله الاثير ـ فى اكثر من مقال: «الارهاب والتغيير»، المعادلة الصعبة بين «الاستقرار والتغيير»، «مناطق فكرية آمنة للجميع» ولا أعتقد ان استاذنا يميل الى الرأى الذى يطلب من كل كاتب لمقال ان يرفقه بمذكرة توضيحية توضح من هم المقصودون تحديدا بالمقال، وبمذكرة تفسيرية تكشف عن موضع المقال فى التطور الفكرى لصاحبه، حتى لايقع احد فى سوء الفهم عن قصد او غير قصد. ولذا فاننى لم اذكر اسمه تحديدا، ولا اجد مبررا لذلك الغضب العارم الذى وصل الى اتهامى بالتنكر للاساتذة الذين علموا جيلنا، فضلا عن وضع «ذوقى» موضع المساءلة ولااعتقد انه يختلف معى ان الافكار والقضايا اهم كثيرا من الاشخاص او ان ذكر اسمه وسط اسماء اخرى عديدة يمكنها تحقيق اضافة له ولهم وهم ماعليه من طول الباع والشهرة.

ولكن المثير للعجب حقا ان استاذنا الكبير كان لديه اكثر من فرصة لاكتشاف انه ليس المقصود تحديدا ـ او احد غيره ـ من المقال. فقد اكتشف مثلا اننى استخدم كلمة «الثقافة» بالمعنى السائد فى العلوم الاجتماعية، وليس بالمعنى الذى استخدمه فى مقاله والمتعلق بأساليب التفكير ونوعية المعرفة والنظرة العامة للعالم لفرد او لجماعة. وكان الاستنتاج الطبيعى لهذا الاختلاف فى المنطلقات المفهومية اننى طالما ان نقطتى المحورية هى المحافظة على تماسك المجتمع السياسى المصرى، فانه يصير من المنطقى ان استخدم مفهوما مجتمعيا للثقافة، ولذا فان مقالى لم يكن موجها لمقابلة مقاله تحديدا وانما بشكل وجهة نظر اخرى، واقترابا مختلفا من نفس الظاهرة، وهو مايعد حقا طبيعيا لاى كاتب. ولكن لان الدكتور فؤاد زكريا قد صمم منذ البداية على انه هو المقصود بالمقال دون خلق الله جميعا فقد استنكر المفهوم على اساس انه ليس له علاقة بما كتبه. وقد كان حريا باستاذنا ان يطبق ماتعلمناه منه ومن جيله ان التعليق او النقد او الرد على اى عمل فكرى لابد لكى يكون حقا ان يركز على الرؤيا الداخلية للعمل وليس على مانسقطه عليه من دوافع وآراء خارجة.

ولعل ذلك هو مادفعه لتجاهل اكتشافه الثانى وهو اننى استهللت مقالى بمقدمة تاريخية عن قدرة المجتمع المصرى على التعامل مع التقلبات الفكرية والثقافية الحادة، وتجنبه لظاهرة الحرب الاهلية والتمزقات المجتمعية الكبرى التى عانت منها بشدة مجتمعات اخرى. وبدلا من ان يدله ذلك على اننى اريد التأكيد على هذه الحقيقة وادعو لاستجلاء الدروس منها فى الفترة الراهنة،

وهو ما يتواصل مع الرؤية التى وضعتها لمقالى، ويتسق مع ماسبق ان طرحته اكثر من مرة، فانه اتهمنى بالخروج على موضوع مقاله المتعلق بالفترة الراهنة فقط. وباختصار شديد ان الدكتور فؤاد زكريا وقد قرر رغما عنى اننى ارد على مقاله، فقد وجد عجبا فى ان اورد ماهو خارج موضوعه الذى لم اكن ارد عليه ـ ولا على غيره ـ من الاصل، وانما كنت احاول ـ نجحت فى ذلك او فشلت ـ ان اوضح رأيا مستقلا فى موضوع يشغل الساحة الفكرية والثقافية المصرية.

ولكن استاذنا كان يعبر عن حالة استقطاب حادة، لاتتصور هجوما لم يكن موجودا فقط، وانما تستنكر الاتفاق على مساحة مشتركة ومتاحة، حيث يقرر: «وهكذا لا يكون هناك تعارض بين قضيته الرئيسية القائلة ان التيار التاريخى للثقافة المصرية كان يتميز بالتناسق التام بين الوافد والموروث، وبين قضيتى القائلة ان هذا التناسق قد انهار فى العقود الاخيرة، وحل محله انقسام حاد.

ومع ذلك، فما اشد اللهجه التى استخدمها كاتبنا الفاضل لكى يعبر عن رأى لم يخرج - فيما يتعلق بالفترة المعاصرة عما سبق ان قلت به في المناظرات غير الاستقطابية ، اولا يتربص فيها طرف بطرف آخر او بكل الاطراف الأخرى التى لاتتطابق معه تطابقا كاملا، فان وجود قدر من الاتفاق زاد او قل هى مسالة تدعو الى الانشراح ومنها يمكن للمناظر ان ينقل الحوار والنقاش نقلة كيفية الى الامام توسع مساحة الاتفاق وتحصر نقاط الخلاف وتحددها على طريق المصلحة العامة والتى لايفسد فيها الخلاف للودقضية. ولكن فى حالة الاستقطاب الحاد تصير المناظرة مهاترة، والحوار مبارزة، والنقاش مشاجرة . وكل نقطة للاتفاق لايحسبها الطرف الساعى الى الاستقطاب الدائم للطرف الآخر وانما يحسبها عليه.

واذا كنت مع استاذى العزيز نتفق على وجود انقسام فى الساحة الفكرية المصرية خلال العقود الاخيرة ، فاننا نختلف فيما اذا كان هذا الانقسام يمتد الى الثقافة المصرية أم لا، بحكم اختلاف تعريفاتنا ومنهجنا فى الاقتراب من الثقافة. فهو يراها والفكر صنوان، اذا انقسم احدهما انقسم الآخر بالضرورة، وانا ارى رغم المساحات المشتركة ان كلاهما يعبر عن ظواهر اجتماعية متميزة. فالفكر يرتبط بالافراد او جماعات بعينها، ويمكن ان يكون «مفتوحا» أو «مغلقا»، «عقلانيا» او «ميتافيزيقيا»، «تحديثيا» او «تقليديا». اما الثقافة فهى ظاهرة مجتمعية فى الاساس ، ويمكن ان تجتمع فيها هذه السمات المتناقضة مجتمعة. وفى الثقافة المصرية الساكنة فى تلك الاغلبية الصامة - التى تحدث عنها استاذنا - للمجتمع المصرى ، فان هذه المتناقضات تجمعت فى نوع من الغموض البناء الذى يمزج ويؤلف بين الدين والدنيا ، والاصالة والمعاصرة، والوافد والموروث، ويحاول قدر الطاقة الا ينقسم معها على حد السيف الى معسكرات وقبائل متناحرة ومتحاربة . هذا الغموض البناء، وليس الوضوح الصارم، هو ماحافظ على المجتمع السياسى المصرى، وابتعد به عن الحرب الاهلية، وهى قيمة عليا استمرت لتاريخ طويل، وكان موضوع مقالى هو الدعوة لاستمرارها ، ودعوة اقوى الفكرية المتصارعة الى تمثلها وتفهمها بحساسية سياسية تراعى ظروف الازمة الهائلة التى يعيشها مجتمعنا سياسيا واقتصاديا.

• حول هذه النقطة الاخيرة على وجه التحديد ياتى الخلاف الاهم والاكثر خطورة ، على حد تعبير استاذنا الفاضل. فالقدرة المصرية على جمع المتناقضات فى مزيج فريد ومتميز هو ماسميته بالوسطية المصرية، وتلك ليست نقطة هندسية تقع فى المنتصف بين الاضداد، وانما هى نقطة جدلية تتوافر فيها القدرة على التفاعل ، وفيها مساحة للاختلاف اشبه بالمساحة التى يتيحها بندول الساعة بين اليمين واليسار، وبين المحافظة والتجديد. وفى الساعة فان التطرف الذى يخرج عن مساحة حركة البندول يعنى اختلالها، او توقفها، وفى المجتمعات ، فانها تعنى التمزق وربما الحرب الاهلية. هنا فان الاستاذ لايستطيع الفكاك من حالة الاستقطاب الفكرى الحاد الذى لايرفض اخذ الافكار المخالفة بالجدية اللازمة فقط، وانما يتعامل معها باستخفاف شديد. فهو لايعتبرها فكرة تستحق المناقشة وانما موضة فكرية، وطالما انها لاتنتمى صراحة الى الفكر الذى ينتمى اليه، او الى الفكر المضاد على طرف الاستقطاب الآخر، وطالما ان ما بينهما ليس الا مساحة «بيضاء» لجماهير ساذجة ومزيفة الوعى والفكر ، فان الاصالة تنتفى عن اى فكرة ثالثة او رابعة، ويصبح القائلون بها متطفلين على الساحة الفكرية يخترعون تطرفا غير موجود كى «يفسحون لانفسهم مكانا مريحا فى الوسط» «شانه شان» الوسيطين المعاصرين المعروفين وهكذا فان المناظرة لاتكون مع فكرة الكاتب، وانما تصير نوعا من المهاترة بحثا عن دوافع الكاتب ومكنونات صدره الباحث عن الراحة.

واذا كان ذلك كذلك، فان تقاليد الحوار الذى علمنا اياها استاذنا تنهار كلية، ولايجد مشكلة فى رمى القفاز (هكذا جاءت فى مقال الدكتور فؤاد زكريا) طالما ان المسألة كلها مبارزة، متحديا (هكذا جاءت ايضا) من ياتيه بسطر واحد لدى «المتنورين» يدعو الى القطيعة مع الماضى. ومن جانبنا ونحن فى حضرة

استاذنا لانستطيع خلع القفاز او التحدى، ليس فقط لان ذلك لايليق به او بنا ، وانما لاعتقادنا ان المسالة برمتها هى خلاف فكرى وليس قتالا تتكسر فيه النصال على النصال. وخلافنا مع الاستاذ يمكن ان يقل كثيرا لو انه اعاد قراءة مقالنا بالفكر وليس بالصراع المسلح، وساعتها سوف يجد ان القضية لم تكن القطيعة مع التراث، ولكن التواصل معه ، وتجديده واعادة خلقه فى ظل ظروف معاصرة، سواء كان ذلك على جانب «المتنورين» او «الاصوليين» . كذلك فان المسالة - على الجانب الآخر - ليست القطيعة مع العالم، ولكن التلاقى والتعايش معه. وباختصار شديد، فان التقاليد التى ارساها الطهطاوى ومحمد عبده من ناحية، وطه حسين والعقاد ومحمد حسين هيكل من ناحية أخرى، لانجدها فى العقد الاخير من القرن العشرين . ويعود ذلك فى جانب منه على الاقل لان الجماعة الفكرية، ربما باستثناءات قليلة كتلك التى قدمها جمال حمدان، اقتصرت على تمنى - كما ذكر الدكتور فى مقاله - استمرار خطهم الفكرى. ولكن الاستمرار ليس موضعه إلتمنى، وانما المعاناة الفكرية ، والقدرة على التخليق والتركيب والتواصل، فى ظل ظروف متغيرة وجديدة كل الجدة.

مافعلته الجماعة الفكرية كان الوقوع بسهولة شديدة فى قبضة الاستقطاب ، ورفض كل طرف الاستماع الي الآخر بانه المسئول عن التطرف والارهاب الذى نعيش فيه، والتاكيد الذى لايهدأ انه لايوجد لدى الطرف الآخر تيار معتدل قل او زاد .

وانتهى الأمر فى النهاية الى حالة من التربص العام الذى لايظل فى النهاية بين المثقفين وداخل النخبة الثقافية والفكرية والسياسية، وانما يمتد الى ماهو ابعد من ذلك فى الجماهير - خاصة الشباب - فيصبح المداد دما والكلمات طلقات. فالنخبة لم تخطئ مرة واحدة فقط عندما عجزت عن التوصل الى المزيج والتوليف بين قطبى الرحى فى اى ثقافة ، اى بين ماهو ذاتى وماهو موضوعى وماهو اصيل وماهو معاصر وماهو داخلى وماهو خارجى وماهو قديم وماهو متجدد، وانما اخطات مرة اخرى عندما جعلت انقسامها هو قضية قضايا الامة واضعين فى مراتب دنيا وبعيدة قضية التنمية والتقدم ومايتفرع عنهما من اولويات ومشكلات. وهكذا اخطات مرة ثالثة عندما توقفت عن القيام بمهمتها الرئيسية وهى بث القيم التى تدفع البشر الى اقامة الحياة والعمران ممثلة فى قيم العمل والبناء وما يتفرع عنها من قيم التسامح والتكافل والتراضى، والتى بدونها لايقوم ولايستمر مجتمع.


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ويكلى

التاريخ: ١١ مايو ١٩٩٤

The road to the Palestinian state

The promised land of peace may still be distant, but **Abdel-Moneim Said** sees the path ahead to Palestinian statehood as a natural historical progression from self-rule

Never in the history of the Arab-Israeli conflict have the prospects for peace and for a Palestinian state been better than today. Six wars (1948, 1956, 1967, 1969-1970, 1973, 1982) between the Arabs and Israelis had made attempts to resolve the conflict futile. Even when Egypt and Israel signed, under American sponsorship, a peace treaty, the prospects of a resolution to the Palestinian question and peace between the Arab states and Israel continued to defy conclusion. Instead, the two parties were involved in a deadly arms race, mobilising world resources and preparing always for another more devastating war.

However, by the 1990s new developments in the Middle East and the world created a hospitable climate for peace making in the area. In the last three years there has been a struggle and a race between forces that work for the conclusion of an Arab-Israeli settlement which will change the Middle East for the better, and forces that act against this conclusion and, thus, pave the road for another war or wars. The year 1993 witnessed a harsh struggle between the forces of peace and the forces of conflict. However, on 19 August Palestinian and Israeli delegations drew up a Declaration of Principles for a Palestinian-Israeli agreement after secret negotiations in Oslo, Norway. By 13 September, Israel and the PLO recognised each other and the agreement was signed in Washington in a ceremony televised worldwide. Two days later, Israel and Jordan signed an agreement on the "agenda" for negotiations which was in reality another Declaration of Principles. The 4 May implementation agreement in Cairo put into force what had seemed impossible for decades. A breakthrough in the Arab-Israeli peace process has taken place.

The Palestinian-Israeli agreements have three characteristics. First, it entailed a gradual process that guarantees the mutual adjustment to the reality of each other. The agreements envisaged three stages for implementation: the Israeli withdrawal from the Gaza Strip and the Jericho area, the interim arrangement for Palestinian self-government, and the final status of the Palestinian territories and identity. The first stage should be completed in nine months, the second stage will take five years, and the negotiations for the final stage will commence at the beginning of the third year on condition that it will be completed before the end of the interim period. Gradualism allowed for breaking the issues, thus postponing the most difficult ones (Jerusalem, refugees, settlements, security arrangements, borders, and relations and cooperation with other neighbours) to the last stage. Further, gradual processes are educative because they give each side the opportunity to learn more about its former adversary and test its intention to live in peace and harmony. Furthermore, the gradual process allows for an open future in which the possibility of a Palestinian state can be achieved if the Palestinians prove to their Israeli neighbours that their state will not threaten the existence of Israel.

Second, although the agreement entails a gradual "political" separation between Israel and Palestine that may include the birth of a Palestinian state, it contains provisions for consolidated linkage between the two sides. The linkage is manifested in a highly complicated network of coordinating committees in the area of security, economics, and infrastructure. More important, Annex III of the Declaration of Principles (Protocol on Israeli-Palestinian Cooperation and Development Programmes) contains provisions not only for legitimising the existing linkages between Israel and the West Bank and Gaza, but also to consolidate them in the area of water, electricity, energy, finance, transport and communications, trade, industry, labour and welfare is-



sues, human resources, environment, and communication and media. Annex IV went even further to make Israeli-Palestinian linkage a corner stone in a very ambitious regional developmental and cooperation plan.

Third, the agreements are a package of compromises. They have given the Palestinian leadership enough to claim a state in the making. The recognition of the PLO by Israel was a large step forward for the Palestinian national struggle. The Declaration of Principles comes very close to recognition of the Palestinian right to self-determination when it mentions that the election of the Palestinian interim self-government *"will constitute a significant interim preparatory step toward the realisation of the legitimate rights of the Palestinian people and their just requirements"* (Article III-3). Further, the declaration recognises the territorial integrity of the West Bank and Gaza *"except for issues that will be negotiated in the permanent status negotiations"*. It states that *"the two sides view the West Bank and the Gaza Strip as a single territorial unit, whose integrity will be preserved during the interim period"* (Article IV). The new Palestinian entity will have strong signs of sovereign power. The Palestinian Council which will be elected under international supervision will have the power to legislate in specified areas, review laws jointly with Israel, and levy taxes in addition to forming a strong police force.

For sure this gradual and political approach to the attainment of Palestinian rights does not satisfy many Palestinians. For them, the Oslo and Cairo agreements are tantamount to a legalisation of the Israeli occupation and a mere surrender of Palestinian basic rights to statehood and self-determination. However, the criteria for judgement should not be how far the Israeli-Palestinian agreements are from the declared Palestinian goals, but rather to what extent they contribute to their attainment. In fact, history attests that self-rule has been a step to full independence. The history of Egypt, India and Tunisia testifies that autonomy, self-rule and the redeployment of the occupying forces were steps in that direction. At least the Israeli public is convinced of this reality. A recent publication by the Jaffee Centre for Strategic Studies on Israeli Public Opinion found that 74 per cent of the Israeli public in 1994 are convinced that a Palestinian state would be established in the next decade.

The Palestinians could follow the path that many countries have followed. In their case three conditions should contribute greatly to the realisation of Palestinian rights. First, the establishment of genuine democratic institutions that guarantee human rights and the free transfer of power will legitimate the Palestinian right to statehood and make it difficult for any Israeli government to reverse the process. Second, building a vibrant economic system that mobilises all Palestinian human and material resources in and outside Palestine will increase Palestinian sovereign rights on the ground and make the Palestinian state more viable. Third, making every possible effort to isolate the Israeli right and expand Israeli support for the creation of a Palestinian state. Currently, 37 per cent of the Israeli public support the idea and if they are added to the Israeli Arabs, close to half of Israel are in support of a Palestinian state.

If these conditions are met, the realisation of a Palestinian state will not only be possible but inevitable. However, this is not an easy process. The opposition to the agreements in Israel and within the Palestinian political forces is considerable. Their attempts to sabotage the Madrid peace process in the last three years produced not only delays but also increased apprehensions and suspicions. Further, unless Syria and Lebanon are involved more seriously in the process and progress on their fronts is to be made, serious pressure on the Palestinian experimentation for self-rule will occur. It is therefore early to claim that the Middle East has finally reached the promised land of peace. Yet, the fact that the Palestinian-Israeli agreements have entered into their implementation phase and the Israeli-Syrian negotiations are to be resumed shows that the Arab-Israeli conflict has passed the point of being an existential conflict to become a conflict over the conditions of co-existence. Dealing with co-existence is not an easy matter, but the basic historic transformation has already occurred.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٣ مايو ١٩٩٤

من القاهرة إلى الدوحة وبالعكس..!!

فى القاهرة فى صباح الاربعاء الرابع من مايو كانت تجرى مراسم التوقيع على الاتفاق التنفيذى لاعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى فى احتفال مهيب فى قاعة المؤتمرات الدولية بمدينة نصر، وفى الدوحة على ضفاف الخليج وفى مبنى المجلس بفندق شيراتون، كانت تدور اعمال المفاوضات المتعددة الاطراف الخاصة بالحد من التسلح والامن الاقليمى الخاصة بالشرق الاوسط وتولت الاقمار الصناعية عملية الربط بين الحدثين من خلال شاشة التليفزيون فى قاعة النخيل الفاخرة والتى تتصدرها لوحة هائلة لجياد عربية اصيلة وجامحة نقش عليها كل ابيات الشعر العربى التى تغنت بالخيول وصهيلها، ومشيها وعدوها وكرها وفرها، وحبها وحربها وفى الساعة العاشرة والنصف بدأ البث المباشر من القاهرة، واخذت جمهرة الصحفيين المتسكعين فى الاروقة والذين يشاهدون الصور المنتشرة حول القاعة والتى تشرح التطور الذى عرفته قطر بعد الاستقلال تتجمع لتشاهد الحدث الاكبر وترقب مايجرى فيه من صناعة للتاريخ من مفاوضات المنصة حتى توقيع الاتفاقيات وبعد قليل فان الوفود التى كانت تتفاوض فى القاعات الجانبية اخذت فى التسلل الى الخارج والتجمع حول التليفزيون فلم يكن ليفوتها الحدث الجلل حتى ولو كانت مشغولة باهدافه او لتترك الصورة الكبرى حتى ولو كانوا يشكلون مشهدا من مشاهدها.

فلم تكن الاقمار وحدها هى التى تربط بين اجتماع القاهرة واجتماع الدوحة، وانما كان يربطهما معا عملية السلام العربية الاسرائيلية التى بدأت بعد مؤتمر مدريد في نهاية اكتوبر ١٩٩١ او بتعبير آخر الرابطة غير المرئية بين المفاوضات الثنائية التى حققت خطوة علي الطريق الطويل للسلام في المنطقة والمفاوضات المتعددة الاطراف، وتمثل هذه المفاوضات الاخيرة والمشهرة في ٢٨ و ٢٩ يناير ١٩٩٢ في موسكو، الحلقة الثالثة فى عملية السلام فى الشرق الاوسط بعد حلقة مؤتمر مدريد وحلقة المفاوضات الثنائية ان جوهر هذه المفاوضات تسهيل عملية السلام العربى - الاسرائيلى من خلال تذليل عدد من القضايا الشائكة التى تؤثر علي سير المفاوضات الثنائية، مابين الاطراف المباشرة للصراع وهى اسرائيل من جانب والاردن ولبنان وفلسطين وسوريا من جانب آخر والقضايا المعروضة علي هذه الحلقة هى المياه والتعاون الاقتصادى والبيئة واللاجئين والحد من التسلح والامن الاقليمى.

وقد كان هناك تخوف عربى من ان المضى قدما فى هذه القضايا يمكن ان يشكل مصادرة على القضايا الرئيسية للصراع العربي - الاسرائيلى والممثلة فى تحرير الاراضي العربية واقامة الدولة الفلسطينية حين تسعى اسرائيل الى تطبيع علاقاتها مع الدول العربية وتحقيق السلام معها دون تقديم تنازلات جدية فيما يهم العالم العربى ولكن التجربة العملية اثبتت ان التحرك على الجبهتين يغذى بعضه بعضا، وان التقدم او النكوص علي الجبهة السياسية يؤثر بنفس الدرجة على المحادثات الاقليمية والعكس ايضا صحيح، ولعل العلاقة بين اجتماع الدوحة واجتماع القاهرة لم تكن علاقة مصادفة زمنية بقدر ماكانت علاقة جدلية فى عملية معقدة وصعبة يتوقف التقدم في كل جزء منها على التقدم فى الاجزاء الاخرى.

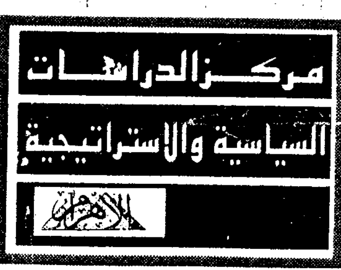
ويقع موضوع «الحد من التسلح والامن الاقليمى» على رأس قائمة موضوعات المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف في الشرق الاوسط والحقيقة ان الصراع العربي - الاسرائيلى عرف منذ بدايته العديد من تجارب وترتيبات الحد من التسلح ففى اتفاقيات وقف اطلاق النار والهدنة فى عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ انشئت مناطق محايدة ومنزوعة السلاح ولجان الامم المتحدة للاشراف علي الهدنة على الحدود بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا والاردن ولبنان وفى القدس وفى عام ١٩٥٠ اعلنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عن عزمها على وقف صفقات

السلاح لمنطقة الشرق الاوسط وفي عام ١٩٥٦ وبعد حرب السويس ، تضمنت اتفاقيات الامم المتحدة التي انهت القتال انشاء قوة الطوارئ الدولية على جانبي الحدود المصرية - الاسرائيلية ورغم رفض اسرائيل لوضع هذه القوات على جانبها من الحدود فان مصر قبلت ذلك ، وبذلك فانها قبلت من جانب واحد قيودا على حركة قواتها في اجزاء محددة من سيناء وفي خلال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ فان مصر لم تقم بنشر قواتها الاساسية في سيناء .

كل هذه الاجراءات كانت في الحقيقة لتهدئة صراعات نشب فيها القتال ، ولكن بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ فان اجراءات الحد من التسلح بدات تستخدم في عملية السلام التي بدات بعد الحرب، وفي اتفاقية الفصل بين القوات الاولى لم تقبل مصر فقط قيودا على قواتها وحرية حركتها شرق قناة السويس ، بل قبلت ايضا وجود قوات للامم المتحدة وقيودا على دفاعاتها الجوية غرب قناة السويس وقبلت سوريا قيودا مشابهة بعد اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة السورية - الاسرائيلية في ذات العام ١٩٧٤ وفي اتفاقية الفصل بين القوات الثانية عام ١٩٧٥ علي الجبهة المصرية قبلت مصر بالاضافة الى ما سبق مناطق منزوعة السلاح، واجراءات لبناء الثقة مثل وجود نظم للانذار المبكر والاستشعار الالكتروني والاخطار بالتحركات العسكرية .

ولكن اكثر ترتيبات الحد من التسلح طموحا جاءت في اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ، حيث قضت الاتفاقية بوضع قيود علي القوات المصرية في سيناء وفي منطقة اسرائيلية محدودة في صحراء النقب ووضع هذه المناطق تحت اشراف نظام للانذار المبكر وقوات دولية متعددة الجنسية وحققت اجراءات الحد من التسلح في معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية عددا من الاهداف الهامة حيث خفضت الى ادنى حد ممكن امكانية الهجوم المفاجئ لكل من مصر واسرائيل واوجدت عملية للتعاون العسكري للاشراف على تطبيق الاتفاقية بحسن نية وخلقت سابقة عدم التوازن في القوات كوسيلة لاعطاء اسرائيل الامن مقابل تنازلها عن الاراضي .

ورغم هذا التاريخ من الحد من التسلح المرتبط بالصراع العربي - الاسرائيلي فان منطقة الشرق الاوسط عرفت اكبر سباق للتسلح في العالم خارج القارة الاوروبية حتى بين مصر واسرائيل طرفي معاهدة السلام الوحيدة في المنطقة وشمل السباق ليس فقط حجم القوات المسلحة لدى اسرائيل من جانب والدول العربية من جانب اخر وانما ايضا نوعية الاسلحة لدي الطرفين وشملت مجالات الاسلحة التقليدية واسلحة التدمير الشامل واسلحة الفضاء وشكلت حرب الخليج الثانية اشارة البدء لمرحلة جديدة من سباق التسلح تستند الى سعي الاطراف المعنية الى الاستفادة من تجربة الحرب والسعي للحصول علي احدث انواع الاسلحة المتقدمة تكنولوجيا التي



د . عبد المنعم سعيد

ابرزتها الحرب في مجالات الدفاع الجوي (صواريخ باتريوت ، وتطوير اسرائيل لصاروخ أرو استنادا الى خبرة الحرب) والطائرات المتقدمة والصواريخ عالية الدقة وخاصة من طراز كروز حيث طلبت كل من السعودية واسرائيل من الولايات المتحدة صواريخ توما هوك واجهزة التشويش والانذار المبكر والقيادة والتوجيه .

هذا السباق خلق توازنا قلقا وجعل حربا عربية - اسرائيلية اخرى شاملة وباهظة التكاليف بالنسبة للطرفين وربما كان ذلك احد الدوافع الرئيسية لعملية السلام الراهنة . الا ان المواقف العربية والاسرائيلية من موضوع الحد من التسلح تتباين الى حد كبير

الموقف الاسرائيلي ينطلق من تكييف محدد لامن اسرائيل ينطلق من النقاط التالية :

أ - ان التفوق الكمي العربي يمكن ان يكون له تاثير نوعي اذا ماتم استخدامه بكثافة ونتيجة اتحاد الدول العربية علي مهاجمة اسرائيل ورغم التفكك العربي المستمر فليس هناك مايمنع في المستقبل من حدوث وحدة او تنسيق كما حدث في حرب ١٩٧٣ ومهما كان هذا الاحتمال بعيدا فان القرارات الامنية تتخذ فقط علي اساس اسوأ الاحتمالات .

ب - انه حتى ولو لم تحدث وحدة او تنسيق عربي فان هناك قدرة لدى اكثر من دولة عربية (مصر وسوريا والعراق والسعودية) على احداث ضرر واذى بالغ باسرائيل لا تستطيع تحمله نظرا لمحدودية عدد سكانها وعدم قدرتها على تحمل خسائر كبيرة مقارنة بالدول العربية التي لديها عدد كبير من السكان ولاتعطي للخسائر البشرية اهمية كبرى واصبحت تمتلك اسلحة التدمير الشامل الكيماوية ووسائل نقلها ولذلك فحتى لو استطاعت اسرائيل في النهاية تحقيق انتصار عسكري فانها في النهاية تخسر الحرب سياسيا نتيجة الضرر الذي يلحق بها (حرب اكتوبر ١٩٧٣ ولبنان)

ج - ان التفوق الكمي العربي يمكن ان يتحول الى تفوق نوعي في المستقبل نتيجة تنامي القوة الاقتصادية العربية (بسبب النفط اساسا) وقدرة الدول العربية علي استيراد الاسلحة المتقدمة فضلا عن انه عاجلا او آجلا سوف يحدث تقدم علمي في هذه الدول نتيجة انتشار التعليم ومن ثم يصبح لديها قدرة اكبر علي استيعاب وحتى انتاج الاسلحة المتقدمة .

د - ان اعتماد الدول العربية علي وجود جيوش عاملة ودائمة يعطيها قدرة كبيرة على تحقيق «المفاجاة» ومن ثم انزال خسائر كبيرة باسرائيل قبل قيامها بالتعبئة العامة التي تحتاج إلى وقت لاتمامها، ونظرا لتنامي قدرات الصواريخ العربية فانه سوف يكون لدى الدول العربية القدرة بشكل متنامي لاعاقة عملية التعبئة هذه ونقل الحرب الى الساحة الاسرائيلية ذاته بعد ان كانت معصومة منها لفترة طويلة (حرب الخليج) .

واستنادا الى هذا التكييف للامن الاسرائيلي فان المطالبات الاسرائيلية ركزت على مايلي :

أ - وقف امداد الدول العربية بالسلاح المتقدم حتى ولو ادى الى وقف مماثل الى اسرائيل، استنادا الى تفوقها الحالي وتوافر صناعة سلاح متقدمة لديها .

ب - ازالة جميع اسلحة التدمير الشامل الكيماوية لدي الدول العربية وتتوقف مساعيها لانتاج أو الحصول على الأسلحة البيولوجية والنووية.

ج - إزالة، أو تقييد، قدرات الصواريخ العربية للوصول الى اسرائيل.

د - اعادة هيكلة الجيوش العربية فيجري تخفيض حاد فيها، وتصبح معتمدة على أسلوب الاحتياط والتعبئة. وبالتالي ينتفي لديها القدرة على تحقيق المفاجاة.

هـ - ان اسرائيل لابد وأن تحتفظ بالسلاح النووي كرادع أخير إزاء القوة العربية المتنامية.

الموقف العربي على الجانب الآخر، من مفاوضات الحد من التسلح، له تكييفه الخاص للأمن العربي، ومن ثم أولوياته التي تختلف، وتتناقض، مع الرؤية الاسرائيلية. ويمكن تحديد التكييف العربي للأمن على الوجه التالي:

أ - ان اسرائيل رغم صغر عدد سكانها، ومساحتها، فإنها توسعت باستمرار على حساب الاراضي العربية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن. ويعود ذلك جزئيا على الأقل إلى وجود «العمق الغربي» لها، والذي أتاح لها دوما تفوقا على الدول العربية.

ب - ان هناك فجوة كبيرة بين القدرات التكنولوجية بين الطرفين، وبينما تستطيع اسرائيل انتاجها وخلقها، فإن الدول العربية تستوردها، أو تجمعها على أحسن تقدير، ومن ثم فإنها معتمدة على المصادر الخارجية، التي تتحكم في امدادات السلاح للجانب العربي بحيث تكفل لاسرائيل تفوقا دائما.

ج - أن التفوق النووي الاسرائيلي ليس عامل ردع للدول العربية، وانما هو عامل اجبار لها على قبول الأمر الواقع واحتلال أراض عربية وهو الذي لا يمكن القبول به.

د - ان لاسرائيل مطامع في جنوب لبنان، والأردن، وسوريا وحتى سيناء.

هـ - ان حصول الدول العربية على الأسلحة المتقدمة، ومحاولتها تطوير الصواريخ والأسلحة الكيماوية يشكل أحد الحوافز التي تدفع اسرائيل الى مائدة المفاوضات وقبول بعض المطالب العربية.

و - أن سباق التسلح على الجانب العربى يجب أن يفهم ليس فى اطار الصراع العربى - الاسرائيلى، ولكن فى اطار كل الصراعات الأخرى الموجودة فى المنطقة.

ي - ان الأسلحة الكيماوية العربية تمثل رادع الحد الأدنى أمام السلاح النووى الاسرائيلى.

استنادا الى هذا التكييف للأمن العربى، فإن المطالب العربية بخصوص الحد من التسلح أصبحت على النحو التالى:

أ - انه لابد من انشاء منطقة منزوعة من أسلحة التدمير الشامل فى الشرق الأوسط. وحتى يتحقق ذلك فلابد من توقيع اسرائيل على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وازالة الأسلحة النووية الموجودة لديها.

ب - ان وقف تصدير الأسلحة المتقدمة للدول العربية يجب أن يرتبط بحدوث تقدم فى انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، وان توقف الدول الكبرى تصدير الأسلحة المتقدمة لاسرائيل، وان تتوقف اسرائيل عن انتاجها.

ج - ان اعادة هيكلة الجيوش العربية لا يمكن أن يتحقق إلا فى اطار من تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى وحل القضية الفلسطينية.

كما هو ظاهر فإن الموقفين العربى والاسرائيلى متعارضان الى حد كبير. وقد انعكس ذلك على المفاوضات منذ بدايتها وادى الى بطء شديد فى أعمالها، وزاد على ذلك أن اسرائيل وهى تعلم ان أى تقدم حقيقى فى المفاوضات سوف يعنى قيودا على قدراتها التسليحية وخاصة النووية فإنها لم تكن متحمسة للمضى قدما طارحة مسالة اجراءات بناء الثقة باعتبارها الأولوية التى ينبغى التركيز عليها باعتبارها الخطوة الأولى «المنطقية» التى يمكن أن تقود الى خطوات أخرى أكثر تعقيدا، خاصة وان سوريا وايران غائبتان عن المفاوضات. إلا أن عملية السلام لها منطقها الخاص الذى تعمل به، ففى وجود ثلاث وأربعين دولة مشاركة، ومع الجهود المصرية الدؤوبة والتى لا تعرف الكلل، فإن اسرائيل لم تجد بدا من القبول بالمطالب المصرية والعربية ووضعها على قائمة البحث والمفاوضات بما فيها الموضوع النووى.

ولكن وضع مطالب الجميع على مائدة البحث لا يعد فى حد ذاته حلا للقضية. فالواقع ان محادثات الحد من التسلح فى العالم كله كانت دوما من أكثر المشكلات تعقيدا وحاجة الى صبر وجهود دؤوبة. وفى العادة فإنها تقترن بعدد من المشكلات والقضايا التى تؤثر فيها وتعوق التوصل الى اتفاق منها المناخ السياسى الذى يحيط بالمباحثات والعلاقة ما بين الحد من التسلح وباقى القضايا المتنازع عليها. وان الحد من التسلح يواجه سباق التسلح كما ونوعا، ومن ثم يحدث أحيانا ان يتجاوز السباق محاولات الحد، بحيث تجد الأطراف عند التوصل الى اتفاق بخصوص توازن تسليحى معين. انها ازاء توازن جديد يختلف عن ذلك الذى بدأت عنده التفاوض. وان الأطراف المختلفة لا تطور تسليحها بشكل متوازن ومتواز بالنسبة لكل سلاح، فكل طرف عادة له فلسفته فى تطوير نظمه الدفاعية، مما يخلق مشكلة كبرى تتعلق بترجمة ذلك الى اتفاقيات عادلة ومتوازنة للأطراف. وتحديد طبيعة السلاح وعما اذا كان استراتيجيا أو تكتيكيا، هجوميا أو دفاعيا، وتداخل نظم التسلح الى حد كبير بين الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل. وان سباق التسلح المراد الحد منه عادة ما يرتبط باطراف ثالثة غير مشتركة فى المفاوضات (الصين وفرنسا وبريطانيا فى حالة المفاوضات السوفيتية - الأمريكية، وايران وباكستان والهند فى حالة المفاوضات العربية - الاسرائيلية).

كل ذلك القى بظله على الجولات الأربع السابقة لمحادثات الحد من التسلح وفى الجولة الخامسة فى الدوحة التى حضرتها ثلاث عشرة دولة عربية وثلاثون دولة أخرى منها اسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الروسى والصين والهند واليابان. الأمر الهام هنا ان التجربة العربية - الاسرائيلية كان وراءها ليس فقط تجربتها الخاصة، ولكن أيضا التجربة العالمية للحد من التسلح خاصة فى أوروبا وتجربة الأمن والتعاون الأوروبى لكى تستفيد منها وتتعلم منها على ضوء الظروف الخاصة بالشرق الأوسط. ولذا فإن المفاوضات جرت فى أربعة اتجاهات: الأول عام يحاول أن يحدد الأهداف العامة لعملية التفاوض من خلال اعلان للمبادىء يعكس الرغبة فى التوصل الى اتفاقيات ملزمة على المدى البعيد لازالة أسباب التوتر الناجمة عن سباق التسلح فى المنطقة. والثانى عملية تعليمية موسعة تحاول من خلال سلسلة من ورش العمل نقل التجربة العالمية ومفاهيمها الى الدول الاقليمية وهى التى لم تعتد مثل هذا النوع من المفاوضات. والثالث العمل على انجاز عدد من الخطوات المحدودة والتحضيرية اللازمة لبناء الثقة من جانب وتجهيز البنية الأساسية لمتابعة ومراقبة عملية الحد من التسلح. والرابع أن تحدد كل دولة من دول الاقليم رؤيتها للموضوع موضحة ادراكها للتهديدات التى تؤرقها والاجراءات الكفيلة بخفض هذا التهديد.

وفى الدوحة حدث تقدم بدرجات متفاوتة فى الاتجاهات الأربعة. فإعلان المبادىء وضعت المسودة الخاصة به وكان مقررا ان يصدر باسم اعلان الدوحة، ولكن دولة عربية رفضت لأسباب خاصة بها ان يصدر الاعلان من قطر. وبالنسبة للعملية التعليمية والتى أحرزت تقدما من قبل فى مجالات البرهنة والتحقق على أصعدة اسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة البحرية والاتصالات وتبادل المعلومات العسكرية فقد اضيف اليها فى الدوحة اقتراح فرنسى بعقد ورشة عمل فى فرنسا حول مدركات التهديد كما اقترحت سويسرا عرض تجربتها الخاصة بالأمان النووى. أما فى مجال البنية الأساسية للحد من التسلح فى الشرق الأوسط فقد قطع اجتماع الدوحة شوطا متقدما فى دراسة المقترحات المتعلقة بانشاء مركز اقليمى للاتصالات، وبنك اقليمى للمعلومات، ومركز لمنع الصراعات. وأخيرا فإن عددا محدودا من دول الاقليم قدمت بالفعل تصوراتها حول عملية الحد من التسلح.

وبدون الدخول فى التفاصيل المعقدة لهذه الموضوعات، فإن الواضح ان الأمر الواحد على قائمة الأعمال العربية - الاسرائيلية يتحول خلال عملية التفاوض الى عشرات بل مئات الموضوعات الأخرى ذات الطبيعة السياسية والفنية. وهو الأمر الذى يحتاج الى استعداد كبير وحشد للجهود والطاقات العربية. وللأسف فإنه فيما عدا مصر والأردن فإن باقى الدول العربية لم تعد الكوادر اللازمة للتعامل مع هذه العملية البالغة التعقيد واضافت لها التغيير المستمر فى وفودها مما حرمها من تراكم الخبرة فى هذا المجال الحيوى. ان هناك حاجة ماسة لعملية تدريب وتنسيق للوفود العربية تتعدى الاجتماعات الخاصة بالمجموعة العربية على هامش الاجتماعات والتى عادة ما تكون رهينة الوقت المحدود والمناورات الخاصة بالعلاقات العربية - العربية.

لقد كان اجتماع الدوحة هو المشهد الصغير فى عملية السلام العربية - الاسرائيلية، وكان المشهد الكبير يجرى فى القاهرة أمام المنصة وخلفها، وفى المشهدين الصغير والكبير كانت هناك عملية ولادة عسيرة وقاسية تجرى أمام العالم من القاعات وصالات المؤتمرات. ولعل السؤال الآن لم يعد عما اذا كانت الولادة سوف تتم أم لا ولكن السؤال هو ما طبيعة المولود، وهل سيكون نصيبه وحظه أفضل من أبائه وأجداده، وهل قبل وبعد كل شىء سيعيش ويبقى فى الحياة أم ان قوى التعصب والجهالة ستتمكن من قتله قبل أن يسمع صوته أحد؟.. تلك هى المسالة..!!!



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ١٩ مايو ١٩٩٤

حالة اليمن : على من يطلق الرصاص ؟!!

الحرب الاهلية الدامية في اليمن . والصراع المستعر بين العليين صالح والبيض اللذين دفعا بشطرى اليمن الى اتون لا يعرف له مستقر ولا قرار ، يفسد كثيرا من المقولات الذائعة فى الفكر العربى والتى صارت مسلمات ترقى فى ذهن اصحابها الى قداسة الكتب المقدسة . فالشائع فى الفكر العربى ، خاصة القومى منه، ان القوى الكبرى الاستعمارية الامبريالية لا ينام لها جفن ولا يفتر لها هم حتى تتم تجزئة الامة العربية ودولها ، وانها مسئولة مسئولية مطلقة عن تفتيت الامة العربية الى قطع وشظايا فى الماضى والحاضر وفى المستقبل ايضا. ولا يكاد يواجه بلد عربى محنة داخلية تتعلق بقوى سياسية او عرقية او طائفية فشلت النخبة فى التعامل معها حتى يتصايح المتصايحون بالمؤامرة الاجنبية الساعية لتقسيم وسلب الدولة أعز ما تملك من وحدة ومركزية. وفى العادة فان النخب العربية تستطيع الهرب من المسئولية التاريخية عما اقترفت يداها من جرائم طالما انها بجرة قلم او بصيحة اذاعة تستطيع ان تلقى بكل شىء على اعتاب القوى الجهنمية التى تتلاعب بنا، وتحركنا حركة العرائس فى مسرح الاطفال.

هذه المرة ، فى اليمن ، لا يجب أن يفلت أحد من الجريمة التى ارتكبها ، ويجب على مفكرى الامة ومثقفيها ، ان لم يكن حكوماتها وجامعتها العربية، ان تواجه الحالة اليمنية بشجاعة وان تقيم الادعاء على من يغتالون احلام الامة بلا رحمة . فالثابت ان الوحدة اليمنية لقيت ترحيبا كبيرا من كافة الدول الكبرى فى عالمنا ، شرقه وغربه، شماله وجنوبه ، على الرغم من موقف اليمن خلال حرب الخليج حدث ذلك لمصالح متنوعة بعضها يتعلق بالنفط الذى لا يمكن انتاجه الاوسط مناخ للاستقرار السياسى كان الظن ان الوحدة توفره . وبعضها يتعلق بما يوفره وجود دولة قوية ومزدهرة من توازنات مرغوبة فى الجزيرة العربية والخليج . وبعضها الثالث يعود للاعتقاد بأن الوحدة اليمنية هى اسلم السبل واسلسها لتصفية احد بقايا الحرب الباردة الممثلة فى النظام الاشتراكى الماركسى فى اليمن الجنوبية . وبعضها الرابع لأن هناك من صدق بمقولة الروابط «الازلية» بين شمال اليمن وجنوبه، وان ارتباط الوحدة بالديموقراطية يمكنه خلق نموذج لدول عربية اخرى تبدو فيها فكرة الحرية والديموقراطية ابعد من السماء السابعة.

ومن الثابت ايضا انه ما ان بدأت بوادر الازمة اليمنية منذ عام تقريبا حتى اخذت الدول الكبرى بلا استثناء فى التدخل لمنع الأزمة من الانفجار .

ولكن كل ذلك لم يفلح، وعمل القادة الذين لا يكفون ليل نهار عن الحديث عن وحدة اليمن «الطبيعية » وبجوارها الوحدة العربية بالطبع ، على تمزيق اليمن ، وزجه الى حرب لا تبقى ولاتذر.

والشائع ايضا فى الفكر العربى ان العرب لو تركوا لحالهم دون تدخل اجنبى ، لزالت خلافاتهم بالقوة السحرية « للحل العربى» . وشاعت الفكرة بشكل خاص ابان أزمة الخليج حين روجت قوى ودول غربية لمقولة مؤداها ان «الحل العربى » لم يعط الفرصة الكافية لحل مسألة الغزو العراقى للكويت حلا سلميا عربيا خالصا ، وذاع ايامها ، ولايزال يذاع ، انه لولا الادانة التى اصدرتها دول عربية للعراق ، لأمكن اقناعه بالانسحاب فى سهولة ويسر .

وساعتها كان يمكن الحفاظ على القوة العراقية ، والثروة الكويتية ، والموارد العربية التى ضاعت فى الانفاق على القوة العسكرية الخارجية . وهكذا استقر فى الذهن ان جوهر «الحل العربى» هو الا يدان احد ، ولا يلقى على أحد ملامة، فكافة الاطراف على صواب ، ولولا سوء الفهم وعدم الانصات وربما الحظ العثر، لاجتمعت القلوب فى صفاء لكى تحل المشكلات والازمات.

هذه المرة، ورغم محاولات القوى الكبرى لحل النزاع كل لأسبابها الخاصة ، فقد تركت الساحة الرئيسية للدول العربية، كبيرها وصغيرها ، ان تحل المشكلة اليمنية وفق التقاليد العربية الاصيلة للحل العربى. وشهدت عمان الفرصة والفرحة الكبرى لتوقيع «وثيقة العهد والاتفاق» كتطبيق لهذه التقاليد، وكالعادة . وقبل ان يجف حبر التوقيع على «العهد » و « الاتفاق» وقبل ان يصل الرئيس اليمنى ونائبه الى يمنهم السعيد حتى بدأت اول الاشتباكات العسكرية بين الطرفين . وبعدها تتالت الاتهامات والحملات الاعلامية ومحاولة استقطاب القوى الاقليمية والدولية لصالح هذا الطرف او ذاك . وفى الحقيقة لم تيأس الاطراف العربية من ابقاء شعلة «الحل العربى» مضيئة وملتهبة، فتجددت الوساطات والشفاعات بين صنعاء ، وعدن من مصر والامارات وعمان ، ومعهم تدخلت كل القوى الشعبية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية

ووسط ذلك كله انفجرت الازمة وبدأت الحرب التى لا يعلم احد الا الله متى تنتهى وعلى اى وضع.

أما أن الأوان للفكر العربى ان ينظر فى المرآة ويطالع الصورة العربية على حقيقتها ، ومحاولا التعرف والبحث عن الاسباب الكامنة فينا والتى تنزع الى الشقاق والتفكك والتجزئة حتى يمكن تجاوزها بحق بدلا من توزيع التهم والبحث عن المؤامرات المزعومة والحقيقية. الحالة اليمنية هنا حالة مثالية ونقية لا يلونها الصراع العربى الاسرائيلى ولا صراع المصالح الحقيقى او المتخيل بيننا وبين الغرب وربما يجد المفكرون والقوميون العرب اننا اهملنا كثيرا فى ظل حماسنا وحديثنا عن الامة العربية ذات الرسالة الخالدة قيمة الانسان العربى وحقه فى الحياة والتطور والتقدم والازدهار . ولو ان لهذا الانسان قيمة ، ولو ان هناك حرمة حقيقية لحياته ، لما تجرأ أحد على قتله بهذه السهولة، وسط صيحات الادعاء بانتصار ، والتشفى البدوى بالنحر ، والطرب الغجرى بقعقعات السلاح وانفجارات الصواريخ التى لا يوجد لها اى مبرر عسكرى اللهم الا اذا كان التدمير والترويع اهدافا فى حد ذاتها.

وربما يجد المفكرون والقوميون العرب انه لا يمكن حل اى نزاع اعتمادا فقط على جلسات العناق والنفاق ، وانما استنادا الى قاعدة ما للحكم ، يكون هناك جزاء لمن يخالفها .

وفى الحالة اليمنية فان القاعدة جاءت مع قيام دولة الوحدة التى قامت استنادا الى استفتاء شعبى اعقبته انتخابات حرة صفق لها الجميع داخل الوطن العربى وخارجه، ونجم عنها توزيع للسلطة يعبر عن القوى الثلاث الرئيسية التى فازت فى الانتخابات، وايامها تحدث الجميع عن الحكمة اليمنية التى يرجى لها ان تعم الوطن والامة حينما حصل الحزب الاشتراكى على نصيب من الكعكة يفوق ما حصل عليه فى صناديق الاقتراع، باعتبار ذلك يدل على القدرة على المساومة والتوصل الى الحلول الوسط واعطاء القوى الجنوبية القدرة على المشاركة والتعبير عن نفسها فى اطار الدولة

الواحدة.

ولكن ذلك لم يرض قيادة الحزب الاشتراكى ، وبدأت دبلوماسية «الاعتكاف» التى لم يعرفها العالم من قبل . وكانت الحجة فى البداية مقبولة لانها تعلقت بالأمن الشخصى لقادة الحزب بعد عمليات متتالية للاغتيال فشلت اجهزة الدولة فى الكشف عن مرتكبيها ، ولكن بعد ذلك توالت حجج جديدة تطرح تغيير قواعد اللعبة كلها التى جرى الاستفتاء الشعبى وقامت الانتخابات على اساسها . فاكتشف الاشتراكيون اليمنيون ذات صباح ان صيغة الوحدة الاندماجية لا تصلح ، اكتشفوا فجأة ان القبلية تشكل التركيب الاجتماعى للشمال ، وفتحوا اعينهم على حقيقة جديدة كل الجدة ان اليمن الشمالى لايزال متخلفا عن الجنوب.

وبعد هذه الاكتشافات كلها طرح الاشتراكيون صيغة جديدة للوحدة تقوم على الفيدرالية ثم الكونفدرالية . ولم يعن ذلك اقل من الانفصال التدريجى مع ابقاء رايات الوحدة مرفوعة لابراء الذمة وارضاء العامة .

وهكذا ظهر ان القضية لم تكن الأمن الشخصى لقادة الحزب الاشتراكى فى عاصمة الوحدة، وانما القضية هى بضع ابار للبترول قرر الحزب الاستئثار بها فى رقعة اضيق من اليمن. وربما كانت الحقيقة ان الوحدة كانت غطاء لأزمة دولة ماركسية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى . وبعد زوال الأزمة تحت غطاء الوحدة لم يعد هناك مبرر لاستمرارها.

وربما كانت المسألة كلها فى البداية كما هى فى النهاية توزيع الغنائم الوحدوية، وحينما اختلفت الانصبة ، تنازع القادة ، وقرر كل طرف ان بمقدوره بالسلاح الظفر بالغنيمة وحده الم تنشب حرب البسوس كلها من اجل جمل؟!

ولكن المشكلة ان اطلاق الرصاص على الوحدة ، هو فى الحقيقة اطلاق الرصاص على اليمن كله، ولن يستطيع احد فى العالم العربى وخارجه ان يعرف المنتصر من المهزوم فى الحرب التى يحصل فيها المنتصر على جثة هامدة. وعلى اى الاحوال فان المسئولية سوف تضيع فى النهاية طالما يمكن القاؤها بسهولة ويسر على عاتق الاستعمار والصهيونية والاصابع الاجنبية الخفية التى لا تجد فى العالم مكانا تلعب فيه سوى ساحتنا



المصدر: الحياه

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات   التاريخ: ١٦ يوليو ١٩٩٤

صناعة الدولة الفلسطينية: الشرط العربى اللازم!

عبدالمنعم سعيد *

■ الدول في المقام الاول صناعة بشر، يغزلونها او ينحتونها او يشكلونها، او باختصار ينتجونها من خلال عملية مضنية وقاسية، بعضها مع الطبيعة حتى تروض لمعيشة الإنسان وسكنه، وبعضها الآخر مع الذات لتشكيل ولاءاتها وهواها نحو ارض ووطن تكون بيارقه واعلامه هي الشرف والعرض، وبعضها الثالث مع بشر آخرين - اصدقاء كانوا أم اعداء - حيث يصير التميز والاختلاف وترجمتهما الاستقلال في كيان اجتماعي سياسي يدعى دولة.

وإنا كان الشرط الذاتي اهم الشروط واكثرها ضرورة، فإن شرط اعتراف الآخرين مسالة لا تقل اهمية، وهي في النهاية ما يصدق على الولادة الدولية وشرعيتها وتفاعلاتها الاقتصادية والسياسية اللازمة للدولة الحديثة.

وفي الحالة الفلسطينية تبدو المسالة اكثر تعقيدا بكثير مقارنة بكل الحالات المماثلة في الاستقلال وانشاء الدولة. فعملية التميز القومي الفلسطيني لا تعني في جوهرها الخروج من العباءة الإسرائيلية الاستعمارية فقط وإنما ايضا تحقيق الاختلاف القطري في المحيط العربي. فالحقيقة ان حركة التحرر الوطني الفلسطينية اختلفت في موقعها في العالم العربي عن باقي حركات التحرر العربية الاخرى من حيث ان هذه الاخيرة كانت حركات قطرية في الاساس تعبر عن ذاتية محلية، واحيانا مغرقة في محليتها وذاتيتها، وكان الدور العربي هو دور المساندة والتأييد المادي او المعنوي. كانت تلك حال مصر وتونس والجزائر واليمن الجنوبي وسورية ولبنان وليبيا وكل الاقطار التي سعت الى الاستقلال منذ الحرب العالمية الاولى، ومن ثم فان استراتيجية التحرر والاستقلال وتكتيكاته كانت حقا لقيادة الحركة الوطنية لا تنازعها فيه الاقطار العربية او حركة التحرر العربية عامة. وهكذا استفادت حركة التحرر القطرية العربية من الدعم العربي دونما وقوع في حبائل العمل العربي وتناقضاته، التي نبعت من اختلاف مراحل التطور بين الاقطار العربية، واختلاف مواقعها الجيوبولوتيكية والجيوستراتيجية وروابطها الدولية ومصالحها المتميزة، ومن ثم تمتعت بمرونة كبرى في التقدم والتراجع والهجوم والدفاع حسب الظروف التي اتاحتها عملية التفاعل والصراع مع المستعمر.

العكس تماما حدث مع حركة التحرر الفلسطينية، فمع اعتبار قضيتها قضية العرب «الاولى»، واعتبارها المحور الذي تقوم عليه حركة التحرر القومية عامة على طريق الوحدة العربية، اصبح من حق كل العرب على اختلاف طوائفهم ونحلهم ودولهم التدخل في حق القيادة الفلسطينية في تحديد الاستراتيجية والتكتيك الذي تتبعه في كل مرحلة. وعلى الرغم من ان بدء العمل الفلسطيني المسلح في منتصف الستينات وانشاء منظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك سمح لاول مرة بالتعبير الفلسطيني القطري المتميز في الاطار العربي، إلا ان الخلط بين حركة التحرر الفلسطيني وحركة التحرر العربي عامة لم يتوقف، ومعها شحبت في اوقات كثيرة الخطوط الفاصلة بين الولاء القومي العربي العام الذي يتصف به معظم الشعوب العربية، والتميز القطري الفلسطيني الخاص الذي يعطي الفلسطينيين الحقوق القطرية ذاتها التي تمتعت بها الحركات الوطنية الاخرى في الاقطار العربية.

هذا الخلط كانت له دواعيه الفلسطينية كما كانت له دواعيه العربية. على الجانب الفلسطيني لم تكن اسرائيل مثل اي مستعمر اخر فرنسي او بريطاني او ايطالي يحتل الارض لاعتبارات استراتيجية او اقتصادية، وانما كانت تعبيرا عن هوية صهيونية استيطانية لها طبيعتها الخاصة ذات الارتباطات الواسعة بقيادة النظام الدولي. والاهم انها تنكر تماما وجود شعب فلسطيني متميز له حقوقه القومية. ولذا كان منطقيا لجوء حركة التحرر الوطني الفلسطينية لبناء اكبر تحالف ممكن لموازنة هذه القوة الهائلة، وكان طبيعيا ان تكون الدول العربية في مقدمة هذا التحالف.

ومن ناحية اخرى فان خروج ونزوح ما يقرب من نصف الشعب الفلسطيني بعيدا عن ارض فلسطين الى الدول العربية القريبة والبعيدة خلق وضعا لا تستطيع فيه اية قيادة فلسطينية التقلل من عرى الارتباط مع الدول العربية المضيفة، ومن ثم كان ربط القضية الفلسطينية بالقضية العربية في التحرر والوحدة يخلق التزاما قوميا لهذه الدول إزاء القضية الفلسطينية.

ومن ناحية ثالثة انطوت حركة التحرر الفلسطيني على تيار وحدوي قوي راى في حركته الوطنية رافدا من روافد الحركة العربية الام والتي كانت صاعدة إبان الخمسينات والستينات، والتي اعطت الانطباع ان الساحة العربية الواسعة يمكنها لعب دور الساحة الخلفية والمساندة بالعمل العسكري ساعة المواجهة الفاصلة للعمل المسلح الفلسطيني مع اسرائيل. ودعم من هذا التوجه عند الدول العربية تخوفاتها الخاصة من النزعة التوسعية الاسرائيلية، فضلا عن التاييد الشعبي الكاسح للقضية الفلسطينية لاسباب قومية ودينية، ومن ثم خلقت دواعي التخوفات هنا وهناك مصلحة مشتركة في استمرار الخلط وشحوب الخطوط الفاصلة.

وقد حقق هذا الخلط والالتباس بين الحركة الفلسطينية والعالم العربي فوائد كثيرة للاولى من حيث توفير قاعدة للانطلاق

العسكري، والدعم المالي الذي لم يتوفر لاية حركة تحرير اخرى في العالم، والحصول على التاييد الدولي الذي وصل الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني من معظم دول العالم والمنظمات الدولية، فضلا عن المشاركة العسكرية المباشرة في اكثر من مواجهة عسكرية مع اسرائيل كان ابلغها اثرا حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣.

ولكن، من ناحية اخرى، كان لهذا الخلط ثمن فادح بكل المقاييس، فمع اعتبار القضية الفلسطينية قضية عربية اصبح من حق كل العرب التدخل فيها وفرض الوصاية على القائمين عليها من ابناء فلسطين، وحينما كانوا يفشلون في ذلك احياناكانت تقوم كل دولة بخلق قيادتها الفلسطينية الخاصة التي تفرض الحماية والوصاية عليها بكل ما ادى اليه ذلك من تمزيق للصف الفلسطيني. وفوق ذلك اعطت القيادة الفلسطينية الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وتقييم سياستها الخارجية وفق المقياس والمعيار الفلسطيني وحده، وهي الدول التي تتنازعها المعايير والمقاييس. ومع هذا التدخل من هذا الطرف او ذاك اختلطت الاهداف الفلسطينية باهداف اخرى ايديولوجية وقطرية واحيانا شخصية لبست قميص القضية وتسلحت دوما بعباءة العروبة وعقالها وادت الى اخطاء استراتيجية فادحة في الاردن ولبنان واخيرا في الخليج.

وربما كان اكثر النتائج سلبية ان العلاقة الفلسطينية - العربية خلقت وهما هائلا لدى حركة التحرر الوطني الفلسطينية يتعلق بامكانياتها وقدراتها، ومن ثم عجزت في لحظات حاسمة عن التقدير الصحيح لموازين القوى وما يترتب عليها من سياسات وتحركات. وفي بعض الاحيان حاولت اسرائيل الاستفادة من هذه العلاقة بادعاء ان حربها ليست مع الحق الفلسطيني وانما مع الامة العربية كلها حتى تحصل على التاييد العالمي والغربي، والاهم محاولة احالة القضية برمتها الى الساحة العربية بالمطالبة بتوطين اللاجئين الفلسطينيين او ترحيل الفلسطينيين جميعا الى البلدان العربية المجاورة كما طالبت قطاعات متطرفة من اليمين الاسرائيلي.

والآن، فإن العلاقة الفلسطينية - العربية تبدأ من نقطة جديدة تماما قوامها وجود القيادة الفلسطينية على ارضها لاول مرة منذ خروجها في عام ١٩٤٨، ومن ثم وجود فرصة سانحة لكي تستقيم هذه العلاقة على النسق الذي باشرته حركات الاستقلال والتحرر العربية في كل الاقطار العربية الاخرى، حين كان لها الحق الكامل في مباشرة قضيتها وفق ظروفها الخاصة مع الحصول على الدعم العربي المادي والمعنوي في ما تختاره من خيارات. ولعل ذلك يحدد المهمة الاولى للقيادة الفلسطينية لكي توفر «الشرط العربي» الضروري لاقامة الدولة، من حيث تقنين هذه العلاقة في الاطار الذي يكفل اكبر دعم ممكن لا غنى عنه في المسيرة الطويلة لانتزاع الاستقلال الفلسطيني الكامل. هكذا فان نضج «الشرط الفلسطيني» الخاص والذاتي يساهم في توضيح الخطوط الشاحبة بين الوطنية القطرية الفلسطينية والانتماء العربي العام بما يكفل الصحة للاثنين، ويزيل كل ما ترتب من سلبيات في الماضي القريب والبعيد. هذه المهمة ليست سهلة بكل المعايير. فعلى الرغم من تسليم معظم الدول العربية الآن - بعد مغالبة قاسية - بالحق الفلسطيني في تقرير المصير، ليس فقط ازاء الاحتلال الاسرائيلي الغاشم وانما ايضا ازاء السطوة العربية الثقيلة، فإن عددا من الدول العربية لا يزال يرفض هذا الحق. وسواء كان الرفض ناجما عن اعتبارات «قومية»، او لاستخدام «الورقة الفلسطينية» لخدمة مصالح قطرية، فالنتيجة واحدة ومفادها ان الوضع الجديد للقضية ليس جديدا على اطلاقه، فلا يزال الماضي يحمل آثاره الى الحاضر وان كان في صورة اقل وطأة بكثير مما مضى، ولا يزال، فوق ذلك، عدد من الفصائل الفلسطينية يتعلق باهداب الماضي تعبيرا عن قدرة خارقة على عدم التعلم من دروس التاريخ. والاهم ان بعضها الآن يريد تكرار مآس سابقة ولكن في اطار اسلامي هذه المرة، فبدل وضع عالم «العروبة» على اكتاف القضية الفلسطينية، اضافوا لها دنيا «الاسلام» كله.

المهمة الثانية، والتي لا تقل صعوبة، تتصل بالدعم العربي لعملية بناء وصناعة الدولة الفلسطينية، وهو الدعم الضروري لاقناع العالم بجدارة الكيان الفلسطيني للمشاركة المستقلة في الساحة الدولية. وهذه المهمة يحوطها الكثير من المشكلات، اولها ان تحقيق التميز والاختلاف الفلسطيني في الاطار العربي يمكنه تشكيل مسوغ لدول عربية كثيرة لنفض اليد من القضية باسرها، خاصة مع تاريخ المرارات والشكوك التي ولدتها سنوات طويلة من العلاقات غير الصحية بين الحركة الوطنية الفلسطينية والدول العربية. وثانيها ان صيغة «الحكم الذاتي الفلسطيني»، خاصة على الصورة التي خرجت بها في اتفاق اوسلو لم تكن مقنعة من حيث جدواها، ليس فقط بالنسبة الى القيادات العربية وانما ايضا لشعوبها كذلك، وزاد على ذلك ان الحركات القومية التي حافظت على شعلة تاييد الشعب الفلسطيني خلال العقود الماضية في الاقطار العربية المختلفة وقفت موقفا مضادا من الاتفاق لاعتبارات تتعلق بمثالب لا يمكن نكرانها في الاتفاق ذاته، وبعضها الآخر نتيجة العجز الكلي عن استيعاب البعد التاريخي والتراكمي للاتفاق لانه يتعارض كلية مع الاستراتيجيات السابقة للتعامل مع القضية الفلسطينية، والتي لم تجد الحركة القومية بعد الشجاعة للاعتراف بخطاها. وثالثها - وربما اكثرها صعوبة - ان صناعة الدولة الفلسطينية عبر عملية طويلة ودؤوبة لا تتمشى مع الثقافة السياسية العربية الذائعة التي تركز على المواجهة والصراع اكثر من البناء والتكيف والمواءمة، وعلى «حرق المراحل» اكثر من معرفة التراكم الطويل المدى. هذه الثقافة تفسر الى حد كبير الحماسة العربية الكبيرة لمساندة الشعب الفلسطيني في لحظات الالتحام والقتال، والتخاذل والتردد الحالي في دعمه لبناء دولته فوق ارضه. ولكن صعوبة المهام ومشكلاتها لا تعني النكوص عن مواجهتها، خاصة مع ما يحمله «الشرط العربي» من ضرورة اساسية لقيام الدولة الفلسطينية. فدون التاييد العربي السياسي والديبلوماسي والاقتصادي، فان عملية صناعة الدولة سوف لا تستغرق وقتا اطول فقط، ولكنها ربما كانت مستحيلة.

فمع تواضع الامكانيات المتاحة للسلطة الوطنية وتعدد المراحل التي عليها قطعها لاستكمال الحكم الذاتي ثم اقامة الدولة، فان الخذلان العربي لهذه السلطة سوف لا يعني الا التسليم بسقف محدود للتطور السياسي الفلسطيني، ومن ثم توفير المناخ لتحقيق وجهة نظر اليمين الاسرائيلي. وربما عقد المسألة اكثر ان كثيرا من الامكانيات الفلسطينية توجد لدى الدول العربية ذاتها في شكل عائدات الفلسطينيين العاملين في الدول العربية، ومن ثم فان تعبئتها للمشاركة في عملية البناء الفلسطيني سوف تحتاج تعاونا راقيا بين السلطة الفلسطينية والدول العربية.

كل ذلك يتطلب من القيادة الفلسطينية عملية كاملة لاعادة صياغة «الشرط العربي» في عملية النضال الفلسطيني من اجل الاستقلال والدولة، وهي عملية ذات شقين: اولهما ان انشاء الدولة في حد ذاتها، وليس هزيمة اسرائيل عبر عمل عسكري في معركة فاصلة، هو الهم الاساسي والمحقق للامن العربي الشامل والقطري على السواء. فانشاء الدولة لن يقلص من الدولة العبرية بعد توسعها الكبير في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فقط وانما سوف يجعل مثل هذا التوسع اكثر صعوبة وتعقيدا في المستقبل. بالاضافة الى ذلك فان انشاء الدولة سوف يحقق استقرارا في المنطقة يوفر فرصة للتنمية العربية، ويحرم القوى التي تلبس قميص القضية الفلسطينية اقوى اسلحتها في جلد الامة واعاقة تطورها. وثانيها ان مساندة الشعوب العربية لبناء الدولة الفلسطينية هدف لا يقل نبلا عن مساندة الفلسطينيين في مواجهة الغطرسة والتعنت الاسرائيليين، ولعل ذلك كله اختبار لا للقيادة الفلسطينية وحدها ولكنه اختبار لا يقل اهمية للعروبة ذاتها في عالم جديد ومتغير!!

---

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام» - القاهرة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٥ اغسطس ١٩٩٤

صناعة الدولة الفلسطينية: الشرط الاسرائيلي اللازم

عبد المنعم سعيد *

■ صناعة الدولة في ظل الاستعمار هي عملية انتزاع حق قومي بالاستقلال والانفصال عن الكيان الاستعماري في شكل كيان سياسي دولي جديد. وهي عملية جوهرها بناء القومية في إطار اقليمي محدد، ومن ثم تتضمن مسيرة من التمايز السلمي او العنيف للخروج من عباءة المستعمر والكيانات الاقليمية الاخرى حتى تحتجز القومية مكانها الجغرافي في شكل الدولة. وفي الحالة الفلسطينية فإن ذلك يعني توافر «الشرط الفلسطيني» الخاص ببناء الذات التي تتضمن تنمية علاقات الشعب بالسلطة الوطنية والأرض ومواردها الطبيعية، و«الشرط العربي» المتعلق بالحصول على حقوق «قطرية» فلسطينية تكفل لتلك السلطة المرونة الاستراتيجية والتكتيكية لبناء الدولة، مع الحفاظ على الانتماء القومي الذي يكفل الدعم والمساندة اللازمين لتكملة المسيرة والحصول على الاعتراف الدولي بحقيقة الدولة الفلسطينية. ومع هذين الشرطين يبقى شرط آخر ثالث لا غنى عنه هو تسليم وقبول المستعمر، اي إسرائيل، بهذه الحقيقة الجديدة، وهو ما نسميه «الشرط الاسرائيلي».

هذا الشرط ليس جديدا في حركة التحرر والاستقلال العالمية، وعلى حركة التحرر والاستقلال الفلسطينية ان تواجه وتتعامل معه كما فعلت كل حركات التحرر الأخرى، مع الوضع في الاعتبار - بالطبع - الظرف الفلسطيني الخاص. وإذا كان هناك ثمة درس يمكن استخلاصه من التجربة التاريخية، فإن المستعمر يتوصل الى ضرورة التخلي عن الارض المستعمرة عندما تصل كتلة حرجة من الراي العام المؤثر سياسيا فيه ان تكلفة الاستعمار اصبحت اعلى بكثير من تكلفة التخلي عنه، وان هناك فرصا لتنمية المصالح في الداخل والخارج إذا ما تم الجلاء وتركت الارض لاهلها. حدث ذلك في علاقة فرنسا بالجزائر، وبريطانيا بالهند، والولايات المتحدة بفيتنام، وفي حالات اخرى كثيرة، حيث توصلت اغلبية يعتد بها في النظام السياسي لدولة الاحتلال الى ان الخسائر التي يتعرضون لها اكبر بكثير من اية مكاسب يجنونها، وان الخروج من المستعمرة والقبول باستقلالها يفتح فرصا كثيرة يمكن انتهازها. وفي اقل الاحوال فإن الاستقلال يؤدي الى التخلص من عبء ثقيل، وربما يقضي على انقسام حاد واستقطابي يمكنه تهديد الدولة المستعمرة ذاتها. وباختصار شديد فإن عملية صناعة الاستقلال لا تجري فقط من خلال الحوار والصراع على ارض الدولة المستعمرة، وإنما تجري ايضا - واحيانا بشكل عنيف - داخل الدولة المستعمرة ذاتها حول اعادة تكييف مصالح الدولة بالشكل الذي يسمح بقبول الاستقلال وقيام دولة جديدة للأرض والشعب المستعمرين.

ولعل ذلك ما ادركه تماما معظم حركات التحرر الوطني في العالم حينما لم تحرص فقط على متابعة ما يجري داخل الخصم الاستعماري، وإنما حرصت ايضا وباستمرار ومن خلال الضغط والاغراء على تقوية المعسكر السياسي الذي ينزع الى القبول بالدولة الجديدة حتى يصل الى مرتبة الكتلة الحرجة التي تسمح بإحداث تغيير كيفي في اولويات المصالح للدولة المستعمرة الى الدرجة التي تجعل وجود كيان دولي جديد ومستقل عن الدولة امرا مقبولا. وفي سبيل ذلك فإن حركات التحرر الوطني لم تستبعد جهدا او تنازلا في أوقات كثيرة للوصول الى هذه المرحلة. فقبلت الهند حتى التقسيم والبقاء ضمن رابطة الكومنولث البريطاني مقابل الاستقلال، وقبل عبدالناصر في معاهدة الجلاء امكانية عودة القوات البريطانية الى قناة السويس في ظروف معينة حتى يمكن الخروج البريطاني من مصر، وقبلت جبهة التحرير الجزائرية قوات فرنسية واوضاعا خاصة للمستوطنين الفرنسيين حتى تقبل فرنسا بفكرة الدولة الجزائرية المستقلة وهي التي كانت تعتبرها لوقت طويل جزءا لا يتجزأ من الاراضي الفرنسية، وحتى جبهة التحرير الفيتنامية فإن معاهدة السلام التي ابرمتها مع الولايات المتحدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ كانت تنص على بقاء دولة فيتنام الجنوبية حتى يتسنى الانسحاب الاميركي من فيتنام.

في كل هذه الحالات وغيرها كثر، كان هدف حركة التحرر التوصل الى وفاق مع تلك الكتلة الحرجة لدى الخصم حتى تقبل ما لم تكن مستعدة للقبول به. وتوفر لها الغطاء الاخلاقي والامني الذي يكفل تحريرها من اوهامها الاستعمارية. وفي العادة فإن مثل هذه النقلة الكيفية تاخذ ثلاث مراحل أولاها الاعتراف بوجود معضلة حادة ذات ثمن مرتفع للدولة المستعمرة، وثانيتها الاعتراف بوجود طرف ممثل وعلى درجة عالية من القبول الشرعي بين شعب المستعمرة، وثالثتها ان منح هذا الطرف سلطة دولة مستقلة لن يعني بالضرورة انتقاصا من قدرات الدولة الاستعمارية بل على الارجح انه سوف يوفر لها فرصا جديدة لتفادي التكلفة العالية للاحتلال وفرصا اخرى لتنمية المصالح الاقليمية والدولية.

الحالة الفلسطينية ليست استثناء، وقد قطعت بالفعل حركة التحرر الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير مرحلتين على هذا الطريق الطويل لصناعة الدولة، فاعترفت

اسرائيل بوجود شعب فلسطيني له حقوق سياسية مشروعة بعد انكار طويل، واعترفت ايضا بتمثيل المنظمة لهذا الشعب وآماله الوطنية وتنازلت لها بالفعل عن قدر من السلطة زادت او قلت، وبقي لهذه السلطة ان تتوسع حتى تحصل على كامل مقومات الدولة.

هذا التوسع المفترض حدوثه مع مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية سوف يستدعي عملية جدل واسعة من الداخل الاسرائيلي - كما هو الحال مع الداخل الفلسطيني والداخل العربي - حتى يمكن توفير تلك الكتلة الحرجة التي تقبل القيام بتلك القفزة الكبرى نحو وضع جديد يتضمن وجود دولة فلسطينية مستقلة.

وكما ان اجتياز المرحلتين الاولى والثانية كان نتاج عملية طويلة تضمنت الكفاح المسلح والانتفاضة والقبول بعملية معقدة للمفاوضات انطلقت من مدريد، فإن المرحلة الثالثة والاخيرة لن تقل عنها في المعاناة والقلق والتضحيات.

ومن الواضح ان التطلع لتكوين تلك الكتلة الحرجة الراغبة في السلام والقابلة بوجود الدولة الفلسطينية، يستدعي نظرة مركبة لاسرائيل ترى تعقيدات الساحة السياسية الاسرائيلية وتنوعها، وهي ما يتطلب التخلي عن تلك النظرة المصنمة التي لا ترى فيها الا كيانا واحدا لا يعرف الا العنف والتوسع، فنتيجة عوامل مختلفة، فإن اسرائيل لم تعد على وحدتها المعروفة في الموقف من القضايا التي تهم العالم العربي، وفي مقدمتها الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية، والواقع ان مراجعة استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي تشير إلى تحولات مهمة فيه تعود جذورها الى الموقف من الغزو الاسرائيلي للبنان ثم تجذرت بعد ذلك منذ نشوب الانتفاضة الفلسطينية.

هذه الاستطلاعات تشير الى انقسام الرأي العام اليهودي - اي مع استبعاد موقف الاقلية العربية في اسرائيل التي تبلغ حوالى ١٨ في المئة من عدد السكان وحوالى ١٢ في المئة من الاصوات الاسرائيلية - الى ثلاث قوى رئيسية تكاد تكون متساوية. القوة الاولى وتبلغ حوالى ٣٥ في المئة من الرأي العام اليهودي وهذه مؤيدة بشكل عام لتحقيق تسوية مع الدول العربية تتضمن الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة واقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وداخل هذه النسبة يوجد حوالى ١٠ في المئة منها تكاد تتطابق مع وجهة النظر العربية في التسوية من حيث استعدادها للانسحاب من القدس الشرقية ومناقشة حق العودة للفلسطينيين وعدم رفضها لان تكون القدس عاصمة لاسرائيل والدولة الفلسطينية، وإذا اضيف الى ذلك النسبة العربية داخل اسرائيل فإنه يمكن القول ان حوالى خُمس الرأي العام الاسرائيلي وحوالى ٤٥ في المئة يقترب من وجهة النظر العربية بدرجات متفاوتة. القوة الثانية تقف على النقيض من ذلك وتبلغ حوالى ٣٥ في المئة من الرأي العام اليهودي وهذه لا ترى الا استمرار الاحتلال الاسرائيلي بصورة او باخرى مع ضمها بالكامل لاسرائيل في المستقبل ورفض كامل لاقامة الدولة الفلسطينية.

وفي داخل هذه النسبة يوجد حوالى ١٥ في المئة بالغة التعصب والعدوانية ويمكن ان تدفع في اتجاه تهجير الفلسطينيين الى خارج الاراضي الفلسطينية بالقوة. القوة الثالثة وتبلغ حوالى ٣٠ في المئة من الراي العام اليهودي وهذه تشكل الكتلة المرجحة ما بين القوتين الاخرين واهم الاعتبارات التي تشغلها فكرة الامن والرفاهية الاقتصادية. وبينما تدفعها مخاوفها الامنية باتجاه الكتلة الثانية اليمينية، فإن آمالها الاقتصادية تدفعها في اتجاه الكتلة الاولى الممثلة لمعسكر السلام.

هذا التقسيم الثلاثي ظهر بوضوح من خلال دراسة نشرها اخيرا مركز جافي للدراسات الاستراتيجية عن الرأي العام الاسرائيلي وعملية السلام العربية - الاسرائيلية عن الشهور الاولى من عام ١٩٩٤ ومقارنتها بالاعوام السابقة. وهذه الدراسة ترى ان ٣٧ في المئة من الاسرائيليين اليهود يؤيدون قيام دولة فلسطينية، وربما كان الاهم من ذلك ان ٧٤ في المئة منهم يعتقدون ان العقد القادم سوف يشهد وجود هذه الدولة، مما يشير الى توجه كامن للقبول بهذه الدولة حتى ولو على مضض. يقابلهم على الجانب الآخر حوالى ١٥ في المئة يطالبون بضم الاراضي الفلسطينية وازاحة شعبها خارجها، يمكن ان يضاف لهم ١٥ في المئة آخرون يطالبون بالضم فقط، وكلاهما يشكل الثلث اليميني المتطرف الذي تتناقض مواقفه تماما مع الموقف العربي، ويكاد التوزيع نفسه ينطبق على موقف المستوطنين الاسرائيليين في الاراضي الفلسطينية المحتلة ظهر منه ان ١٥ في المئة من المستوطنين يريدون مغادرة المستوطنات فورا، وان ٥٠ في المئة منهم سيغادرونها مع قيام الحكم الذاتي الفلسطيني، ومعنى ذلك ان حوالى ثلثي المستوطنين على استعداد بدرجات مختلفة ووفق شروط متنوعة، اما الثلث الباقي - وهو على الاغلب اليميني المتطرف - فسوف يحاول البقاء في كل الاحوال وسوف يقاوم سياسيا او بوسائل اخرى عملية جلائهم عن الاراضي المحتلة.

وهكذا يظهر بوضوح هذا

الانقسام الثلاثي الاسرائيلي بين قطبين احدهما قريب من المطالب العربية بدرجات متنوعة، والآخر يقف منها على طرف نقيض. ويبقى ثلث ثالث تتراوح مواقفه بين النقيضين وتحوله من طرف الى آخر يمثل الكتلة الحرجة في السياسة الاسرائيلية التي تحدد الاتجاه العام للدولة والذي تقتضي عملية صناعة الدولة الفلسطينية التوجه له والتأثير فيه لكي يستقر مع الطرف القريب من المطالب العربية وفي مقدمتها اقامة الدولة الفلسطينية. هذا الثلث الوسط يمثله بصفة عامة حزب العمل الاسرائيلي والذي تتحكم فيه اعتبارات تتراوح بين «الامن» والرفاهية الاقتصادية كما ذكرنا من قبل، ومنهما يمكن للقيادة الفلسطينية وكذلك القيادات العربية اعادة تكييف المصالح الاسرائيلية الى الدرجة التي لا يصبح فيها قيام الدولة الفلسطينية نقيضا للامن والرفاهة الاسرائيلية بل على العكس محققة لهما. هنا فإن «الشرط الفلسطيني» و«الشرط العربي» يلتقيان سويا في العمل على توفير «الشرط الاسرائيلي» لقيام الدولة الفلسطينية. فالشرط الاول النازع الى تكوين قومية فلسطينية متميزة لا يعني بالضرورة نفيا او نقيضا للقومية الاسرائيلية وانما هو على الاغلب يوفر لها التحرر الذاتي من اعباء لا تؤثر في امن اسرائيل فقط وانما تنتقص ايضا من رفاهيتها، ومن ثم فان الذين يصرون على تكييف الصراع العربي - الاسرائيلي على انه صراع «وجود» فانهم في الحقيقة لا يقربون ساعة قيام الدولة الفلسطينية وانما على الارجح فانهم يؤجلونها لصالح استمرار الصراع بكل آثاره السلبية ليس فقط على اسرائيل وانما على الفلسطينيين كذلك.

اما الشرط الثاني العربي وجوهره القبول السياسي والاقتصادي لاسرائيل في المنطقة في اطار من دعم الاساس المادي للدولة الفلسطينية، فانه يوفر فرصة الرفاهية والامن التي يحتاجها الوسط الاسرائيلي حتى يحسم مواقفه بشكل نهائي لصالح معسكر القبول بالدولة الفلسطينية. وهكذا فإن الذين يعارضون على الجانب العربي كل اشكال التعاون الاقتصادي مع اسرائيل في اطار التطبيع أو «السوق الشرق الاوسطية» او غيرها من الافكار المطروحة، فانهم لا يقدمون خدمة كبرى للهدف العربي في قيام الدولة الفلسطينية وعلى الارجح فانهم يزرعون طريقها بالالغام. والواقع انهم يتجاهلون نقطة جوهرية في ادارة التفاعلات والعلاقات والصراعات. ان الامن والرفاهية من السلع القابلة للقسمة والتطوير والزيادة حيث يمكن لكل الاطراف الاستفادة منها على عكس الحقوق القومية والارض التي لا يمكن لاسرائيل والفلسطينيين التمتع بها في نفس الوقت.

ومع توافر الشرطين، ومع الادارة الحكيمة للعلاقات والازمات والصراعات فان توافر الشرط الاسرائيلي لا يصبح ممكنا فقط وانما حتميا ليس فقط لان التربة ممهدة بالفعل داخل الساحة الاسرائيلية وانما لانه ربما أن الاوان في المنطقة للمراهنة على المستقبل بدلا من الصراع المميت على الماضي، وربما يرى البعض على الساحة العربية ان هذا الطريق تحفه المخاطر فضلا عن صعوبته النهائية وهم ولا شك على حق، ولكن من قال إن صناعة واقامة دولة يمكن ان تكونا عملية سهلة او ميسرة؟ وعلى المتشككين قراءة التاريخ!

---

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام - القاهرة.

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣٠ اغسطس ١٩٩٤

ملف مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية

مؤتمر السكان .. ومفارقات منطقية!



د. عبد المنعم سعيد

لا يكاد يمر شهر واحد على الصحافة المصرية والقوى السياسية المختلفة حتى تعصف بها عاصفة كبرى تتصاعد فيها اللهجة، وتبلغ فيها حدة اللفظ مداها، وتصل الى القمة فيها المهاترات وحتى الشتائم والاتهامات التى أقلها الخيانة الوطنية والكفر والخروج عن الملة والدين. الشهور الثلاثة الماضية على الاقل شهدت ثلاث عواصف هائلة وبجوارها مجموعة من «التوابع» التى لا تقل هولافيما تثيره من فزع وهلع، كان اولها موضوع «الشرق اوسطية» ثم تلاه «مؤتمر الاقليات» واخيرا «مؤتمر السكان» وما بين هذا وذاك اكتسب تخفيض الجنيه المصرى والزى المدرسى مكانا عتيدا فى النقاش او الشجار العام. وفى كل الاحوال استنفرت اقلام، وتم استدعاء الازهر والكنيسة، والشرق والغرب وصندوق النقد والبنك الدولى، والحكومة والمعارضة، الى معارك تتكسر فيها الرماح على الرماح والنصال على النصال. ومهما بعدت الشقة بين الموضوعات المثارة، بقدر اختلافها وتنوعها، فانه يبدو لدينا قدرة فذة على وضعها فى اناء فكرى واحد يقوم على المغالطة وعدم الاتساق الفكرى والمنطقى، وربما الاهم انه لا يقود الى تنمية الامة وتطورها ولذا وعلى الاغلب فان العاصفة على عنفها لا تلبث ان تهدأ ويمضى كل الى حال سبيله بانتظار عاصفة اخرى لا جدال انها ستنشب عاجلا او أجلا فهل بقى حقا من كل هذه العواصف بعد الزئير والصراخ الا قبض الريح؟!!

وللمتشككين، تعالوا نتامل حالة «مؤتمر السكان» الذى تعقده الامم المتحدة فى القاهرة، ليس لانه اهم الحالات، ولكن لانه حالة ممثلة للعويل العام، وحالة كاشفة عن المنطق المغلوط والملىء بالثقوب والتناقضات. فالتهمة الموجهة لمشروع «الشرق اوسطية» . ايا كان تعريفها . هى تحقيق الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على اسواق ومقدرات المنطقة، اما مؤتمر الأقليات فقد ذاع ان هدفه تفتيت الأمة، اما مؤتمر السكان فقد حاز على الهدف الاعظم وهو ابادة البشرية ونعته البعض بـ «مؤتمر الاجهاض والشذوذ» هذه الاهداف الخطيرة على شرف البلاد وعفتها لا تتطلب اقل من الانسحاب من المؤتمر واغلاق القاهرة فى وجهه، واذا حدث فان استاذة جامعية لم تجد ما تطالب به سوى «رجم» مؤتمر السكان. هكذا!!. وفى الاحوال الثلاث جرى اختزال الموضوع كله فى نقطة وحيدة تدلل على فساد الموضوع كله، رغم ما يحتويه كل منها من عشرات النقاط التى تستحق الفحص والتامل والتعامل الهادىء والحصيف الذى يتطلب درجات مختلفة من القبول والرفض. فالشرق اوسطية جرى اختصارها فى اسرائيل رغم ان الشرق الاوسط اغلبيته الساحقة عرب ومسلمون، ومؤتمر الاقليات - وبالمناسبة فان اسمه هو مؤتمر اعلان الامم المتحدة لحقوق الأقليات - لم يبق منه الا قضية اقباط مصر، ومؤتمر السكان - وبالمناسبة ايضا فان اسمه مؤتمر الامم المتحدة للسكان والتنمية - تم حصره فى مجموعة فقرات غامضة فى مشروع اعلانه تحدثت عن الاجهاض و « الصحة الجنسية»..

وربما كان الاهم من الاختزال ان النقاش العام كشف عن «مفارقات منطقية» لا يجد احد وسط الصخب العام من يفكر فيها ويحاول حل الغازها. تعالوا ننظر الى الصورة التى تظهر عن الغرب فى محاوراتنا الاخيرة، فالادسل فيها الذائع اننا امام مؤامرة كبرى من قوى هائلة وباطشة تتكالب على الفتك بنا والهيمنة علينا وتفتيتنا ومص دمائنا والقضاء على ثقافتنا وتقاليدنا وديننا واخيرا ابادتنا من على وجه البسيطة. هذه القوى الغربية على ما فيها من عنفوان، تظهر لنا فجاة منحلة ولا يوجد فيها سوى الشواذ والافاقين، ولا تجد شعوبها وقتا للعمل طالما انها تفرغت للممارسات الجنسية المشروعة وغير المشروعة، ولا يهم هنا كيف يستطيعون وسط الانشغال الحسى باللذة العامة ان ينتجوا ثلاثة ارباع الناتج الاجمالى العالمى، ولكن المهم ان تتكون صورة للبشاعة تجمع ما بين الوحشية والقوة من جانب والخور والضعف والفساد فى ان واحد.

ولكن المفارقة لا تتوقف هنا على الصورة وحدها، وانما تمتد لطبيعة العلاقة بيننا وبين الغرب، فالادعاء بان الغرب وفى ذيله او فى قيادته اسرائيل يرغب فى الهيمنة الاقتصادية علينا باستغلال اسواقنا ومواردنا الاولية، يتناقض كثيرا مع القول بانه يريد تفتيتنا وابادتنا. فالاولى تستدعى درجة عالية من الاستقرار حتى تقوم التجارة، بل ودرجة من التنمية حتى تتوافر الموارد ويمكن شراء السلع الغربية المراد هيمنتها على الاسواق، والاهم درجة من التكامل

والوحدة التى تقلل من عوائق التجارة وتسمح بالاستغلال الرشيد للموارد الاولية كما حدث فى حالة اليمن مؤخرا حيث وقفت الدول الغربية مع الوحدة اليمنية حتى يمكن استخراج النفط اليمنى دون منغصات الانفصال والحرب الاهلية. والثانية لا يوجد فيها الا الفوضى وانهيار السوق والاقتصاد الذى لا

يتبقى منه الا طوابير اللاجئين وقوافل الاغاثة وباختصار نهاية الكعكة المراد التهامها، وحتى نقرب الصورة، فان لدينا فى العالم الاسلامى والعربى حالات للانهيار والتفتيت والتمزق فى افغانستان والصومال والسودان وفى الطريق حالات اخرى، ودعونا نلغ عقولنا لفترة ونقبل ان الغرب الملعون وراء هذه الحالات كلها بقدرته السحرية الغلابة على تفكيك الاوطان والامم، فما هى الفائدة الاقتصادية التى تعود عليه بعد كل ذلك، وماذا بقى من كابول يمكن السيطرة والهيمنة عليه والتهامه، وكيف يمكن وسط صراعات عبيد ومهدى والقوى الاسلامية الحصول على الجوائز الكبرى للبترول واليورانيوم التى ادعى البعض انها كانت وراء تدخل الولايات المتحدة فى الصومال ثم لم يعد يذكرها احد بعد انسحابها.

ولا تتوقف المفارقات عند هذا الحد، فمنها ما يتعلق بصورتنا عن انفسنا، فالذائع لدينا، خاصة بين كتاب ومفكرى التيار السياسى الإسلامى اننا نعيش عصر الصحوة الكبرى التى عاد فيها المواطنون والشعوب الى قيمنا الاصيلة والايمانية، ووصل الامر بكاتب مرموق وصديق ايضا، الى التبشير عبر مقالات عديدة ان عصر «التمكين» ليس ببعيد. ومع ذلك فان من يعيشون الصحوة والتمكن، يرتجفون ويخافون من الجراثيم الفكرية والميكروبات الثقافية التى يطرحها مؤتمر مهما علا وجل شانه، حتى تبدو امتنا قليلة المناعة ومتمتعة بخوار لا تشاركنا فيه امم اخرى، وليسوا على استعداد للحوار والخلاف والاتفاق، وانما الافضل دوما اغلاق الابواب واقامة الحصون والقلاع، وطالما تعقد المؤتمرات بعيدا عنا فهى لا تخصنا، وتبقى عفتنا مصونة لا تمس، ولا باس فى هذه الحالة من استدعاء الفاتيكان لنصرتنا - وهذه مفارقة مدهشة فى حد ذاتها - فبعد ان كانت هذه المؤسسة الدينية العالمية المرموقة تمثل - حسب وجهة نظرهم - رأس الرمح للقوى الصليبيةوالتبشيرية والاستعمارية ، فانها الآن اصبحت فجاة ضمن صفوف قوى الايمان. لم يتساءل احد هل كان الموقف فى السابق مغاليا فى تصوره، ام ان الموقف الجديد فيه تحميل ما لا يحتمل حتى فقد الغرب راسه الكنسية المدعاة فى السابق، ام ان المسالة كلها تتوقف على كل حالة على حدة دون رابط منطقى واحد.

مانريده من العالم والغرب بالذات يشكل مفارقة قائمة فى حد ذاتها، فنحن نريد على الاقل كما يظهر فى نقاشاتنا وحملاتنا السابقة على مؤتمر السكان، ان يعترف بثقافتنا المتميزة وبتقاليدها وديننا وحضارتنا ودورنا فى البناء الانسانى، وان يكف عن ذكر الصورة النمطية المشوهة للعرب والمسلمين. ولكن الا يعنى ذلك منطقيا، قبل وبعد مؤتمر الاسكان، توافر الشجاعة لدينا للاعتراف بوجود حضارات وثقافات اخرى ذات تقاليد متميزة ومختلفة هى الاخرى. وطالما ان مؤتمر السكان هو مؤتمر عالمى تتوافد فيه ثقافات وحضارات متعددة، فلماذا كل هذه الحملة العاتية على ما نختلف فيه ولا نقبله فيما يخص الآخرين فى اختياراتهم الثقافية وحتى السياسية طالما ان بمقدورنا الدفاع عن وجهة نظرنا حتى فى اكثر الامور حساسية. واذا كنا نريد حقا من العالم ومن الغرب تحديدا ان يرى مشكلة السكان والتنمية مستندة الى تنمية الموارد العالمية عن طريق التكنولوجيا وليس عن طريق تنظيم النسل، واعادة توزيعها على مستوى العالم من الغنى الى الفقير، الا يعنى ذلك فى الحقيقة مطالبة الغرب ان يقدم لنا المعونة التكنولوجية والمالية والغذائية، حتى تستقيم معادلة السكان والموارد. واذا كان ذلك كذلك، الا توجد مفارقة منطقية مع موقفنا من الغرب وحضارته وثقافته، ودعوتنا المستمرة الى الانقطاع والبعد عنه باعتباره موطن الشرور المادية والاخلاقية.

فى كل ما سبق فاننا لم نتعرض لجوهر الموضوع الخاص بمؤتمر السكان والتنمية، واكتفينا بعرض المفارقات الفكرية والمنطقية التى تسود النقاش العام فى مصر والتى تبدو متكررة مع كل مناسبة، تظهر كالعاصفة وتنتهى كالنسيم. وفى كل الاحوال فان القضايا الكبرى الخاصة بتطورنا وعلاقاتنا بالعالم وبالغرب تحديدا تبقى معلقة هائمة بلا حل، تنتظر حدثا جديدا ليعاد انتاجها من جديد وبالعنفوان والحماس ذاته. فالقضية فى جوهرها ماذا نريد لانفسنا وما هو الثمن الذى نرغب فى دفعه لتحقيق ما نريده. هل نريد العزلة عن العالم والخروج منه، ومن ثم فلا داعى لمطالبته باغاثتنا وتقديم العون لنا، ام اننا نريد ان نكون جزءا من هذا العالم ونأخذ منه ونعطيه ونطالبه باحترامنا ومن ثم لابد من احترامه كذلك والاستماع له حتى ولو كنا لا نتفق معه كليا او جزئيا. الظن اننا لن نفعل، ولن نختار ليس لان الخيارات صعبة حقا فقط ولكن ايضا لان العالم اللا منطقى الذى نعيش فيه يسمح لنا بالحصول على كل شىء ورفض كل شىء دون ثمن فى دنيا الكلام!!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٤

ملف مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية

دفاع عن «مالتوس»! (٥٤)

فى خضم المعارضة الملتهبة لمؤتمر الامم المتحدة للسكان والتنمية قام عدد معتبر من كتاب ومفكرى تيار الاسلام السياسى باستدعاء افكار العالم والمفكر الاقتصادى الاسكتلندى توماس مالتوس باعتبارها معبرة عن فكر المؤتمر ومن ثم فان فسادها وانعدام مصداقيتها التاريخية هى دلالة ما بعدها دلالة على خطا - ان لم يكن خطيئة - انعقاده من الاصل وفى القاهرة على وجه التحديد ومن وجهة نظرهم فان مؤتمر السكان استعار فكرة مالتوس التى تقوم على وجود اختلال بين السكان والموارد نتيجة ان البشرية تتزايد بمتوالية هندسية بينما تزداد مواردها بمتوالية حسابية ومن ثم يحدث الركود الاقتصادى والفاقة والمجاعة .ووفق رايهم فان هذه النبوءة لم تصدق لان الموارد العالمية وخاصة الغذاء زادت وتضاعفت باستمرار باسرع واكثر مما زاد السكان فى العالم وتبشر التطورات التكنولوجية فى علوم الهندسة الوراثية بمزيد من الغذاء المتوافر الذى يكفى حسب رأى البعض عشرين مليارا من البشر.

د. عبد المنعم سعيد

هذه الحجة لا تكفى وحدها لدحض آراء مالتوس فالثابت تاريخيا ان هناك نبوءات فكرية تدحض نفسها بسبب صدقها وليس خطئها فالتحذير المالتوسى ومن بعده عشرات الرؤى والافكار التى حذرت من زيادة الحاجات البشرية على الموارد العالمية والتى كان اشهرها فى التاريخ القريب تقرير نادى روما عن «حدود النمو» لعبت دورا رئيسيا فى التنبيه والتحذير من القيود السكانية على نمو الموارد البشرية ومن ثم دفعت من استمعوا لها من خلال الاستثمار وتنمية التكنولوجيا وتنظيم النسل ووسائل اخرى الى التغلب على هذه القيود واقامة التوازن بين الموارد والبشر هنا فان شرط الاستماع والتنبه والعمل الشاق كان ضروريا لتفادى كوارث ونوائب ومجاعات وبشكل عام فان تاريخ الفكر الاقتصادى كله عمل فى اتجاهى تنمية الموارد من جانب وقيود زيادة الاحتياجات الانسانية من جانب آخر وكلاهما شكل موازنة العرض والطلب فى السوق الاقتصادية ولذا ربما لم يكن مصادفة ان كتاب آدم سميث عن «ثروة الامم» وكراسة مالتوس عن «موضوع السكان» صدر كلاهما فى الربع الاخير من القرن الثامن عشر حيث كانت الثورة الصناعية فى انجلترا وكان ايضا النمو السريع للسكان الذى بدأ منذ اربعينيات نفس القرن ولم تكن هناك احصائيات سكانية قبل عام ١٨٠١ ولكن مقالة مالتوس حول موضوع السكان التى نشرت قبل ذلك بثلاث سنوات اعطت رسالة قوية للاهتمام بموضوع كان ضاغطا من كل جوانبه ومن ثم جرى التحسب لتحذيراته من خلال التطور التكنولوجى والحركة الاستعمارية ثم بعد ذلك تنظيم النسل بوسائل متنوعة فلم يكن ممكنا وقد نجح الانسان الغربى فى تقليل الوفيات واطالة عمر الانسان وهو نوع من تنظيم الموت ايضا ان يحافظ على رفاهيته وتفوقه ايضا دون ضبط المعادلة بين الاحتياجات والموارد.

ولكن نبوءة مالتوس لم تنف نفسها فى كل العالم بنفس الدرجة نظرا لاختلاف درجات الاستماع والفهم لما طرحه من تحليل علمى ومنطقى فقد كان هناك دوما من تجاهلوا وجهة نظره واستخفوا بها واعتمدوا على الشعوب التى استمعت اليه فى تطوير الغذاء والموارد وتنظيم النسل لعل وعسى يتم ذات يوم وردى اعادة توزيع الموارد العالمية فيحصلون على الغذاء والتكنولوجيا والموارد على اطباق من ذهب وفضة ولكن التاريخ الانسانى لم يعرف ذلك من قبل ولن يعرفه فى المستقبل ولذا فان نبوءة مالتوس السوداء تصدق كل يوم فى العالم الثالث فى صور من سوء التغذية الحادة والمجاعات التى تحصد الشعوب حصدا والامثلة ساطعة فى الصومال واثيوبيا والسودان وعديد من الدول الافريقية والآسيوية حيث انفجرت القنبلة السكانية فى وجه اصحابها مخلفة وراءها الحروب الاهلية والنزاعات العرقية والخلافات المذهبية التى وان تنوعت اسبابها الايديولوجية عبرت ضمن ما عبرت عن اقتتال حول موارد محدودة.

مؤتمر الامم المتحدة للسكان والتنمية هو صيحة تحذير فى جوهرها حول مشكلة لم تؤرق الفكر الاقتصادى وحده وانما أرقت التاريخ الانسانى كله والذين لا يستمعون لها ويحاولون جر القضية من اصولها الى فروعها ومن المتون الى الهوامش لا يقدمون خدمة لأوطانهم وامتهم وانما بعد الهياج العام لا يمنحونها شيئا سوى استمرار التخلف.



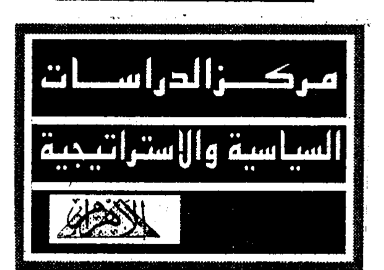
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١ اكتوبر ١٩٩٤

الدولة الرشيدة

فى العصور الجديدة!



د. عبد المنعم سعيد

«التوابع» التى لا يخلو منها اعصار أو زلزال، حتى بدأت بوادر عاصفة فكرية أخرى منذرة بانها لن تكون اقل من سابقتها عنفا وضراوة. هذه المرة فان المناظرة احيانا والمهاترة احيانا

الدار البيضاء فى المغرب فى نهاية هذا الشهر. وكما هى العادة فان النذر تبدأ دوما برفض تيارات فكرية وسياسية للمؤتمر ودعوة الحكومات الى مقاطعته والجماهير لمناهضته.

هى العادة ايضا، يبدأ الناس فى التساؤل عن الحدث وسبب قيام الدنيا وقعودها، والاستفهام عن اطرافه ومآربهم، وعلاقة الموضوع كله بالمصالح القومية والوطنية.

ولكن فى القليل النادر ما يشفى احد غليلهم، بعد ان ينقسم المفكرون والساسة الى قبائل متناحرة، يطغى بينهم الشجار على النقاش، ولهب الكلمة ونارها على الحوار والتواصل.

ما يهمنا فى هذا المقام ليس مؤتمر المغرب فى حد ذاته، فذلك سوف يسمع عنه القراء كثيرا خلال الاسابيع القادمة، ولكن الذى يهمنا دعوة الرفض والمقاطعة التى اصبحت ذائعة وشائعة الى الدرجة التى اصبحت جزءا اصيلا من تيارات فكرية باكملها وفى مقدمتها تيار الاسلام السياسى. فلو تتبعنا مواقف هذا التيار خلال الشهور الاخيرة لوجدناه يدعوالى رفض ومقاطعة مؤتمر الجات، ومؤتمر اعلان الأمم المتحدة حول الأقليات، ومؤتمر السكان، واخيرا - وفى ذات السياق - يدعو لرفض ومقاطعة مؤتمر المغرب، واذا اضفنا الى كل ذلك ان ذات التيار لا يكف عن الرفض والدعوة لمقاطعة عملية السلام فى الشرق الاوسط، والتعاون الاقتصادى بين دول المنطقة، فضلا عن دعوة كامنة لرفض ومقاطعة صندوق النقد والبنك الدوليين،، ولولا بعض الفطنة لكانت الدعوة للانسحاب من الأمم المتحدة ومنظماتها المتعددة قاطعة لا تعرف نقضا ولا التباسا. الدولة «الرشيدة» هنا، والتى تلقى القبول والرضا والمباركة، هى التى ترفض وتقاطع وتنسحب بعيدا عن «النجاسة» العالمية والإقليمية، نائية بنفسها عن «المؤامرات الكونية» التى لا تجد فى اركان المعمورة كلها الا نحن هدفا ومقرا.

وحتى لا نتهم بالمبالغة،فان الدعوة للرفض والمقاطعة مع العالم كله عادة ما تقترن بالدعوة للتعامل والتعاون والتواصل مع عدد محدود من الدول لا يتعدى عددها اصابع اليد الواحدة والتى تقدم للأمة كنماذج للرشادة والفطنة، وهى دول لا يجمعها جامع الا عزلتها عن المجتمع الدولى، ورفضها ومقاطعتها لكل ما يجرى فى المنطقة وفى العالم، وصمودها وتصديها - حقا او كذبا للنظام العالمى بدوله ومنظماته.

المطلوب اذن معاداة العالم كله والانضمام الى حفنة قليلة من الدول لا يعرف عن اى منها انجاز اقتصادى او سياسى او تكنولوجى واحد، وليس لها من فضيلة الا القدرة على الصمود، وكانما اصبحت وظيفة الدولة فى عالمنا لا ترقية حال مواطنيها والتنمية الاقتصادية والمساهمة فى بناء مجتمع انسانى ارقى وانسد حالا، وانما التشرنق والتقوقع والبعد عن عالم شرير فيه من الشيطان مس غير قليل.

وقد كان الظن ان التيارات الفكرية يمكنها التعلم من تجاربها، وان تجربة كمؤتمر السكان ليست ببعيدة، فقد جاء العالم الينا ممثلا فى اعضاء الامم المتحدة، وذهبنا اليه حكومات ومنظمات اهلية رغم دعاوى المقاطعة ومطالب الانقطاع، وكان الحوار والجدل والنقاش.

وكان ايضا الحقيقة التى كانت تستحق الاكتشاف من دعاة المقاطعة ان العالم لم يكن موحدا ضدنا كما صوروا وتصوروا، فالفاتيكان له موقف اكثر تشددا من مواقفنا فيما تصورناه هجوما على العفة وجرحا للفضيلة، والدول اللاتينية الكاثوليكية كانت اقرب لنا من حبل الوريد، والعالم الغربى كان منقسما على نفسه شعوبا وحكومات، وبعضا من منظماته، لم تتوان عن مدنا بدراساتها ومعلوماتها التى لم نفلح نحن فى الحصول عليها والقيام بها لاننا كنا متفرغين للادانة والرفض. وكذلك لم يكن العالم العربى والاسلامى بذلك التفرق والضعف الذى قدمه، ويقدمه الآن، البعض كمبرر للابتعاد والنكوص.

صحيح ان دولا عربية واسلامية استجابت لدعوة المقاطعة ولقيت لاول مرة من المدح ما لم تحصل عليه فى مواقف اخرى، ولكن الاكثرية الساحقة التى حضرت تعاونت وفى بعض الاحيان تحالفت ليس فقط فيما بينهما وانما ايضا مع قوى اخرى ممتدة باتساع العالم باسره من اجل التعبير عن قيمها ومصالحها.

ومن المدهش ان تيار الاسلام السياسى الذى دعا الى المقاطعة أو لدى المتطرفين فيه رجم - مؤتمر «العهر والفحشاء» و«الاجهاض والشذوذ» و«ابادة البشر»، ورفع السلام تحية لموقف بعض القوى التى قاطعته أيضا، فانه فى نفس الوقت قدم التحنية للدور الباكستانى،والتنسيق المصرى الايرانى، ثم التاييد الكامل للخطاب الذى القاه السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى فى المؤتمر، ثم بعد ذلك عاد مرة أخرى بنفس الحماس لادانة المؤتمر كله، والادعاء ان ما تحقق فيه من انجازات يعود الى دعوته للمقاطعة!!

وقد كان الظن ايضا ان ذات التيار يمكنه النظر الى العالم والتعلم من تجاربه، وخاصة من الدول الاسلامية فيه لكى يستخرج الدروس والتجارب الجديرة بالاتباع.

فبدلا من نموذج الرفض والمقاطعة والصمود والتصدى والعزلة الدولية وخوض المعارك الصوتية على طريقة «العنتريات التى ما قتلت ذبابة» على حد التعبير الشهير لنزار قبانى، سوف تجد نموذج المشاركة والاقتحام والعمل والانتاج والمنافسة الذى تمثله اندونيسيا وماليزيا فى جنوب شرق آسيا. فى هاتين الدولتين حيث تتحقق واحدة من اعلى معدلات التنمية فى العالم، لم يناد احد بالمقاطعة والخروج على النظام العالمى تحت دعاوى الخصوصية الثقافية او الخوف من الهيمنة. على العكس فانهما لم يتأففا من التعامل والتسامح والمشاركة مع ثقافات عدة بعضها لا ينتمى الى الديانات السماوية مثل الهندوسية والكونفوشسية والبوذية داخلها وخارجها. فمن خلال منظمة جنوب شرق آسيا (آسيان) لم يجد هناك احد غضاضة فى اقامة منظمة اقليمية تقوم على اساس جغرافى، وليس الهوية الثقافية، كما هو الحال تماما مع اى تنظيم اقليمى شرق اوسطى، ولم يقلل ذلك من اسلاميتها ومشاركتها فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، والاكثر من ذلك انها لم تجد هناك مشكلة فى الانضمام الى تنظيم اقليمى عابر للمحيطات مثل التجمع الاقتصادى لأسيا والباسفيك(ابيك) الذى يضم الى جوارهم دولا عملاقة اقتصاديا مثل اليابان والولايات المتحدة واستراليا، ودولا اخرى على ذات الطريق مثل الصين وكوريا الجنوبية وغيرها ولم يتخوف احد من الهيمنة الثقافية والاقتصادية رغم التفاوت الضخم فى المستويات التكنولوجية، ولا حجم الاستثمارات والتجارة الخارجية، ولا ارتعد احد من ظل الصين الثقافى والايديولوجى الجاسم على شرق آسيا بأكملها، ولا رمشت عيون او ارتجفت فرائص عندما عقدت المؤتمرات وانشئت المنظمات والمؤسسات.



لم يحدث ذلك لانهم فى غفلة او لانهم لا يفقهون توازنات القوى، وانما لانهم يعلمون انه لا توجد تجربة تنموية واحدة ناجحة فى العالم تمت من خلال الخروج على النظام العالمى ومقاطعته ورفضه، وان من فعلوا ذلك دفعوا ثمنا فادحا فى النهاية من مستقبل شعوبهم بل ومن وجود دولهم ذاتها.

والامثلة على ذلك ذائعة واكثر من القدرة على الحصر، ولانهم يفهمون ايضا ان اختلال توازن القوى الاقتصادى لا يعنى بالضرورة انسحاق الاضعف والاقل قوة، فتجربة اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كانت لصالح اوروبا المهزومة والمدمرة بقدر ما كانت لصالح الولايات المتحدة. وحدثت نفس المعادلة فى علاقة اليابان المنكسرة والمحتلة والمضروبة بالقنابل الذرية بالغرب كله، وداخل اوروبا كانت اكثر الاطراف استفادة من التكامل الاوروبى هى الدول الاقل نموا مثل ايطاليا وبعدها اسبانيا والبرتغال واليونان، وحتى فى حالة التجربة الشرق أسيوية ذاتها عاد النمو الاقتصادى الهائل فى جزء منه على الاقل الى العلاقة الوثيقة مع اليابان وشركاتها المتعددة الجنسية وهى ما هى عليه من تفوق ومنعة اقتصادية وتكنولوجية، وقبل كل ذلك وبعده لانهم يعلمون كل العلم ان المسألة برمتها تتوقف عليهم، وعلى قدرتهم على البناء والعمل والتنمية والمنافسة فى السوق العالمية وتربية الكوادر والمهارات التى تدافع عن مصالحهم فى الساحات الدولية، وباختصار شديد من خلال العمران القادر على انتزاع المكانة تحت الشمس.

هنا لا مكان للانسحاب والتقوقع والاستسلام فى حضن الثارات التاريخية وصراعات الحدود والقبائل والاديان والثقافات، ولديهم بالمناسبة الكثير منها الذى لا يقل حدة وهولا عما لدينا، وانما المكان للمشاركة والمنافسة والتعاون والصراع اذا لزم فى المجالات الاقتصادية والثقافية، فالامر باختصار بالنسبة لاسلام العمران والتنمية ليس الحديث عن تجربة تاريخية مضت عليها قرون، ولا المشاركة فى مساجلة نظرية تعتمد على النصوص وقدسيتها، وانما الامر برهانه على ارض الواقع وفى ساحة الحقيقة التى تثبت ان الشعوب الاسلامية لديها من القدرة على العمل والابداع ما يشرف انتماءها الى الاسلام ويعطى رسالته دورها فى صياغة المصير الانسانى.

وقد كان الظن ثالثا اننا يمكننا التعلم من تجربتنا الخاصة، فمنذ الخمسينيات عشنا فى تجارب متنوعة قومية وناصرية وبعثية واسلاموية رفعت كلها شعارات الانفصال عن النظام السياسى العالمى من خلال المقاطعة والرفض والصمود والتصدى، والانقطاع عن النظام الاقتصادى العالمى من خلال تنمية تقوم على القومية الاقتصادية والاحلال محل الواردات، والانصراف عن الثقافة العالمية المتعددة المشارب والالوان تحت راية الخصوصية الثقافية والعفة الفكرية والنقاء الايديولوجى. والنتيجة بعد ذلك معروفة، فقد نشبت حروب بين نفس الدعاة من ذات المذاهب ما كان لها ان تنشب، وتاخرت التنمية وتراجع الاقتصاد والمكانة فى العالم فى انتظار لحظة «للتمكين» لا يبدو لها قدوم، واذا قدمت فانها لكى تعيد نفس الحلقة الجهنمية من الانتكاسات والتراجعات والاحتلالات تحت بيارق وشعارات مختلفة، حتى اصبح نصيبنا من الدنيا هو القدرة على اعادة انتاج الفقر والتخلف وابتداع انماط وصور جديدة للاستبداد والعنف الموجه لشعوبنا قبل غيرنا.

ومن المدهش بعد ذلك كله ان يدعو الداعى إلى نفس الشعارات ونفس السياسات حتى ولو كتبت بالوان وصياغات جديدة، كما لو انه كتب على امتنا اعادة انتاج تاريخها دون خطوة واحدة إلى الامام. وحتى لا يتسرع احد ويقدم لنا الشروح والامثال حول استخدام المقاطعة فى السياسة العالمية والاقليمية، فان ما نعارضه هنا ليس اسلوب المقاطعة فى حد ذاته، ولكن ما نعارضه هو ان يصير استراتيجية وسياسة عامة تحدد موقفا من العالم بأسره ومن الاقليم الذى نعيش فيه ولاسباب تتعلق بالتاريخ وليس الحاضر، دون مصلحة قومية ووطنية واضحة وبعد دراسة كافة البدائل وتكلفتها. فالذين يريدون مقاطعة الجات عليهم تقديم البينة على انه بدونها سوف تزيد صادراتنا وتتقلص وارداتنا، والذين يريدون مقاطعة مؤتمر السكان كان عليهم البرهنة على ان وثيقته سوف تكون افضل حالا دون مشاركتنا، وعلى الذين يريدون طرد البنك والصندوق الدوليين من بلادنا ان يثبتوا ان معيشتنا سوف تصير افضل حالا بدونهما، والذين وقفوا ضد انعقاد مؤتمر الاقليات فى القاهرة عليهم ان يظهروا لنا كيف انتهت مشاكل الاقليات وان المواطنة والمساواة قد استقرت بعد انعقاد المؤتمر فى قبرص، والذين يريدون منا مقاطعة مؤتمر المغرب للتعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط عليهم ان يشرحوا لنا كيف سوف سيقربنا هذا السلوك من ازالة الاحتلال الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية. وباختصار شديد فان الذين يأخذون المقاطعة والصمود والتصدى كاستراتيجية قومية تبتعد بنا عن العالم والدنيا باسرها عليهم ان يكون لديهم الشجاعة الكافية لكى يشرحوا للامة باسرها الثمن الذى سوف تدفعه اذا ما وصلوا الى الحكم وتم اتباع هذه السياسة: فلا يكفى ان نجمل الاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية لنادى المقاطعين الرافضين فى المنطقة، ولا ان نلقى اللوم على النظام العالمى فيما يعانونه من متاعب ومصاعب وتراجع فى التنمية والتقدم الاقتصادى والثقافى وانما علينا صدقا مع انفسنا قبل غيرنا ان نعيد موقعهم الآن الى الاستراتيجية التى اتبعوها فى المقام الاول، فلعل الأمة بعد ذلك تقوم بالاختيار وهى على بينة ومعرفة.

فالواقع ان الامة امامها اختيار بين نموذجين للدولة الرشيدة مطروحين فى الساحة الفكرية والثقافية، احدهما يقوم على التواصل والمشاركة والتكامل مع النظام العالمى والإقليمى بمكوناته وعناصره المختلفة، ومن خلال الحوار والمشاركة والمنافسة واقامة التحالفات والتوازنات على اساس المصلحة القومية، ودون شعور بدونية او التعالى الثقافى الفكرى والمعنوى على اى من ثقافات العالم، ومن [illegible] يقوم على المقاربة مع نموذج دول العالم الثالث [illegible]اعدة فى جنوب شرق آسيا بما فيها الدول الاسلامية.

والنموذج الآخر يقوم على المقاطعة والعزلة والانصراف والانسحاب من العالم، والاعتماد من ثم على الذات فقط، او من خلال المقاربة والتحالف اذا امكن مع من يعتقدون فى نفس الاستراتيجية من دول المنطقة. الاول يقوم على الاعتقاد باننا ازاء عالم واحد وان تعددت ثقافاته ومصالحه، وانه يمكن تحقيق وتعظيم مصالحنا بما فيها ابراز خصوصيتنا الثقافية من خلال الحوار والتوازن بين المصالح والثقافات، والثانى يقوم على الاعتقاد بان العالم بتوازناته الراهنة لا يأتى منه الا الشر والخطيئة والشذوذ والعهر والاستغلال، وان طهرنا وعفافنا وشرفنا لا يمكن حمايته الا من خلال عملية انسحاب واسعة حتى تحين لحظة تتغير فيها التوازنات والاوزان، وساعتها تكون لنا السيادة على الكون كله. الاول يقوم على التعامل مع العالم كما هو وليس كما نتصوره او نتخيله او نامل ان يكون، والثانى يقوم على مثال تاريخى واعادة انتاج العالم وفق صورة محددة. وبين النموذجين يتحتم الاختيار ..!



المصدر: الحياه

التاريخ : ٥ اكتوبر ١٩٩٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ما الذي يشغل بال العالم...؟!
انه انتصار الاقتصاد أساساً!

عبد المنعم سعيد *

■ الجالسون على المقاهي السياسية والفكرية والصحافية في العالم العربي لديهم تصور زائف بالاهمية الذاتية، ينبع في معظمه من اعتقاد لا يشوبه شك بأن منطقتهم تشغل مركز الكون، وان قادة ومفكري الدنيا لا يجدون ما يؤرقهم الا همّ النفط وأمن الخليج والمشكلة الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي المتفرع عنها وحركة القومية العربية، واخيرا الاصولية الاسلامية. وبالنسبة لهذه الاخيرة فهي تولّد لدى انصارها شعوراً لا يقل زيفاً بأن مفاصل العالم لا تكف عن الارتعاش والارتجاف امام زحفهم المقدس الذي تبدو راياته مشرعة من افغانستان حتى المغرب، ومن قلب الاناضول حتى القرن الافريقي. ومن هذا الشعور وذلك التصور يتولد لديهم إيمان عميق بالمؤامرة الكونية التي تحاك ضدهم كل يوم، وتستهدف اراضيهم وشعوبهم وثقافتهم ووحدتهم. والأمثلة على ذلك دوما جاهزة، من أول حرب الخليج، والمفاوضات العربية - الاسرائيلية، والحرب الاهلية في الصومال، وحتى مؤتمر السكان في القاهرة. ولا توجد ابدا مشكلة في التدليل على عدوانية العالم والغرب خاصة، طالما كانت هناك امكانية لصف العبارات والمقتطفات المتعلقة بمنطقتنا من الصحافة والاعلام الدوليين ومحاضر اجتماعات البرلمانات وتصريحات المسؤولين والتي لا يشتم منها الا روح العداء او الجفاء او الاثنين معاً، حتى ارتقت تصوراتهم واوهامهم الى مرتبة الحقائق المقدسة.

ولا يوجد ابعد من كل ذلك عن الحقيقة، او على الاقل عمّا لا تشهد به اجتماعات المؤتمر السنوي لمعهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومقره لندن والتي حضرها اربعمائة من المفكرين الاستراتيجيين العالميين ورجال السياسة السابقين والموجودين في السلطة، والذي انعقد في مدينة فانكوفر الكندية خلال الفترة من ٨ الى ١١ ايلول (سبتمبر) الماضي. في هذه المدينة الباسيفيكية الساحرة، وكما هي العادة في الاجتماعات السنوية للمعهد، نوقش اهم القضايا التي يعتقد انها ذات الاولوية والالحاح على المستوى الاستراتيجي الدولي، والتي شغلتها خلال العقود الماضية امور الحرب الباردة وما يتعلق بها من سباق للتسلح والصراعات الاقليمية التي يتنافس فيها العملاقان الاميركي والسوفياتي. وللقادمين من الشرق الأوسط كان التصور ان «صراع الحضارات» والخوف من «الخطر الاخضر» والهيمنة على العالم الثالث حتى قطع دابر سكانه، سوف تكون قائمة الاعمال وموضع المناقشات. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، وانما وضح منذ اللحظة الأولى ان الدنيا في العقد الأخير من القرن العشرين لديها قائمة اعمال اخرى تنبع من اوضاع دولية جديدة ترى العالم كما هو وليس كما نتصوره في ديوانيات ومقاهي المنطقة العربية.

كان عنوان المؤتمر «الروابط بين الاقتصاد والاستراتيجية» شاهداً على تغير جوهري في الفكر الاستراتيجي العالمي، الذي كان السلاح والقوة العسكرية والسعي الى النفوذ والسيطرة السياسية والايديولوجية محط اهتمامه وتركيزه، وليس البضائع والسلع والخدمات والانتاجية والاسواق. في الفكر الاستراتيجي التقليدي لم تكن قيمة الاقتصاد تزيد عن المدى الذي يستطيع به تدعيم القوة، اما الدخل القومي والناتج المحلي والتطور التكنولوجي فلا يوجد الا بمقدار ما يمكن ترجمتها ساعة الجد الى فرق وكتائب ودبابات وطائرات وصواريخ وقنابل ذرية او تقليدية. فالدول في النهاية تصنف بمدى قدرتها واستعدادها لاستعمال ادوات العنف، ولذا فإن قوة اقتصادية من الدرجة الرابعة مثل الاتحاد السوفياتي، كانت في الصف الاول من القوى الكبرى، بل كانت احدى القوتين العظميين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي امتد الى ما يزيد قليلاً على اربعة عقود، لأنه باختصار كان يستطيع ابادة الارض كلها عدة مرات بما لديه من مخزون نووي.

هذه المرة، وفي مؤتمر فانكوفر بدا الاقتصاد الحاكم بأمره، هو الذي يحدد تقسيمات المعمورة وخطوطها الفاصلة، وهو الذي يضع اساليب التكيف والانتقال من عالم الى عالم، ومن زمن الى زمن.

والزمن الجديد اشهره ديبلوماسي آسيوي يراس وفد بلاده في الامم المتحدة عندما تحدث في بداية المؤتمر معلناً ان التنافس العالمي - بعد نهاية الحرب الباردة - قد صار بين ما اسماه «الاندفاع الاطلسي» و«الاندفاع الباسيفيكي»، ولم يدع هناك مجالاً للشك بأنه بينما يعاني الاول من التراجع والخفوت وفقدان القوة، فإن الثاني له الصعود التاريخي والقوة والعنفوان. الاول يمثل اوروبا وامتدادها في شمال اميركا، والثاني هيمن على العلاقات الدولية وربما التاريخ الانساني طوال القرنين الماضيين، ولكن الحروب الساخنة والباردة انهكته، وتركته غير قادر على حل المشكلات في قلبه (البوسنة) وفي محيطه (جنوب البحر المتوسط) الذي تتنازعه الصراعات الاقليمية والاصوليات بنوعياتها المختلفة الاسلامية والقومية. والثاني، المتمتع



بحيوية اقتصادية لا تخطئها عين ولا تختلط على اذن، يجذب التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي، وربما الاهم يستوعب الثقافات المتنوعة من صينية الى هندوسية الى اسلامية في عملية تنموية واسعة ينجر اليها الجميع بغض النظر عن الدين واللغة والعرق وصراعات الحدود. ومع سعي الجميع لزيادة الانتاجية، والاستثمار المتبادل، وتقدم مستويات المعيشة، تنسحب الصراعات والاحقاد والثارات «التاريخية».

هنا فإن النموذج الأسيوي - الباسيفيكي لا يبدو صاعداً فقط بقدراته الاقتصادية الهائلة والمتنامية، وانما - وهو الأهم - بالطريقة التي يدير بها شؤونه الاقليمية حيث يختفي التدخل في الامور الداخلية للدول مهما كانت الاسباب القومية والعرقية او الناجمة عن الاختلاف في النظم السياسية، ويغلب الهمس والبحث عن الوفاق والاتفاق عبر الحوار والديبلوماسية مهما طال وقتها وتعقدت حبالها، كما يـ العمل من اجل اقامة شبكات متسعـ للاتصال الانساني.

هذه الحالة الباسيفكية تقف على طرف النقيض من الحالة الاطلسية التي تنطلق من اساس معرفي يفترض تفوق منظومة اوروبية اخلاقية وسياسية واقتصادية على غيرها، ومن ثم تنحو الى استبعاد «الآخر» وليس استيعابه، وتقدس القومية ومن ثم تنزع الى التدخل في شؤون الآخرين تحت رايات عدة اكثرها ظهوراً الديموقراطية

واقتصاديات السوق، وتعبد المؤسسات التي لا تلبث ان تستقل بيروقراطيتها عن حاجات البشر واولوياتهم كما هي الحال مع مؤسسات الاتحاد الاوروبي والمؤسسات العابرة للاطلسي. وما بين النموذجين تقف الولايات المتحدة حائرة، فقلبها مع اوروبا حيث تاريخها وميراثها المعرفي والاخلاقي، وعقلها ومصالحها مع الجانب الآخر من الباسيفيك حيث تنمو التجارة والاستثمار واتصال وتواصل البشر عبر المحيط الواسع.

وما بين القلب والعقل ربما كان الاختيار الامريكي اقرب الى الاخير، والدلالة نجاح مؤتمر سياتل للتجمع الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC الذي قادته الولايات المتحدة، ثم بعد ذلك تسلم رئاسته من قبل اندونيسيا وما بين الاثنين يتولد الاندفاع الباسيفيكي في علاقة فريدة لم يعرفها التاريخ الانساني من قبل، او على الاقل منذ هيمنت عليه اوروبا قبل قرنين من الزمان.

النقطة المحورية هنا لم تكن ذلك الانقسام العالمي الجديد ما بين الاطلسي والباسيفيك كبديل للانقسام القديم بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي. فقد سبق الحديث عن ذلك منذ مطلع الثمانينات من قبل مفكرين اوروبيين وامريكيين.

ولكن الجديد هذه المرة انها جاءت من الجانب الأسيوي، وفي مؤتمر اطلسي عريق طالما كان ساحة للحديث عن الحرب الباردة والصراعات الاقليمية وسباق التسلح والمواجهات الايديولوجية. ولم يكن ذلك ممكنا لولا النمو الاقتصادي الهائل الذي حققته اسيا وحافتها الباسيفيكية، والذي جعل التجارة بينها وبين شمال امريكا. وبينها وبين اوروبا، تسير بمعدلات اسرع من تلك التي تتم عبر الاطلسي. فقد انتصر الاقتصاد لأهله الذين تبنوه، واعطاهم القوة التي تسمح لهم بالحديث عن نموذج متفوق للعلاقات الدولية يتم دعوة العالم لاتباعه وحذو حذوه والاقتداء به، نموذج لا ينكر لاوروبا حقها في ما اضافته للانسانية في الماضي: فبعد كل شيء وقبله فإن اللغة الانكليزية هي المعتمدة في المحافل الآسيوية ولعبة الغولف الاسكوتلندية هي المفضلة بين قادتها، ولكن كلمة المستقبل لم تعد في يد اوروبا كما كانت وعليها الاستماع للمنجزين والمتفوقين وتتعلم منهم.

بالطبع فإن التحدي الاقتصادي الآسيوي (وانعكاساته الفكرية) لم يكن ليمر بسهولة داخل المؤتمر. فالاندماج الاقتصادي عبر الاطلسي والباسيفيك اكبر من ان يسمح بالانقسام السهل بين الاقاليم حتى لو كانت عابرة للمحيطات، كما ان تمثال الحرية الذي حمله طلاب الصين في ميدان السلام السماوي حتى حرقته السلطة الشيوعية بين اصابعهم لم يكن الا شهادة اعتراف بتغلغل النفوذ الثقافي الاوروبي الاطلسي حتى الى داخل القلعة الصينية الكونفوشيوسية التي تحمل أعلاما حمراء. ولكن - ورغم ذلك - فإن الكلمة الآسيوية باتت مسموعة، وشهادتها ان اقليم الباسيفيك كان هو الذي انقذ الاقتصاد الدولي من ركوده الاخير، وان حق المشاركة في النمو الصيني كان «الأولى بالرعاية» من الضجيج الاطلسي حول حقوق الانسان. وسواء كانت الحجة هنا او هناك فإن الاقتصاد كان هو المنتصر عبر الاطلسي وعبر الباسيفيك.

هكذا استقرت نقطة البداية في المؤتمر، وكان ما بعدها تفاصيل تستحق المعرفة والاطلاع، ولكنها لا تخفي حقيقة التغير الكبير في العلاقات الدولية من دنيا الى دنيا ومن عالم الى عالم.

والمعرفة بها في حقيقتها اطلاع على عمليات تكيف عالم قديم مع واقع انتصار الاقتصاد، فاستخدام القوة لم يعد عملية صفرية تنتهي الى منتصر ومهزوم، ففي الاقتصاد تصير المسألة كلها سلعاً وبضائع لا تنفع معها العقوبات والمقاطعة، وانما، كما ذكر ثاني المتحدثين، يصير من الواجب البحث عن الاغراءات التي تسمح بانتصار الجميع واستيعاب وقبول الشارد والمتمرد والنازع للعدوان والهيمنة. والبنية الاقتصادية للدول عليها ان تتعامل بحصافة مع بقايا العالم القديم التي سمحت لصناعة السلاح ان تكون مكونا اساسيا من صناعات واقتصاد الدول العظمى والكبرى. وترتيب الاوضاع في العالم من روسيا الى الصين الى الشرق الاوسط هو في جوهره عملية مضنية لادخال العالم الجديد في منطقه الاقتصادي، وهو مجتمعات لا تزال تتراوح بدرجات مختلفة ما بين الماضي والحاضر، الماضي الذي ينزع الى الانغلاق والتوطن في الثقافات المحلية واستحلاب واجترار التاريخ، والحاضر الذي تخرج فيه الكونية من جوف القومية والاقليمية، والعالمية من رحم الخصوصية، والسوق الانسانية الواسعة الاقتصادية والسياسية، من قلب ساحات القتال الساخنة والباردة.



المصدر: الاهرام
التاريخ: ١٥ اكتوبر ١٩٩٤
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اليوبيل الفضى لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام:

معذرة نجيب محفوظ!

عندما تمر خمسة وعشرون عاما على إنشاء مؤسسة وطنية، فلابد ان العاملين بها يشعرون بنوع من الرضى المختلط بالفخر والرجاء. الرضا لان المؤسسة بقيت واستمرت وانتقلت من مرحلة الميلاد إلى البلوغ ثم الشباب ومع بعض من امل النضج الذى يسمح لها بفاعلية أكبر فى العمل الوطنى، فى وقت تعرف فيه مصر الكثير من المؤسسات التى تموت قبل جفاف حبر القرارات التى انشاتها، او تبدا قوية فتية ثم لاتلبث معاناة الشيخوخة المبكرة فى الظهور عليها، او تستمر فترة مندفعة ومؤثرة ثم تنطبق عليها دورة الحياة العملية التى تحيلها إلى الجمود والتخلف.

والفخر لان مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام لم يستسلم لحقيقة انتمائه إلى مؤسسة الاهرام الام العريقة، وإنما خلق مجاله الخاص حول ما اسماه ريمون بيكر الباحث السياسى الامريكى فى كتابه «السادات وما بعده»: «التفكير فى المصالح القومية»، ولم يكن ذلك ممكنا لولا تقاليد ارستها أجيال من الباحثين تلقفوا فكرة مؤسس المركز الأستاذ/ محمد حسنين هيكل وحولوها إلى واقع ملموس لا من خلال التعرف علي المصالح القومية وحدها وإنما ايضا تلمس السبل لتحقيقها من خلال البحث الدؤوب والمعرفة العلمية الذين يقودان إلى طرح البدائل والخيارات على الوطن والامة على أرض الواقع وليس فوق سحب الآمال والتمنيات الايديولوجية. والرجاء لان الجيل الحالى من باحثى المركز لم يترب على نفس التقاليد فقط، وإنما يثبت القدرة المصرية الفذة على توليد اجيال متعاقبة فى كل حقل يمكنها إذا ما اتيحت الفرصة ان تحمل شعلة العمل وراية البناء وتواصل المسيرة على طريق العطاء الوطنى.

ولذا فإن الاحتفال باليوبيل الفضى لمركز الدراسات بالأهرام ليس مشروعا فقط وإنما مطلوب كذلك. مشروع لانه اعتراف بالجهد الذى بذلته أجيال متعاقبة لايزال بعضها يعمل بالمركز، والبعض الآخر انتشر فى مصر والوطن العربى ينشرون المعرفة العلمية بالبحوث الاستراتيجية والعلاقات الدولية من خلال سلسلة من مراكز الابحاث والدراسات التى ظل مركز الاهرام نموذجها الذى اقتدوا به أو تعلموا منه أو حتى خرجوا عليه!. ومطلوب لان الاحتفال يشكل فرصة للمراجعة والتأمل حول حصاد السنين والتطلع إلى المستقبل واستشرافه، ووضع الخطط العلمية التى لاتحافظ على مكانة المركز كمؤسسة طليعية فى «التفكير فى المصلحة القومية» فقط، وإنما تشارك من خلال ذلك فى الحوار الوطنى العام حول افضل السبل لتحقيق هذه المصالح.

ولكن يجب الاعتراف بان الاحتفال نغصته فى حلوق القائمين عليه غصة المحاولة الآثمة على حياة امير الرواية العربية الاستاذ/ نجيب محفوظ. القضية هنا ليست محاولة ارهابية تضاف إلى عشرات غيرها، ولا ان الضحية هذه المرة كان رمز رموز مصر كلها، ولا ان محاولة قتل الاديب العالمى الكبير اساءت إلى مصر وسمعتها وكلفتها الكثير اقتصاديا وسياسيا، وإنما القضية فوق ذلك كله هى كيف خرج من الشارع المصرى ذلك الارهابى الذى استلكته روح التعصب والمقت والكراهية الى الحد الذى جعله يندفع مخالفا أوامر امرائه غير قادر على الانتظار - ربما لحسن الحظ - ويستل سكينا ويغرسها فى عنق الاديب العظيم شاعرا بالزهو والانجاز فى نفس الوقت. ومن السهل فى هذه الحالة اعادة انتاج النقاش الذى يدور بعد كل عملية ارهابية فيلوم البعض منا الحكومة لانها السبب فى تواضع الاداء الاقتصادى وبطء الاصلاح السياسى، ويلوم البعض الآخر المعارضة خاصة الاسلامية منها لانها شحنت الشباب بالكراهية والرفض لكل شئ حتى شمل ذلك اديبنا الكبير. ولكن عملا بمثل هذا الحجم لايعطى تفسيره فقط لهذه الاسباب، ولابد أن هناك تفسيرا ثالثا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

د. عبدالمنعم سعيد

يتحمل فيه أطراف كثيرة المسئولية، وفي مقدمتها الذين يسهمون في صياغة الفكر القومي، ويمارسون «التفكير» في المصلحة القومية.

وإذا كان الاحتفال باليوبيل الفضي لمركز الدراسات بالأهرام فرصة للتامل والمراجعة والاستشراف، فإن الفرصة ليست سانحة له ومؤسسة الأهرام فقط، وإنما هي سانحة بنفس القدر لكل المؤسسات والشخصيات التي تشارك وتسهم في صناعة وصياغة الفكر القومي، خاصة في لحظة دموية كان فيها الاعتداء والغدر منصبين على نجيب محفوظ. فالمسألة ليست إدانة المعتدى والمعتدين، أو حتى الدفاع عن الثقافة والمثقفين، ولكن المسالة في جوهرها هي كيف ولد المعتدى من داخلنا وماذا فعلنا وخلقنا من فكر سمح له بالوجود والتوالد والتكاثر حتى يصل إلى محاولة قتل نجيب محفوظ، فبعده سيكون هدم الاهرامات مستباحا والنيل ساحة للقنص والقتل، ومصر كلها بلا حرمة أو استحرام. من ناحيتنا في مركز الاهرام فإن لدينا الكثير الذي نفخر به. فمنذ إنشاء مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عام ١٩٦٨، أصبح واحدا من أهم مؤسسات المعرفة في مصر والعالم العربي، خاصة فيما يتعلق بالبحث السياسي والتاريخي والعلاقات الدولية والعلوم الإستراتيجية عامة. وقد نجح المركز في تحقيق ذلك من خلال إصدارات الكتب والكتيبات والتقرير الاستراتيجي العربي وكراسات إستراتيجية، والندوات والمؤتمرات وورش العمل، ومقالات باحثيه وخبرائه في صحيفة الأهرام. وباختصار شديد فإن المركز خلال خمسة وعشرين عاما من إنشائه، لم ينشر فقط العلوم الاستراتيجية والامن القومي كمجال للمعرفة خارج مؤسسات الدولة الرسمية، وإنما أسهم على مدى عمره في تاصيلها وتطويرها حتى أصبحت هما تشارك فيه وتطوره مراكز أخرى للابحاث في مصر والدول العربية الأخرى.

وربما كانت أهم إنجازات المركز هي إعداده لاجيال متعاقبة من الباحثين والدارسين الذين ان اختلفت توجهاتهم الفكرية والعقائدية، إلا انهم التقوا عند اعتبار البحث العلمي بضوابطه واحكامه الطريق لاختبار الرؤيا والافكار. ولم يكن تاثير المركز فقط في الباحثين والخبراء داخله، حتى انطلقوا بعد ذلك لقيادة مراكز ومؤسسات أخرى للمعرفة داخل مصر مثل مركز الدراسات والبحوث السياسية في جامعة القاهرة، والمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط والمركز العربي لدراسات التنمية والمستقبل، ومركز ابن خلدون للدراسات التنموية، وخارج مصر مثل منتدى الفكر العربي في عمان، ومركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وإنما ايضا إلى الدارسين والباحثين خارجه في الجامعات المصرية والعربية، والأكاديميات العسكرية والمعاهد الدبلوماسية. ولكن بعد ذلك كله، وما انجزته مؤسسات أخرى باتساع الوطن باسره، وما كتبه وطبعه مئات المفكرين والكتاب، وما تبثه وسائل الاعلام والتعليم، وحتى بعد أن أصبح التعليم مجانيا، جاء منا من يحاول قتل نجيب محفوظ ولم يكن قد قرأ له حرفا واحدا، دون رمشة عين أو رعشة جسد، لاخوف ولا هاجس أن هناك احتمالا واحدا لان يكون على خطا، لا صدته حرمة السن ولا اعتبارات المكانة. كيف حدث ذلك اذن رغم ما تزخر به الساحة الفكرية من كل الاتجاهات، وما تفرزه المكتبات والندوات والمؤتمرات، وباختصار شديد عملية التنشئة السياسية والفكرية في وطننا. بالطبع من الممكن تنصل الجميع من المسئولية طالما سوف يكون من الممكن دوما أن يلقيها كل طرف على طرف او اطراف أخرى، ولكن ذلك لن يعفي أحدا من المسئولية الفكرية والاخلاقية والتاريخية كذلك.

الظن عندنا أن هناك خطا جوهريا في العملية الفكرية كلها وعلى استداد كل أطراف العمل الثقافي والفكري في مصر. ولما كنا لا نسعى إلى الاندراج في اللوم المتبادل، فإن مراجعة أعمال مركز الدراسات في الأهرام تشير إلى مثال قد يجد آخرون فيه فرصة مماثلة للمراجعة واستخلاص الدروس. فعلى امتداد ربع قرن كان لدينا هاجسان في «التفكير» في المصلحة القومية، أولهما الحفاظ على الاستقلال الوطني وحماية تراب الوطن، ومن ثم كان التركيز على التخلص من الاحتلال الاسرائيلي، ثم تحقيق التكافؤ مع الدولة العبرية من خلال أساليب متنوعة، عسكرية وسياسية ودبلوماسية. وثانيهما التنمية، ومن ثم التصدي لقضية الاصلاح الاقتصادي والسياسي. وعلى أهمية الموضوعين فاننا لم نعط اهتماما كافيا للانسان، قدراته وملكاته وافكاره ونوازعه وغرائزه كذلك. كنا نبحث كيفية «المواجهة» مع الخارج من موقع أفضل، وننظر لبدائل التعامل مع صندوق النقد الدولي، وكيف يمكن تحقيق «التخصيصية» في ظل افضل الظروف واقل التكاليف الاجتماعية والسياسية. ولكننا لم نبحث ولم نسع إلى تبيان علاقة الانسان بكل ذلك وعلاقته بالآخرين في مجتمعه، بل والأهم من ذلك كله علاقته بنفسه. وباختصار شديد فان جل تركيزنا كان على الجهاد الأصغر الذي يجاهد الانسان فيه كل ما هو خارجه، ولم نعط اهتماما للجهاد الأكبر وهو انتصار الانسان على ذاته بنوازعها وغرائزها البدائية. ولذا فانه في الوقت الذي كنا نركز فيه على الاستقلال التام أو الموت الزؤام، وعلى الوحدة العربية والاسلامية، بل ووحدة العالم الثالث كله، والاصلاح الاقتصادي والسياسي وكلها اهداف نبيلة، فإننا لم نعط اهتماما كافيا بتقدير الآخر، والتسامح، والتفكير العقلاني والرشيد، والقدرة على التعامل مع الانسان الذي كرمته العناية الالهية، والايمان الحقيقي بقدرة البشر وواجبهم نحو عمران الكون من خلال العمل الشاق والبحث الدءوب والمعرفة الخلاقة.

وحينما اهملنا كل ذلك، ومهما انجزنا او اخفقنا في جهادنا الأصغر، فإن الفشل في الجهاد الأكبر انتج لنا حفنة من القتلة والارهابيين، قام أحدهم في النهاية بالاعتداء على نجيب محفوظ. فمعذرة ايها الكاتب الكبير إذا كنا نحتفل ساعة جرحك، وكنا نتمنى ان تكون في مقدمة الضيوف. ومعذرة إذا كنا قد قصرنا، وعذرنا أنك كنت معنا ايضا في ذات الزمن ولم تبخل علينا بالاشادة. وعذرنا أيضا ان «ضرورات المرحلة» لم تسمح لنا ابدا في التفكير في الجانب الانساني من المصلحة القومية، كنا نظنها خارج الانسان فقط فإذا بنا نجدها في عقله وقلبه كذلك. ولكن الفرصة لم تضع بعد، فلدينا ولدى الوطن كله من المواهب والنزعة الانسانية ما يجعلنا نامل في احتفالنا القادم بالعيد الذهبي نجيب محفوظ ذلك الزمن بلا طعنة سكين او طلقة رصاص، اطال الله عمرك واعطاك الصحة والعافية.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٩ اكتوبر ١٩٩٤

ما بعد الأزمة ... أمن الخليج مرة أخرى

بالتعبيرات الذائعة فى ادارة الأزمات فان الأزمة التى نجمت عن الحشود العراقية الفجائية على الحدود الكويتية عبرت لحظة الذروة، التى عندها تصل احتمالات المواجهة العسكرية الى اقصاها، الى مرحلة التراجع والخفوت التدريجى، والتى تتم فيها التسوية المؤقتة او الدائمة حسب معطيات الموقف وتوازناته . ولحسن الحظ فان العراق الذى اخطا الحسابات مرة اخرى فى إثارة الأزمة، فانه هذه المرة لم يركب رأسه الى النهاية واستغل المبادرة الروسية لقبول الاعتراف بالكويت وحدودها، وهو ما طالبت به كافة الاطراف العربية من قبل. وربما كان العراق افضل حالا بكثير مما هو عليه الان لو قبل هذا المطلب من قبل، وربما اعفاه القبول من الحاجة الى اثارة ازمة سوف تلقى ظلالا ثقيلة من الشكوك على مصداقية اعترافه. ولكن يبدو ان كثيرا من القوى العربية تفضل دوما التنازل لموسكو او واشنطن او لندن او باريس وبعد فوات الاوان بدلا من التنازل «للاشقاء» العرب فى اللحظة المناسبة.

وقد وصلت الأزمة الى مرحلتها الجديدة نتيجة الحزم الذى اظهرته قوى التحالف الدولى الذى حرر الكويت من الغزو العراقى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ففى هذه المرة لم تترك هذه القوى فرصة المبادرة للنظام العراقى، ولا استسلمت لاحتمالات ان تكون المسالة من اولها لآخرها نوعا من «التهويش» رغم انه كان الاحتمال الأرجح فى كل التحليلات، وانما استعادت المبادرة بسرعة بالحشد العسكرى والسياسى السريع، واجبرت العراق على التراجع، ومن ثم طبقت وبكفاءة كبيرة المبادئ الاولية للردع فى اكثر صورها نقاوة وصفاء ولكن رغم هذا النجاح فى حماية الكويت ومن ورائها دول الخليج العربية من الغزو الذى كان التقاعس الدولى اذا ما حدث يمكن ان يشجع صدام حسين عليه، فانه يبقى الثمن الهائل الذى دفع وسوف يدفع لهذه الأزمة، ليس فقط من التكاليف المالية لنقل القوات الامريكية وعودتها الى بلادها والتى تردد انها سوف تصل الى مليارين من الدولارات، وانما ايضا من التكاليف غير المباشرة والمتعلقة بالقلق الذى انتاب شعب الكويت ودول الخليج، وتراجع مناخ الثقة فى المنطقة الشرق اوسطية باكملها فيما يتعلق بالاستثمار والسياحة بعد التقدم الذى احرزته نتيجة التقدم الحادث فى عملية السلام العربية الاسرائيلية.

الثمن المدفوع لهذه الأزمة اذن يتعدى بكثير الاموال التى انفقت عليها، وانما يتعداها الى خسائر تتحملها المنطقة باسرها وليس الكويت والعراق وحدهما. ولذا فإن السؤال المطروح يبقى كيف يمكن منع حدوث هذه الأزمات مستقبلا، ولانبقى اسرى رد الفعل لانواع جديدة من الأزمات يدفع ثمنها كافة الاطراف وليس الاطراف المباشرة وحدها؟.

وفى علم ادارة الأزمات فان افضل ادارة للازمات تحدث عندما لاتحدث الأزمات اصلا بتوفير الردع الكافى لكافة الاطراف التى يحتمل قيامها بالعدوان من اتباع طريق التصعيد العسكرى للحصول على اهداف بعينها. وفى الأزمة الحالية جرى العرف على تاصيل اسبابها فى المأزق والياس الذى اصاب العراق من جراء نتائج حرب الخليج الثانية، او نتيجة فشل العراق فى الاستجابة للقرارات الدولية فيما يتعلق بالاعتراف بالكويت وحدودها.

ولكن المشكلة اعمق من ذلك كله، ففى اعتقادنا ان الأزمة نشبت نتيجة عدم توافر القدر الكافى من الرادع الأمنى الذى يمنع النظام العراقى من اخطاء الحسابات، واثارة الأزمة منذ البداية، والتى يمكن تلخيصها فى وجود خلل فادح فى بنية الأمن الخليجية، ترتب عليها تكون اعتقاد لدى القيادة العراقية ان بمقدورها وبثمن محدود الحصول على مكاسب زادت او قلت وحتى نقرب الصورة قليلا فربما يكون مفيدا تخيل مادار فى ذهن القيادة العراقية حتى اتخذت قرارها بالحشد العسكرى. فمن ناحية لابد وان احدا فى بغداد راقب الوضع على الساحة الخليجية ووجد ان ايران استولت على جزيرة ابوموسى فى خطوة صغيرة لاختبار الارادات وفازت بها دون مقاومة جدية من النظام الاقليمى او الدولى والاهم انه وجد التماسك الشديد الذى شاركت به دول مجلس التعاون الخليجى فى حرب تحرير الكويت وقد انتهى بانتهاء الحرب وتم حل القيادة العسكرية المشتركة وكان كافة الأخطار تراجعت وتلاشت. والأخطر من ذلك ان التصورات التى طرحتها عمان لبناء جيش خليجى موحد لم يتم تجاهلها فقط بل تدهور مجلس التعاون بشكل عام نتيجة عجز مفجع عن التعامل الصريح مع المشكلات الحدودية بين الدول الاعضاء الذى وصل بعضها الى حد المناوشات المسلحة، وبعد ان كان هناك شعور عام بالذاتية الخليجية تولد خلال الحرب مالبثت القوميات المحلية الصغيرة ان طغت، وظهرت فى شكل ازمات صريحة او صامتة. عكست نفسها فى تواضع القدرة على ادارة الازمة اليمنية. وفى الاطار الاقليمى الاوسع، ورغم استمرار العلاقات الوثيقة بين عواصم الخليج ودمشق والقاهرة، فإن القابع فى بغداد لم يمكنه تجاهل السقوط المروع لاعلان دمشق بعد اسابيع من اعلانه فى شقه العسكرى، وبعد ذلك بسنوات في شقه الاقتصادى.

وهكذا فان البنية الامنية الخليجية فى شقها الاقليمى كفت عن تماسكها وقوتها التى عرفها النظام العراقى، والنظام الايرانى ايضا، خلال حرب الخليج الثانية. ولم يبق من البنية الامنية الا الضمانة التى تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لكل دولة خليجية على حدة بعد ان فشلت حتى الدول الخليجية فى التنسيق الأمنى الجماعى مع واشنطن ورغم الاهمية القصوى للعامل الامريكى، وهو ما اثبتته الاحداث الاخيرة، الا انه فى حد ذاته ليس كافيا الا فى التعامل مع التهديدات الكبرى التى تتضمن احتمالات للغزو الشامل اما فيما يتعلق بالتهديدات الاقل مثل الاستيلاء على الجزر او تهديد حقول الغاز والنفط او الابتزاز بالحشد العسكرى او بالتهديد الارهابى او التخريب، فان الضمانة الامريكية لا تكون كافية خاصة مع القيود المعروفة على العملية السياسية الامريكية التى لا يستطيع احد القطع بانها سوف تكون مواتية فى كل الاحوال ولعل ذلك هو ما قرأته بغداد في الموقف الامنى الخليجى وتصورت ان خطوة صغيرة يمكنها تحقيق مكاسب كبيرة، او على الاقل بث الفزع فى الدول الخليجية، واظهار اعتمادها على الولايات المتحدة وهو ما ينفخ النار فى قوى اصولية مناوئة تعددت التعبيرات عنها فى قلب الخليج الاصولى خلال الشهور الاخيرة.

وايا كانت النتائج والتسويات التى ستترتب على الازمة الاخيرة، فان المؤكد انها لن تكون آخر الازمات، طالما سوف تبقى البنية الامنية الاقليمية لدول مجلس التعاون على هشاشتها الحالية فالمصدر الرئيسى لتهديد امن الخليج يكمن فى ذلك الاختلال الحاد فى توازن القوى الديموغرافى والعسكرى بين دول الخليج العربية وجارتيها ايران



د . عبدالمنعم سعيد

والعراق، والذى لايتصور له تصحيح فى المستقبل القريب واذا اضيف الى ذلك ان الثروة قد استقرت فى الدول الاقل سكانا، والايديولوجيات الثورية التوسعية القومية والاسلامية بقيت فى الدول الاكثر عددا والتى تفننت نظمها «الثورية» فى اهدار ثرواتها ومن ثم افقارها وخروجها من مأزق الى آخر، فإن النتيجة الطبيعية هى وجود حالة من التهديد المستمر التى قد لايفلح العلاج الامريكى فى التعامل مع كافة اشكاله ومظاهره.

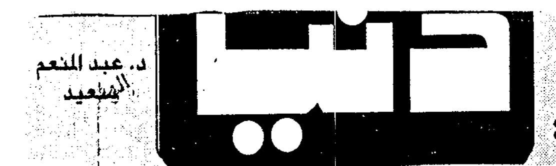
ولذا فان النجاح الذى حققته دول الخليج فى الازمة الحالية نتيجة الموقف الامريكى لاينبغى له ان يؤدى الى تجاهل الثمن والخسارة المدفوعة نتيجة فشل الرادع الاستراتيجى الذى يمنع صدام حسين وغيره من تفجير الازمات اصلا، وهو الذى لم تنجح الدول الخليجية حتى الان فى توفيره ووضعه موضع التطبيق، ومن ثم لم يبق لها الا رد الفعل الذى يكون عادة مكلفا وغاليا الامر الآن هو الحاجة الملحة للتعامل الايجابى مع متطلبات امن الخليج بالصورة التى تكفل ليس فقط توفير الرادع الشامل الذى يمنع حدوث الازمات كبيرها وصغيرها، بل ايضا ربما يكون قادرا على اعادة صياغة الاوضاع فى المنطقة كلها لصالح قوى التنمية والاستقرار. وهذا لايمكن تحقيقه الا من خلال نفخ الروح فى المؤسسات والترتيبات الموجودة بالفعل مثل مجلس التعاون الخليجى الذى آن الاوان له كى يعمل بصورة مكثفة لرأب الصدع داخله بالتصدى الايجابى للقضايا والمشكلات بدلا من طريقته الأثيرة فى تجاهلها، ومن خلال اعلان دمشق الذى يمكنه من خلال الفاعلية ان يشكل الميزان الذى يقرر الاوضاع فى المنطقة كلها ويضيف الى الترتيبات الامنية الدولية بعدها الاقليمى الذى لاغنى عنه.

وفى هذه الحالة لايمكن ترك العراق لحاله يعانى ما يعانيه لاعقا جراحه فى انتظار لحظة انتقام، او فى انتظار سقوط نظامه. ليس لان تجربة السنوات الماضية تثبت صعوبة ذلك فقط وانما لان سقوط النظام فى ظل ظروف العراق الحالية شمالا وجنوبا يمكن ان يرتب اوضاعا بالغة الخطورة على امن الخليج كله ولذا فان المطلوب، ولاسباب استراتيجية وامنية بحتة، العمل على اعادة استيعاب العراق فى الترتيبات السلامية الحالية فى المنطقة، على اساس من شروط واضحة تستند الى السلوكيات الفعلية وليس الاقوال والشعارات التى ارهقت العمل العربى المشترك طوال العقود الماضية. ومن خلال صفقة متكاملة تكفل للكويت حدودها التى قررتها القرارات الدولية وعودة اسراها، مقابل عودة العراق الى الساحة العربية فالمسألة الآن قد اضحت إما ان نقوم بذلك داخل الساحة العربية وفى ظل ظروف تكفل الامن للجميع او ان تتم من خلال القوى الكبرى التى تريد تفصيل العلاقات بين العراق ودول الخليج وبين الدول العربية وبعضها البعض وفق تصميماتها ومصالحها الخاصة طال الوقت ام قصر.



في الواحة

مع الدكتور عبدالمنعم سعيد:



لا شيء في جعبة تيار الإسلام السياسي غير الرفض والإنسحاب والانقطاع عن العالم !

انتصارك، في اية معركة، قد لا يشير الى قوتك، بقدر ما يفضح ضعف خصمك، وتداعي اركان عدوك.

هذه حقيقة تسري على دنيا الافراد، بالقدر الذي تنطبق به على تجارب الدول والحكومات.

وحين يناوئ تيار سياسي ما - مثلا - حكومة او دولة، ويلحق بها هزائم، فان ذلك في مجمل الحساب يدين المهزوم، قبل ان يفخر به المنتصر. وما يجري بين تيار الاسلام السياسي - ليس في مصر وحدها - وبين الدولة العصرية، في العالم العربي، لا يجاوز حدود هذه الدائرة.

ونريد، في حديثنا مع الدكتور عبد المنعم سعيد، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ان نجعل للكلام خصوصية اكثر، فنربطه بارض مصر، وما يدور فوقها.

فمنذ اسبوعين تقريبا، كتب الدكتور عبد المنعم مقالا - اهرام ١٤ اكتوبر ٩٤ - اخذ فيه على تيار الاسلام السياسي، انعزاله عن العالم، وانقطاعه عن الدنيا ورفضه كل ما هو قادم من الخارج، وانكفائه على شيء واحد: الرفض ثم الرفض.. ثم الرفض.

سجل الدكتور سعيد، هذا الموقف، على تيار الاسلام السياسي، واصحابه، وجعل يفند قواعد منطق الرفض والمقاومة، واحدة واحدة، حتى هدمه من الاساس.. او تصور ذلك.

لكن.. فاذا كان هذا من حق الدكتور سعيد، فمن حقنا ان نرد بسؤال اخر اهم: هذا ما يقدمه ذلك التيار وما يطرحه [illegible] عنه - وهو لا يفيد ولا يجدي - فاين اذن، البديل الذي يتقدم به الطرف الآخر، الذي هو الدولة، او السلطة.. بمفكريها ومنظريها وابواقها..

انه سؤال.

حوار: سليمان جودة

الدكتور عبد المنعم سعيد - اذن - ياخذ على تيار الاسلام السياسي، انه يتستر بشعار الانسحاب والمقاطعة، تجاه كل ما هو عالمي، وانه، اي هذا التيار، يلوذ بمنطق الرفض، ربما لمجرد الرفض، كلما التقت به التجربة في نقطة تماس مباشرة، او حتى غير مباشرة، مع العالم الذي يموج بتيارات مختلفة.

حسنا..

ولكن - قلت للدكتور سعيد - تعال نلقي نظرة مماثلة، على الجبهة المقابلة.. اذ ان علو صوت هذا التيار، ولا نريد ان نقول تزايد تواجده، وفعاليته في الشارع.. هذا العلو في الصوت، ناتج - في احد اسبابه - عن سقوط التجارب القومية والناصرية والبعثية - وتلك حقيقة اقر بها الدكتور سعيد في مقاله المذكور - وناتج ايضا عن وجود حالة من الفراغ السياسي، يتحرك فيها وحده..

هل تنكر هذا يا دكتور؟!

قال: لا اعتقد انه، في علو صوته وتواجده، ناتج - بمعنى من المعاني - عن سقوط هذه التيارات الثلاثة، لانه، ببساطة شديدة، امتداد لها، وصياغة جديدة للتيار القومي.. صياغة تاخذ الصبغة الدينية هذه المرة، وترتدي رداء الدين.

ان القواسم المشتركة بين هذا التيار، وبين تلك التيارات السابقة، كثيرة، وخاصة النزوع الى الانقطاع عن العالم، ورفض الآخر، والرفض الثقافي لكل ما ياتي من الخارج، والتعامل مع هذا «الآخر» او «الخارج» بحذر وشك وارتياب.. كل هذه الحزمة من السمات لا تختلف ما بين التيار القومي - مثلا - وما بين تيار الاسلام السياسي.

وكل تيار، من التيارات الثلاثة، وصل الى السلطة، كان هذا هو منهجه وسبيله لذلك ارى ان تيار الاسلام السياسي، صياغة جديدة لنفس الافكار القديمة لتلك التيارات ولكنها صياغة - كما قلت - تلبس عباءة الاسلام.

وأصحاب هذا التيار - اذا وصلوا الى السلطة - ينخرطون في نفس الممارسات القديمة، للتيارات البعثية


د. محمد سليم العوا



والقومية والناصرية، وهي في السلطة «وامامنا تجارب مماثلة

لاتخفى على عين»

ان موقف الرفض للمستمر، هو الفضيلة في رايها جميعا، وهي اي التيارات الاربعة قديمها وحديثها تتخذ مثل هذا الموقف بديلا عن السياسة، واقصد بالسياسة هنا فن التعامل مع الواقع...

كلها - مثلا - ترفض التعامل مع اسرائيل ولكن - في الوقت نفسه - ليست لديها سياسة بديلة واضحة، واقصد بالسياسة البديلة ان تكون واضحة الثمن الذي تدفعه الامة، وان تكون ايضا واضحة التطبيق.. شئ من هذا لا تجده، ولا تجد سوى الرفض والمقاومة، وبعد ذلك لاشئ.

قلت: ولكن جوابك يجعلنا نطرح ذات السؤال على نحو آخر.. هل نجحت الدولة، كنظام سياسي حاكم، في تقديم وطرح رؤية بديلة، تفسد على هذا التيار تحركه، وتكشف خواء علو صوته، وتواجه رؤيته المطروحة من جانبه ايا كانت طبيعتها ورأينا فيها؟

قال: هناك رؤية بديلة، تقوم على التأكيد على عدد من القيم، في مقدمتها الاستقرار، والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية والتحول

لاقتصاديات السوق، واقامة سلام في المنطقة يستند الى علاقات وثيقة مع دول العالم.

قلت: مستدركا: وهل تعتقد ان هذه الرؤية، بهذا الوضوح، الذي تطرحه، وتلك الفعالية التي نتمناها ولا نراها؟!

قال: هذه هي المشكلة، فمشكلة الرؤية التي تطرحها الدولة، تكمن في مدى فعالية عرضها، وعملية تطبيقها نفسها، اذ انها لم تتجسد - بعد - للمواطن بشكل واضح.

ان عندنا - مثلا - تحولا ديمقراطيا بطيئا ولكن لمسه، او الاحساس به من جانب الجمهور ضعيف.. وكذلك الحال في مسألة التحول الاقتصادي.

وربما كان النجاح الحادث، والملموس، هو في السياسة الخارجية، فهي احدى المناطق التي يوجد عليها اجماع، ودرجة عالية من الاتفاق، من مختلف القوى السياسية.. غير انه يبقى ان تتحرك الدولة، في اتجاه توضيح وتجسيد رؤيتها، واجتذاب المواطن اليها.

قلت: هل تعتقد في وجود تيار اسلام سياسي عاقل، يفكر ويجادل بالكلمة والرأي، وآخر يتخذ العنف منهجا في التعامل مع النظام القائم.. ام ان بينهما صلة وارتباطا؟!

قال: اعتقد في وجود تيارين اسلاميين، احدهما عاقل، ويوجد قطاع كبير منه داخل جماعة الاخوان المسلمين، كما ان عددا لا بأس به من رموزه العاقلة، تمارس دورها في الساحة السياسية والعمل العام، مثل الدكتور كمال ابو المجد، د. سليم العوا، فهمي هويدي، د. عصام العريان.. وغيرهم.. وكثيرون منهم على احتكاك بالعالم الخارجي، وعلى درجة كبيرة من العقلانية.

ولكن هناك مساحة من التماس - بحكم المرجعية الاولى والانتماء - بين هذا التيار العاقل، وبين التيار الآخر، وهذه حقيقة لا تنطبق على التيار الاسلامي وحده، وانما تمتد ايضا الى سائر التيارات قومية وليبرالية وغيرهما..

ففي كل منها عقلاء ومتطرفون.

ويمكن للعقلاء من جميع الاتجاهات ان يمثلوا الاتفاق المصري العام، ولكن المشكلة ايضا انه في خضم الاحداث اليومية، يحدث

تباعد، لا يفيد كل تيار على حدة ولا يفيد مصر كذلك.

قلت وقد تحسست - من جانب د. سعيد - اناة خفية، لمسلك تيار الاسلام السياسي بشقيه: وكيف تتصور - والحال هكذا - الصيغة المستقبلية للصراع مابين هذا التيار، وبين النظام الحاكم، وخصوصا في الجزائر ومصر، على سبيل المثال؟!

قال: ليست هناك صيغة واحدة، وكل دولة لها ظروفها، ونحن هنا ثلاث صياغات مطروحة للتعامل مع هذا التيار:

ان يدخل الاسلاميون في العملية السياسية، بحيث يصبح التيار الاسلامي اشبه بالاحزاب المسيحية في اوربا، وهذا يتطلب تطورا في فكر الاسلاميين انفسهم، وفي المجتمع نفسه ايضا، لان هناك تشككا وتخوفا بين هذا التيار، وبين المجتمع.. وفي رأيي ان مصر من البلدان المرشحة لمثل هذه الصيغة من التعامل.. وكذلك الاردن.

الصيغة الثانية هي الصيغة الانقلابية، اي عندما توجد علاقة مابين العسكر والتيار الاسلامي، وابرز مثال على ذلك باكستان [في ظل حكم ضياء الحق] والسودان حاليا. وفي هذه الصيغة يكون نظام الحكم ديكتاتوريا ويقوم التيار الاسلامي بدور المسوغ للديكتاتورية.

اما الصيغة الثالثة، فهي الصيغة الافغانية، واقصد بها حين يحدث صدام بينه وبين الدولة، او بينه وبين الشعب، وهي صيغة كما نرى، مطروحة في الجزائر ولكنها بالطبع ليست حتمية، لان السياسة - في النهاية - يصوغها بشر، ويمكن ان تأخذ اتجاهات رشيدة..

والصياغة التي ادعو اليها، واتمنى ان تتحقق لدينا هي الاولى، فهي الوحيدة التي تكفل للتيار الاسلامي التعبير عن رأيه ورؤيته، وتكفل ايضا التطور الديمقراطي للمجتمع ككل.

قلت: الى اي يبدو النظام الحاكم، اي مصر، متقبلا لذلك؟!

قال: دعني استخدم تعبير الدولة المصرية بدلا من النظام الحاكم، واقول اني المح قبولا جزئيا لذلك، بمعنى انها اعطت بالفعل لتيار

الاسلام السياسي صيغة شبه شرعية، حيث انه موجود في الساحة السياسية، وحيث انه دخل البرلمان مرتين: مرة مع «الوفد» واخرى مع حزب «العمل» وهي صياغة بدت مرحلية، ومن حيث تذر بدت حقيقة واقعة.

ولكن حدث تطوران هامان اعاقا هذه التجربة:

اولهما مقاطعة الاحزاب السياسية للانتخابات البرلمانية الماضية، وبالتالي خرجت من البرلمان التيارات السياسية الاساسية.

وثانيهما هو ظهور الارهاب، الذي





حمل شكلا اسلاميا متطرفا، فخلق مزيدا من الشكوك حول المصداقية السياسية لتيار الاسلام السياسي، وربما لو دخل هذا التيار البرلمان، لكان من الممكن ان نصل للصيغة الاولى.

واعتقد انه يسهل كثيرا، الوصول الى هذه الصيغة في الانتخابات المقبلة، التي سوف تشهد اشتراك جميع احزاب المعارضة، بحيث يكون البرلمان، ممثلا لكل التيارات السياسية في المجتمع.

ومطلوب من هذا التيار ان يقف موقفا حازما، وواضحا، في مواجهة الارهاب والعنف وان يعلن التزامه الكامل بالنظام الديمقراطي.

قلت: بعض الاراء ترى ان ترك الاختيار للجماهير، عن طريق صناديق الانتخابات، يأتي بهذا التيار الى الحكم، دون غيره من التيارات، -وان ماحدث في انتخابات الجزائر، دليل قوى على ذلك؟

قال: ليست عندنا استطلاعات رأى توضح ماذاكان الوضع عندنا يشبه الوضع في الجزائر، ولكنني استطيع ان اخمن، بناء على شواهد متاحة، بان التيار الاسلامي، وبالذات «الاخوان المسلمون» يمكن ان يحصلوا على نسبة معقولة - وليست كبيرة - من اصوات الناخبين، خاصة وان هناك احزابا اخرى لها ثقلها واصولها.

الوفد ممثلا للتيار الليبرالي.

الحزب الوطني باعتباره وريثا بشكل او بآخر لثورة يوليو.

ان الساحة السياسية في مصر، معقدة، ولا اعتقد انها بطبيعتها هذه، تسمح بالغلبية للتيار الاسلامي، واتصور ان تكون له اقلية تسمح بدور مؤثر في صنع السياسة العامة.

Abdel-Moneim Said:

'moving to more empirical work'

"I cherish the wide spectrum of opinion that is available at the centre. We often discuss an issue from every angle because many of our experts have different political leanings.

"Most Egyptian researchers are between poor and very poor. Researchers in Egypt are being paid mainly for journalism. That's why some researchers may have gotten a bad reputation. The opinion page in *Al-Ahram* every week, however, is very important because it provides the centre's experts with a forum to put forward their ideas and open a wider discussion of them.

"There is more contact these days with the Foreign Ministry. The Gulf War brought the centre back into the ministry's focus. Amr Moussa inspired some of this with his interest in getting information from different research institutions. They needed a wider spectrum of opinions. "Still, only two per cent of our work concerns day-to-day crises. The focus is still on research. We are in contact with decision-makers if there is a need. We are not eager. Cooperation with ministries is on an individual basis.

"The centre is planning on making its publication monthly instead of quarterly,



and increasing our English language output. We have 33 researchers and experts working full-time here in our offices."

"In the last 20 years, political and social sciences, which were only introduced in Egypt in the '70s, are improving. We are moving from an era of 'thinkers' to more empirical work."



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٤

الاختيارات الكبرى !!

حينما بدأ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام صفحة «قضايا استراتيجية»، تحدد هدفها فى مناقشة القضايا والخيارات الكبرى المطروحة على مصر خلال السنوات القادمة. ولما كان موضوع انتخابات مجلس الشعب ملحا بشدة على الرأى العام، فإنه أصبح اختيارا طبيعيا لتحديد نقطة البداية التى ننطلق منها، ومن ثم ناقشنا فكر الأحزاب المختلفة سواء بالنظرة الفاحصة لبرامجها أو من خلال المقارنة بينها، مع تبيان القوى الفاعلة فى الانتخابات والقوى الغائبة، مما أعطانا الفرصة للإطلال على النظام السياسى كله بمشكلاته وإشكالياته. وكان أملنا - ولايزال - أن يكون المجلس الجديد هو المحور السياسى الذى من خلاله تجرى عملية انتقال مصر - كما قيل - للقرن الحادى والعشرين. ولعل هذا المعيار سوف يكون الحكم فى تقييم أداء المجلس عندما ينظر له المؤرخون والأجيال القادمة.

ولكن الانتخابات لم تكن هى الشاغل الوحيد للأمة خلال المرحلة الماضية، ومن المؤكد أنه ضمن التحولات الهائلة التى تجرى فى العالم وفى الإقليم الذى نعيش فيه، فإن خيارات كثيرة ومتعددة، ظلت مطروحة وملحة بشدة. وفى الشهور الأخيرة فإن مناظرات عدة جرت على صفحات الصحف، وفى قاعات الدرس فى الندوات والمؤتمرات، حول أنسب الطرق التى تحقق المصلحة الوطنية المصرية فى إدارة علاقات مصر الخارجية. وربما كانت مناسبة الاحتفال بالعيد الخمسينى للجامعة العربية فرصة لتجدد الحديث عن الدائرة العربية التقليدية فى السياسة المصرية، كما كان انعقاد قمة عمان الاقتصادية فرصة أخرى لمعاودة الحديث عن السوق الشرق أوسطية كمفهوم عام جوهره التعاون الاقتصادى المصاحب لعملية السلام فى الشرق الأوسط. وعندما انعقد مؤتمر برشلونة مؤخرا أوجد مناسبة أخرى لمناقشة دائرة «المتوسطية»، أو البحر الأبيض المتوسط. وربما لم يلتفت أحد إلى مبادرة أخرى متوسطية كذلك جاءت من جانب حلف الأطلنطى ومنظمة التعاون والأمن الأوروبى، إلا أنها تظل إشارة إلى بعد آخر ربما لم يتبلور بشكل كاف، أو يشغل ساحة الفكر المصرى بنفس الدرجة التى انشغل بها إزاء مبادرات أخرى، إلا أنها تظل إشارة وعلامة على أمور أخرى قادمة.

ماذا تفعل مصر إزاء ذلك كله سوف يكون شاغل هذه الصفحة خلال الأسابيع القادمة. وكما فعلنا عندما ناقشنا موضوع انتخابات مجلس الشعب، فإننا سنحاول عرض المعلومات الأساسية، وبصورة تصل إلى القارئ المهتم، حول هذه الخيارات. وكما فعلنا أيضا فى السابق، فإننا سنحاول أن ننظر لها نظرة فاحصة ليس فقط من حيث مدى تضاربها وتلاقيها، وإنما أيضا من حيث التكلفة التى تلقيها على مصر، ومدى قدرتها على تنظيم المصالح المصرية. فلعل واحدا من أهم مهام هذه الصفحة أن تضع ثمنا وعائدا لكل خيار، لأن ذلك هو المهمة الأولى للفكر الاستراتيجى بوجه عام. وليس معنى ذلك إطلاقا أنه يمكن النظر إلى هذه الخيارات باعتبار بعضها يستبعد البعض الآخر بالضرورة، أو أنها متكاملة متناغمة بالضرورة أيضا، وإنما معضلة الاستراتيجية بشكل عام تتحدد فى تحدى الأولويات، وتوزيع الموارد المادية والبشرية، السياسية والعسكرية والاقتصادية، عليها. ومن ثم فإن الفكر الاستراتيجى عليه بالضرورة أن ينظر للخيارات المعقدة فى تقاطعاتها، ونقاط التماس فيها بنفس القدر الذى ينظر إلى تناقضاتها ومناطق انفصالها.

ولعلنا حين نفعل ذلك نخرج الفكر السياسى والاستراتيجى المصرى والعربى أيضا من القوقعة التى حشر نفسه فيها، والتى لاترى الأمور إلا فى تناغمها، أو فى تناقضها، دون تحديد يذكر للأولويات أو للمزيج الأمثل من استخدام الموارد، لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة الوطنية والقومية. وربما تكون هذه أهدافا طموحة، أو مفارقة بشدة لما اعتدنا الحوار والشجار حوله، حتى أن التعصب والتحزب لخيار ما، غالبا مايكون خاضعا لتفضيلات وأولويات أيديولوجية لاعلاقة لها بالثمن أو التكلفة أو الموارد المتاحة. ولكننا نعتقد أن المحاولة مطلوبة وأن أوانها، وإذا لم نفعلها نحن فمن يفعلها، وإذا لم يكن الآن فمتى؟!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤

على ابواب عام جديد: الدنيا في منتصف التسعينات!!

خطوط عريضة لعصر جديد يتضارب سياسةً واقتصاداً، كونياً واثنياً

عبدالمنعم سعيد*

■ ايام ويبدا عام ١٩٩٥، ومن له من العمر بقية، سوف يشهد نهاية القرن العشرين وبداية الالفية الثانية بعد الميلاد. الكثيرون في العالم العربي لا يزالون يرون الدنيا كما هي لم يعترها تغير ولا تغيير، وقلة اكثر بصيرة لا تراها الا في حالة فوضى وسيولة وانتقال يصعب تحديد مسار تدفق النهر فيها وطريقه من منبعها الى المصب. وفرادى، نحن منهم، نراها تغيرت بالفعل ومعالم الطريق واضحة اكثر مما يعتقد البعض منا ويظن. فالتغيرات الكبرى في مسار الانسانية لا تعرف التواريخ التي عندها يتبادل البشر التهنئة ليلة رأس السنة الجديدة، ولا صخب اسرار انطفاء انوار منتصف الليل، ولكنها بالتاكيد تعرف التاريخ الذي في صيرورته وجدليته الكبرى يتحدى تنظيمات البشر الزمنية، ويقرر لحظات الانتقال من عصر الى عصر، ومن زمن الى زمن. ولذا اصبح شائعا - ليس لدينا بالتاكيد - القول ان القرن التاسع عشر بدا مبكرا بثماني سنوات عندما قامت الثورة الفرنسية، وانتهى بعد نهايته الزمنية باربعة عشر عاما عندما نشبت الحرب العالمية الاولى. ومن هنا تاتي النتيجة المنطقية وهي ان القرن الواحد والعشرين والالفية الثالثة بعد الميلاد، لن ياتيا بعد ست سنوات، وانما جاءا مبكرين منذ خمسة اعوام عندما سقط حائط برلين، ومع سقوطه سقط عالم، وبالتاكيد، ومن وجهة نظرنا، ولد عالم جديد. وعندما ينظر المؤرخون الى الاعوام الخمسة الماضية فان اغلبهم سوف تلفت نظره الاحداث الكبرى المثيرة والباهرة. فاسرارها، ربما للمرة الاولى في التاريخ، سوف تكون متاحة لهم باكثر مما قدر لكل مؤرخي التاريخ الانساني. وهذا يصح في حرب الخليج، وسقوط الاتحاد السوفياتي، وحرب البوسنة، وحتى غزو هايتي. لكن مهمتهم الاصعب، وربما الاقسى، سوف تكون في تبيان التيارات الكبرى الاساسية التي تشكل بداية عصر يختلف جذريا عما كان، حيث الاحداث الزاعقة من حروب وغزوات تعبيرات عن عملية تكيف ومواءمة مع قواعد واحكام جد جديدة.

واذا كانت الثورة التكنولوجية الثالثة هي ما لا يختلف احد على وقوعها ووجودها في عالمنا، فان ما نجم عنها وترتب لا يزال موضع نقاش وترقب، واحيانا هواجس وشكوك. وربما، ونحن على ابواب منتصف التسعينات، استطعنا بنظرة علوية ان نرى الكليات الكبرى التي تحرك العلاقات الدولية، وكيف يتكيف اخرون في الكون معها، وربما صار ممكنا بعدها رؤية تاثيراتها على منطقتنا العربية، لعلنا بدورنا نتعلم كيف نتكيف معها ونتعايش.

فسجل الاعوام الخمسة الماضية يشهد بوجود نموذجين للعلاقات الدولية، النموذج الاول يشمل الدول التي يتكثف في ما بينها الاعتماد المتبادل بدرجة كبيرة وتتشابك مصالحها الاقتصادية والمالية، وتتشابه توجهاتها الايديولوجية (الديموقراطية على الاغلب)، وتتميز بدرجة غير مسبوقة تاريخيا من التقدم التكنولوجي الصناعي، وهي الدول التي تضمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في اوروبا الغربية واميركا الشمالية وغرب الباسيفيكي. هذه الدول لم يعد متصورا ان تستخدم القوة العسكرية في ما بينها، فقد اصبح من المستبعد تماما ان تشن الولايات المتحدة حربا لضم كندا، او تسعى الولايات المتحدة مرة اخرى لاخراج اليابان من المحيط الباسيفيكي، او حتى ان يعود الصراع الفرنسي - الالماني الى الظهور مرة اخرى والى استخدام العنف المسلح الشامل كما حدث خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية. وفي هذا النظام فان السياسة السائدة تكون في اطار الاندماج والتكامل وليس الصراع والتفتت. وفي هذا الإطار فان مسيرة التعاون والتكامل بين الدول الاوروبية تعمقت وتوسعت: تعمقت بفعل قطع شوط كبير في تطبيق مشروع «اوروبا ١٩٩٢» الذي بدا عام ١٩٨٥ لتحقيق ما يسمى بالحريات الاربع. (اي حرية انتقال السلع والخدمات والافراد ورأس المال) بين الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الجماعة الاوروبية. وبفعل الانتهاء في ١٩٩٣ من التصديق من قبل برلمانات الدول الاعضاء على اتفاقية ماستريخت التي تم التوقيع عليها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ والتي انشأت «الاتحاد الاوروبي» كخطوة متقدمة على طريق توحيد السياسة الخارجية والاجتماعية والمالية للدول الاعضاء، وتوسعت بفعل المفاوضات خلال ١٩٩٣ بين الاتحاد الاوروبي واربع دول اوروبية هي النمسا والسويد وفنلندا والنروج، لكي تصبح اعضاء في الاتحاد اعتبارا من ١٩٩٥. وبالفعل فانه مع بداية ١٩٩٤ تم توقيع اتفاقية انضمام الدول الثلاث الاولى ووافقت شعوبها على الانضمام للاتحاد الاوروبي قبل نهاية العام، اما النروج فرفض شعبها الانضمام مفضلا البقاء بعيدا عن عملية الاندماج المتسارعة.

وفي شرق آسيا والباسيفيكي فان نموذج التعاون والتكامل بين دول المنطقة يتعمق في ثلاثة

اتجاهات: الاول منها في استمرار وتعميق الاعتماد المتبادل في ما بينها، وهو ما يظهر في ارتفاع نصيب التجارة الخارجية والاستثمارات بين دول المنطقة في تجارتها واستثماراتها الكلية. والثاني في دخول اتفاق التجارة الحرة الذي وقعته دول رابطة جنوب شرق آسيا (اسيان) الست (اندونيسيا والفيليبين وتايلاند وبروناي وسنغافورة وماليزيا) عام ١٩٩٢ الى حيز التنفيذ عام ١٩٩٣، ومن ثم انتقال التكامل بينها الى مرحلة اعلى مما كانت عليه في السابق، والثالث اجتماع اول قمة لرؤساء دول منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الباسيفيكي في سياتل بالولايات المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣. وكان هذا التجمع قد ظهر الى الوجود عام ١٩٨٩. وقد شارك في اجتماع سياتل سبع عشرة دولة تمثل ٤٠ في المئة من التجارة العالمية وسوق يصل عدد مستهلكيها الى بليوني نسمة يتوزعون على ثلاث قارات، والبلدان هي الولايات المتحدة وكندا والمكسيك واستراليا ونيوزيلندا والصين واليابان وهونغ كونغ وغينيا الجديدة وتايوان وكوريا الجنوبية وبروناي وماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلاند. ورغم ان هذا التجمع لا يمثل حتى اليوم تجمعا تكامليا بالمعنى المتوفر في الاتحاد الاوروبي واسيان والنافتا، الا انه يمثل مظلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء وتنظيم المنافسة بينها خصوصاً وانها تضم تجمعي اسيان والنافتا، فضلا عن احتوائها على كل من الصين وهونغ كونغ وتايوان في تجمع اقتصادي واحد، ما يقلل من فرص الاحتكاك، ويطرح فرص التعاون والتكامل بينها.

وعلى اي الاحوال فان الدول المشاركة في هذا التجمع وافقت في اجتماعها الذي عقدته في اندونيسيا في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤ على انشاء منطقة تجارة حرة في ما بينها بشكل تدريجي ينتهي في ٢٠٢٠. وليس معنى ذلك ان الخلافات والتنافس سوف تختفي في هذا النموذج، ولكنها سوف تتركز في معظم الاحوال على المجال الاقتصادي، حيث تسعى كل دولة الى تحقيق اقصى الفوائد الممكنة مستاثرة في ذلك عادة بانقطاعات السكانية والاقتصادية فيها التي هي اقل اندماجا في النظام العالمي، وهنا فان الدول قد تلجأ لبعض الاجراءات السلبية مثل وضع قيود على التجارة، او إبقاء قيمة عملتها اقل من قيمتها الحقيقية بهدف تشجيع الصادرات، او تضع حواجز غير جمركية على وارداتها من نوع او آخر، لكن المهم ان جوهر النزاعات يكون حول تحقيق مزايا نسبية وليست مطلقة، وعلى الاغلب حول امور اقتصادية. ومن ثم فان التعامل معها يكون بصورة تدريجية وبوسائل اقتصادية جماعية او ثنائية، ولكنها في كل الاحوال لن ينظر اليها على انها تهدد القيم الاساسية للدولة أو مكانتها القومية او كرامتها، او تشكل تهديدا لحياة افرادها. بمعنى آخر فان الابعاد الرئيسية المؤثرة على هذا النموذج سوف تعتمد بشكل إساسي على الجغرافيا الاقتصادية وعلاقاتها وتفاعلاتها وليس الجغرافيا السياسية التي كان لها التاثير الاكبر على مجمل التاريخ البشري منذ ظهور الدولة القومية. في الاحوال كافة فان المنافسات الاقتصادية التي لا غنى عنها، والتي تستبدل فيها فوهات المدافع باجراءات الجمارك، تجد حلها من خلال شبكة هائلة من المؤسسات الدولية كان آخرها منظمة التجارة العالمية التي نجمت عن اتفاقية الغات، ومن خلال الاستثمار، والشركات العابرة للقوميات واسواق المال العالمية. اما النموذج الثاني القائم على الصراع والعنف فيتجسد بشكل عام في دول العالم الثالث، مع استثناءات قليلة في دول العالم المتقدم، حيث لا تتوافر او حيث تضعف روابط الدولة القومية، ومن ثم تنمو الصراعات والحروب الاهلية العرقية والقبلية والدينية، ويزداد تازمها بفعل المجاعات والازمات الاقتصادية والفساد والسلطوية في نظم الحكم. وفي بعض الاحيان فان ضعف الرابطة القومية يمكن ان يقود قيادة سلطوية الى المغامرات الخارجية والحروب الاقليمية في محاولة للتجاوز او القفز على ضعف هذه الرابطة. ولما كانت دول العالم الثالث تتباين في درجة نموها وتطورها ومشاركتها في النظام العالمي، فان انغماسها في هذا النموذج يتوقف الى حد بعيد على مدى تطور هذه العوامل، بحيث يمكن تصور اقترابها من النموذج الاول كلما كانت متماسكة قوميا ونامية اقتصاديا ومشاركة بشكل ديناميكي ومتطور في روابط الاعتماد المتبادل العالمي، وتصور ابتعادها عن هذا النموذج واقترابها من النموذج الثاني مع ضعف هذه العناصر او تراجعها.

وعلى اية حال فان هناك ملمحا في علاقات الجنوب لا يمكن تجاهله، ونحن لا يمكن القطع به حتى الآن، وهو ان الصراعات الاقليمية إما انها آخذة في الوهن او الجمود، او في بعض الاحيان على طريق الحل، فيما الصراعات الداخلية والحروب الاهلية، صعودها واضح وحاد. فالصراع الكوري الشمالي - الجنوبي المؤرق لمنطقة شرق اسيا كلها بابعاده النووية، وجد تسوية لا يمكن القطع بانها نهائية في الاتفاق الاميركي - الكوري



الشمالي، وصراع الخليج الاقليمي رغم احتقانه عرف تقدما مع الاعتراف العراقي بالكويت وحدودها، والصراع اليوناني - التركي حول قبرص لا يزال يراوح مكانه ولكن دون طلقة رصاص، والصراع العربي - الاسرائيلي يمر بعملية سياسية معقدة للعبور من حالة الحرب الى السلام، ولكن لا يمكن الجزم ان الجسر سوف يبقى ولن تنسفه زيادات العابرين عليه قسرا وعنوة.

وبينما انتهى الصراع في جنوب افريقيا، فإن الصراع في القرن الافريقي، وإن انتهى كصراع اقليمي، انتقل إلى داخل كل دولة من دوله ياكل ما تبقى فيها من زرع وضرع. فالحروب الاهلية ذات الطابع السياسي والإثني والعرقي والديني والقبلي، زادت كثيرا في منتصف التسعينات عما كانت عليه الحال في منتصف الثمانينات. فبالمقارنة بين ١٩٨٥ و١٩٩٤، شهد العام الاول عشرة صراعات، اي بنسبة ٤٣ في المئة من الصراعات الدولية في ذلك العام، تعود اصولها إلى اسباب داخلية، ونجد في العام الثاني ستة عشر صراعا، اي بنسبة ٧٠ في المئة تقريبا من الصراعات الدولية، تعود إلى هذه الاسباب. إن توقيع هذين النموذجين على خريطة العالم يشير إلى ان هناك توجها عالميا نحو عالم اكثر استقرارا ونموا وتلاحما ياخذ شكل قوس ممتد من اميركا الجنوبية صعودا عبر اميركا الوسطى والشمالية حتى غرب اوروبا واسكندينافيا مرورا بايسلندا ثم يلتحم بعد ذلك بمنطقة شمال الباسيفيكي وجنوبه مع منطقة شرق اسيا. وتمثل روسيا القطيعة الكبرى داخل هذا القوس. ولذا فعلى رغم التطورات المتلاحقة داخلها، فإن عملية ادماجها في هذا القوس سوف تظل على راس مهام النظام العالمي المعاصر. وهي مهمة لن تكون سهلة نظرا لانها تعني عملية تكيف هائلة لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي اعتاد على القطيعة مع النظام الراسمالي العالمي المعاصر. ولكن روسيا سوف تظل هما مركزيا ليس فقط لما يتوافر فيها من موارد بشرية ومادية، وسوق هائلة، ولكن ايضا لتاثيرها السياسي والاقتصادي والثقافي والامني على منطقة شرق اوروبا باكملها. وما بين قطبي هذا القوس توجد مساحة هائلة من عدم الاستقرار وسيادة نموذج العنف ممتدة من حدود الصين حتى المحيط الاطلسي عبر وسط اسيا وجنوبها والشرق الاوسط وافريقيا.

ولان النموذجين يوجدان على الكوكب ذاته فإن التفاعل بينهما اكيد وحتمي، وما نعلمه ان الواقعين في اطار النموذج الاول يحاولون خلخلة هذه المساحة بجذب اجزاء منها الى النظام العالمي من خلال سياسات متنوعة تبدأ بالتكيف الهيكلي التي يدفع في اتجاهها صندوق النقد والبنك الدوليان، وتنتهي بمحاولة خلق اسواق اقليمية فرعية لا تاخذ شكل تكتلات اقتصادية بقدر ما تكون وسيلة للتقليل من هيمنة الدولة القومية على الاقتصاد في ظل سوق اكثر اتساعا. وفي هذا الاتجاه فإن التشجيع الاميركي - الياباني - الاوروبي للتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط ومن ثم الجهود الحثيثة لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، والحفاظ على امن الخليج من الدول الثورية المحيطة به، تعد مؤشرات في هذا الاتجاه. ويرجع الاهتمام بالشرق الاوسط الى انه لا يمثل سوقا متسعا فقط ولكن ايضا لأنه يتمتع بدرجة من المشاركة في الاقتصاد العالمي بفعل مصادر الطاقة الموجودة فيه ومشاركة بعض دوله في حركة المال والاستثمارات العالمية، فضلا عن احتلاله الساحل الجنوبي للبحر الابيض المتوسط.

هذه الاهمية المتوافرة في الشرق الاوسط لا نجدها في منطقة افريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة اسيا الوسطى، ومن ثم فإن السلوك العالمي ازاءها سوف يكون على الارجح تركها لحالها. ولعل ذلك يفسر الى حد كبير التراجع العالمي ازاء الحرب الاهلية في الصومال بعد اول بادرة للخسائر البشرية فيها، وكذلك تجاهل النظام العالمي للحرب الأهلية المستعرة في افغانستان. فبعد انتهاء الحرب الباردة، لم تعد افغانستان تشكل اهمية استراتيجية للنظام، ومن ثم تركت لحالها ومصيرها طالما ان النخب السياسية فيها عاجزة عن الاتفاق في ما بينها. وعلى الارجح سوف تنطبق هذه الحالة على كل الحالات الاخرى في العالم الثالث التي لا يربطها رابط مع الاقتصاد العالمي المعاصر.

هذه هي الخطوط العريضة للعصر الجديد، ولكنه مثل كل العصور في التاريخ لا ياخذ مسارات خطية ومنطقية، وإنما تعتريه عملية تكيف هائلة، يحدث فيها جدل عميق واحيانا عنيف ومتوتر مع الماضي الذي لا يختفي فجاة وانما يظل لفترة عنيدا في حضوره ومقاومته، ومع ملامح جديدة وسط الجديد الذي نعيشه، لا يعرف احد متى تظهر جلية وواضحة. كل ذلك يحتاج الى استجلاء ونظرة عن قرب، لعل العين الفاحصة يكون بمقدورها كشف الحجاب عن علاقة التفاصيل بالكليات، والخصوصيات بالعموميات.

---

* مدير «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» في «الاهرام» - القاهرة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٤

من هنا نبدأ..!

الإختيارات الكبرى التى على مصر مواجهتها فى محيطها الاقليمى كلها تبدأ من داخل مصر، اى من نظامها الاجتماعى والسياسى والإقتصادى. وبقدر ما تنجح فى ترتيب اولوياتها الداخلية بوضوح وحسم، فان قدرتها على ترتيب أولوياتها الخارجية سوف تتزايد وتفلح أكثر فى التعامل معها وتعظيم مصالح الدولة فيها. وسواء تعلق الامر بالمنطقة العربية او الشرق أو سطية او المتوسطية او حتى الإفريقية، فان إطلاق الطاقات المصرية من عقالها هو الذى سيوفر الموارد المادية والبشرية والثقافية التى تحدد مدى الحركة فى هذا الإتجاه او ذاك، بل انها التى سوف تضع حدوده الدور الإقليمى لمصر».

ولعل كافة التغيرات العالمية والإقليمية كلها تشير الى ان الادوار فى العالم بات يرسمها ويضع سقفها، حدودها ونواهيها، المدى الذى يصل اليه المجتمع فى تحقيق الثروة والصحة والحكمة. فبالرغم ان القوة العسكرية والسياسية، وكل ما تفرزه الجغرافيا السياسية للدولة لا يزال لها اعتبارها فى حركة الدول، فانها تراجعت فى مكونات القوة وحل محلها القدرة الإقتصادية والإجتماعية الى حد كبير. وربما لم يكن احد يسمع شيئا عن كوريا الجنوبية من قبل، وكانت كوريا الشمالية بما تنتجه من سلاح ومن خطب رئيسها الراحل«كيم إيل سونج» هى الاكثر وجودا فى الساحة الاسيوية وحتى فى الشرق الاوسط الآن فان كوريا الجنوبية وسمعتها العالمية والإقليمية باتت تتحدد بالمدى الذى تصل اليه سيارات هونداى فى الشوارع وصالات العرض.

وقد كان الرئيس مبارك مصيبا للغاية عندما تحدث مؤخرا أكثر من مرة عن ضرورة تحقيق معدل لنمو الناتج القومى المصرى يصل الى٨٪ فى العام، اى معدل للنمو يفوق ما تحققه اية دولة فى المناطق التى على مصر الإختيار والتأليف بينها خلال المرحلة المقبلة، بمعنى ان اللحاق بالدول التى تسبقنا فى النمو يصبح بالضرورة هو مفتاح حركة مصر الإقليمية حتى ولو كانت دواعيها الداخلية لا تحتاج الى تفصيل. ولعله فى ذلك لم يكن يطرح هدفا مستحيلا رغم طموحه لانه يعنى مضاعفة معدلات النمو الراهنة، لان مصر نجحت بالفعل خلال الفترة من منتصف السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات فى تحقيق ذلك المعدل، بل وتجاوزته فى بعض السنوات. ولو ان مصر استمرت فى هذه المعدلات خلال العقد التالى لقلت الى حد كبير التوجسات والهواجس حول قدرة مصر على التعامل مع بيئتها الإقليمية والعالمية، وبدا الحديث عن الإختيارات المصرية الخارجية بلا مبرر لانه سيكون لدى مصر القدرة والموارد للتعامل معها جميعا بلا وجل او خوف او ذعر.

ولكن مثل هذه الأهداف الطموحة لا يمكنها التحقيق بذاتها، وانما اذا توافرت التشكيلة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية القادرة على خلقها. وبالتاكيد فانه رغم الجهود التى بذلت خلال السنوات العشر الماضية، فان امرا واموراً فى هذه التشكيلة جعلتها غير قادرة على إنجاز الا معدلات للنمو اما سلبية او متواضعة الى حد كبير. ومن هنا فان تحقيق هدف مضاعفة معدل النمو الراهن لا يستدعى اقل من مراجعة كل اجزاء هذه التشكيلة وتبين نواحى العطب فيها والتى جعلتها لا تحقق هذا الهدف منذ البداية. بل انها قد تستدعى مراجعة طريقة ادارتنا لامور حياتنا ومواردنا، ليس فقط فى الامور الكلية الكبرى المتعلقة باصلاح الاقتصاد القومى، والتعليم المصرى، وانما ايضا فى امور لا تقل اهمية قد تصل فى تفاصيلها الى كيفية ادارة مدينة برج العرب الجديدة، وبناء - او عدم بناء - جسر فى مدينة الاقصر، او حتى كيفية خروج المسافرين والبضائع من مطار القاهرة الدولى.

وباختصار، فانه اذا كان الطريق الى جهنم كما يقال ملينا بالتفاصيل، فان الطريق الى الجنة، اى تحقيق معدل٨٪ للنمو، ملىء كذلك بالتفاصيل، التى تتطلب بتغير جوهر حياتنا وقراراتنا. ولو ان مثل هذا الهدف كان نصب أعيننا، لربما تغيرت طريقتنا ووسائلنا فى الإصلاح الإقتصادى لكى يكون العمل فيه أكثر حماسة وسرعة، بل حتى كنا تعاملنا مع انتخابات مجلس الشعب الاخيرة بمنهج مختلف تماما عما تم بالفعل. فاذا كان تحقيق الهدف يستدعى ليس اقل من مضاعفة حجم الاستثمارات الحالية التى لا يمكن تحقيقها الا بتعبئة موارد داخلية وخارجية باكثر من ضعف ما نفعل الآن، فان هناك حاجة ملحة الى ارسال الإشارات السياسية الرشيدة والعلامات الاقتصادية الصحيحة التى تدل، على عزمنا بلوغ هذا الهدف والمحافظة عليه، وجعله معيار الحكم على السياسات والاشخاص، لانه الطريق لاتساع مساحة الاختيارات الداخلية والخارجية كذلك..

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ابدو

التاريخ: ٢٨ ديسمبر ١٩٩٤

Paix fragile et guerres fratricides

1994 a vu se concrétiser un certain nombre de grands accords de l'année précédente : autonomie palestinienne, Afrique du Sud ou Mozambique. Pourtant, les longues attentes ont parfois été déçues et dans la région notamment, les impatiences et les blocages ont amené à des accès de violence. Cette année aura aussi été marquée par des affrontements fratricides particulièrement meurtrières, du Rwanda au Yémen et de la Bosnie à l'Algérie.

par

***Dr Abdel-Moneim Saïd**

Il est très difficile pour l'intellectuel arabe d'évaluer la situation de sa nation à un moment donné de l'histoire. Durant ces dernières années, les répercussions de la guerre du Golfe se sont fait sentir non seulement corporellement, mais aussi spirituellement. En effet, elle a rompu les attaches communes qui liaient les peuples arabes entre eux — liens qui semblaient être si enracinés.

En 1994, la situation algérienne s'est détériorée, le pays est au bord de la guerre civile. Quant à la situation en Egypte, l'islamisme violent et radical a, semble-t-il, régressé, non seulement grâce aux efforts des forces de sécurité, mais également à la prise de conscience populaire du danger.

De plus, le Yémen a su préserver son unité naissante malgré une guerre civile qui a duré 3 mois, opposant le nord au sud. Période qui semble insignifiante comparée aux 5 ans de la guerre civile dans les années 60. Mais à la différence du premier conflit, le second n'a eu aucune implication arabe, et a pris fin sans intervention étrangère. L'événement, certes, le plus heureux concerne les accords territoriaux entre le Yémen en plein conflit et l'Arabie saoudite. Ces accords parviendront-ils à résoudre le problème chronique du Monde arabe ?

L'année 1994 a été témoin de l'établissement d'une première autorité palestinienne comprenant Gaza et Jéricho et ce, à la suite de l'accord du Caire signé en mai. Cet accord ne constituait qu'un prolongement de celui d'Oslo en 1993. Il reste important car l'accord d'Oslo ne stipulait pas le retour effectif de la nouvelle génération de Palestiniens. Cette génération est revenue accompagnée d'une police palestinienne constituée des exilés de 1948. Cependant, la réalité reste dure et amère. Le *Hamas*, en trouble-fête, s'est dressé à la fois contre Israël et contre Arafat. Il ne faut pas oublier « la fameuse bataille du vendredi » opposant le *Hamas* à l'Autorité palestinienne.

L'événement le plus important en 1994 pouvant être considéré comme une des réalisations de la politique arabe, fut la reconnaissance par l'Iraq de la souveraineté du Koweït. Ce pas tant espéré par le Koweït a été le premier vers la voie de la réconciliation malgré une crise internationale causée par le stationnement des troupes iraqiennes sur les frontières iraqo-koweïtiennes, et aggravée par l'intervention des forces américaines.

***Directeur du Centre des Etudes politiques et stratégiques à *Al-Ahram*.**


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ويكلى

التاريخ: ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤

A year of hope and disappointment

The Arab-Israeli peace process dominated the headlines in 1994. **Abdel-Moneim Said**, director of the Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies, weighs up the promises and the progress

When historians look back at the year 1994 in their study of the Arab-Israeli peace process, they might conclude that it was the year in which a turning point in the long lived conflict took place. They might even compare it to the year 1979 when the first Arab-Israeli peace treaty was signed between Egypt and Israel. But they may also find out that in 1994, as in 1979, progress was followed by setbacks, high hopes were followed by many letdowns, and euphoria was followed by a great deal of disappointment.

The year 1994 started with the disappointment that followed the shining times of the Oslo agreement and the fanfare of the Washington celebrations on 13 September, 1993. The date of 7 December for the beginning of the implementation of the agreement passed without a step forward on the ground. And Rabin put the sanctity of agreements into question when he announced that dates and timetables are not sacred. And also, as usual in the story of the Arab-Israeli peace process, setbacks are followed by stagnation in which those opposed to the whole process make use of it to torpedo the prospects of peace. And while the PLO and the Israeli government were paying more attention to protecting their domestic flanks, a fanatical Israeli right winger sprayed bullets at Palestinians praying at dawn in the holy month of Ramadan.

The Hebron massacre was more than enough to reactivate the peace process after a short halt as a result of serious American and Egyptian mediation. On 4 May, the Cairo Agreement for the implementation of the Oslo Accords was signed after hard nosed negotiations that continued until the last minute on the stage of the Cairo International Conference Centre where the signing ceremony was to take place. A breakthrough, albeit with considerable sourness, was achieved. Yasser Arafat was finally back in the Gaza Strip and Jericho. The Palestinians got a national home and a political authority, though one curtailed, constrained, and almost cuffed by Israel's might.

The following months were to witness the usual Palestinian-Israeli haggling over the transfer of authority in the rest of the West Bank, the Palestinian elections, the redeployment of Israeli forces, and the amendment of the Palestinian charter. When leaders fail to live up to their historical responsibilities, the opposition takes the forum and uses it to serve its goals, which in the case of the Palestinian-Israeli relations are nothing less than the destruction of the peace process.

And so Hamas struck the civilian bus in Tel Aviv avenging those killed in Hebron, but, at the same time, wounding the process of building self-rule for the Palestinians, or at least delaying it. So when, Rabin, Peres, and Arafat received the Nobel Peace Prize close to the end of the year the celebrations were mixed with hard feelings, frustrations and disappointments.

Yet, it was the Jordanian-Israeli front that saved the day for peace in the Middle East. While the Palestinian-Israeli agreements were full of stages and an open ended process, Jordan and Israel reached a clear cut peace treaty that was signed finally in Wadi Araba on the Jordanian-Israeli borders. The treaty outlined three issues: withdrawal, security, and cooperation. On withdrawal, the treaty stated that they will delineate and demarcate their borders according to their international status under mandated Palestine. A principle that means Israeli acceptance of withdrawal from Jordanian occupied territories. On security, the two parties agreed to stop any actions or activities that may involve the use or the threat of the use of force including terrorism and conventional or mass destruction weapons. Both parties pledged to work for establishing a nuclear free zone in the Middle East and to take confidence building measures. On cooperation, the two sides



listed seven areas: water, refugees, natural resources, human resources, infrastructure, economic fields, and tourism. In reality the Jordanian-Israeli treaty was a faithful translation of the exchange of land for peace formula.

If the implementation of the Palestinian-Israeli agreements has had mixed results, of hopes and disappointments, and if the Jordanian-Israeli peace treaty was a bright spot in the long road to the conclusion of an Arab-Israeli peace, the Israeli-Syrian (and hence the Lebanese) front has proved to be the most difficult. No progress was achieved despite strenuous American efforts that have involved the American president and his secretary of state. However, it seems that the Israeli-Syrian negotiations have reached the point of no return. For Israel, peace with Syria is essential to the entire peace process. Indeed without Syria, the whole process might be reversible. More important, Syria is essential for the future of the Middle East in the light of the numerous Israeli projects for cooperation in the fields of water and economics. On the other hand, Syria has bid too heavily on the peace process to change course at this juncture to join the rejectionist camp. The changes in the international and regional situations do not give Syria many options. More important, the gap between Israel and Syria although still wide, remains bridgeable. An international, and particularly American, commitment to reach a Syrian-Israeli agreement along the lines of the Egyptian-Israeli agreement will enhance the conclusion of a comprehensive peace in the Middle East. Most likely in 1995 a Syrian-Israeli agreement will have the following:

1. Israel reaffirms Syrian sovereignty over the Golan and commits itself to full withdrawal from the Golan during an acceptable period of time.

2. Syria commits itself to recognise Israel and its right to security. Syria pledges its commitment to full peace including the establishment of full diplomatic relations, the end of the economic boycott, and the development of economic and cultural relations.

3. Israeli withdrawal and Syria's steps to normalise relations will be in parallel stages and phased in accordance with a schedule negotiated by both parties. These phased steps will be simultaneous and interdependent, and will be accompanied by the introduction of mutual security measures.

In conclusion, the year 1994, has seen the different parties to the peace process achieve noticeable progress, though it is also clear that they still face serious problems. Most important of all, they have moved from existential conflict to deal with the conditions of coexistence. Dealing with these conditions is not an easy matter, but the historic transformation has already begun.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٤

السلاح والتخلص منه، كأحد أبرز المخلفات التي تركتها الحرب الباردة

عبد المنعم سعيد *

■ العالم لا يتغير فجأة او يولد من عدم وإنما عبر عملية جدلية طويلة وقاسية يحدث فيها التعامل مع القديم او بقاياه من خلال سلسلة طويلة من وسائل التكيف والتغيير. وإذا كان «النظام العالمي الجديد» قد استقر على نموذجين من العلاقات بين الامم والشعوب، اولهما يقوم على الاندماج والتعاون والتنافس بين فروع المنظومة الراسمالية المعاصرة في الاميركتين وغرب اوروبا ومنطقة التماس بين آسيا والباسيفيك، وثانيهما يقوم على الصراع والتفكك في ما بقي من العالم ،فإن التفاعل والتكيف بين النظامين، وبينهما وبين بقايا النظام القديم يشكلان طبيعة التحول التاريخية العالمية المعاصرة، ولعل اهم ميراث لنظام الحرب الباردة الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينات يتمثل في ترسانة السلاح الضخمة والهائلة التي خلفتها هذه الحرب لدى البشرية كلها شرقا وغربا وشمالا وجنوبا. فعلى مدى اكثر من اربعة عقود لم تقم الدولتان العظميان بمراكمة السلاح فوق السلاح، وإنما اخذتا في ابتداع وتطوير اشد الاسلحة فتكاً من البندقية حتى الصواريخ العابرة القارات المتعددة الرؤوس النووية التي تدير حركتها شبكة معقدة من الاقمار الاصطناعية.

وبقدر ما كان سباق التسلح فاعلا على مستوى القمة في تخصيص موارد لا تحد من اجل تحقيق التفوق او التكافؤ العسكري، فإنه كذلك كان على مستوى السفح في الدول الصغيرة والفقيرة ايضا، وفي الحالتين وما بينهما من مراتب الدول، تكونت مؤسسات ومصالح ارتبطت كلها بالسلاح صناعة وتجارة. ولما كانت الحرب مستحيلة بين العمالقة بسبب القدرة التدميرية للسلاح النووي فإن الحروب الإقليمية في بعض منها اصبحت البديل للتعبير عن صراعات كونية لا يستطيع الكبار خوضها. وبعد الحروب الاقليمية والثورية والتحررية جاءت الحروب الاهلية، ومع كل هذه الصراعات التي عاش العالم مئات منها منذ منتصف الاربعينات، اصبح السلاح إحدى ركائز النظام الدولي. فعلى مستوى الدول الكبرى خلقت المجمعات العسكرية الصناعية التي تخترع الاسلحة وتطورها وتصنعها وتروجها. ومن ثم تدخلت في السياسة لكي تكفل تدعيم واستمرار مصالح وارباح لا تعد ولا تحصى. وكان الشائع في الادب السياسي العالمي الحديث فقط عن مقولة ايزنهاور حينما حذر في نهاية حكمه من التاثير المتزايد للمجمع الصناعي العسكري على السياسة الاميركية، ولكن المقولة تصدق على كل المجتمعات رغم اختلاف الصور والاساليب واطر الحكم والنظم السياسية. فالمسافة بين صناعة السلاح السوفياتية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي والحكومي لم تكن باطول مما كانت بين اباطرة صناعة السلاح الراسمالية والحكومات في الدول الغربية، ولا كانت اقصر منها بين الديكتاتوريات العسكرية وموردي السلاح في العالم الثالث، ولا حتى منها في الحركات الثورية التي انقلبت ميليشيات مسلحة عسكرية مع قيادتها السياسية. باختصار شديد، نسج السلاح مؤسسات متكاملة وهياكل ومصالح، كان منها العلن والسري، والرسمي وغير الرسمي، وله سوق بيضاء وأخرى سوداء لا تقل تشعبا وانتشارا.

صحيح ان سباق التسلح الذي اشعلته وغذته الحرب الباردة في العالم كله كان في النهاية أحد الاسباب التي ادت إلى انهيار نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة قوة التدمير الهائلة للاسلحة النووية التي لم تعد تتناسب مع اي هدف سياسي يمكن تحقيقه، ونتيجة التكلفة العالية التي أخذت التكنولوجيا المستحدثة ترفعها كل يوم، ونتيجة اختلال التوازن ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية العسكرية خاصة في الاتحاد السوفياتي والعالم الاشتراكي. فكل ذلك قاد في النهاية إلى تاكل ثم انهيار المنظومة الاشتراكية كلها ومن ثم إلى تغير جوهري في بناء القوة العالمية وهياكلها، من نظام القطبية الثنائية الى نظام القطبية الأحادية للنظام الراسمالي المعاصر. هذا التحول لم ينه ما راكمه العالم من اسلحة ومؤسسات ومصالح على مدى العقود الماضية، جاعلاً الجدل بين الجديد والقديم في النظام المعاصر مسالة بالغة التعقيد والتشابك والتشعب. وعلى الرغم من أن انتهاء حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفياتي، والتحول الخطير في النظم السياسية في شرق اوروبا، صاحبها حزمة لا باس بها من إزالة اسلحة نووية باكملها، وتخفيض ملموس في عدد الأسلحة النووية ورؤوسها، وحتى التخفيض الملموس للجيوش خاصة في أوروبا، إلا ان كل ذلك لا يزيد على قشرة صغيرة لصناعة تضخمت واستفحلت ولا تزال تهدد كيان النظام الجديد وتحاول بقوة مغناطيسية مروعة جذبه إلى مجال الماضي القريب بقواعده وهواجسه وشكوكه.

يظهر ذلك بوضوح في التهديد الذي تمثله الترسانة الضخمة للسلاح التقليدي وغير التقليدي التي لا تزال واقفة فوق الأرض وتحتها، وعلى الاساطيل والاجواء في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وفي مقدمتها روسيا بالطبع. ففي ظل الانهيار الاقتصادي الروسي، وفوضى الحكم وعجزه، اصبح السلاح السوفياتي متاحاً للعالم وبارخص الأسعار اكثر مما كان متاحا في اي وقت مضى، والاهم انه اصبح متاحا للعالم باكثر من قدرة الدولة الروسية على مراقبته والتحكم فيه. ومع كل هذه الظروف مضافا اليها صعود القوميات الشوفينية، اصبح السلاح مؤهلا ليكون وسيلة لابتزاز المعونات والمساعدات تحت ستار من سياسات تبدو استقلالية في مظهرها. وتزيد المسالة كلها استحكاما في الجمهوريات الأخرى مثل اوكرانيا وكازاخستان وغيرهما حيث تستحكم الازمة لتقترب من الحرب الأهلية والصراعات الاقليمية في ظروف لا يجد فيها النظام العالمي راسا سياسيا يمكن التعامل والتفاوض معه، وإنما مزيجاً من عناصر «البلطجة» السياسية المختلطة باخطبوط المافيا العالمية للسلاح والجريمة. وهكذا فإن الكتلة السوفياتية السابقة لا تشكل فقط

انقطاعا في القوس الرأسمالي الممتد من مضيق ماجلان في أميركا الجنوبية، صاعدا عبر الاميركتين، وعابرا المحيط الأطلسي وايسلندا إلى غرب أوروبا ووسطها، ثم ساقطا بعد ذلك ليلتحم بالاقتصاد الصاعد في شرق أسيا حتى جنوب الباسيفيك في نيوزيلندا، وانما ايضا - وربما كان ذلك هو المهم - تكون كتلة من الفوضى المسلحة المنذرة بعدم الاستقرار واحتمالات الخطا والخطيئة التي منها زوال الجنس البشري نتيجة غياب وضعف السيطرة.

وفي العالم الغربي، وفي الولايات المتحدة تحديدا، فإن مشكلة السلاح والتسلح لا تقل تعقيدا. فمن الناحية التاريخية فإن نهاية الحروب الكبرى كان يتبعها دائما سعي الدول إلى العودة إلى الحياة الطبيعية وتعويض سكانها عن فترة الحرب القاسية بتخفيض مستويات التسلح وحجم الجيوش العاملة. حدث ذلك في اعقاب الحرب العالمية الأولى ولفترة قصيرة بعد الحرب العالمية الثانية حتى نشبت الحرب الباردة، ولكن نهاية الحرب الاخيرة لم تؤد إلى النتيجة نفسها. فصناعة السلاح أصبحت آخذة بتلابيب السياسة والاقتصاد إلى الدرجة التي اصبح التراجع عنها ليس مكلفاً سياسياً فقط وإنما مؤلماً اقتصادياً واجتماعياً كذلك. فالحرب الباردة خلقت مؤسسات وصناعات للبحث العلمي الذي لا ينفك عن الاختراع والتحديث الذي له آليته الخاصة وقوة اندفاعه التي أصبحت في كثير من الاحيان مستحيلة الايقاف. وإذا كان ذلك مرغوبا في فترة اتسمت بضرورة توفير اسس الردع المستمرة والرغبة في كسب سباق التسلح. فإن انتهاء الحرب الباردة وسقوط «العدو» لم يكن كافيا لايقاف برامج تكنولوجية لها منطقها وطاقتها الكامنة الخاصة. وفوق ذلك بالطبع أن برامج تصنيع السلاح التي تم التجهيز والتحضير لها منذ فترة طويلة وتكلفت عشرات البلايين من الدولارات، لم يعد ممكنا تركها في العراء أو ايقافها بسهولة، خاصة بعد ان تحولت إلى عقود ومصالح ومعدلات للتشغيل والعمل في مناطق كبيرة في الولايات المتحدة. ولذلك كله وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة فإن عملية تطوير وصناعة السلاح لم تتوقف، حتى ولو لم تكن استجابة لضرورات تهديد عسكري محدد، أو حتى وفقا لمفهوم استراتيجي واضح، وكأنما اصبح الانتاج والصناعة هدفا في حد ذاته دونما صلة بالموقف العالمي الذي تغير كلية. هذا الوضع اصبح معوقا لإمكانية الاستفادة من عوائد السلام وبشكل يعيد تشكيل المجتمعات لكي تتواءم مع زمن السلم والتحديات المفروضة عليها من اقتصاديات السوق العالمية التي هي جوهر النظام العالمي الجديد. والأخطر من ذلك أن السبيل الوحيد لترويض ذلك الوحش العسكري الخرافي كان التراجع التدريجي والبطيء في الموازنات الدفاعية والتسليحية، لكن الوحش لم يتروض اذ وجد في تجارة السلاح الطريق لتعويض النقص في الانفاق، وهي التجارة ذاتها التي لا تقوض الاستقرار العالمي فقط وهو اللازم لنمو الاقتصاد الدولي وازدهاره، وإنما ايضا تعوق من اندماج مجتمعات جديدة في الاقتصاد الرأسمالي الكوني وتمنع تمدده إلى بقية انحاء المعمورة.

وهكذا فإن المشكلة في العالم الثالث ونموذجه الخاص المقاوم للنظام العالمي اصبحت متعددة الأطراف كما يقال بلغة هذه الايام. فهو بوضعه المتخلف من نمو التكنولوجيا العالمية، وبعده عن السوق العالمية الممتدة، وتواضع مستويات التنمية والتطور فيه بشكل عام لا يزال اسير السياسة الصراعية في أبعادها الخارجية القائمة على الحساسيات التاريخية واحقادها وثاراتها، وفي ابعادها الداخلية والقبلية والاثنية الناجمة عن ضعف التكامل القومي. السلاح هنا لا يصير ضرورة فقط وإنما جزءاً من حلقة جهنمية يستحيل فيها الخروج إلى وضع يسمح بالتعامل والتكامل مع النظام العالمي الجديد. فالدول التي تاكلها الحروب الأهلية اكلاً كحالات البوسنة والصومال وافغانستان وليبيريا والسودان وغيرها، والتي توافر فيها السلاح واختفى الغذاء الى حد المجاعة، فقدت الاهلية العالمية كسوق او كمصدر للانتاج. وفوق ذلك كله فإن العالم الثالث يخلق الطلب على السلاح

من العالم المتقدم ومن ثم يطيل من امد مؤسسات عرض السلاح في ذلك العالم ويعطيها القوة والاستمرار والقدرة على مقاومة التوجهات نحو سيادة الاقتصاد والتنمية والتقدم حتى لو باختلاق عداوات وصراعات جديدة تاخذ شكل صراعات الحضارات تارة، والصراعات القومية التاريخية، كما تتولد في البلقان تارة اخرى. واخيرا فإن توافر العرض والطلب معا يخلقان الظروف المواتية لظهور اسواق سوداء ورمادية للسلاح تخلق ارباكات يصعب تجديدها للسوق العالمية وتخصيص الأموال والموارد فيها، ولكن نتيجتها المؤكدة لا تقل اهمية عن تلك الارباكات التي تسببها النوعية نفسها من الاسواق بالنسبة لبضائع اخرى مشروعة وغير مشروعة.

هذا الميراث المخيف للحرب الباردة ونظامها لا يمكن اختفاؤه بين يوم وليلة، والتخلص منه لن يحتاج فقط إلى وقت، وإنما ايضا لمواجهة مع القائمين عليه والساهرين بمصالحهم على المحافظة عليه واستمراره. المواجهة بدأت بالفعل على عدة جبهات اشرنا الى بعض منها المتمثل في اتفاقيات الحد من التسلح، مثل اتفاقية ستارت الخاصة بالاسلحة النووية الاستراتيجية، واتفاقية ازالة الاسلحة النووية متوسطة المدى في اوروبا، وتخفيض الاسلحة التقليدية في القارة نفسها، وتخفيض موازنات الدفاع في الدول الكبرى. والجبهة الاكثر تعقيدا تمثلت في صناعة السلاح نفسها ومجمعها الاقتصادي والسياسي.

ومن ثم فإن جهدا مكثفا يجري الآن علميا وتكنولوجيا لتحويل صناعة الحرب العسكرية إلى صناعات السلم المدنية، وهي عملية ليست صعبة فنيا فقط، ولكنها ايضا مكلفة بشكل باهظ واكثر من ذلك اهمية بعدها السيكولوجي المتمثل في المقاومة الطبيعية التي يبديها البشر في التحول من صناعات الطائرات والدبابات والصواريخ ذات المهابة إلى صناعة الجرارات الزراعية وطائرات رش المبيدات التي لا يلحظها احد ولا تثير خوفا ولا ردعا ولا تولد نفوذا. الجبهة الثالثة تتولد صعوبتها من كونيتها ومن الضعف التكنولوجي الحالي لمراقبتها والسيطرة عليها والتحقق منها والخاصة بمعاهدات حظر انتشار الاسلحة النووية ومنع انتاج الاسلحة الكيماوية والرقابة على تصدير تكنولوجيا الصواريخ الطويلة والمتوسطة المدى.

وربما تتمثل اكثر الجبهات صعوبة الآن في الاسلحة الصغيرة التي يسهل تهريبها وعبورها عبر الحدود وتجد سوقها في الحركات الإرهابية وفي ساحة الحروب الاهلية، وباختصار شديد في لوردات الحرب المنتشرين في طول العالم وعرضه. في هذه الجبهة الاخيرة لا تزال الجهود متواضعة، وعلى الرغم من المحاولات من جانب الامم المتحدة للتقليل من حجم الطلب على الاسلحة الصغيرة - ليس فقط بالتدخل لتسوية الحروب الأهلية سياسيا وإنما ايضا من خلال اعادة تاهيل الميليشيات المتحاربة وتدريبها على مهن وصناعات جديدة - تخلق ساحة جديدة للارتزاق بعيدة عن ساحة القتال والحرب. ففي انغولا وليبريا وكمبوديا حاولت الامم المتحدة اربعة اساليب للتقليل من حجم سوق السلاح. اولها نزع السلاح او الحد منه بحظره عن الفصائل المتحاربة، وثانيها خلق آلية لحفظ السلام ومراقبة التسلح، وثالثها تعويض المتحاربين باغراءات مالية وتوزيع الاراضي عليهم مع اعادة التاهيل والتدريب على اعمال جديدة، ورابعا نزع الالغام حتى تسهل العودة الى الحياة المدنية في اسرع وقت لعل ارادة الحياة تتغلب على الرغبة في القتال والموت او الانتحار.

والعائد من كل ذلك لا يزال محدودا، وما امكن التعامل معه لا يزيد على قمة جبل الجليد الساكن في هونه تحت السطح، والمقاومة في احيان كثيرة شرسة عبر دروب التهريب، وفي ساحات البرلمانات. ولكن البداية موجودة والجدل قائم مع موروث الحرب الباردة ومخلفاتها، فمن قال - على اية حال - ان النظم العالمية الجديدة تنتصر وتولد في معركة واحدة؟!

---

* مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ «الاهرام» - القاهرة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٦ يناير ١٩٩٥

دروس ديمقراطية!

د. عبدالمنعم سعيد

الأزمة الاخيرة فى التطور فى مصر، والتى تفجرت نتيجة اصدار القانون ٩٣ الخاص بتعديلات قانون العقوبات المتعلقة بالنشر، يجب الا تمر دون استيعاب كامل لدروسها فى كل مرحلة من مراحل صعودها وتسويتها. فبدون هذا الاستيعاب فان التراكم الضرورى لتحول مصر من نظام سياسى يقوم على الحزب او التنظيم السياسى الواحد الى الديمقراطية الكاملة لن يتحقق. فنحن بالتاكيد لا نملك رفاهية تجاهل واقعة ايا كان حجمها لتفاعل بين السلطة السياسية وجماعة من المواطنين وقياس مدى اقترابها وابتعادها عن النموذج الديمقراطى فما بال الحال اذا اتصل بالصحافة والصحفيين وحقوق التعبير فى المجتمع السياسى.

وفى الحقيقة ربما كانت اهم دروس الازمة على الاطلاق هى ادراك مؤسسات الدولة كلها لحدود سلطتها السياسية، حتى ولو بدا فى بعض الاحيان ان سلطتها القانونية بغير حدود او هكذا تصور القائمون عليها. فمجلس الشعب له الحق فى اصدار القوانين والتشريعات التى تنظم حركة المجتمع المصرى وعلاقاته ومن ثم فان حقه فى مناقشة القانون ٩٣ المقدم من قبل الحكومة، واصدراه لا توجد فيه شبهة من الناحية القانونية، ولكن على الجانب الآخر والاكثر اهمية ان ذلك لا يمكن ان يتم بعيدا عن الحدود السياسية لمثل هذا القانون والتى تحتم التشاور السياسى بين الاطراف المعنية. ففى اى مجتمع ديمقراطى او حتى فى مجتمع حقق قدرا معلوما من الديمقراطية كمجتمعنا، لا يمكن ان يتم تشريع بهذه الاهمية بطريقة الصدمات الكهربائية التى تصعق من يقترب منها قضاء وقدرا. كذلك فان قانونا محوريا كهذا يتعلق بصلب الممارسة السياسية، لا يمكنه تجاوز العرف والقيم العامة التى تواضع عليها المجتمع السياسى خلال كل مرحلة من مراحل تطوره. ولا جدال ان حرية الصحافة وحرية التعبير قد باتت خلال العقدين الماضيين اهم الركائز التى يشار اليها للتعددية السياسية فى مصر بل انه وفق اراء معتبرة فانها الركيزة الوحيدة وجاء القانون الجديد لكى ينسفها من اساسها هنا فان الشرعية التى اعطت الحق فى صدور القانون تعارضت تماما عن قصد او غير قصد مع شرعية النظام السياسى كله.

على الناحية الاخرى من التل كان على نقابة الصحفيين التى امسكت بتلابيب الشرعية السياسية وعضت عليها بالنواجذ، ان تتعلم حدود حركتها السياسية مهما استشعرت من قوة استجلبتها من دورها فى التاثير على الرأى العام. ومن تابع النقابة ومؤتمراتها وجمعيتها العمومية، وشعر بحرارتها وسخونتها اللاهبة الغاضبة، يجد عملية استكشاف مدهشة لحدود العمل السياسى. فمن المؤكد ان اطرافا داخل النقابة حاولت ان تتعامل مع الازمة بنفس الطريقة التى تم التعامل بها مع ازمات نقابية اخرى، حيث تكون الفرصة لاعلان المواقف الزاعقة، حتى ولو لم يكن واضحا تماما كيف ستؤدى هذه المواقف الى تغيير فى السياسة التى ادت الى صدور القانون. ومن المؤكد ايضا ان هناك تيارا وجد فى الزخم والعنفوان الذى ساد الجمعية العمومية للصحفيين فرصة لكى تكون النقابة بديلا عن مؤسسات الدولة كلها فلا تكتفى برفضها للقانون وانما تحدد طريقة الغائه وسبل تجاوزه. ولكن سرعان ماتبين الاثر الفعال للديمقراطية داخل النقابة التى افرزت من خلال انتخابات حرة تنتخب فيها مجلسا لا جدال ولا وهن فى شرعيته حيث اصبح له الحق المطلق فى القيادة وهكذا فان الشهادة التى تعطيها الحركة داخل النقابة لعبور الازمة. هى ان تغيير القانون لا يمكن ان يتم الا من خلال القوة الشرعية لمجلس النقابة. ومن خلال الشرعية العامة للمجتمع فى جوانبها القانونية والسياسية. ولعل ذلك علامة نضج كبيرة ودرس يعتد به وبشارة على ان قوافل من المشتغلين بالعمل العام اصبحت تدرك الطبيعة المعقدة للديمقراطية ولو ان ذلك امتد الى نقابات ومؤسسات اخرى لما وجدناها تنفرط وتنفجر عند هبوب عاصفة او ازمة.

ولعل اللقاء المثير الذى امتد على مدى اربع ساعات ونصف الساعة بين الرئيس حسنى مبارك واعضاء مجلس نقابة الصحفيين كان الذروة التى تم عندها ادراك الحدود السياسية للمؤسسات فى مجتمع ديمقراطى او يتطلع الى الديمقراطية فقد وضح لمؤسسة الرئاسة انها لا يمكن ان تكون طرفا فى الازمة، فبحكم مكانتها وموقعها، فان مكانها الطبيعى ان تكون حكما بين السلطات والاطراف. ووضح ايضا ان هيبة الدولة، ليست موضع اختبار او مساءلة من معارضى القانون. وانما تاكيدها ودعمها يتم من خلال الحوار معهم. فقد طرح مجلس النقابة موقفه المطلوب بالغاء القانون او ايقاف العمل به وطرح الرئيس الحدود القانونية والدستورية بل والسياسية التى يعمل فى ظلها، وهى التى بعد ذلك طرحت على الرأى العام بلا اخفاء او مواربة. وهكذا اصبحنا امام عملية تعليمية متعددة الابعاد لادراك الحدود ربما لم يسبق لها مثيل فى المجتمع السياسى المصرى من قبل.

وللحق ان هذه العملية التعليمية بدات قبل لقاء الرئيس واستمرت خلال الاسابيع الماضية ومنذ صدور القانون. فربما لم يسبق للمجتمع المصرى متابعة لمساجلات قانونية وتشريعية حول سلطات الحكومة ومجلس الشعب والمحكمة الدستورية العليا وقوانين

الصحافة وحقوق التعبير مثلما حدث فى هذه الازمة . فقد حشدت نقابة الصحفيين نخبة من الخبراء القانونيين للتفسير والتحليل وتبيان مواضع الضعف والقصور فى القانون، وبالمثل قامت الحكومة حشدا بحشد نشرته على اجهزة الاعلام المرئية والمسموعة بعد ان فقدت مواقعها التقليدية فى الصحافة القومية. وفى النهاية فان الشعب المصرى اصبح اكثر علما واقل جهلا مما كان حول حدود النظام السياسى الذى نعيش فى ظله وفى اى مجتمع ديمقراطى حق فان مثل هذه العملية التعليمية تحدث كل يوم ولا يوجد فيها مايدهش ولكن ازمة نقابة الصحفيين ربما تكون البداية لمثل هذا التقليد الحميد فى مصر.

ولم تكن المساجلات القانونية فقط جوهر العملية التعليمية كلها، بل جرى نوع من التعليم الذاتى لكل طرف من اطراف الازمة. ففى داخل الدولة ظهر ان التشاور حول القانون لم يكن كافيا داخل اجهزتها ومؤسساتها واتضح ذلك بالتلميح والتصريح من تملص اطراف اساسية داخل الدولة من تبعة القانون وعواقبه، وتجلى ايضا ان «هيبة الدولة» اكبر بكثير من مجرد اعادة النظر فى قانون وداخل النقابة بات واضحا ان التقسيم التقليدى للصحفيين بين الصحافة القومية والصحافة الحزبية ليس له مايبرره ازاء القضايا الكبرى والخطيرة التى تمس جموع الصحفيين بل والوطن كله فالواقع الذي ادهش الصحفيين فى مصر وخارجها. ان القيادات الصحفية فى الصحف التى اعتادوا على وصفها بالصحف شبه الرسمية كانت هى التى تصدت بحزم وعزم للقانون. وحدث ذلك من خلال حوارات داخل النقابة ومؤتمراتها التى لم تكف عن الانعقاد والجمعية العمومية للنقابة وفى الاجتماعات التى عقدها نقيب الصحفيين مجلس النقابة مع كافة القيادات الصحفية دون استبعاد تيار او وجهة نظر وفى الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التى عقدها المجلس مع قيادات الدولة واجهزتها.

نتيجة ذلك كله و كما يحدث فى كل الازمات كان حلا وسطا ربما لا يعطى الطموح الاقصى لكل طرف ولكنه بالتأكيد يمكنه التعايش معه فجوهر الحل كان خلق الآلية الدستورية والقانونية والسياسية التى تكفل اصدار قانون جديد للصحافة يتناغم مع شرعية النظام السياسى فى كفالة حرية الصحافة وحقوق التعبير التى تكفل معا حق النقد وحرمة الافراد والمجتمع. بمعنى اخر ان ماتم الاتفاق عليه كان العودة الى الاصول التى كان ينبغى اتباعها منذ البداية قبل اصدار القانون. ومابعد ذلك تفاصيل للتعامل مع المرحلة الانتقالية حتى صدور القانون الجديد وتوفير الضمانات التى تحافظ على حق الصحافة فى القيام بدورها فى المجتمع.

هل معنى ذلك كله ان نهنىء انفسنا لاننا تجاوزنا الازمة وتوصلنا بسبل ديمقراطية الى حل وسط؟ الاجابة بالتأكيد هى بالنفى فلا مجال للتهنئة لان صحة النظام السياسى لا تقاس بقدرته على تخطى الازمات، وانما بقدرته على منع وقوعها اصلا وعندما يحدث ذلك يكون لدينا كل الاسباب للتهنئة والاحتفال. وربما ساعتها لن نفعل ذلك لاننا سوف نعتبره من الامور العادية والطبيعية التى لا تستحق انفعالا خاصا فالحقيقة ان الازمة كشفت ضمن ماكشفت عن حالة من عدم الثقة والتوجس بين اطراف النظام السياسى جميعا حكومة ومعارضة. ومابين قادة الرأى والدولة. فلم تكن الثقة متوافرة فى مجلس الشعب واحزاب المعارضة الرئيسية بعيدة عنه منذ خمس سنوات، ولا الثقة كانت متوافرة فى نقابة الصحفيين وهى لم تطبق ميثاق الشرف الصحفى مرة واحدة. وكان الافراط فى اصدار قرارات جمهورية بقوانين منشأة لمطالبة البعض باصدار قانون الصحفيين القادم بنفس الطريقة رغم اتفاق الجميع على ان تضييق وتقييد هذا الحق هو الاصل فى الديمقراطية كما ان وجود قوائم سوداء معلنة او غير معلنة لاستبعاد اطراف بعينها من الساحة السياسية والاعلامية لاسباب شتى تتراوح ما بين التكفير السياسى والتكفير الدينى مدعاة لوقوف البعض من الصحفيين وراء المناداة بنوع من «التكفير الصحفى» كل هذه الانواع من «التكفير» لا تليق بمجتمع ديمقراطى حقيقى او يتطلع لبناء ديمقراطية حقيقية. واخيرا فان الاحتقانات المتوالية بين الحكومات والنقابات والتى تجسدت فى قوانين متتابعة، وفى مواجهات ساحتها المحاكم خلقت ذاكرة محتقنة وعصبية دفعت فى بعض الاحيان نحو المواجهة او افتعالها. ولكن حسن الحظ والفطن غلب فى النهاية وبان ان الحكمة ممكنة حتى ولو فى مواجهة ازمة كان لها خصوصيتها وبقى ان تمتد تجلياتها الى مجمل النظام السياسى كله وامامنا فرصة عظيمة قائمة فى انتخابات مجلس الشعب القادم تزيل الشكوك والهواجس حول شرعيته ونظافة الوصول اليه. فنحصل على مجلس ممثل لجميع القوى السياسية فلا يستبعد احد ولا يستبعد احد نفسه، وامامنا شهور قادمة يحدث فيها ذات الحوار الذى حدث بين الدولة والصحفيين مع كل القوى السياسية فى مصر احزابا ونقابات، لكى تزول الاحتقانات فنكفل مناخا صحيا ضروريا للانتخابات وتنوير الرأى العام وإزالة روح الخصومة والمواجهة. واذا كنا فعلناها مرة ونجحنا ولو نسبيا على الاقل فلماذا لا نفعلها مرات ومرات؟



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٥

يشدد كاتب مقال اليوم على اهمية تفهم الطبيعة المعقدة لعملية السلام.. وتناقضاتها الكامنة. ويقدم وجهة نظره من خلال استدعاء بعض معارك الصراع العربى الاسرائيلى، لاستخلاص ان استرجاع اى حق عربى كان نتيجة لمجموعة من السياسات العربية تأسست على التمسك بهذا الحق وتقديم موقف يقبله المجتمع الدولى. ولهذا يطرح من وجهة نظره خمس سياسات مترابطة ومتكاملة فى معركة التسوية والقدس. واولاهما،

مواصلة اجرادات حشد موقف دولى حول مسألة القدس وثانيتها، رفع الاوهام الامريكية فى استمرار حصار بلدين عربيين (العراق وليبيا) وثالثها مشاركة عربية فعالة فى بناء قدرات السلطة الفلسطينية. ورابعتها اجتماع قمة عربية لتوضيح وتفصيل المشروع العربى للسلام وطرح مشروع عربى للقدس. واخيرا، نقل هذا المشروع لكل من يعنيه الامر فى العالم سواء على المستوى الرسمى او الشعبى.□

معركة التسوية والقدس

حزمة من سياسات «العصا والجزرة»

د. عبد المنعم سعيد

ربما لم تكن هناك مصادفة انه فى الوقت الذى كان يعرض فيه على مجلس الامن فى نيويورك موضوع مصادرة الاراضى العربية فى القدس، كان السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى فى واشنطن يضع اللمسات الاخيرة على مذكرة التفاهم الاسرائيلية. السورية التى تم التوصل اليها مؤخرا بخصوص الترتيبات الامنية بين سوريا واسرائيل وربما لم تكن هناك مصادفة ايضا انه فى اللحظة التى اشتد فيها الغضب العربى على العبث الاسرائيلى بالاراضى المحتلة خاصة فى المدينة المقدسة، استمرت فى عواصم عدة المفاوضات الفلسطينية. الاسرائيلية حول القضايا المتنوعة المتعلقة بالحكم الذاتى الفلسطينى ولم يكن غياب المصادفة راجعا الا الى تناقض طبيعى كامن فى كل صراع دولى مابين شعور الاطراف لاسباب متنوعة بالحاجة الى التسوية من جانب، ورغبة كل طرف فى تعظيم مكاسبه وفرض مفهومه للسلام من ناحية اخرى.

وهكذا فان معركة القدس الاخيرة كانت نقطة على هذا المسار المتناقض التى لانظن انها ستكون اخر المعارك، كما انها لم تكن اولها، وقد انتهت هذه المعركة بتراجع اسرائيلى مؤقت قوامه تجميد بوليس الغاء قرار مصادرة الاراضى العربية وحدث ذلك نتيجة الغضب فى الشارع العربى والاسلامى والخطوات المتصاعدة التى اتخذتها الدول العربية من الدعوة الى عقد قمة عربية الى المطالبة بعقد مجلس الامن. وجاء المدد من اخر المصادر توقعا من قبل العرب الاسرائيليين الذين اوشكوا على الاطاحة بحكومة رابين فلم تجد بدا من التراجع. وفى الحقيقة وعلى عكس الشائع، فان هذا لم يكن اول التراجعات الاسرائيلية. فقد خسرت اسرائيل معركة سيناء التى ادعت ان بقاءها فى شرم الشيخ مع الحرب افضل من السلام بدونها. وخسرت معركة طابا وخسرت معركة مرج الزهور عندما نفت اكثر من ٤٠٠ فلسطينى، ولم يكن مصيرهم كما كان مصير مئات الالوف قبلهم وعادوا الى ديارهم مرة اخرى فى كل هذه الحالات كانت هناك حزمة من السياسات العربية لا تكتفى بمجرد اعلان المواقف، وتحقيق الرضا عن الذات باكبر كمية من الصخب الاعلامى وانما كان فيها مايؤدى الى الحصول على الحقوق العربية حتى ولو قطعة قطعة كما اقتطعتها اسرائيل من قبل قطعة قطعة كذلك، والاهم اننا نجحنا فى تقديم موقف يقبله المجتمع الدولى ويستطيع ان يفهمه ويقبله، حتى ولو بدا مستعصيا فى بعض الاحيان على قبولنا وفهمنا، وفى كل الحالات كان الصراع السياسى والدبلوماسى يجرى بينما مفاوضات السلام ذاتها مستمرة فالرسالة العربية كانت هى اننا نريد السلام مع الحقوق العربية فى مواجهة مع الرسالة الاسرائيلية التى ترغب فى السلام مع الهيمنة الاسرائيلية.

والواقع ان مثل هذا الموقف لم يكن مقبولا من كثيرين لم يتفهموا كثيرا الطبيعة المعقدة لعملية السلام، فقد كان هناك تيار يدعو الى وقف مفاوضات السلام الراهنة على كافة مساراتها، ووقف اجراءات التطبيع التى يجرى بعض منها وعودة المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل الى ماكانت عليه ولدى البعض كان المطلوب الغاء اتفاق اوسلو والعودة الى الكفاح المسلح من جديد. اى بعودة الاوضاع الى ماكانت عليه قبل عملية السلام التى بدات فى مدريد، كل هذه الخطوات بالتاكيد كانت سوف ترفع الثمن الذى على اسرائيل دفعه نتيجة خطواتها لضم القدس، ولكنها لاتشير قطعا الى امكانية عودة المدينة المقدسة الى اليد العربية مرة اخرى، فالواقع ان مافعلته اسرائيل من مصادرة للاراضى العربية فى القدس كان جاريا حتى قبل توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية اى عندما كانت كل الشروط المطلوب تطبيقها الان موجودة ومتوافرة ولم تحم القدس من الاغتصاب الاسرائيلى ولاجعلت اجراءات تهويدها اكثر بطئا، وزد على ذلك ان التطبيع العربى مع اسرائيل لايزال محدودا للغاية، وتاثيرات رفع المقاطعة الاقتصادية من الدرجة الثانية لايقل محدودية، ومن ثم فان ماسوف تدفعه اسرائيل للتراجع عن هذه الخطوات لن يزيد على تاثيراته الرمزية، والاهم من ذلك كله ان الوقت اصبح غير الوقت والزمن غير الزمن، والتغيرات فى النظام العالمى حتى الان غير مواتية للمصالح العربية وحتى عندما كان الاتحاد السوفيتى موجودا، وتوازن القوى كان افضل مما هو عليه الان بالنسبة للجانب العربى، وحتى لم تكن حرب الخليج الاولى والثانية قد حدثت بعد فان القدس لم يجر احتلالها فقط بل وضمها كذلك.

ولكن التراجع الاسرائيلى لايزال محدودا وعلى الاغلب فانه مؤقت ولن يلبث ان يعود مرة اخرى ربما فى صور جديدة، ومن ثم فان معركة القدس كما

هو الحال مع معركة باقى الاراضى العربية المحتلة لاتزال مستمرة، والمطلوب من الجانب العربى تحديدا حزمة من السياسات التى تمزج ما بين العصا والجزرة على الوجه التالى:

● اولا، ان الاجراءات التى اتخذتها الدول العربية بخصوص القدس لاينبغى توقفها طالما ان اسرائيل لم تلغ قراراتها الحالية والسابقة. ومن ثم هناك ضرورة لتوجيه الوفود لشرح الموقف العربى للدول الاعضاء الدائمة فى مجلس الامن وربما عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية، والجمعية العامة، وباقى المؤسسات الدولية، واستخراج ماامكن من القرارات.

● ثانيا، ان هناك نقطة اساسية وهو انه طالما ان الولايات المتحدة واسرائيل تضربان الحائط بالقرارات الدولية، فانه سوف يصعب اقناع الشعوب العربية بالالتزام بهذه القرارات ازاء العراق وليبيا، واذا كان الكونجرس الامريكى يريد رفع الاوهام عن الدول العربية فيما يتعلق بالقدس فان مجالس الشعب والشورى العربية بمقدورها ايضا رفع الاوهام لدى الولايات المتحدة فى استمرار المشاركة العربية فى حصار بلدين عربيين شقيقين، ان مثل هذه الخطوة سوف تكون صعبة بالنسبة لعدد من الدول العربية فى الخليج فيما يتعلق بالعراق، ولكن تجاوز الجراح والاحزان اصبح الان ضرورة اذا كان الحديث عن القدس الشريف حقا وصدقا.

● وثالثا، وحتى نكتسب مصداقية فيما نقول، فانه اصبح من الضرورى تعزيز الصمود الفلسطينى فى الاراضى الفلسطينية المحتلة خاصة القدس، واذا كان كلامنا ليس هذرا عن القدس وقيمتها الروحية فان مشاركة فعالة فى بناء قدرات السلطة الفلسطينية من الجانب العربى، وليس اعتمادا على الهبات والمعونات الدولية، يصبح ضرورة لافكاك منها. هنا فان ضريبة قدرها دولار واحد من كل عربى يمكنها توفير ٢٤٠ مليون دولار لانقاذ القدس سوف تعد الاختبار الحقيقى لصدق عواطفنا الدينية والروحية ازاء المدينة المقدسة.

● ورابعا، وفى خطوة موازية للخطوات السابقة فان القمة العربية اصبحت ضرورة لا غنى عنها ولاينبغى مطلقا ان يكون عقد القمة او الغاؤها رهنا بما تتخذه اسرائيل من قرارات هذه القمة يمكنها التاكيد على المشروع العربى للسلام بقدر اكبر من التحديد والتفصيل فيكون واضحا ان الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة لن يكون مجرد انهاء لحالة الحرب، او العودة الى ماكانت عليه الاوضاع قبل عام ١٩٦٧ وانما هو خطوة ضرورية لاقامة مستقبل جديد فى المنطقة يكون فيه لاسرائيل القبول كدولة لها كل العلاقات الطبيعية التى تقام بين الدول، وربما ان الاوان لطرح مشروع عربى خاص بالقدس سبق ان طرحته اطراف فلسطينية بجعلها عاصمة لدولتين مع ادارة مشتركة للمدينة نصفها من العرب والاخر من اليهود.. وهكذا نقسم المدينة ونبقى على وحدتها فى نفس الوقت. والأهم نصنع عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

● وخامسا، ان هذا الموقف العربى من السلام ومن القدس يجب ان يحمل الى كل العواصم الهامة فى العالم وفى مقدمتها واشنطن بالطبع والى داخل اسرائيل نفسها من اطراف رسمية وغير رسمية. فالواقع انه رغم اتفاق كل من الليكود والعمل على السياسات الخاصة بالقدس، الا اننا لانستطيع اغفال انه يوجد داخل اسرائيل عرب يشكلون ١٨٪ من الدولة (وهؤلاء لعبوا دورا مرموقا فى تجميد قرارات المصادرة الاسرائيلية الاخيرة)، وهناك اليسار الاسرائيلى الذى تشكله حركة السلام الان وحزب ميرتس المشارك فى الحكومة والمعترض على الخطوات الاسرائيلية الاخيرة، ولكن استمراره فى الائتلاف الحاكم ينبع من تخوفه من عودة الليكود الى الحكم الذى يعنى فى الحقيقة اعدام عملية السلام برمتها هذه القوى مجتمعة تشكل مايقرب من ثلث الشعب الاسرائيلى وهى كتلة لاباس بها ويمكن زيادتها كلما وضح المشروع العربى للسلام وكان اكثر تحديدا من كل ماسبق.

هذه الخطوات المتكاملة فيها عصا زيادة التلاحم العربى ازاء اسرائيل، وعودة العراق وليبيا الى الصفوف العربية مرة اخرى هى اضافة للقوة العربية فى وقت تحتاج فيه الى كل اضافة كما ان فيها جزرة الرغبة فى السلام واستيعاب اسرائيل داخل المنطقة ودلالة مابعدها دلالة على صدق التوجه العربى نحو السلام، مع عدم التفريط فى الحقوق العربية الاساسية فى نفس الوقت فلندق على طبول السلام بقوة، اما طبول الحرب فلتكن دقاتها اخر الدقات وليس اولها. □

كاتب هذا المقال، مثقف مصرى بارز، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالاهرام».□



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ويكلى

التاريخ: ٨ يناير ١٩٩٥

The price of freedom

Abdel-Moneim Said, director of Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies, considers the likely results of the press law on Egypt's political and economic future

The recent amendments introduced to the Penal Code and Criminal Procedures Law met with a mixture of shock and anger on the part of journalists. Nor should their reactions come as a surprise, given that the new amendments have restricted the press at a time when freedom is needed more than ever. The haste with which the law was approved by the People's Assembly was unusual. Nor were the explanations offered by the speaker, Dr Fathi Sorour, convincing. Is it plausible that the Ministry of Justice has been studying the issue for a whole year when the amendments were passed by the People's Assembly and ratified in the space of two days?

Why was the matter not postponed until the new Assembly comes into session, following parliamentary elections? This would certainly accord with precedents, and with the way other significant legislation, such as the housing laws, have been treated.

Should the law be implemented in spirit and letter freedom of the press would be in grave danger, a result of the ambiguous and vague terminology of the new legislation. If the law is not implemented then questions arise over the credibility and prestige of the state. Neither option seems desirable. But then it would be equally undesirable to apply the law selectively since to do so undermines the very foundations of the legal system.

The law, then, seems likely to fuel the contention between the state and journalists, a situation on which no political party could capitalise, but which might prove useful to other forces in the country, who will seek to put such strained relations to their own use.

Egypt's victory over terrorism — the most significant national achievement since the October War of '73 — was the result of consensus, testimony to a resistance that united all the active forces in society. Artists, thinkers, journalists and politicians all played major parts, supporting the security effort despite threats and intimidation. Farag Foda paid with his life. Attempts were made on the lives

stand Egyptians take. National conciliation appeared to be the order of the day, with the opposition parties agreeing to participate in the forthcoming elections, a move that would have ended the tense atmosphere prevailing since 1990.

The overall picture had been promising, despite incidents of conflict between the government and the syndicates. Within such an atmosphere of conciliation surely it would have been possible to contain what is deemed the abuse of freedom on the part of a few journalists? Such abuses, it could be said, are an inevitable result of greater democratisation. The latest amendments to the law regulating the press though constitute dark clouds in a sky that was brightening. What do the clouds portend?

Certainly they must raise doubts among those considering participating in the coming elections about the extent of freedom to be allowed in political debates. If perceived abuses of freedom had ever constituted sufficient grounds for the enactment of laws, then democracy could never have emerged anywhere in the world. Elections presume a belief in the importance of establishing a broad base for representation, which implies the wide exercise of freedom despite the awareness that abuses in terms of extremism or speculation can arise. Extremism and speculation in the exercise of democracy may be essential to the nature of democracy, since extremism plays an important role in bringing its opposite, moderation, to the attention of the public.

Doubts about democratic freedoms, in addition to increasing the friction between the government and press, could well act as an impediment to economic growth since there is a clear linkage between a favourable investment climate and a healthy political climate.

But the clouds on the horizon cast their shadows not just across the domestic political arena but across the international scene, and might affect Egypt's ability to play a significant regional role. Until the beginning of this year the international media had not given an objective picture of violence in Egypt, preferring instead to make out that Egypt was another Algeria. This picture, besides its negative impact on tourism and foreign investment, also hampered Egypt's implementation of foreign policy objectives since by defaming Egypt, Egyptian policy was automatically called into question.

As terrorism subsided, and a consensus

of Makram Mohamed Ahmed and Naguib Mahfouz. It can hardly be argued, then, that journalists and writers shunned their responsibilities in the battle against terrorism. They set to work, fostering public awareness and urging the whole nation to resist the onslaught. Some paid with their lives.

Should we be surprised by this willingness to face danger? No, not when we consider that the defence of legitimacy, its safeguarding through national unity, is an intrinsic Egyptian value. This has been demonstrated time and time again, not only with regard to terrorism, but in many other vital areas linked to national security. We need only remember the debate over the Nuclear Non-Proliferation Treaty (NPT) and the opposition to Israeli confiscation of Arab lands to see the unified

emerged, Egypt's credibility was strengthened, a prerequisite for the country to play an effective regional role and in attracting foreign investment. The new amendments throw away our hard won gains. The normalisation of relations between the government and the opposition, between the intelligentsia and the state, which would result from the holding of unhampered elections, has been wrecked. Nor does Egypt lack enemies who will attempt to capitalise on the recent legislation as evidence that Egypt has yet to win its battle against the terrorists, and who will suggest that a new surge of violence is about to erupt.

The portents of the clouds on the horizon are not good. They will diminish Egypt's reputation and seriously effect its ability to attract investment, so necessary a part of economic recovery. Control of libel and defamation in the press against individuals would be better served by making information more readily accessible. Rumours can be killed only by the provision of accurate and timely information. Rumour, in any case, is better discussed in papers than secretly diffused and inflated in the streets. And while it would be impossible to condone the journalistic malpractice evident in some newspapers, we should view their shortcomings as a reasonable price to pay for the freedom of the press. It seems relevant here to recall the words of Youssef Idris: "The sum total of freedom of the press available in the Arab world is not enough for as much as half a journalist." I wonder how he would have reacted to the present amendments.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٨ يناير ١٩٩٥

معنى الدور الإقليمي

الاختيار المصرى بين الاختيارات الاقليمية الكبرى والتاليف فيما بينها جوهرها تحديد دور مصر الاقليمي وبالرغم من ان كثيرين لايكفون عن الحديث عن دور مصر المؤثر فى اقليمها، واخرون لايقلون كثرة يتحدثون عن تراجع هذا الدور. وايا كانت طبيعة الجدل والحوار فان احدا لم يتوقف لكى يقول لنا ماذا نعنى بالدور الاقليمى لمصر، وكانه بديهية لاتحتاج تحديدا ولاتعريفا. البعض تحدث عن موقع وموضع مصر الجغرافي، واخرون طرحوا وزنها السكانى والحضارى، ولكن كل ذلك مسببات ودوافع للدور وليس وضع كل ذلك فى سياق علاقات دولية واقليمية وتاريخية محددة، وسلوكيات يمكن للسياسة الخارجية ان تتبعها فى خطوات يمكن السير فيها.

فالواقع ان مصر. ربما بحكم موقعها الجيوبو ليتيكى المتميز. كانت من اكثر دول العالم الثالث حساسية للتغيرات فى النظام الدولى والاقليمى ومن اكثرها تاثيرا فيه، اما عن حساسيتها فقد تجلت فى تاثرها بالتغيرات التى واكبت النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية وبحكم عدائها للاستعمار الغربي، وسياسة الاحلاف الغربية، فانها رفضت النموذج الغربى للتنمية الاقتصادية والسياسية. وكان نظام الحزب الواحد والسياسات الاشتراكية فى الستينيات، وسياسة التصنيع والتعليم المجاني، فى جزء منها انعكاسا للتيار العالمى الصاعد للنظام الاشتراكى وحركة التحرر الوطنى العالمية التى وجدت فى هذا النظام نموذجا بديلا للنظام الراسمالى. وخلال السبعينيات وعبر سياسات الانفتاح الاقتصادى والتعددية السياسية وتنمية القطاع الخاص، فان مصر شكلت استجابة مبكرة للازمة العالمية للنظام الاشتراكى التى بدات فى الظهور فى النصف الثانى من السبعينيات.

واما عن تاثيرها فى النظام الدولى فتمثل فى الثورة المصرية وقيادتها فى الخمسينيات والستينات لحركة التحرر الوطنى العربية، والعالم الاسلامي، وحركة عدم الانحياز التى مالبثت ان اصبحت جزءا من عملية تضييق الفجوة الاستراتيجية بين النظام الاشتراكى والنظام الراسمالي، وعلى العكس خلال السبعينيات والثمانينيات، لعبت مصر دورا ملموسا فى تقويض ذلك كله بدا بطرد الخبراء السوفيت من مصر فى يوليو ١٩٧٢، ثم الغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٦، فى نفس الوقت بدات مصر فى الاقتراب التدريجى من المعسكر الغربى وخاصة الولايات المتحدة حين سلمت لها بقيادة عملية ادارة الصراع العربى. الاسرائيلى بدءا من اتفاقيات الفصل بين القوات فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣. وكان ذهاب الرئيس انور السادات الى القدس ثم كامب ديفيد ايذانا باستبعاد الاتحاد السوفيتى من ادارة الصراع العربى. الاسرائيلى ثم من الشرق الاوسط كلية اللهم الا من جيوب فى سوريا وليبيا واليمن الجنوبية واثيوبيا. وبعد الغزو السوفيتى لافغانستان لعبت مصر دورا فى تقويض النفوذ السوفيتى داخل منظمات العالم الثالث وحركة عدم الانحياز، وهو ماساهم فى تدهور المكانة السياسية والاخلاقية العالمية للنظام الاشتراكى وهكذا فان مصر لم تكن مجرد شاهد على التغيرات فى النظام الدولى خلال العقود الاربعة التى تلت نشوب الثورة المصرية، بل انها تاثرت واثرت فيها بحكم موقعها الجغرافى ووزنها النسبى فى المنطقة التى تعيش فيها، وبحكم قدرتها على التاثير فى دوائر اوسع منها. ومن خلال هذا الدور تمكنت مصر من استعادة سيناء مرتين ومن الحصول على اكبر قدر من المعونات من المعسكرين الاشتراكى والراسمالى وبالاضافة الى المكانة العالمية التى حققتها مصر فان مكانتها الاقليمية لم تكن اقل تميزا نتيجة قدرتها على صياغة قائمة الاعمال لمنطقة الشرق الاوسط باكملها حربا وسلاما واشتراكية وراسمالية واقترابا او ابتعادا عن الشرق والغرب. وهكذا فان الدور الاقليمى والعالمى لمصر ارتبط دوما بهذه القدرة، ويصبح السؤال الآن ماهى قائمة الاعمال والنموذج والرؤية التى تطرحها مصر فى ظل الظروف الدولية والاقليمية الراهنة والذى يمكن ان يدفع الاخرين فى المنطقة لتقليده، او تقديره، او الالتفاف حوله، او الرهبة والخوف منه، او كل ذلك معا. تلك هى القضية..!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٠ يناير ١٩٩٥

حرية الصحافة .. وحرية الصحفيين!!

د. عبد المنعم سعيد

منذ منتصف السبعينيات ومصر تمر بمرحلة من التحول الكبير في كافة مناحي الحياة واضحة وظاهرة للجميع: من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية في النظام السياسي، الى التغير من نظام اقتصادي يقوم على المركزية الى اقتصاد يقوم تدريجيا على اتباع اليات السوق، وباختصار من هيمنة كاملة للدولة واجهزتها الى مشاركة متزايدة للمصريين كافراد في ادارة شئون بلدهم سياسيا واقتصاديا. وللحق ان هذه التحولات بدأت في مصر ليس فقط قبل غيرها من الدول، وانما قبل الاشهار التاريخي لسيادة السوق في السياسة والاقتصاد في معظم دول العالم فيما اصبح مصطلحا على دعوته بالنظام العالمي الجديد منذ بداية العقد الحالي. ورغم السبق الذي احرزته مصر في هذا التطور على مدى العقدين الماضيين، فانه ليس من السهل تحديد مدى تعمقه وتجذره حتى يمكن القول بان التحول قد تم وان التطور قد وصل الى مداه المطلوب والمأمول. على اية حال فان ذلك متروك للنقاش العام الخصب الذي يدور في مصر حول شرعية ومشروعية التغيير ووجوبيته وجدواه وسرعته. ولكن الأمر الذي بدا ان التطور والتحول حدث فيه بالفعل ويلقى القبول العام من جمهرة القوى السياسية والفكرية في المجتمع فقد كان في ساحة حرية التعبير عن المصالح والتيارات المختلفة في المجتمع. ظهر ذلك ليس فقط في الساحة السياسية التي تتصدرها الاحزاب، وانما ايضا في الساحة الاجتماعية والاقتصادية حينما ظهرت الاف من الجمعيات الاهلية التي بدأت كل على طريقتها الخاصة في تصدر العمل العام وبلورة المطالب الاقتصادية والاجتماعية. ولكن قصب السبق كان ولا جدال في مجال الصحافة. وبعد ان كانت مصر لا تعرف الاحقبة من الصحف الشمولية في اغلب توجهاتها، فانها لم تلبث ان عرفت كما هائلا من الصحف الحزبية، تبعها تطور كبير في الصحافة القومية كما ونوعا نحو تلبية مطالب القراء باصدارات جديدة ومتنوعة، وفي التعبير عن كافة التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع. وقد حقق ذلك حيوية كبيرة في المجتمع السياسي من اجل تحقيق الخير العام كانت الى حد كبير موضع الرضا للمصريين والاعجاب، وربما الحسد احيانا. من اقرانهم خارج مصر. ولم يكن ذلك ممكنا بدون الحرية التي حصلت عليها الصحافة والتي جعلت منها في بعض الاحيان منافسا لمجلس الشعب في ادارة الحوار الوطني بعدما بقيت قوى سياسية خارجة لاسباب قد تخصها او تخص غيرها.

ومنذ مطلع التسعينيات فان هذا التحول والتطور المحمود داخليا وخارجيا اصبح يتعرض لخطر بالغ من داخل الصحافة ذاتها ومن خارجها. من داخل الصحافة حينما استبد بالبعض روح الاثارة والتهييج على المناقشة والمناظرة الموضوعية، ولغة المهاترة وتبادل النعوت التي تركز على الدوافع الشخصية الحقيقية او الوهمية بدلا من مقارعة الحجة والرأى على اساس جدارتها الذاتية. ومن خارجها جاء الخطر من قوى الارهاب التي حولت الكلمات الى طلقات اردت فرج فودة والى طعنات اصابت نجيب محفوظ. وجاء الخطر ايضا في احيان كثيرة من تمييز غير مفهوم بين حرية الصحافة وحرية الصحفيين، متفقا ولا خلاف عليها، بل ان الكثيرين يرسون ان الصحافة تمثل السلطة الرابعة بحكم الدستور وهو ما لا تتمتع به دساتير الدول الاخرى، الا انه يبدو ان حرية الصحفيين ليس متفقا عليها بالشكل الكافي.

والواقع ان حرية الصحافة لا تستقيم الا بحرية الصحفيين في الحصول على المعلومات ووصفها وتقييمها، ومن ثم فان الفصل بينهما لا يؤدى إلا الى خلل يفسد كلتيهما. ولا جدال ان هناك جدلا عالميا الآن حول المدى الذي تقود اليه حرية الصحفيين في وسائل الاعلام والاتصال المقروءة والمسموعة. وما يمكن ان تصل اليه في السيطرة على الرأى العام وتقييد حركة المؤسسة الاخرى في المجتمع على القيام بادوارها التي تحددها لها النظم السياسية والثقافية. الا انه ايضا ورغم هذا الجدل. فان الاتفاق العام هو ان تقييم المسئولية الصحفية موضعه الرأى العام والحوار المباشر في الساحة الفكرية والثقافية، وتنظيمات الصحفيين انفسهم التي تضع قيودا ادبية على الشطط الذي يمكنه تهديد السلام الاجتماعي والسياسي في اى مجتمع حسب قوته الذاتية وقدرته على التماسك والترابط. وفي الحقيقة فان المجتمع المصري مازال يعلمنا كل يوم دروسا جديدة في قدرته على التمييز بين الغث والسمين. والصالح والطالح. ومواجهة انواع مختلفة من الارهاب المادى والمعنوى، التي قل توافرها في مجتمعات اخرى، وهو الامر الذي اظهره بوضوح استطلاع الرأى العام الذي اجرته صحيفة الأهرام ويكلى مؤخرا.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ١١ يناير ١٩٩٥

المعضلة الروسية في سياق حركة الامتداد العالمي للرأسمالية المعاصرة

عبدالمنعم سعيد *

■ لا يخطئ التامل في خريطة العالم نموذجين من العلاقات بين الأمم والشعوب: أولهما يأخذ شكل قوس طرفه الأيسر يبدأ عند مضيق ماجلان عند الرأس المدبب لاميركا اللاتينية، ثم يرتفع منحنى القوس ليشمل الاميركتين ثم يعبر المحيط الاطلسي ماراً بغرين لاند وايسلندا، وبعدهما غرب أوروبا ووسطها: ثم ينقطع القوس انقطاعا هائلا بفعل وجود منطقة شرق اوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، ليعود مرة أخرى فيعلن عن نفسه في منطقة أسيا - الباسيفيكي شاملا جنوب الصين والدول الصناعية الجديدة، منحدرا حتى نهاية طرفه الأيمن في نيوزيلندا. في هذا النموذج يسود التفاعل القائم على التعاون والاندماج والتنافس المميز للنظام الرأسمالي المعاصر بمؤسساته وشركاته العابرة للقوميات والقارات، وأسواق المال الكونية.

وثانيهما ما يقع بين جناحي القوس من حدود الصين شرقا حتى حافة الاطلسي غربا ومن جمهوريات وسط أسيا وتركيا والبحر الابيض شمالا حتى نهاية شبه القارة الهندية والقارة الافريقية جنوبا. هنا يسود نموذج للصراع والتفكك والحرب الاهلية والنزاعات الاقليمية والثارات التاريخية التي لا تنتهي، وباختصار شديد، علاقات ما قبل الرأسمالية، حيث يهتم البشر بتاريخهم وذواتهم وهويتهم، اكثر مما يهتمون بالانتاج والتسويق.

«النظام العالمي الجديد» والمتجسد في القطبية الآحادية للنظام الرأسمالي الكوني المعاصر والمتمثل في النموذج الاول، لا يمكنه التوقف بفعل التكنولوجيا والتمدد الصناعي والانتاجية المتراكمة. وهو يفعل ذلك عن طريق دعم العلاقات بين اطرافه وتنظيم التنافس بينها، ثم الاستمرار في الزحف على بقية العالم دعما لحركة الاسواق وسعيها الذي لا يلين في التوسيع الدائم. هنا تبدو مهمة استكمال القوس ذات أولوية، وجعل منطقة الانقطاع للكتلة السوفياتية السابقة منطقة وصل واتصال لا غنى عنها بالمعنى الاقتصادي والاستراتيجي للكلمة. وقد وضعت سياسات مثل الانتساب للاتحاد الاوروبي، تمهيدا للانضمام اليه، والشراكة في حلف الاطلسي ودول شرق اوروبا، على طرق الاندراج في القطب العالمي المعاصر، طال الوقت او قصر. ولكن المعضلة الكبرى تبقى روسيا الاتحادية بامتدادها الضخم حتى ساحل الباسفيكي، حيث تشكل كتلة منقطعة ومنفصلة لا يمكن اكتمال القوس من دونها او تركها لحالها، وحتى لو تركت لحالها أكلت بعضها او نفسها مثل دول كثيرة في العالم. فهي فإنها لن تترك العالم لحاله، وعلى الاغلب يمكنها كسر القوس كله، ان لم يكن تدمير البشرية كلها باسواقها وحضارتها.

هنا فإن مهمة النظام العالمي الجديد وهو يحاول ترسيخ وجوده ويدعم ركائزه، تختلف جذريا عما كانت عليه الحال خلال فترة الحرب الباردة وعصر القطبية الثنائية، حيث كانت مهمة طرفي القوس الرأسمالي «احتواء» الاتحاد السوفياتي واعتصاره وتفكيك اوصاله. اما وان المهمة انجزت منذ سقوط حائط برلين، وما تلاه من نهاية حلف وارسو والاتحاد السوفياتي ذاته، فإن المهمة اختلفت واصبحت ضرورة تحقيق الاندماج الروسي في النظام العالمي، وهي - كما هي الحال في كل المهام - تستهدف فرصا وتتجنب مخاطر. الفرص واضحة في ما لدى روسيا من احتمالات سوق هائلة ومن موارد بشرية وطبيعية كبيرة. والمخاطر لا تقل وضوحا، فروسيا لا تزال مسلحة حتى الاسنان بالقنابل والصواريخ الذرية. كما ان قدرتها على تصدير العنف وادواته الى الشرق الوسط وباقي العالم لا تزال معتبرة. ولكن وضوح المهمة لا يغني عن صعوبتها وتعقيدها، ولا ينفي عنها وتوعها ضمن عملية جدلية كبرى لحركة النظام الجديد في تعامله مع بقايا الماضي وآثاره ومحاولته استيعابها في اطار تاريخي جديد.

والنظام العالمي الجديد يريد ثلاثة تحولات جذرية في روسيا بينها تناقض حاد، واسهلها اقرب الى المستحيل. اولها تحول روسيا من دولة شمولية الى دولة تعددية وديموقراطية وفيدرالية بالمعنى الحقيقي للكلمة، وثانيها تحول اقتصادها المركزي القائم على الادارة بالاوامر الى اقتصاد غير مركزي مستند الى قواعد السوق، وثالثها التحول من دولة امبريالية - بالمعنى التقليدي للكلمة اي الدولة الساعية للتوسع الجغرافي الذي يحتوي قوميات متعددة - الى دولة قومية بالمعنى الاوروبي للكلمة. والتناقض يظهر من طبيعة النظام الذي يفتح الباب لمصالح اقتصادية متنوعة تتضارب وتبطئ عملية اتخاذ القرار في دولة تدهورت احوالها، كما تضاعف المطالب الشعبية باتجاه استهلاكي في وقت تضعف المدخرات الشعبية وتتزايد الحاجة لشد الأحزمة على البطون، وتتصاعد مطالب الاقليات والجماعات الاثنية المتنوعة من اجل الاستقلال او اشكال مختلفة من الحكم الذاتي، في وقت لم تبرد بعد عمليات الانفصال الكبرى للجمهوريات السوفياتية السابقة. وكل ذلك لا يوفر لحظة مواتية بأي معنى لعمليات التحول الى اقتصاد السوق الذي اصبح حقيقة غير موجودة نتيجة انهيار الاقتصاد نفسه، فلم تعد المشكلة تحويله من شكل من اشكال الملكية الى شكل آخر وانما باختصار شديد خلقه من الاساس. التحول الثالث في ظل الديموقراطية التي اصبحت نوعا من تصاعد المطالب دون حساب لتكلفتها، واقتصاد السوق الذي لم يكن الا تعبيرا عن اقتصاد منهار، اصبح لا يعني سوى سعي كل قومية الى الفكاك بنفسها خاصة اذا ما كان لديها حد ادنى من الثروة ذات السعر العالمي مثل النفط، للنجاة بنفسها من جمهورية منهارة ومفلسة.

في الواقع العملي فان التناقض الحاد بين التحولات الثلاثة خلق اوضاعا لم يكن لأحد من المخططين في النظام العالمي القدرة على التنبؤ بها، او حتى تخيلها، في اكثر كوابيسه ازعاجاً. فالتصور السائد كان أن التحول الديموقراطي الروسي يخلق مجتمعاً يقوم على القانون وحرية التعبير والانتخابات التي تتيح فرصا متكافئة للجميع، ورغم ان بعضا من هذا تحقق بالفعل مثل انتشار حرية التعبير، كما جرت

انتخابات حرة، الا ان الثمن لم يكن اقل من الفوضى الشاملة وانهيار سلطة الدولة والقانون، وحصول الحزب «الليبرالي الديموقراطي» الفاشي على ٢٥ في المئة من اصوات الناخبين في انتخابات كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٣ التي اعقبت الهجوم بالمدفعية الذي قاده رئيس الجمهورية بوريس يلتسن، الذي لم يلبث ان اعطى لنفسه سلطات استثنائية يستطيع بموجبها اعتقال الافراد لمدة ثلاثين يوما بدون توجيه تهمة محددة. وفي الاقتصاد ولما كانت الحال هي خلق اقتصاد جديد، فان المسالة في جوهرها كانت ان يظهر الى السطح ذلك الاقتصاد غير الرسمي الذي كان موجودا جنبا الى جنب مع النظام الرسمي، وبانهيار الأخير ظهر الاول بقوة وضراوة، ولما كان بطبيعته سريا وفي بعض الاحوال اجراميا فان اقتصاديات السوق المطلوبة لم تزد عند التطبيق عن انشطة اقتصادية طفيلية تتحكم في اجزاء واسعة منها عصابات المافيا. وعملية التقليص الجغرافي للامبراطورية السوفياتية خلقت مشاكل لا حد لها، فالروس كانوا على استعداد لقبول التخلص من قوميات الاطار الخارجي للامبراطورية، ولكنهم كان عليهم البحث عن هوية قومية لدولتهم، وهذه المهمة لم تكن سهلة باي مقياس. فروسيا نفسها دولة مركبة، ومن ثم فان «سرطان» الاستقلال ما لبث امتداده ان تتشعب داخل الدولة الروسية ذاتها، وفوق ذلك ان روسيا نفسها كانت مرتبطة في ظل النظام السوفياتي السابق بروابط اقتصادية مع الجمهوريات الاخرى يصعب فصمها دون آلام بالغة، والاهم ان الجمهوريات السوفياتية السابقة شهدت حالات من عدم الاستقرار والحروب الاهلية على الحدود الروسية لا تستطيع موسكو التغاضي عنها خاصة وانها اصبحت تمس مباشرة الاقليات الروسية في تلك الجمهوريات.

النتيجة النهائية لمحاولة وصل القطيعة بين طرفي القوس الرأسمالي العالمي عن طريق اعادة خلق روسيا في صورة متناغمة مع المنظومة الرأسمالية، لم تكن الا تعميق الانقطاع وخلق حالة من الفوضى المنذرة. وفي الحقيقة فان هذا الفشل لم يكن الا اعلانا عن اخفاق محاولة للقسر التاريخي، والهندسة الدولية التي تغفل الحاجة الى تطور ونضوج الظروف والشروط اللازمة للتحول. ولعل ذلك هو ما ادركته المنظومة الرأسمالية العالمية، ومن ثم فان اهدافها وحركتها في احداث التحولات في روسيا اصبحت اكثر تواضعا ورشدا، حتى لو اقتضى الحال الانتظار لفترة اطول حتى يتحقق الاستقرار ويحدث ملء الفراغ بين طرفي القوس الرأسمالي. فتم القبول وتاييد شخصية غير كاملة الاهلية الديموقراطية مثل يلتسن، وتم التغاضي عن عديد من ممارساته غير الديموقراطية، ولم يعد الهم في روسيا الا اقامة دولة القانون التي من دونها لا تقوم دولة او مجتمع سياسي او اقتصاد سوق. وفي الاقتصاد انتهت تلك الايام التي كان العلاج فيها بالصدمة والتحولات الجذرية المفاجئة، وأصبح هناك اجماع على ان الاصلاح الاقتصادي سوف يستغرق وقتا اطول، وبمعدلات اكثر بطئاً، ومع الاحتفاظ بقدر من قطاع الدولة يوفر قدرا من التوازن الاجتماعي اللازم للحفاظ على الاستقرار والامن، والذي يمكنه توفير حد ادنى من السوق الذي تتحرق دول رأسمالية كثيرة للدخول فيه.

وفي مجال التقليص للتوسع الامبريالي الروسي، فان النظام العالمي اصبح يدرك بشكل اكبر خطورة المزيد من التفكك في الدولة الروسية، بل خطورة التفكك والانهيار على حدودها، ومن ثم فانه لم يحتفظ لروسيا بحق وراثة الاتحاد السوفياتي السابق في الالتزامات الدولية وفي الامم المتحدة بل اصبح ينظر الى جيرانها بعيون روسية كما هي الحال مع اوكرانيا، واصبح مقبولا ان تقوم روسيا بـ «حفظ السلام» في جورجيا وطاجيكستان، والنظر في الاتجاه الآخر عند حدوث تمرد الشيشان. وباختصار شديد تم قبول قدر من المجال الحيوي الروسي يشمل جيرانها الذين كانوا حتى وقت قريب جزءا منها في امبراطورية سوفياتية واحدة، والاهم من ذلك كله وقبل مضي العام الثالث على الانهيار السوفياتي الكبير، انه لم يعد مطلوبا أن تتطابق مواقف روسيا مع مواقف الغرب اذا كان ذلك سيساهم في بناء وتقوية الشعور القومي داخلها بشكل معتدل، ومن ثم كان موقف روسيا مسموعا في ازمة البوسنة، وازمة الحشود العراقية على الحدود الكويتية. وعندما حدث اجتماع بودابست لمؤتمر التعاون والامن في اوروبا لم يندهش كثيرون عندما اعلن يلتسن عن نشوب السلام البارد بينه وبين اصدقائه الجدد.

وراء التواضع في المطالب الغربية، وتغيير السياسات ازاء روسيا من الاتجاه الى التغيير الكاسح والسريع في سياستها الداخلية والخارجية، ان عملية الجدل التاريخي لبزوغ وترسيخ «النظام العالمي» الجديد ووصل انقطاعاته، لا تتم من خلال علاقات دولية بين الدول، وانما تتدخل فيها الى حد كبير عوامل تاريخية معقدة داخل الدول ذاتها وداخل النظام ذاته. وكما اوضحنا فان الداخل الروسي بقدراته وحدوده كاد يقرب من الكارثة ومن ثم تغير الاتجاه، نحو الاعتدال والقبول بمعدلات اقل وابطأ من التطور، ولكن الداخل في الدول الرأسمالية ذاتها لم يكن اقل فاعلية، فعملية تطوير روسيا على النمط الرأسمالي الغربي اضحت عملية قاسية التكاليف من حيث قدرة المجتمعات على تحملها.

ففي بداية عملية التحول في ١٩٨٦ كانت الاسباب السياسية المتمثلة في ضرورة دعم وتاييد غورباتشوف واضحة في مقابل دفعه أيضاً الى القبول بالتخلي عن اوروبا الشرقية والقبول بوحدة المانيا، كما ان حجم الانفاق كان من الممكن تحمله، ولذا قدمت المانيا لروسيا قرضا في ١٩٨٨ قيمته ثلاثة مليارات من الدولارات، ومعه مليار من تسهيلات القروض، ثم بعد ذلك ١٢ مليار مارك لاقامة المساكن للقوات السوفياتية المنسحبة، رافقها ٣ مليارات مارك الماني من التسهيلات بلا فوائد، ومع نهاية ١٩٩٠ قدمت الجماعة الاوروبية برنامجا للمساعدات الاقتصادية الغذائية الانسانية، وأنشئ البنك الاوروبي للاقتصاد والتعمير، وقدمت الولايات المتحدة مليارا من الدولارات للاستيراد السلعي. ولكن كل ذلك لم يتعد نقطة في بحر، خاصة بعد انهيار الدولة السوفياتية في نهاية ١٩٩١، حينما انتقل الهم من دعم غورباتشوف الى دعم يلتسن، حيث اعلنت مجموعة الدول



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٧ يناير ١٩٩٥

نحو مبادرة جديدة

الموقف المصرى من رفض تجديد معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ما لم توقع عليها اسرائيل لا ينبغى له ان يكون مفاجئا لاحد داخل مصر او خارجها، لانه جاء متسقا مع سلسلة من المواقف التى اتبعتها مصر منذ مشاركتها فى صياغة المعاهدة. ومنذ بداية عملية السلام فى منتصف السبعينات حتى الآن. وهو لا ينبغى له ان يكون مفاجئا لاسرائيل والولايات المتحدة على وجه التحديد لان مصر لم تكف ابدا عن اثارة الموضوع فى كافة مراحل عملية السلام، بما فيها مرحلتها الاخيرة، من خلال لجنة الحد من التسلح والامن الاقليمى الواقعة فى اطار المحادثات المتعددة الاطراف.

وخلال هذه المسيرة الطويلة، فان مصر لم تكف ابدا عن طرح المبادرة تلو المبادرة من اجل تنقية المنطقة من عناصر التهديد وعدم الاستقرار. فهى لم تكتف فقط بالتوقيع على المعاهدة بل صدقت عليها فى عام ١٩٨٢، بعد ان كانت قد طرحت فى عام ١٩٧٤ بالاشتراك مع ايران على الامم المتحدة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط ايدتها كل الدول الاعضاء ـ بما فيها اسرائيل ـ اعتبارا من عام ١٩٨٠. ومع مطلع التسعينات وسعت مصر من مبادرتها، طارحة لا ان يكون الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية فقط بل ايضا كافة اسلحة التدمير الشامل: النووية والكيماوية والبيولوجية.

وربما كانت اكثر مبادرات مصر فاعلية ومصداقية، والتى لا يوجد ما يشير الى ان الولايات المتحدة واسرائيل قد لاحظتها او سمعت بها، انها جمدت برامجها الخاصة بالاستخدام السلمى للطاقة النووية، وهى التى كانت تخطط حتى نهاية السبعينات لاقامة ثمانية مفاعلات نووية قبل نهاية القرن الحالى. حدث هذا رغم ان معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية جعلت من التوقيع عليها، والقبول بالاحتكار النووى للقوى الكبرى، احدى الادوات التى تتيح للقوى غير النووية حق هذا الاستخدام السلمى. وقد كان القصد من هذه المبادرة التاكيد على قطع الطريق على كل شك فى نية مصر فى اقامة سلام ـ فى المنطقة ـ شامل وعادل ومتخلص من سباق التسلح وخاصة فى اكثر المجالات خطورة على شعوب المنطقة.

ويبدو أن اسرائيل والولايات المتحدة لم تلتفتا إلى الثمن الذى دفعته مصر فى هذا الاتجاه، فهى من ناحية حرمت نفسها من الدخول فى ساحة تكنولوجية واسعة ذات ضرورة للتقدم التكنولوجى فى اى بلد. والاهم انه على ضوء الاحتياطيات المعروفة لمصر من البترول ومصادر الطاقة المختلفة، وهى كلها محدودة، فان الطاقة النووية كانت احد الاساليب التى لاشك فى جدارتها فى الاعتبار كمصدر من مصادر الطاقة المحتملة. والاكثر اهمية ان مصر اهدرت استثمارا هائلا انفقته فى تنمية الموارد البشرية الخاصة بالاستخدام السلمى للذرة بلغ عدة مئات من العلماء والمعامل، والبنية المؤسسية للهيئة المصرية للطاقة الذرية، بل وفى بعض الاحيان البنية الاساسية للمفاعل النووى الذى كان مقررا بناؤه فى الضبعة على الساحل الشمالى.

والآن وبعد عقدين من الزمن على السياسة المصرية المستقرة والمتسقة فى هذا الاتجاه ان الأوان لمراجعة هذه السياسة واعادة صياغتها بحيث تكفل لمصر الدخول فى العصر النووى حتى ولو كانت متاخرة كثيرا عن الموعد، دون ضرر بخطها الساعى لانشاء منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل فى المنطقة، بل ربما دعمه بمبادرة اخرى تضع كافة الاطراف فى المنطقة وخارجها امام مسئولياتها التى قررتها معاهدة منع انتشار الاسلحة الذرية.فالواقع ان تجربة الازمة الكورية الاخيرة قد اثبتت ان الدول التى سارت خطوات بالفعل فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية كانت اكثر حظا من تلك الدول التى لم تسر فى هذا الطريق منى الاطلاق. فالاتفاق الامريكى مع كوريا الشمالية، ولو ان القصد منه كان قطع الطريق على امكانية امتلاك كوريا الشمالية للاسلحة النووية الا انه اطلق يدها فى مجال الاستخدام السلمى لها وقدم لها المعونات والمفاعلات الاكثر تقدما وامانا، ومن ثم سمح لها بالدخول فى العصر النووى من اوسع ابوابه الخاصة بتوفير مصادر رخيصة وامنة للطاقة.

والمبادرة التى نقترحها هى انشاء منظمة اقليمية للطاقة النووية تكون مهمتها الاشراف على عملية الاستخدام السلمى للطاقة النووية فى الشرق الأوسط. الفكرة هنا ماخوذة عن النموذج الاوروبى الذى انشا الجماعة الاوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم) فى اطار معاهدة روما التى اقامت الجماعة الاقتصادية الاوروبية المعروفة عربيا بالسوق الاوروبية المشتركة فى الاول من يناير عام ١٩٥٨ فانشاء هذه الجماعة

كان له اهداف استراتيجية واقتصادية فى ان واحد، فهو من ناحية كان يهدف الى منع المانيا من السير فى طريقها النووى الخاص طالما انه لم يكن ممكنا او مقبولا فى اطار اوروبا الجديدة منعها من الدخول فى العصر النووى. ومن ناحية اخرى فان التعاون فى مجال الطاقة الذرية سوف يكون له مردودات واسعة على عملية التنمية الاقتصادية الاوروبية. ولذا فان المعاهدة نصت على ان يكون دورها هو المساهمة فى تنمية الصناعات الذرية داخل الجماعة بحيث يشمل ذلك البحث العلمى وتوفير المعلومات وبناء مفاعلات الطاقة الذرية. كذلك فان الجماعة مسئولة عن وضع القوانين والاجراءات المنظمة للصناعات النووية. وفى عام ١٩٥٩، اضيف الى المعاهدة المنشئة اهداف اخرى تنص على انشاء سوق مشتركة فى المواد الذرية بحيث يتم الغاء التعريفات الداخلية فى الجماعة مع انشاء تعريفة جمركية على الواردات من الاطراف الخارجية. واخيرا فان على الجماعة ان تقدم المساعدة للحركة الحرة للعمال المتخصصين فى هذا المجال، مع اقامة صندوق تامين عام لحماية الجماعة من الاخطار الذرية. وفى عام ١٩٧٧ تم التوصل الى اتفاق بين الجماعة الاوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسهيل التعاون فى البحث واجراءات الامان النووى. كما انشات الجماعة مركزا للبحث المشترك لاجراء البحوث فى مجال الامان النووى والتعاون فى مجال التخلص من الفضلات النووية . وحاليا فان الهيئة الاوروبية لها سلطة منح القروض باسم اليوراتوم للاستثمار فى بناء محطات الطاقة النووية وتخصيب المواد المشعة.

ان مبادرة مصرية بالسعى الى اقامة منظمة اقليمية مشابهة للاستخدام السلمى للطاقة النووية فى الشرق الاوسط (مياتوم MIDDLE EAST ATOMIC ENERGY ORGANIZATION) يمكنه تدعيم الجهود المصرية الحالية لانشاء منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل فى الشرق الاوسط. فهى من ناحية تضيف بعدا ايجابيا تعاونيا الى هذه الجهود التى فى جوهرها ذات طبيعة تهدف الى الحد والمنع للتسلح الذرى فى المنطقة. واذا كانت اسرائيل والولايات المتحدة جادة حقا فى الحديث عن «شرق اوسط جديد» يقوم على السلام والتعاون على طريق التنمية، فان طرح هذه المبادرة يضع النوايا والاحاديث الطيبة موضع الاختبار فى ساحة حساسة ودقيقة. وفوق ذلك، فان انشاء هذه المنظمة وفق التقاليد الاوروبية، يمثل اجراء من اجراءات بناء الثقة فى المنطقة، ويقطع الطريق على الشكوك والهواجس الغربية والاسرائيلية كلما اقتربت دولة من دول المنطقة من السعى فى الطريق المشروع للاستخدام السلمى للطاقة الذرية. واخيرا فان مثل هذه المبادرة سوف تفتح الطريق لمصر لكى تستانف مسيرة قطعت فيها خطوات هامة، وقطعتها لاعتبارات سياسية كان لها مبرراتها، ولكنها الآن وطالما الملف النووى فى المنطقة قد فتح على آخره تستطيع ان تستانفها فى اطار اقليمى وعالمى جديد. فالمنطق المصرى هنا سوف يكون متكامل الاجزاء، فمصر لا تسعى فقط الى اقامة منطقة خالية من الاسلحة الذرية واسلحة التدمير الشامل فى الشرق الاوسط الذى يعنى فى جوهره عمليا اقامة منطقة خالية من الاسلحة الذرية الاسرائيلية طالما كانت اسرائيل فى الحقيقة هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك هذه الاسلحة، وانما تسعى فى الواقع الى تعاون اقليمى فى مجال لا تكف اسرائيل عن الشكوى والتخوف منه.

ومن الطبيعى ان مبادرة بهذا المعنى تكيف الفكرة الاوروبية لظروف الشرق الاوسط سوف تلقى مقاومة من قبل اسرائيل طالما ان هدفها كان ولايزال ان تكون الدولة المحتكرة للتكنولوجيا النووية فى الشرق الاوسط. ولكن هذه المبادرة جنبا الى جنب مع المبادرة المصرية لإقامة منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل فى الشرق الاوسط سوف تلقى قبولا اوروبيا وعالميا، كذلك وسوف تجد الولايات المتحدة صعوبة فى مقاومتها. وعلى اى الاحوال فان الرفض الاسرائيلى ينبغى له الا يفت فى عضد المبادرة المصرية، كما لو يفت فى عضدها مقاومتها للمبادرات السابقة، وانما فى هذه الحالة سوف يصبح على مصر ان تسعى الى طرح هذه المبادرة على الدول العربية وايران، ومن ثم تطرح على اسرائيل بقوة اذا كانت تريد حقا ان تكون جزءا من الشرق الاوسط كما تدعى ان تلحق بهذه المنظمة خالية من السلاح النووى، ومشاركة فى التعاون السلمى فى استخدام الطاقة النووية، او ان تظل دولة معزولة فى المنطقة بسبب اصرارها على احتكار التكنولوجيا فى اكثر مجالاتها تدميرا.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٨ يناير ١٩٩٥

لغز الصين ما بين الجموح العسكري

عبد المنعم سعيد*

والانضواء في الرأسمالية المعاصرة

■ اذا كانت روسيا تمثل معضلة للنظام العالمي الجديد بما تمثله من انقطاع في القوس الرأسمالي الممتد من مضيق ماجلان عند الحافة المدببة لاميركا الجنوبية وحتى نيوزيلندا في جنوب المحيط الباسيفيكي، وبما تظهره من اضطراب وتدهور وخلخلة للقوميات الواقعة في الاتحاد الروسي، وتشكله من تهديد للبشرية نتيجة امتلاك الاسلحة النووية باشكالها الفتاكة كافة، فإن الصين تمثل لغزا معالمه تتراوح بين الغموض والتناقض.

فمن ناحية، تنتمي الصين الى العالم القديم في اصفى معانيه، فهي دولة لا تزال شيوعية في نظامها السياسي، ومن ثم فهي لا تزال واقعة في قلب الانقسام الايديولوجي الذي عرفته الدنيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الشيوعية والرأسمالية، وهي دولة «قومية» عرفت الطريق «الخاص» نحو الاشتراكية، معبرة عن مصالح صينية خاصة، لها اطماحها وأطماعها الاقليمية واحيانا العالمية. والشيوعية والقومية معاً لا تنسجمان مع النظام العالمي الجديد الذي يجعل الرأسمالية العالمية نظاما سائدا يرفض الشيوعية ويستوعب القومية في السوق العالمية الواسعة.

ومن ناحية اخرى، فان الصين اتبعت طريقها الرأسمالي «الخاص» ايضا، ومن ثم اخذت في الاندماج بعملية التبادل الدولي، مبشرة، ومُغرية، بسوقها الواسعة كاعظم فرصة للنظام الرأسمالي العالمي في تاريخه على وجه الاطلاق.

فالى اين تسير الصين بين هذه الناحية وتلك؟ انه السؤال الذي يشكل طبيعة اللغز الصيني الذي اصبح على النظام العالمي التعامل معه. وفي عملية التعامل الجدلي هذه، تتشكل عملية التكيف الهائلة ما بين القوة المحركة والدافعة للنظام، والواقع العالمي بمعضلاته والغازه.

وباختصار شديد، فان اللغز الصيني يتحدد في العلاقة بين «الاقتصاد» و«السياسة» والعلاقة بينهما في السلوك الصيني، بمعنى: هل يؤدي السلوك الاقتصادي الى تغيير طبيعة الدولة الصينية وينقلها نقلة كبيرة باتجاه الاندماج والتكامل مع النظام العالمي الجديد، ام ان النمو الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي سوف يؤديان الى تعزيز الدولة الصينية ومن ثم تعزيز منطلقاتها الايديولوجية والقومية بما يسببه ذلك من احتمالات التوتر والصراع في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا؟

الشواهد حتى الآن متضاربة، ومتداخلة، وهي على اي الاحوال صفة عامة لكل العلاقات الجدلية التاريخية الكبرى، حين يصعب في لحظة معينة ومحددة تبين الخط الاسود من الخط الابيض ساعة الفجر.

والحقيقة التي لا شك فيها ان الاقتصاد الصيني ينمو بسرعة مدهشة، فبعد ان كانت الصين خلال الستينات ومعظم السبعينات لا تشكل الا دولة فقيرة وفوضوية احيانا. ورغم امتلاكها القنبلة الذرية ثم المقعد الدائم في مجلس الامن الدولي وايديولوجية ماوية تلهب خيال البعض في العالم الثالث، فانها منذ اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨، وظهور دينغ شياو بينغ على رأس القيادة الصينية، دخلت مرحلة من الاصلاح الجذري لبنيتها الاقتصادية، ما جعل مع مطلع التسعينات مجلة محافظة مثل «الإيكونوميست» اللندنية تتنبأ بان الصين سوف تكون صاحبة اكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠١٠. وتوصلت دراسة لصندوق النقد الدولي عام ١٩٩٣ الى ان الاقتصاد الصيني اصبح يشكل ٦ في المئة من الناتج الاقتصادي

العالمي، وهو ما يضعه في المكانة الثالثة من الاقتصادات العالمية بعد الولايات المتحدة واليابان. ولم يتورع ويليام اوفرهولت عن وصف الصين في عنوان كتاب صدر اخيرا بانها «القوة العظمى القادمة». وحتى وفق تقديرات محافظة شككت في تقديرات «الايكونوميست»، تم تقدير انه في حالة محافظة الصين على معدل نمو سنوي قدره ٦ في المئة، فانها سوف تكون اكبر اقتصاد في العالم في منتصف القرن القادم. لكن الحقيقة ايضا ان الاقتصاد الصيني كان ينمو خلال الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٩٣ بمعدل نمو سنوي قدره ٩ في المئة، ونمت صادراتها خلال الفترة نفسها بمعدل سنوي قدره ١٧ في المئة وجذبت ٤٠ في المئة من الاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم الثالث، ما جعل البنك الدولي يصف الصين بانها «مركز محتمل للجاذبية الاقتصادية».

والحقيقة التي لا شك فيها، كذلك ان النمو الاقتصادي الصيني حدث من خلال الية الاعتماد المتبادل مع اقليم شرق وجنوب شرق اسيا، اي من خلال اليات التوسع الراسمالي للنظام العالمي الجديد. فالنمو الاقتصادي الصيني رجع في جزء كبير منه الى الاستثمارات التي تدفقت من هونكونغ وتايوان وجنوب شرق آسيا، كما ان بزوغ الصين كسوق يعتد به خلق فرصا واسعة للتوسع والنمو بالنسبة لاقتصادات الدول المحيطة بها والقريبة منها. وبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ نمت التجارة بين الصين وكل من سنغافورة واندونيسيا وتايلاندا وماليزيا والفيليبين بمعدل سنوي قدره ٨,٥ في المئة، وفي ١٩٩٣ زاد بنسبة ٢٦ في المئة الى ١٠,٧ مليار دولار.

ونتيجة الفائض الذي حققته هذه الدول في تجارتها مع الصين فان الاستثمارات في السوق الصينية اصبحت مسالة مربحة تماما، حتى ان سنغافورة وحدها خصصت ملياري دولار للاستثمار في الصين خلال عام ١٩٩٣ وحده. وربما كان الاهم من ذلك ان الصين ذاتها بدات هي الاخرى بالاستثمار في اسواق الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا، وفي ١٩٩٢ بلغت الاستثمارات الصينية في تايلاندا ٢١٣ مليون دولار، وفي ماليزيا ١٥٦ مليونا، وفي اندونيسيا ٤١,٥ مليونا.

والحقيقة التي لاشك فيها، ثالثا، ان راس المال العالمي وبخاصة ذلك القادم من شرق اسيا، اصبح يعطي الصين اولوية في استثماراته، ربما لانخفاض كلفة عملية الانتاج، وربما للاحتمالات الكامنة في السوق الصينية، الامر الذي جعل رئيس وزراء ماليزيا يصفها بانها سوف تكون قاطرة النمو في شرق اسيا بما فيه جنوب شرق آسيا في البداية، ثم بعد ذلك في العالم كله.

وبالعودة الى متابعة تدفق الاستثمارات القادمة من هونكونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة الى كل من الصين والدول الاعضاء في رابطة جنوب شرق اسيا، نجد انها ارتفعت بنسبة ٥٠٠ في المئة في ١٩٩٣ لتصل الى ٥٢ مليار دولار، ولكنها في العام نفسه انخفضت بنسبة ١٢ في المئة في اندونيسيا، و١٩ في المئة في ماليزيا، و٥٢ في المئة في تايلاندا. وفيما زادت الاستثمارات الاميركية في الصين في العام ذاته بنسبة ٤٧٠ في المئة لكي تصل الى ٣,١ مليار دولار، فانها انخفضت في اندونيسيا بنسبة ٥٨ في المئة، و٥ في المئة في ماليزيا، و٨٦ في المئة في تايلاندا.

وكل ذلك لا يعني علاقة عكسية بين الاستثمار في الصين والاستثمار في الاقليم الشرق الآسيوي، فالواقع ان الاستثمار نما في كل دول الاقليم. لكنه يعني اعطاء اولوية للاقتصاد الصيني النامي الجديد بما يمكن من استيعابه داخل منظومة النمو الراسمالي في الاقليم كله، والذي اصبح آلة خرافية للنمو الاقتصادي.

الحقائق الثلاث المذكورة تشير الى نمط تقليدي في عملية التوسع الراسمالي والاعتماد المتبادل في اقليم محدد، مع الربط بالشبكة الكبرى للراسمالية العالمية، ولكن ما لا يمكن التاكد منه ان يؤدي كل ذلك الى علاقات متناغمة يسود فيها السلام والرغبة المتبادلة في النمو والازدهار وتنتفي امكانات استخدام القوة والتهديد بها، على ما هي الحال في العلاقات بين كندا والولايات المتحدة، او حتى بين هذه الاخيرة وكل من المكسيك واليابان حيث سادت علاقات عدائية تاريخيا، او حتى بين فرنسا والمانيا حيث ميراث الدم ثقيل وحاد حتى تاريخ قريب.

ان النقطة الاولى الواضحة التي اثارها النمو الاقتصادي الصيني، الذي لا يُشك باهميته للنمو في اقليم شرق اسيا كله، انه طرح ايضا موقع الاقليات الصينية في بلدان الاقليم، والتي شغلت دوما مكانة اقتصادية اكثر من متميزة. فالواقع ان تراجع معدلات الاستثمار في دول الاقليم وتصاعدها في الصين اطلق شكوكا مفادها ان هذه الاقليات بدات بنقل استثماراتها تدريجيا الى بلد الأجداد، ما طرح قضية التمييز بين ولائها وعدمه، وقاد في بعض الاحيان الى اعمال شغب ضد هذه الاقليات كما حدث في مدينة ميدان الاندونيسية في نيسان (ابريل) ١٩٩٤.

النقطة الثانية والتي ربما كانت اهم، ان النمو الاقتصادي الصيني بدا اخيرا في اعطاء دماء جديدة للقوة العسكرية الصينية. فحتى ١٩٨٩ ظل النمو العسكري في الصين متواضعا في الوقت الذي كانت الصين تحقق معجزة اقتصادية بكل المقاييس، ولكن بعد تدخل الجيش في احداث ميدان السلام السماوي (تيان ان مين) الطلابية في ١٩٨٩، زادت موازنة الدفاع الصينية سنويا بنسبة ١٠ في المئة، ثم زادت في ١٩٩٤ بنسبة ٢٢ في المئة.

وهذه الزيادة ليس معلوما مدى تاثيرها في القوة العسكرية الصينية: فمن ناحية لا ترى المصادر الصينية فيها زيادة حقيقية وانما مجرد تعويض عن التضخم، ومن ثم فان حقيقتها تتجه الي الانخفاض وليس الى الزيادة. لكن مصادر اخرى ترى في الزيادة مجرد انعكاس لمحاولة السلطات الصينية تحسين احوال الضباط والجنود ورفع مستوى معيشتهم. وسواء كان الامر هذا او ذلك فانه من المؤكد ان القوة العسكرية للجيش الصيني آخذة في التصاعد نتيجة شراء الاسلحة بسعر رخيص من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وبالذات من جمهورية روسيا المفلسة، حيث انضم الى ترسانتها العسكرية ٢٦ طائرة مقاتلة من طراز اس يو ٢٧ قيمتها مليار دولار. و٢٤ طائرة هليوكوبتر ام اي ١٧ وعشر طائرات ثقيلة للنقل اي ون ٧٦ و٥٠ دبابة تي ٧٢، وقدرة على تموين الطائرات في الجو من اسرائيل او ايران، و١٠٠ صاروخ سطح - جو اس ٣٠٠ لها قواعد متحركة، بالاضافة الى صواريخ ستينغر المضادة للطائرات التي حصلت عليها من باكستان. وفوق ذلك تتفاوض الصين حاليا على شراء ٢٦ طائرة مقاتلة اضافية من طراز اس يو ٢٧ وطائرات ميغ ٣١ والقاذفة تي يو ٢٢ ونظام للتحكم والانذار المبكر، وما بين ٢ الى ٤ غواصات من طراز كيلو.

وهذه الاضافة الى القوة البحرية الصينية تاتي في اطار التوسيع الكبير للقدرة البحرية على العمل في المياه البعيدة نسبيا، ومحاولة الصين السيطرة على جزر سبارتلي بعد ان نجحت في ان تنتزع من فيتنام جزر بارسلز في ١٩٧٤.

كل ذلك اثار شكوكا وهواجس عميقة لدى دول اقليم شرق اسيا خاصة الدول التي تنازع الصين الملكية والسيادة علي هذه الجزر، ولكن الصين لم تخف نواياها في الاصرار على توطيد وجودها في الجزر التي احتلتها وعزمها على الاستيلاء على بقيتها، باعتبارها تشكل املها في الحصول على النفط بعد ان اصبحت دولة مستوردة له منذ ١٩٩٢.

ورغم الذعر الذي اثاره السلوك الصيني، فانه لا يمكن تجاهل ان رد الفعل الاقليمي ظل محكوما ومحدودا بالدعوة التي اطلقها اجتماع وزراء خارجية دول رابطة شرق اسيا في مانيلا في تموز (يوليو) ١٩٩٢، بان يتم حل النزاع حول الجزر بالطرق السلمية، وهي الدعوة التي قبلتها فيتنام، احد المنازعين الرئيسيين للصين على هذه الجزر. ورغم ان الصين لم تؤيد الدعوة صراحة، فانها ايضا من جانبها طرحت فكرة التنمية المشتركة للجزر شريطة الاعتراف بالسيادة الصينية عليها.

في هذا المعنى يبدو ان التنمية المشتركة قطعت الطريق على تصاعد النزاع. وجعلت لدى الجانبين حافزا لحصر امكانات الصراع في سبيل النمو الاقتصادي الذي اصبح هدفا مشتركاً في شرق آسيا.

ولكن اللغز الصيني المحدد في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي وتصاعد القوة العسكرية، لا يتوقف فقط عند مشاكل الجزر، بل يمتد الى السلوك الصيني فى بورما وفي عملية التهريب والمهاجرين التي يشك في ضلوع الجيش الصيني فيها، وذلك ما قاد، ولو بشكل محدود حتى الآن، الى نوع من سباق التسلح الصامت بين بلدان المنطقة. وربما كانت الحيرة في منطقة شرق اسيا عائدة الى الخوف، لا من ان يؤدي النمو الاقتصادي الصيني الى تصاعد احلام امبريالية لدى الصين فقط ولكن ايضا من عدم استمرار النمو الاقتصادي الحالي. ذلك ان فشل التجربة الاقتصادية في النمو يمكن ان يؤدي الى فوضى هائلة واحتمالات واسعة بعدم الاستقرار في المنطقة، مع كل ما يعنيه ذلك من هجرات صينية الى الدول المجاورة وهي التي لا تزال تعاني من مشكلات الاقليات الصينية فيها.

وهكذا تبدو دول شرق آسيا واقعة بين المطرقة الناجمة عن النمو الاقتصادي الصيني، والسندان الناجم عن احتمالات تراجع هذا النمو في ما لو قررت دول الاقليم التخلي عن السعي الى اندماج الصين في منظومتها الرأسمالية الصاعدة.

ويظهر ان حل اللغز الصيني وجد جوابه في الاعتماد على مزيد من النمو الاقتصادي للصين. فاذا أدى هذا النمو في السابق الى تراجع الاحلام الصينية الماوية، وتراجع الحركات الثورية في كل ارجاء المنطقة، فان الرهان الآن هو ان يؤدي النمو ذاته الى تغيير النظام السياسي الصيني كله، ولكن بطريقة لا تماثل حالة روسيا حيث قاد التغير الى الانهيار الاقتصادي والمعنوي. فالمطروح دمج الصين في المنظومة الرأسمالية الصاعدة، ومن هنا جاء ضمها الى التجمع الاقتصادي لدول آسيا والباسيفيكي، والسعي الى اقامة منطقة للتجارة الحرة في ما بينها ينتهي العمل بها في ٢٠٢٠.

فاذا حدث ذلك دون صراعات جدية، وهو الامر الاكثر ترجيحاً، فان الصين تكون قد قدمت اكبر جائزة في العصر الحديث للنظام العالمي الرأسمالي المعاصر.

* مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام».

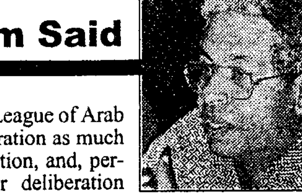


المصدر : الاهراموبكلى

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٥

At a crossroads

By
Abdel Moneim Said



The 50th anniversary of the League of Arab States is not a time for celebration as much as for contemplation, evaluation, and, perhaps more importantly, for deliberation about its future.

The record shows that the founding fathers of the league intended to create an association among the seven independent Arab states of that period to achieve the common goals of independence, security and development. Fifty years on, it is clear that the league contributed considerably to the independence of all the Arab peoples in gaining statehood, with the exception of the Palestinians who are now getting closer to achieving their goal. The record of security and development has been mixed, but, in historical terms, the Arabs are now more secure and more developed than any time in their modern history. Of no less importance is the symbolic value of the league as the house for Arab consultations and representation of Arab interests in the international forums

The league's covenant calls for coordinating economic activities among the Arab states. On 13 April1950 these states signed a treaty for collective defence and economic cooperation. The treaty led to the formation of the Arab Economic Council in 1953, the Arab Economic Unity Council in 1964 (with 13 Arab states) and the Arab Common Market in the same year. Only six Arab states (Egypt, Jordan, Syria, Iraq, Libya, and Mauritania) are members of the Arab Common Market. Furthermore, a large number of agreements to facilitate trade and investment were signed by the Arab states.

The league, however, has faced considerable challenges from inside and outside. From within, the league has had to withstand the over ambitious idea of Arab nationalism which strove for Arab unification, and hence, considered the league as one of the tools for keeping Arab countries divided. The league was accused of being a regional organisation of independent states and ot consolidating the status quo. But, when attempts were made to unify two or more Arab countries, they simply reflected the deep divisions within the Arab world, while, at the same time, weakening the league. Thus, what proved to be the unattainable and impossible goal of Arab unity undermined the possible, namely the goal of consolidating the association of Arab countries under the umbrella of the league.

More importantly, perhaps, the newly independent Arab states were busy with their own nation-building, which proved to be not always in harmony with any pan-Arab idea. In protecting their own sovereignty, Arab countries have tended to refuse to give any concessions to an organisation that seems incapable of representing their "national" interest. The result of the discrepancy between what is perceived to be an "Arab" interest and the interests of every Arab state has been shown in the huge gap between the resolutions of the league and their implementation. Arab countries have tended to give lip-service to the over ambitious pan-Arab resolutions of the league, while at the same time pursuing their own "national" interests independently of the league's resolutions.

In some cases competing Arab institutions have been established to represent the interests of different Arab sub-groupings. First, the Gulf Cooperation Council (GCC) was established in 1981. The GCC con-

tains six Arab states (Saudi Arabia, Kuwait, UAE, Oman, Bahrain and Qatar). Although the council was established for security reasons (to face Iranian threats), it was soon to assume economic functions. Second, the Arab Cooperation Council (ACC) and the Arab Maghreb Union (AMU) were established in 1989. The ACC has four Arab members (Egypt, Iraq, Jordan, and North Yemen). The AMU has five (Morocco, Algeria, Tunisia, Libya and Mauritania). Both councils emphasised the need for intensifying regional economic cooperation. However, the ACC ceased to be viable after the Iraqi invasion of Kuwait and Egypt's withdrawal.

From without, the league's efficiency has been undermined by competing regional organisations that have vied with the league for influence over inter-Arab affairs. The Organisation of African Unity, for example, has played a dominant role in the Moroccan-Algerian conflict over the Sahara issue. The Organisation of Islamic Conference has been a particular focus for functional and cultural affairs. Moreover, many Arab differences and conflicts have tended to surface in other international forums, particularly the UN. All in all, the house of the Arabs has not always been the place for Arab countries to solve or mediate their differences.

The assumption that the league represented the regional organisation of the Arab world has been further undermined by the desire of major powers to view the Arab area as part of a larger constellation of states that could be called "The Middle East". Historically, the term Middle East was coined in the West. During the Second World War, American and British military activities in Turkey, Iran and the countries of the Arabian peninsula were placed under the British "Middle East" command. The habit of designating these territories as the Middle East has continued since then, and the region has been gradually enlarged to include an area that extends from Pakistan to Morocco, and from Turkey to the Horn of Africa, reflecting the superpowers' changing relations.

In spite of the lack of a mature definition of "regionalism" in the Middle East, the area has witnessed several attempts at regional cooperation since the 1940s. Even before the Arab League's establishment, the first of these attempts came in 1941 with the creation of the Middle East Supply Centre (MESC). The supply centre was created by the British government (and made a joint Anglo-American project in 1942) to ensure that the population of the Middle Eastern countries would continue to get essential supplies, despite the war time shortages of goods and shipping space. The MESC was closed after the war. American and British ideas of establishing a Middle East Economic Council (MEEC) or a Middle East Defence Organisation never materialised. A shadow of these ideas was implemented with the creation of the Baghdad Pact in February 1955 among Britain, Iran, Iraq, Pakistan and Turkey. The pact called for defensive and economic cooperation among Middle Eastern countries. The pact failed, however, to attract other Arab countries and Iraq was soon to withdraw, in 1958.

Similarly, another American attempt to stimulate regional economic cooperation through the development of the Jordan River Basin did not materialise. In 1953, Eric Johnston, special ambassador and an envoy of President Dwight Eisenhower, developed a plan which provided for the development of the surface water resources in the Jordan Valley basin. The plan took into account the interests of Israel, Jordan, Syria and Lebanon and aimed at an "equitable distribution" of water among these parties. Although most of the technical elements of the plan were agreed upon by all parties by October 1955, formal agreements were never concluded because of the mounting tensions in the Arab-Israeli conflict during the mid-1950s. But Israel and the Arab states have, however, tacitly followed some of the principles enunciated in the plan.

Now that a resolution for the Arab-Israeli conflict is being seriously sought through the Madrid process, the Middle East concept has re-emerged once again, competing seriously with the League's concept of Arabism as the core of regional cooperation in the region. Israeli Foreign Minister Shimon Peres announced the readiness of his country to join the league if it changed its name to the Middle East League. The offer was rejected. However, the challenge of the Middle East concept will continue to haunt the Arab League for some time to come.

It will not be the only challenge. Adjusting to new international and regional realities will define the league's agenda in the coming decade. As the old agenda of the Palestinian question and Arab unity fades away, the Arab League will be left at the crossroads. It will be faced with the decision of whether to change itself fundamentally, or to accept the demise of an old Arab dream in return for an Arab regional order that can flourish and prosper in harmony with the rest of the world.



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٥

البحث عن الاسكندر الأكبر..!!

لا ادرى ماالذى حدث لعملية البحث عن قبر الاسكندر الاكبر، التى طالعتنا بها الانباء منذ بضعة شهور وخلقت نقاشا مثيرا بين علماء الآثار حول مصداقية عالمة يونانية رات - استنادا الى شواهد واسانيد - ان عمليات البحث السابقة فى مدينة الاسكندرية جانبها الصواب، وان أوان نقلها الى واحة سيوة حيث النتائج سيكون لها نصيب وحظ. وكما هى العادة فان النقاش تصدر الصحف وتوالت حوله الانباء والتحقيقات الصحفية، ثم فجاة - وكما هى العادة ايضا - ساد الصمت الرهيب ولم نعرف ما اذا كان التقدير الجديد صائبا، أو ان البحث لايزال جاريا. ولكن المؤكد ان المقبرة لم تكتشف بعد، ومن ثم لاتزال سرا من اسرار التاريخ الكبرى، ولغزا من الغازه التى لا تعرف حلا ولا كشفا. ومن المؤكد ايضا اننا بعد هذه الضجة انتقلنا الى «جدول الاعمال» ننتقل فيه من موضوع الى موضوع، يصعد بنا وباهتماماتنا واحدا منها لأيام أو لأسابيع، ثم بعد ذلك ينزوى ليحل محله موضوع آخر يبدو كما لو كان قضية القضايا، وبعدها يصاب بالسكتة القلبية ولا نعرف الى ماذا توصلنا، وهل تم حل المشكلة موضع البحث، ام اننا لم نصل فيها الى حل قاطع، ومن ثم قررنا وضعها فى ارشيف مشاكلنا المزمنة، انتظارا للحظة مقبلة نستدعيها مرة أخرى للحوار والنقاش. وهكذا.

ولكن ارشيفنا بات متخما بالقضايا، ورفوفنا اصبحت محملة بالملفات التى تحتوى على أمور معلقة كثيرة، وعندما يحدث ذلك فى مجتمع من المجتمعات فان دلالته الجمود والسكون. وفى بعض الاحيان فان مثل هذه الحالة تكون الهدوء الذى يسبق العاصفة، حين يكون الموقف للاستجلاء والتحقق من مواقع الاقدام، أو على الاقل فان ذلك هو موقف الحكومة المصرية التى تبشرنا بان تواضع معدلات النمو الحالية تعود الى فترة اعادة ترتيب البيت من الداخل، استعدادا للانطلاقة الكبرى التى سوف تحدث يوما اعتبارا من العام القادم وربما الذى يليه، او مع وضع الخطة التالية موضع التطبيق. ولكن الحالة ايضا قد تكون عكس ذلك تماما ودلالة على التردد وانعدام الحيلة وادماننا للسير فى المكان نتيجة ضمور الأطراف وعجز الأجنحة عن الطيران والتحليق فى الآفاق التى كنا نظنها حكرا على المجتمعات الغربية الصناعية، فاذا بنا نجد امما غيرنا فى العالم الثالث سائرة فيها باندفاعات مذهلة.

ولعل تلك كانت الحالة التى وجد عليها الاسكندر الاكبر مصر عندما دخلها عام ٣٣١ قبل الميلاد، فلقد كانت حالتها الفرعونية غير جامدة فقط ولكنها آخذة فى التآكل والعجز عن التطور «ومواكبة العصر» الى حد مخيف. ولم يكن الغزو الفارسى قبل ذلك بقرنين تقريبا (عام ٥٢٥ قبل الميلاد تحديدا) على يد قمبيز، الا شهادة على أفول حضارة قادت «البشرية» وبالتاكيد الشرق الأوسط - على مدى ثلاثة آلاف سنة سابقة، وانتقال شعلة التطور الانسانى الى قطبى العالم انذاك فى بلاد فارس (ايران حاليا) واليونان. ويبدو ان الجمود المصرى لم يكن خافيا على احد رغم ضعف وسائل الاتصال فى ذلك الزمن، فكم كان مدهشا نظرة الفيلسوف اليونانى افلاطون لمصر فى القرن الرابع قبل الميلاد، فقد رآها أول الحضارات لانها اول من عرف القوانين، أى السياسة، ولكنها حافظت عليها دون تغيير على مدى ثلاثة آلاف سنة، وهو ما ادى الى جمود شديد اضعف الدولة والحضارة، ولم يمض وقت طويل على كلام افلاطون حتى انهارت الدولة المصرية الفرعونية القديمة.

وبالطبع لا نعرف على وجه التحديد ماالذى كان يدور فى اذهان النخبة المصرية فى ذلك الزمن السحيق، ولكن ربما اعطانا كاهن مصرى لمحة عن ذلك عندما قال «هؤلاء اليونانيون كالأطفال دائما يسألون اسئلة كثيرة»، حينما جاء كثير من الاغريق للتجارة والسفر قبل اكثر من قرن من غزو الاسكندر، وفى مقدمتهم هيرودوت طارحا اسئلة كانت قد اصبحت جزءا من الحضارة الاغريقية مثل لماذا يحدث هذا وكيف نشرح تلك. وباختصار شديد كانت هناك مواجهة بين عالمين أحدهما يفرق بين الشكل والمادة، ويبحث عن الأسباب، ويولج فى المنطق ومقدمات القضايا ونتائجها، وعالم آخر مغرق فى الثبات، يرى الدنيا باسرها بديهية مستمرة، «الثوابت» فيها باقية كالطود، لا فرار منها ولا فكاك. وربما ارضى المصريون ساعتها اعجاب الآخرين بحضارتهم «القديمة»، وزيارة الاسكندر وتقديمه القرابين لكهنة آمون فى معبد سيوة، ومسايرة البطالمة لهم حتى بنوا اعظم المعابد الفرعونية الباقية حتى الآن فى ادفو. ولكن ذلك لا ينبغى له أن يلهينا عن الحقيقة التى تسرد التاريخ فى تلك اللحظة ان هؤلاء الذين كالأطفال يسألون اسئلة كثيرة قد انتصروا على هؤلاء الذين كفوا عن طرح الاسئلة الجوهرية على الاطلاق اعتمادا على «الثوابت» التى لا يوجد يقين على استمرار ثباتها.

بعضا من ذلك نواجهه اليوم، العالم خارجنا كالأطفال يطرح اسئلة كثيرة عن السكان والمرأة وحقوق الانسان والأقليات والسلام والتقدم والتخلف والفقر والارهاب، ونحن من جانبنا لا نكف عن طرح «الثوابت»، نتحدث عن الروابط الأزلية، والعلاقات التاريخية التى لا تنفصم، والسبيكة الاجتماعية التى لا تؤثر فيها عوامل التعرية، وطريق التطور الخاص الذى ينبع من حضارتنا، الى آخر المنظومة المعروفة من الافكار التى لا تظل غير كافية للاجابة على الاسئلة المطروحة، ومن ثم نحيلها فى النهاية الى الارشيف، او نضعها فى ملف على الرف. المشكلة ليست فى أن يكون لمجتمع من المجتمعات منظومة خاصة للقيم، وثقافة وحضارة متميزة، ولكن المشكلة تكمن فى عجز كل ذلك عن طرح الاسئلة الضرورية والاجابة عليها فى عالم جد متغير. وفى جميع القضايا التى اثرناها خلال الفترة الماضية من الاقليات الى السكان الى السوق الشرق أوسطية، ومن موضوع الختان حتى القمر الصناعى الاسرائيلى، فان جوهر النقاش والشجار دائما كان من مع ومن ضد، ولكن اسئلة مثل لماذا وكيف نادرا مانجد لها رجعا او صدى. والنتيجة فى النهاية نزعة هروبية للامام او للخلف، للأمام بالادعاء ان كل شىء فى العالم يعيش فى حالة سيولة وتحول، ومن ثم فلا يسعنا الا الانتظار، فربما تعود الأمور كلها سيرتها الأولى التى عرفناها وعرفتنا حتى ولو تغيرت الأسماء والرموز. اما الهروب الى الخلف فيكون باشهار الثوابت غير القابلة للتغيير او التعديل او التبديل، ولا يهم ان تكون الثوابت دستورية او قومية او دينية، فالاتفاق العام المثير هو ان يبقى كل شىء على ماهو عليه، مامضى، وما ولى، وما راح. ولما كان الهروب للأمام او للخلف لا يفيد فى ايقاف شىء من ثورة التغيير الكبرى فى العالم، فانه لا يبقى امامنا فى النهاية الا الثورة بالكلمات أو بالطلقات. حنقا وغضبا على دنيا لا تسير وفق مانريد لها ان تسير.

وفى الحقيقة فان المصريين لم يكفوا أبدا عن الثورة والحنق والغضب على المستعمرين الفرس واليونانيين، وعلى عالمهم الذى لا يكف عن طرح الأسئلة كالأطفال، وفى عام ٤٠٥ قبل الميلاد ثاروا ثورة عارمة على الفرس عاونهم فيها اليونانيون، وبعد ذلك ومنذ عام ٢١٦ قبل الميلاد قاموا بثورات متتابعة ضد حكم البطالمة ومظالمهم، بالتاكيد كيلهم بمكيالين بين عالم الاغريق السامى وعالم غيرهم من سكان مصر والشرق الأدنى. ولكن الثورة والحنق والغضب لم تحل المشكلة، وربما تغير السادة من البطالمة الى الرومان. ولكن الجوهر بقى كما هو عالم للسادة وآخر للمستعمرين، لان جوهر القضية كان جمود الحضارة المصرية القديمة وعجزها عن تجديد نفسها. وفى نفس الوقت كان العالم الآخر عبر البحر المتوسط يتميز بحيوية بالغة فى نظم الحكم والادارة وتنظيم المعرفة، حتى تلك التى تراكمت عبر ثلاثة آلاف سنة



د. عبد المنعم سعيد

فى مصر ذاتها. وحتى فى تلك الفنون والعلوم التى عرفها المصريون قبل غيرهم فى الزراعة والصناعة وعلوم البحار والنجوم سبق فيها اليونانيون سبقا كبيرا،

وجاءوا بها الى مصر ليقيموا مكتبة الاسكندرية وينظموا الرى ويدخلوا نوعيات جديدة من القمح ويبهروا المصريين بنظم متقدمة للادارة والعمارة.

ومن المؤكد ان المصريين آنذاك نظروا منبهرين لكل ذلك كما يفعل احفادهم اليوم ازاء الاقمار الصناعية وادوات الاتصال الكونية والشركات العابرة القومية واسواق المال العالمية والتكتلات الاقتصادية الكبرى الى اخر منظومات العالم العلمية والادارية والاقتصادية فى نهاية القرن العشرين. وليس معروفا على وجه الدقة ماذا فعل المصريون فى ذلك الزمن البعيد، ولكننا نعرف النتيجة التى لم تكن سارة وانما تعيسة كل التعاسة، وعلى الاغلب فانهم اكتفوا بالغضب والحنق والثورة والتأكيد المستمر على ثبات الثوابت التى عرفوها لآلاف السنين وعلى بقائها صالحة لكل زمن ومكان حتى ولو كان ظاهرا لكل عين ترى واذن تسمع ان الدنيا لم تعد كما عرفوها ولا الزمان كما تعودوا عليه. وباختصار شديد فان حالتهم كانت كما حالتنا اليوم مع فارق هام اننا نستطيع التعلم من تجربتهم، ونستخلص منها الدرس والعظة، كما ان امامنا تجربة عالمية اكثر عمقا ورحابة، والعلم والمعرفة تنتشر فى العالم بسرعة الضوء كل يوم وكل لحظة.

امامنا فرصة اذن ليست بالقليلة، وفى هذا العام لدينا انتخابات لمجلسى الشعب والشورى، ومن المؤكد ان كل الأحزاب والفرق السياسية سوف تشارك هذه المرة فى انتخابات مجلس الشعب على الاقل. وفى كل العالم فان ذلك مناسبة لطرح الاسئلة الصعبة التى يطرحها الاطفال مثل لماذا تقدمت امم وتأخرت اخرى، وكيف يحدث التقدم وماهى اسبابه ودواعيه. وفى حالتنا فربما تساءلنا لماذا سبقتنا امم اخرى كانت حتى وقت قريب ادنى منا وكيف نلحق بها، ولا نستنكف عن طرحها ونسخر منها كما فعل الكاهن المصرى القديم، ويفعل كهان كثيرون فى مصر المعاصرة. وساعتها ربما نصل الى اجابات واضحة جوهرها ضرورة تحقيق النمو وبمعدلات متسارعة لابد والا تقل عن ٩٪ سنويا، لان ذلك وحده هو مفتاح المكانة والدور الاقليمى، والحل لمشكلات الارهاب وتدهور البيئة، والاجابة على الشرق اوسطية، وعلى القمر الصناعى الاسرائيلى، ومكاييل الغرب المتعددة، وكل ماتراه الآن معضلات بلا حل نغضب لها وننفعل ونثور ونهدد ونتوعد. وباختصار شديد فان كل القضايا التى ندور حولها ونضعها فى الارشيف او على الرف لن تكون الا تفاصيل، فدولة تنمو بمثل هذه المعدلات لن يخيفها التقدم الاقتصادى والتكنولوجى الاسرائيلى، وسوف يكون لها من الرهبة فى العالم المعاصر مايجعلها مسموعة من الخصوم والحلفاء، وسوف تفرض دورها الاقليمى والعالمى بحق واستحقاق، ولو لم تفرضه سوف يدعوها العالم اليه كما يفعل مع اليابان وكوريا الجنوبية اليوم.

وفى الحقيقة فان تحقيق انطلاقة اقتصادية كبرى فى مصر ليس من المستحيل، فلحسن الحظ ان اللحاق بالعالم المتقدم لم يعد يتطلب وقتا طويلا كما كان فى السابق. فالمملكة المتحدة مثلا احتاجت ٥٨ عاما لكى تضاعف نصيب الفرد فيها من دخلها القومى ابتداء من عام ١٧٨٠، والولايات المتحدة ٤٧ عاما ابتداء من عام ١٨٣٩، واليابان ٣٣ عاما ابتداء من عام ١٧٨٠، والولايات المتحدة ٤٧ عاما ابتداء من عام ١٨٨٠، والآن فان اندونيسيا لم تحتاج لاكثر من ١٧ عاما، وكوريا الجنوبية سوى ١١ عاما، اما الصين فلم تزد على عشر سنوات. الأسباب وراء ذلك كثيرة ومتنوعة ومعقدة، منها الانتشار السريع للتكنولوجيا والافكار والتطبيقات العملية الادارية، والحركة السريعة لرؤوس الأموال التى تبحث عن افضل مناخات الاستثمار. ولكن ربما كان الأهم من ذلك كله ارادة التقدم ذاتها والتى تضع هدف النمو والتجدد نصب اعينها ولا تنحرف عنه الى هدف اخر مهما كان بريقه او نبله، ومنه تنطلق الى التفاصيل الاخرى حول الأبنية التعليمية والانتاجية والتنظيمية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وربما حتى ساعتها لن نحتار بطريقة موسمية عما اذا كان من الضرورى تغيير الوزارة او ابقائها على حالها، وهل نغير الدستور او نعدله او نبقيه كما هو، وهل نبنى مفاعلات نووية ام لا نبنى، وهل نحتاج فورا قمرا صناعيا ام لا نحتاج، فالفيصل فى كل شىء سوف يعود الى الاجابة عن سؤال جوهرى: الى اى حد يساهم هذا او ذاك فى تحقيق المعدل المطلوب للتنمية؟!

ولو ان المصريين القدماء لم يكتفوا بالنظر الى الأهرامات وماتمثله من ثوابت وخلود لا يماثله شىء فى العالم القديم ولو انهم ادركوا ان الامم مطالبة دوما بالتجدد الذاتى، ربما لما نجح الاسكندر فى دخول مصر أصلا. ولو ان المصريين المعاصرين لم يتعلموا من هذا الدرس، فلن يفيدهم كثيرا اكتشاف قبر الاسكندر من عدمه اللهم الا من كسب او خسارة بضعة مئات من الوف السائحين، بينما يذهب ثمانية ملايين منهم الى اليونان، واربعون مليونا لاسبانيا، وسبعة ملايين لهونج كونج. اما اذا تعلموا الدرس ووعوه، فلن يجد اسكندر اخر فى مصر مكانا لغزو او مقبرة، وساعتها سوف يكون لدينا ماهو أكثر اهمية بكثير نريه للدنيا بلا غضب ولا حنق ولا ثورة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ويكلى

التاريخ: ١٨ مايو ١٩٩٥

Constructing one more folly

What should we make of the timing of the US embargo of Iraq? Could it be one more example, asks **Abdel-Moneim Said,** of misguided American expertise, another occasion when US foreign policy looks set to achieve the opposite of what was intended?

It is commonly believed that American foreign policy decisions are the product of thorough study and examination. The American political system, after all, is perfectly well-equipped to undertake the necessary analyses that would make that belief a fact.

The White House resembles an enormous grinding machine, constantly spewing out ideas and alternative scenarios which are then examined in an attempt to establish the best possible options. This at least is the impression conveyed by accounts such as those detailing the White House's management of the Cuban missile crisis in the sixties. The picture they paint is of a crisis-management team led by President John Kennedy and his top aides, working around the clock despite extreme exhaustion, but nonetheless capable of acting not only in the best interests of the US, but of saving humanity and allowing the Soviet leader Khrushchev not to lose face, all at the same time.

Then there is Congress, the combined wisdom of the Senate and the House of Representatives. The American constitution has endowed members of Congress with the ability to block presidential decrees throughout modern American history, a role that grew stronger, vis-à-vis foreign policy, in the light of the crisis provoked by the Vietnam War.

Nor should we ignore the role of the State Department, the Department of Defence and the Central Intelligence Agency (CIA). Along with many other groups, they play a significant role in gathering data and weighing its relevance. There is an entire research industry, leaning to the left, the right, occupying the centre, willing at all times to proffer assessments and recommendations on any and every conceivable issue.

Flying in the face of this picture of the detailed and meticulous research backing each and every US decision are the large number of ill-advised US decisions, which in the foreign policy arena include the Bay of Pigs operation, the Vietnam War, and the Iran-Contra scandal. Fortunately such debacles are mere grist to the mill of the American research industry, presenting opportunities for the interminable pondering of the lessons to be learned.

What, one is forced to wonder, will be the lessons eventually drawn from current US policy towards Iran, policy that includes President Clinton's sudden announcement of a unilateral trade embargo against the Islamic Republic of Iran, a move that is guaranteed to intensify the ongoing confrontation between the two countries?

It is not clear why the US took this particular step at this particular time. American explanations focus on Iran's continuing buildup of its military arsenal, which has recently included the acquisition of 400 Russian T-72 tanks, 134 fighter airplanes, 100 missiles and an air defence system from Bulgaria, in addition to three submarines equipped with Silkworm missiles. More significantly, the US has complained endlessly of Iranian ambitions to acquire nuclear weapons.

Robert Gates, a former CIA director, told Congress that Iran will almost certainly possess nuclear weapons by the year 2000. Subsequent to these comments Iran has succeeded in striking deals with Russia and China aimed at developing its civilian nuclear programme. The picture is further compounded by US allegations of ties between Iran and Sudan, as well as of connections with Hezbollah in southern Lebanon and the potentially destabilising regional fall out of Iran's maintenance of missile bases on the Abu Musa islands.

Such accusations have become par for the course. But what is confusing is the timing of the US embargo. Why has the US suddenly decided to enforce the policy of double containment of Iran and Iraq, first announced when Clinton was elected to the presidency?

One explanation of the timing of the decision focuses on US domestic politics. Given the sweeping Republican victory in the mid-term Congressional elections, Clinton's prospects for re-election are uncertain. It is a situation further compounded by the Republicans' success in consolidating their popularity in the 100 days following their victory. They have managed to implement their campaign promises in an unprecedented manner. Clinton, then, is in dire need of a clear foreign policy objective to restore his lost popularity. What better target than Iran, the *bête noire* of the American body politic?

The problem with this explanation is that it overplays the role foreign policy plays in US elections. Were foreign policy to carry that much weight, George Bush would have won the last election on the tide of the Gulf War victory. In any case, it was the Republican Party that initially called for a harder line on Iran.

It is not, though, just US policy towards Iran that enters the equation. The Republicans are also demanding that the US Embassy be moved from Tel Aviv to Je-

rusalem. But in the end, of course, it is Clinton and not Congress who will bear the consequences of foreign policy decisions.

The second explanation of US policy towards Iran has rather wider implications for the Middle East. It is obvious that Israel is seriously concerned about Iran's growing nuclear capability. This concern has been successfully transmitted to the US via Zionist pressure groups.

American and Israeli anxiety over Iran's growing assertiveness in the Middle East is a factor behind the current impasse in the peace process. On one hand, the alliance between Syria and Iran represents a support system for Syria if Israel fails to accede to its demands. Similarly, Iran's backing of Hezbollah in southern Lebanon is a political outlet for Iran and an opportunity for Syria to exert considerable political leverage over Israel if the peace process reaches a deadlock.

Iran's rejection of the peace process, and its support of Hamas and Jihad, means that Iran constitutes an obstacle to the settlement which Israel and some elements within the US administration wish to see.

But it is difficult to calculate how effective the trade embargo will be in achieving American or Israeli objectives. It may well backfire, strengthening the resolve of Iranian hard-liners, both in their antagonism to the peace process and in their determination to consolidate Iranian military power.

Economic embargoes have never succeeded in deflecting a revolutionary country from its objectives. US embargoes against Iraq and Libya have scarcely weakened the regimes of Saddam Hussein and Muammar Gaddafi. Furthermore, Iran's geographic position provides it with the opportunity to create problems which the US, and its allies in the Middle East, will find it difficult to confront unless they are prepared to engage in a costly military confrontation.

A third explanation of US policy focuses on American concerns about the future price of oil. Fearing its growing dependence on oil from the Middle East, the US is seeking to encourage exploration for oil and gas deposits outside the region. Hence, its attempts to impose an oil embargo against Libya last March, an action the US is likely to repeat.

Should Iranian oil, in addition to Iraq's, be embargoed, prices will increase, thus stimulating the search for cheaper sources of fuel. Sanctions could have the added advantage of reducing the price of oil in the long run, since once they are lifted the embargoed countries will be forced to raise their quotas in order to compensate for lost income, thus guaranteeing a continued supply of cheap oil into the next century. The price of such a guarantee would be a moderate increase in prices now.

This explanation is less than convincing. It presupposes that US foreign policy's long-term objectives are of more weight than short-term ones. It ignores the serious implications for the US of an increase in prices and the subsequent increase in the US trade deficit. As elections approach, inflation will be high on the agenda of the American voter.

Any rise in oil prices in the short-term would offset the impact, from Iran's point of view, of a decrease in its own production. Nor is it likely that other industrial countries will adhere to the American line. There is, too, no guarantee that the search for oil outside the Gulf region will be successful.

None of the analyses of the timing of the US embargo, then, appear satisfactory. The real rationale lying behind the US decision, it would seem, is composite, involving elements of each of the scenarios outlined above.

US foreign policy towards Iran is only one of many factors that carry weight in the American elections. And there can be little doubt that some camps in Washington be-

lieve that, despite their failure to unite the Western bloc behind the US, putting pressure on Iran constitutes a counter-offensive against forces that seek to ruin the peace process.

Finally, a modest rise in oil prices — increasing prices to no more than $20 a barrel — would be to the net advantage of the oil producing US, and have limited effects on non-oil producing countries.

Will the US achieve any of its objectives by imposing an economic embargo against Iran? The answer to this question is dependent on a number of factors, not least the emerging balance between moderate and hard-line elements within Iran. The US embargo may well prompt Iran to make some concessions in the Gulf, in its armament programme, and in its position on the Arab-Israeli conflict. On the other hand, US policy could fail miserably, serving simply to consolidate the position of Iranian hard-liners, thus intensifying the tensions and possibility of conflict in the region.

Ironically, the US may have granted Iran a favour. So far, opposition to Iran's Islamic revolution has come from within and not from outside Iran. With a population of 60 million, the second largest natural gas reserve in the world and substantial oil deposits, plus its proximity to the world's most successful developing regions in Asia, Iran's economic potential is daunting, making it not only capable of confronting the twin containment policy, but of engineering massive economic growth.

Yet in spite of such opportunities Iran's economic performance has been poor, a result of inefficiency, corruption and mismanagement. The revolution has signally failed to manage the institutions it installed.

Today, the US – apparently holding Iran responsible for its own failures — is feeding the hostility of the Iranian people and strengthening their struggle against the "Great Satan". The likely consequence is an increase in Iranian resolve to withstand US demands. And as the Iranian government, encompassing both moderates and hard-liners alike, escapes the trap set by the US, it may well come to seem that Washington, with its advanced network of research centres and armies of experts, has once again managed to engineer the exact opposite of what was intended.

The writer is director of the Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٣ مايو ١٩٩٥

الحظر الأميركي على إيران: سياسة رشيدة أم حماقة جديدة

■ الفكرة الذائعة عن الولايات المتحدة ان قرارات سياستها الخارجية مدروسة غاية الدراسة ولا يمكن صدورها إلا بعد تمحيص شديد. والنظام السياسي الاميركي يسمح بذلك إلى حد كبير، فالبيت الأبيض هو اشبه بوحدة ضخمة لطحن الآراء والبحث فيها وتطوير السيناريوهات لاختيار افضل البدائل، او هكذا ساد الفهم بسبب الدراسات التي خرجت عن ازمة الصواريخ الكوبية في مطلع الستينات، حيث بدت الصورة التي انتقلت لنا عن كيندي ورفاقه صورة مثالية للغاية لرجال مرهقين ولكنهم قادرون في نفس اللحظة على إنتاج خيارات وبدائل تحقق اهداف الولايات المتحدة وتنقذ البشرية في نفس الوقت وفي الطريق تنقذ ماء وجه خروتشوف حتى لا يبدو هناك خاسر في لعبة الامم. وهناك ايضا الكونغرس الذي يمثل الحكمة في مجلس الشيوخ والشعب في مجلس النواب، وما بين هذا وذاك فإن الدستور الاميركي يعطي وسائل رقابة حقيقية لممثلي الشعب حتى في مجال السياسة الخارجية التي ظلت مجالا لسدة الرئاسة معظم زمن الجمهورية، ولكن حرب فيتنام نقلت للكونغرس قدرات اكبر على المشاركة في صنع السياسة الخارجية. وهناك ايضا وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وبالتاكيد وكالة المخابرات المركزية وهيئات اخرى وجماعات مصالح يفترض كلها انها تقوم بالدراسة والموازنة وحساب كل البدائل وكل التكاليف. ومن المؤكد ان هناك شبكات كاملة من مراكز الابحاث اليمينية واليسارية وما بينهما وتقوم بالدراسة كذلك، ويتطوع افرادها دوما في خيلاء يعتد به بالشهادة امام هيئات الحكومة والكونغرس والصحافة وكل من يطلب منهم المشورة والراي.

وعلى رغم ذلك كله فإن قرارات كثيرة خرجت عن واشنطن وما لبثت ان قادت إلى كوارث ابرزها المعروف عن حملة خليج الخنازير، وحرب فيتنام، والفضيحة المعروفة بإيران - كونترا، وعشرات مثلها تتعلق بالشرق الاوسط واوروبا والخليج، وعلى اي الاحوال فإن حالات الفشل، مثلها مثل حالات النجاح، تعطي مركز الفحص والتمحيص دوما فرصا جديدة لاستجلاء الدروس ومعرفة العبر. وليس معروفا بعد عما إذا كانت السياسة الخارجية الاميركية تجاه إيران سوف يقدر لها الدراسة مستقبلا على هذا الجانب او ذاك: فقد اعلنت الولايات المتحدة فجاة عن فرض حظر شامل على الجمهورية الإسلامية في إيران في تصعيد جديد للمواجهة بين الطرفين والمستمرة منذ نشوب الثورة الخومينية عام ١٩٧٩. وليس مفهوما على وجه التحديد لماذا اتخذت الولايات المتحدة هذا الإجراء وفي هذا التوقيت بالتحديد. هناك بالطبع التفسير الاميركي للقرار الذي يركز على تصاعد التسليح الإيراني منذ نهاية الحرب العراقية - الإيرانية، والتي شملت خلال الفترة الاخيرة استيراد ٤٠٠ دبابة روسية من الطراز الاحدث تي -٧٢، وحوالي ١٣٤ طائرة قتالية متقدمة. كما اشترت إيران من كوريا الشمالية ٢٠٠ صاروخ سكود طرازي بي وسي، فضلا عن ١٠٠٠ صاروخ ومنصة دفاع جوي من بلغاريا، وتطوير السلاح البحري الإيراني بغواصات روسية ثلاث من طراز كيلو محملة بصواريخ سيلك وورم التي يمكنها تهديد تدفق النفط في الخليج. وهناك بالطبع الشكوى الاميركية المزمنة من تطوير إيران لقدراتها النووية. وكان روبرت جيتس المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الاميركية قد اعلن في السابق في شهادة امام الكونغرس ان إيران تسعى لامتلاك قنبلة نووية مع حلول عام ٢٠٠٠. وفي الأونة الاخيرة فإن إيران نجحت في عقد اتفاقات مع روسيا والصين لتطوير قدراتها النووية للاغراض السلمية. وتضيف قائمة الاتهامات الاميركية دوما السلوك الإيراني الذي تعتبره مناصرا للإرهاب بالعلاقات الوثيقة مع السودان، وحزب الله في جنوب لبنان، ومهددا لامن الخليج من خلال منصات الصواريخ المنصوبة في الجزر العربية في الخليج.

هذه الاتهامات الاميركية باتت تقليدية من كثرة ترديد المسؤولين الاميركيين لها خلال السنوات الاخيرة، وليس مفهوما لماذا قررت الولايات المتحدة الآن والآن فقط ان تضع سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران التي اعلنتها مصادر اميركية منذ تولي إدارة كلينتون للسلطة في مطلع ١٩٩٣. اول التفسيرات المطروحة تركز على العامل الداخلي الاميركي واعتبارات الانتخابات الاميركية، ولما كان الرئيس كلينتون يتعرض لحرج بالغ في وضعه الانتخابي، خاصة بعد الفوز الساحق الذي حققه الجمهوريون في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس والذي جعلهم يستولون لاول مرة منذ وقت طويل على مجلسي النواب والشيوخ. الاهم من ذلك ان الجمهوريين نجحوا إلى حد كبير خلال المئة يوم الاولى من فوزهم في تعزيز الشعبية التي حصلوا عليها ونفذوا برنامجهم الذي اعلنوه خلال الحملة الانتخابية في سابقة غير معروفة في السياسة الاميركية. وهكذا فإن الحجة تقول إن كلينتون بات في حاجة ماسة إلى عمل في السياسة الخارجية يستعيد له شعبيته المفقودة خصوصاً في ظل العداء الاميركي المتاصل لإيران. مع تغيير صورة الرئيس من صورة المتردد المتارجح، إلى صورة الرئيس الحازم القادر على اتخاذ القرارات الصعبة.

المشكلة مع هذا التفسير انه يتجاهل ضالة الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية بشكل عام في الانتخابات الاميركية، فنتيجتها في العادة تحسمها الاوضاع الداخلية في اميركا ذاتها، فلو كان لها مثل هذا الوزن الذي يعطيه اصحاب هذا التفسير لكان الرئيس الاميركي بوش قد فاز في الانتخابات الماضية بعد انتصاره الكبير في حرب الخليج. وإذا



اضيف إلى ذلك ان التشدد إزاء إيران هو ايضا صيحة جمهورية زاعقة، وان قادة الحزب الجمهوري في الكونغرس هم الذين يحملون راية الضغط على إيران، فإن اتباع كلينتون لهذه السياسة لا يعني احتكاره لعوائدها الانتخابية إذا كان لها عائد في الأصل. فالمزايدة الجمهورية على كلينتون في مجال السياسة الخارجية لا تتوقف على الموقف من إيران فقط ولكنه يمتد لأكثر من مجال كان آخرها الضغط من اجل نقل السفارة الأميركية من تل ابيب إلى القدس. والواقع ان فشل كلينتون في فرض سياسته الإيرانية على باقي الدول العظمى، خصوصاً في ما يتعلق بروسيا وأوروبا، سيدفع ثمنه وليس أعضاء الكونغرس باعتباره في النهاية المسؤول الأول عن السياسة الخارجية الأميركية، مما يجعل اتباع كلينتون لهذه السياسة لأسباب انتخابية سياسة محفوفة بمخاطر عديدة.

التفسير الثاني يعود بالقضية كلها إلى الشرق الأوسط. فالواضح أن إسرائيل تعبر عن قلق كبير إزاء تنامي القدرات النووية الإيرانية ونقلت ذلك إلى الساحة السياسية الاميركية بنجاح كبير مستغلة في ذلك وضع جماعات الضغط الصهيونية المتميزة والذي يتصاعد تميزها في عام الانتخابات. كذلك فإن تردي عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط يرجعها أطراف اميركية وإسرائيلية إلى الدور الإيراني في المنطقة. فمن ناحية فإن التحالف السوري - الإيراني يعطي لسوريا خط رجعة إذا لم تستجب إسرائيل لمطالبها، كما أن التاييد الايراني لحزب الله في جنوب لبنان يعطيها الفرصة كما يعطي سورية القدرة على إزعاج والضغط على إسرائيل كلما بات طريق التسوية مسدودا. واخيرا فإن الموقف الإيراني المعارض لعملية التسوية اصلا، وتاييدها للجماعات الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي - المناوئة لعرفات في غزة، يجعل من إيران عقبة أمام التسوية التي تريدها إسرائيل وتتعاطف معها الولايات المتحدة أو أطراف فيها.

> الولايات المتحدة تعطي الحكم الايراني المبرر الخارجي الذي يلقي عليه كل اخفاقاته... فيستخدمه لتعبئة الشعب الايراني وابراز جدارة سياسة التصدي لـ "الشيطان الاكبر"...

المشكلة مع هذا التفسير أنه ليس مفهوما كيف سيؤدي محاصرة إيران اقتصاديا إلى تحقيق الأهداف الاميركية او الإسرائيلية. فالواقع ان مثل هذا الحصار قد يؤدي إلى نتائج عكسية تماما، فهو من ناحية سيعلي راية المتشددين في إيران، ومن ثم يندفعون اكثر في معارضة التسوية في الشرق الأوسط وفي التسريع من بناء القوة العسكرية الإيرانية. فالحقيقة أن كل تجارب الحصار الاقتصادي لم تثن دولة ثورية عن اهدافها وطموحاتها، وبالتاكيد الإطاحة بنظمها الثورية. وامامنا تجربة الحصار الأميركي للعراق وليبيا اللتين، في الحقيقة دعمتا ولم تضعفا نظم حكم صدام حسين والقذافي. كذلك فإن القرب الإيراني من الخليج يمكنها من خلق ازمات عديدة يصعب على الولايات المتحدة مواجهتها ما لم تكن على استعداد لمواجهة عسكرية كبرى ذات تكاليف باهظة سواء بالنسبة الى الولايات المتحدة او حلفائها خارج الشرق الأوسط وداخله.

التفسير الثالث يركز على عامل النفط. فالولايات المتحدة تركز على اسعار النفط في القرن القادم، ومن ثم فإن الولايات المتحدة المتخوفة من تنامي اعتمادها واعتماد الغرب كله على نفط الشرق الأوسط تسعى إلى تشجيع البحث عن البترول والغاز خارج المنطقة كلها. ولذا فإنها حاولت فرض حظر نفطي على ليبيا في شهر آذار (مارس) الماضي، وستحاول ذلك مرة أخرى في المستقبل. وهنا فإن حظرا آخر على إيران بالإضافة إلى الحظر المفروض على العراق، لابد وان يرفع إسعار النفط إلى الدرجة التي تجعل عملية البحث عنه خارج الشرق الأوسط اكثر تنافسية. والأهم انه عندما يرفع الحظر في المستقبل مع بداية القرن الحادي والعشرين، سوف يجعل الدول المنتجة له متعطشة للانتاج وتجاوز حصصها التي تحددها الاوبك، ومن ثم تضمن الولايات المتحدة نفطا رخيصا في المستقبل حتى ولو قبلت بزيادة متواضعة في اسعاره الآن.

مثل هذا التفسير يعاني من نقاط ضعف خطيرة، فهو يعني أولا سيادة اعتبارات المدى الطويل في السياسة الخارجية الاميركية على إعتبارات المدى القصير، والذي يرتب زيادة في الاسعار ومن ثم زيادة العجز في الميزان التجاري الاميركي الذي يشكل معضلة كبرى للسياسة الاميركية. مثل هذه النظرة غير معهودة في السياسة الاميركية خاصة كلما اقتربت الانتخابات خصوصاً انها ستؤدي الى نتائج اقتصادية مكلفة للناخب الاميركي. وثانيا ان الزيادة في اسعار النفط على المدى القصير يمكنه تعويض إيران عن أي نقص في انتاجها، ومن ثم فإنه يحبط السياسة الأميركية الرامية إلى الضغط على إيران في الأساس، وحتى ذلك مستبعد أيضا لانه لا يوجد هناك ما يشير إلى التزام باقي الدول الصناعية بالخطوة الاميركية، ولذا فإن هناك احتمالا قويا لأن تتزايد الموارد الإيرانية ولا تتناقص. وثالثا انه لا يوجد ما

يضمن اكتشافات بترولية جديدة ذات اهمية خارج منطقة الخليج، فتجربة العقد الماضي كله تشير إلى ان كل الاكتشافات البترولية ذات المغزى تمت ايضا في الشرق الاوسط وفي الخليج خصوصاً.

معنى ذلك ان كل التفسيرات لا تشفي الغليل في تفسير السلوك الاميركي، وعلى الارجح أن التفسير الامثل يقع في منطقة بين التفسيرات الاربعة الاميركية منها وغير الاميركي. فمن المؤكد ان التطور في القوة العسكرية الإيرانية فيه اشارات منذرة بالنسبة لامن الخليج خاصة فيما يتعلق بتوزيعات القوة العسكرية الايرانية في الخليج. وهنا فإن التركيز على الموضوع النووي الايراني قد يصلح من قبيل التهويل في حقائق موجودة، ولكن تهافته لا يعني انعدام هذه الحقائق اصلا. ومن المؤكد أن هناك سبقا انتخابيا في الولايات المتحدة، ايران قد تكون نقطة فيه ولكنها لا تمثله كله. ولا شك ان هناك في واشنطن من يعتقد ان بعضا من الضغط على ايران ولو انه قد لا يفلح في تكتيل القوى الغربية ضدها إلا انه قد يكون رادعا لعملية تخريب كبرى لعملية السلام في المنطقة، بل ان الدول الغربية ذاتها قد تلعب مع اميركا لعبة توزيع الادوار. تكون فيها واشنطن ممثلة لدور الشرطي القبيح اما طوكيو وبون وباريس ولندن فتلعب دور الشرطي الطيب الذي يدفع طهران دفعا الى اتجاهات محمودة حسب وجهة النظر الاميركية. واخيرا فإن ارتفاع اسعارالنفط ارتفعا محدودا لا يتعدى حدود العشرين دولارا يفيد الولايات الاميركية المنتج للنفط ولكنه لا يضر كثيرا بتلك الولايات غير المنتجة له. وربما كان الاهم في ذلك كله توفير الموارد الضرورية لدول الخليج حى تكون قادرة على تمويل واردتها بما فيها واردات السلاح التي لم تعد لديها القدرة على دفعها، فضلا عن تمويل عملية السلام في المنطقة والتي ستحتاج الى تمويل هائل حتى يمكن لسورية الدخول فيها.

وبغض النظر عن التفسير هل تحقق الولايات المتحدة اهدافها كلها من هذه الخطوة المفاجئة؟ من الصعب الاجابة على على هذا السؤال لأنه ستتوقف النتيجة على عوامل عدة ليست كلها في يد واشنطن. وكثير منها في يد ايران نفسها وتوازن المعتدلين والمتشددين داخلها، فربما تنجح الخطوة في دفع ايران لتقديم تنازلات على جبهات الخليج والتسلح والصراع العربي - الاسرائيلي، وربما لا تنجح ويزداد تشدد المتشددين ويقررون اشعال المنطقة باسرها وساعتها فإن اميركا ستكون في مواجهة اختبار قاس للتصعيد او التراجع بخيبة واضحة.

والواقع ان الولايات المتحدة ربما تكون قد اعطت ايران الهدية التي تبحث عنها، فالثابت حتى الآن ان الضربات والامراض الكبرى التي اثرت في الثورة الاسلامية الايرانية لم تات من خارجها وانما من داخلها وبايديها قبل غيرها. فمع وجود ستين مليون نسمة، وثاني احتياطات الغاز في العالم، وكميات هائلة من النفط، والقرب من اكثر مناطق العالم نموا حاليا خلال العقود المقبلة في اسيا، فإن القدرة الكامنة في الاقتصاد الايراني هائلة بكل المقاييس، وتجعل ايران ليس فقط قادرة على مواجهة سياسة «الاحتواء المزدوج» وانما ايضا على تحقيق نمو اقتصادي كبير. ورغم ذلك فإن الاخفاق الاقتصادي الايراني يعود الى حد كبير الى انعدام الكفاءة والفساد وسوء الادارة، وتمثل ذلك في انعدام القدرة على ادارة المؤسسات التي انشاتها الثورة. والفشل المتكرر في السياسة المالية الذي ادى الى تضخم هائل وانهيار في سعر العملة، والعجز الكامل على الوفاء بالعقود مع الشركاء الخارجين، والتقاعس عن تنمية قدرات الغاز الهائلة مقارنة بدول الخليج المجاورة، وجعل التجمعات الاقتصادية في وسط اسيا قواقع هائلة فارغة لا يشغلها إلا الريح والصفير.

والان تاتي الولايات المتحدة وتعطي ايران المبرر الخارجي الذي تلقي عليه كل اخفاقاتها وفشلها وتعبئ الشعب الايراني حوله، مبرزة جدارة سياسة الصمود والتصدي التي لا ينفك «الشيطان الاكبر» عن محاولة احباطها، ولا ينفع ازاءها الا مزيد من الصمود والتصدي، وتخرج الحكومة الايرانية بمعتدليها ومتشدديها من المازق الذي اوصلت ايران اليه. وهكذا فإن مؤسسات الفحص والدراسة والتمحيص في واشنطن تكون قد حققت عكس ما تحاول تحقيقه تماما. وعلى اي الاحوال فلننتظر ونرى فربما يكون الامر كله لن يزيد على كونه واحدة من الحماقات الاميركية التي تظهر من وقت لآخر.

---

* مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام».

عبد المنعم سعيد *



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٥ مايو ١٩٩٥

حشد الطاقات العربية:

عبدالمنعم سعيد *

■ العرب لديهم عالم خاص من المصطلحات السياسية التي تكاد تخصهم فقط من دون العالمين، والتي لا تتميز فقط بجرس ورنين فريد، ومردود عاطفي ونفسي عالي الحدة، وإنما أيضا لكل منها توقيت محدد لا بد من ظهوره، بحيث يمكن التنبؤ بدقة شديدة متى سيبرز المصطلح ويذيع ويصير مسيطرا على المقالات والبيانات وكتاب الاعمدة في الصحافة العربية. وفي مقدمة المصطلحات والتعبيرات نجد «حشد الطاقات العربية»، وهو تعبير يثار كلما ألمت بدنيا العروبة ملمة من الملمات، أو مصيبة من المصائب التي لا تكف عن الحدوث، أو بالتاكيد عندما تحرز إسرائيل تفوقا وسبقا في أحد المجالات. عندها يجد التعبير انتشاره المضمون لانه يبدو الحل السحري الذي يخلص النخبة الثقافية من مازقها. فهو من ناحية يطرح حلا للانكسار الحاد في النفسية القومية نتيجة الموقف الذي تواجهه، حلاً يبدو سهلاً ومتاحاً، ومن ناحية أخرى فإن تبعة القضية برمتها تصير على عاتق الذين بيدهم «الحشد» من الساسة ورجال الحكم. فإذا فشلوا في حمل المسؤولية التي نيطت بهم، فإن ذلك لن يفل من إرادة أصحاب الدعوة، لانهم سيدعون أيضا إلى حشد الطاقات العربية التي لدى الجماهير هذه المرة للتخلص من هؤلاء الذين لا يلبون نداء الحشد والتعبئة. فإذا لم يحصل هذا أو ذاك، وذلك على الأغلب ما يحدث في كل مرة، فإن بوسع الجميع الراحة. فقد طرح الشعار الرجاء ولم يستجب له أحد، مما يعد دلالة إضافية على زمن عربي رديء يحتاج حشدا إضافيا للتخلص منه!

آخر المرات التي أطل فيها التعبير برأسه، وارتفعت معزوفة المطالبة بحشد الطاقات العربية، جاءت عندما اطلقت إسرائيل قمرها الاصطناعي «أوفيك-٣» في الخامس من أيار (مايو) الجاري. المناسبة فيها كل المؤثرات التي تدعو إلى إذاعة المصطلح وإطلاقه من عقاله لكي يقوم بوظيفته العاطفية والنفسية في التعامل، او لتجاوز قضية بالغة الخطورة. فهي من ناحية تخص إسرائيل التي هي عنوان المهانة العربية على مدى نصف قرن. وهي تخص، من ناحية أخرى مجالا للتفوق التكنولوجي له اثارته الخاصة لأنه يتعلق بالفضاء الذي بدا للعرب دوما لغزا سرمديا لم يعرفوا فيه إلا التغني وابيات الشعر في صفاء السموات. والأهم أنه يؤكد توجسات العرب في «الهيمنة التكنولوجية» الإسرائيلية في حالة السلام إذا ما ساد وحل. ومن ناحية ثالثة، فهي تحتمل إضافة جديدة للتفوق العسكري الإسرائيلي، ومن ثم تؤكد ما عرفناه دوما من شكوك وهواجس عن نوايا إسرائيل المستقبلية. لكل هذه الأسباب فإن المناسبة تدعو تقليديا لحشد كل الطاقات العربية للتعامل مع الحدث الجلل.

وهكذا بدأت المعزوفة في انتظامها المعروف، على الرغم من أن ذلك هو القمر الإسرائيلي الثالث في هذه السلسلة، وسبق في القمرين الأول والثاني المطالبة بالحشد، ولكن الحشد استعصى على الحشد في كل مرة، ولم يتساءل احد لماذا توصلنا إلى هذه النتيجة المرة، ولماذا على الرغم من عدم تحقق الحشد في كل مرة لا نكف عن ترديد المقولة ذاتها بقوة نحسد عليها؟

الحالة التي نعرفها هنا ليست جديدة بالمرة. فعلى مدى العقود الماضية كلها، عمدت إسرائيل دوما إلى تعويض التفوق الكمي العربي بتفوق نوعي وكيفي، حين اصبحت قادرة على إنتاج قدر كبير من انظمة التسلح المتقدمة، بالإضافة إلى استيراد أسلحة أخرى عالية القدرة خاصة من الولايات المتحدة الاميركية. وفي الحقيقة فإن عديدا من التكتيكات والتكنولوجيات التي نمت من خلال العلاقة الاميركية - الإسرائيلية الدفاعية اصبحت تستخدم الآن في الجيش الاميركي وجيوش غربية أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الاستخدام الاميركي للحرب الإلكترونية في عمليات الهجوم الوقائي لها جذور عدة في التكتيكات الإسرائيلية في حرب ١٩٦٧. وفي الحقيقة أيضا فإن الصاروخ الأميركي جو - ارض AGM-144 هو في جوهره الصاروخ الإسرائيلي بوب آي الذي قدمت الولايات المتحدة من أجله لإسرائيل ٣٣.٦ مليون دولار من أجل توريد ٣٢ نظاما منه. ولما كانت إسرائيل قد احرزت سمعة وشهرة في تنمية وإنتاج طائرات الاستطلاع بدون طيار، فإنها حصلت على تعاقدات مع البحرية والجيش والطيران الاميركي للحصول على انظمة متعددة منها.

وبالتاكيد فإن هذا النوع من العلاقة المتبادلة في التعاون الدفاعي التكنولوجي بين إسرائيل والولايات المتحدة يختلف تماما عن ذلك القائم في العلاقات العربية - الاميركية. فبينما حصلت الولايات المتحدة من إسرائيل على معلومات ومخترعات تكنولوجية جرى اختبارها في ميادين القتال، فإن إسرائيل حصلت بدورها على كميات وافرة من السلاح، والتمويل، والمعرفة العلمية، لتنمية طائرة مقاتلة متقدمة مثل «لافي»، وصناعة دبابتها الحديثة «ميركافا»، وعدد متنوع من



الصواريخ المتقدمة مثل سلسلة صواريخ «جيريكو» الاستراتيجية، وصاروخ «باراك» البحري، والصاروخ «ارو» المضاد للصواريخ البالستية.

وإلى جانب هذا التعاون التكنولوجي، فإن إسرائيل نجحت في الحصول على عناصر رئيسية من الترسانة الاميركية التقليدية، وحاليا فان السلاح الجوي الاسرائيلي يحتوي على طائرات إف - ١٦، إف-١٥ ايغل، وإف-٤ فانتوم، وإي-٢ سي هوك آي، وسي-١٣٠ هيركيوليز، وبوينغ-٧٠٧، وطائرات الهيليكوبتر اه-٦٤ اباتشي، واه-١، وكوبرا، وبلاكهوك. ومن المرجح ان تضيف إسرائيل إلى ترسانتها الجوية المتعددة الاغراض طائرة اف/١-١٨ بسبب التوسع في المتطلبات التكتيكية الاسرائيلية. فطبقا لمخططي السلاح الجوي الاسرائيلي فإن اسرائيل قد يتحتم عليها ان تستخدم طائراتها المتعددة الاغراض ضد اهداف تتطلب الاختراق العميق والطيران في ارتفاعات شاهقة، والتي تتناسب معها هذه الطائرة. وفي العام الحالي تنشر إسرائيل خمس بطاريات صواريخ باتريوت مضادة للصواريخ. وفي عام ٢٠٠٠، فإن نظام صواريخ ارو سوف يقدم لها ثلاثة اضعاف المدى والارتفاع الذي يقدمه صاروخ باتريوت.

والآن فإن إسرائيل تنمي وتنتج صواريخ بوب أي الموجهة جو - أرض. وصواريخ بايثون -٣ جو-جو القصيرة المدى، وصاروخ باراك البحري، وصاروخ نقط الدفاع الاعتراضية ادامز، بالإضافة إلى شبكة واسعة من نظم الحرب الالكترونية المتقدمة، والزي الدفاعي المدرع بليزر. كما ان اسرائيل تقع في قائمة الدول المحدودة التي تنتج دبابة من الطراز الاول ميركافا والتي تم تطويرها لضمان حصول اسرائيل على دبابة متقدمة، على الرغم من التغيرات في السياسة العالمية. والنمو الحالي في السلاح الجوي الاسرائيلي يميل الى نشر زوارق الصواريخ السريعة القادرة، والغواصات ذات الاداء العالي، والصواريخ البالستية طويلة المدى وصواريخ كروز على المنصات البحرية المدعمة بشبكة إستطلاع للاقمار الاصطناعية. وقد زادت اسرائيل من القدرات الدفاعية لسفنها ضد الطائرات والصواريخ باستخدام نظام صواريخ باراك. وطائرات الهيليكوبتر هيلستار التي طورها سلاح الطيران الاسرائيلي ووردها للبحرية الاسرائيلية، ومن ثم جعل اسرائيل اول دولة في العالم تستخدم هذا النوع من الدفاع البحري. ويتضمن برنامج التوسع في البحرية الاسرائيلية الحصول على غواصتين من طراز دولفين وثلاث فرقاطات مزودة صواريخ سار - ٥، وتعتبر غواصات دولفين اكثر تفوقا من اية غواصة تستلكها القوات البحرية في اي من القوات المسلحة العربية، خاصة انه من المتوقع ان يتم تسليحها بالصواريخ البعيدة المدى، وهو ما يعني امتداد مسرح العمليات الإسرائيلي وقدراته على توجيه الضربات لاهداف بعيدة ومتعددة.

وبالإضافة الى التفوق النوعي الاسرائيلي في الاسلحة التقليدية، فانها نمت مجالين من التفوق المطلق. فاولاً ووفقا لاتفاق معظم الخبراء لا تمتلك اسرائيل فقط قدرات نووية بل رؤوس نووية ووسائل حملها، ومع تدمير القدرات النووية العراقية خلال حرب الخليج الثانية فإن العالم العربي لا توجد لديه اية قدرات نووية تُذكر. وثانياً، وفي الفضاء، عندما اطلقت القمر الاصطناعي اوفيك -١ في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، واوفيك -٢ في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٩٠، واخيرا اوفيك -٣ في ٥ أيار (مايو) ١٩٩٥، فلكي تبدا مرحلة جديدة من سباق التسلح في الشرق الاوسط يعطيها لاسرائيل القدرة على تنمية قدرات فضائية لتعزيز آلتها التقليدية وغير التقليدية من خلال التجسس، والتشويش، والاستطلاع، والقيادة والسيطرة، وادارة المعارك. وفي هذا المجال لا يوجد اي برنامج عربي مقابل للبرنامج الاسرائيلي، بل في الحقيقة يوجد في هذا المجال برنامجان اسرائيليان احدهما مدني يقوده معهد الهندسة التطبيقية من اجل اطلاق سلسلة من اقمار الاتصالات المدنية، وقد تمت محاولة اطلاق الاول منها في آذار (مارس) الماضي بصاروخ روسي تحت اسم «جورفين -١ تكسات»، والثاني عسكري وتقع سلسلة «اوفيك» في نطاقه، ويطلقه صاروخ اسرائيلي هو «شافيط» من عائلة صواريخ أريحا - ٢ الاسرائيلية.

إزاء هذه القائمة الطويلة من التفوق النوعي الاسرائيلي، فإن فكرة الحشد المطلوبة للطاقات العربية تحتاج إلى مراجعة، لانها في كل مرة تتعامل مع اسرائيل بالقطعة، فعندما تنتج سلاحا متفوقا ندعو للحشد، وعندما تستورد سلاحا متفوقا ندعو ايضا للحشد، وعندما تطرق مجالا لا يوجد لدينا ما نقابله ندعو كذلك للحشد، بينما القضية الواضحة للعيان هي ان هناك تخلفا تكنولوجيا عربيا واضحا في مواجهة تفوق تكنولوجي إسرائيلي لا يقل وضوحا. وفي مثل هذه الحال فإنه لا يمكن ان يكون المطلوب من الحشد ان يجتمع العلماء العرب، ويأتون من كل حدب وصوب، ويخترعون قمرا صطناعيا نواجه به القمر الاسرائيلي. ولا يمكن ان يكون المطلوب اجتماع الحكومات العربية لكي تاتي كل منها الى ساحة الاجتماع محملة بقطعة من القمر ويجري تجميعها

فنباري اسرائيل ونجاريها سلاحا بسلاح وقمرا بقمر.

وفي الحقيقة ان الحكومات العربية اجتمعت من قبل وسعت من اجل قمر عربي ونجحت التجربة الى حد ما وصار «عربسات» احد الاقمار التي تلف الكرة الارضية. ولكن المطلوب قمر عربي خالص بجميع عملياته، وهذا لا يمكن تحقيقه الا بالتقدم التكنولوجي العربي غير الممكن ما لم تتقدم الدول العربية تكنولوجياً، وهي عملية ممكنة وليست مستحيلة، ولكنها لا تتم بالحشد المفاجئ الذي يحل المعضلة بين يوم وليلة، وانما من خلال تطور علمي وصناعي يحتاج موارد كثيرة تخصص له وبدأب شديد وصبر اشد. والاهم من كل شيء هو الوقت والزمن اللازمان لهذا التطور. فالواقع ان التقدم العلمي والتكنولوجي الاسرائيلي لم يحدث بين عشية وضحاها. وانما تم عبر عملية تطور دؤوبة بدأت منذ اللحظة الاولى لانشاء الدولة العبرية. وعلى الرغم من ان اسرائيل توفر لها ما لم يتوافر لمجتمع من المجتمعات من حيث الخبرة العلمية المتاحة التي وفرها المهاجرون من مدارس علمية متقدمة، وما قدمه الغرب من معرفة وخبرة طوعا او كرها، فاننا لا نستطيع اغفال القدرة الاسرائيلية الخاصة في الاصرار على الهدف والوصول اليه مهما كانت الصعاب. وفي بعض الاحيان فإن الطريق الإسرائيلي عرف نوبات من الفشل، كما حصل عندما لم تنجح الطائرة لافي، ولا تزال تجارب صاروخ ارو متعثرة، ومؤخرا فشلت تجربة إطلاق القمر جورفين-١، الا ان اسرائيل في كل مرة كانت تعرف غايتها وتصر عليها وتعرف كيف توائم بين اهدافها ومواردها وصولا الى الهدف المطلوب.

ان عملية الحشد في اسرائيل ليست عملية انفعالية ترتبط باعلان موقف، بل هي فكرة عملية وعملياتية لها مدى زمني وتراكم معرفي وصناعي على عكس ما هو ذائع في فكرة الحشد العربية. انها عملية طويلة الأمد لتكييف الصراع او «السلام» العربي - الإسرائيلي بمعايير اسرائيلية. فقد كان ابا ايبان هو الذي قال امام الكنيست عام ١٩٧٩ ان «وجودنا كله موضوع في الميزان القائم بين الكم العربي والنوعية اليهودية». وإذا كانت قضية «الكم» و «الكيف» تحتوي ابعادا متعددة، حضارية وسياسية واقتصادية واجتماعية، فإن الطرف الإسرائيلي في الصراع او «السلام» جعل راس الرمح يتحدد في البعد العلمي والتكنولوجي. فبعد اطلاق القمر الاصطناعي الاسرائيلي التجريبي «اوفيك -١» رد اسحق شامير على سؤال عما اذا كان اطلاق القمر سيؤثر على سباق التسلح في المنطقة قائلا «ان هذا القمر الاصطناعي ليست له علاقة بسباق التسلح، ولكن اذا كنا نتحدث عن السباق، فإنه سباق حول القدرات العلمية والتكنولوجية».

تلك هي القضية التي ينبغي الحشد حولها، ليس على طريقة التنادي للكفاح على الطريقة العربية القديمة والجديدة، وإنما من خلال فحص البنية العلمية والتكنولوجية العربية، والقاعدة الصناعية العربية ومعرفة اسباب ضعفها وتهافتها، ومن ثم البحث في طرق تطويرها والرقي بها عبر عملية زمنية تحتاج ظروفاً سياسية واقتصادية لنضجها. وساعتها ربما اكتشفنا ان اعدى اعدائها هي فكرة الحشد ذاتها، لانها قائمة على استعجال النتائج وبناء الاوهام التي لا ينفع معها بناء القواعد التكنولوجية والصناعية بل المجتمعية اللازمة لانتاج قمر اصطناعي عربي لحما ودما. وربما لو توافر كل ذلك، فإن القمر لن يكون النتيجة الوحيدة، بل قد تترتب نتائج اخرى عدة في ذلك السباق الحضاري الضاري، وربما وجدنا بدائل اخرى اكثر فاعلية لاننا في هذه الحالة نكون قد اكتسبنا طريقة التحليل والتفكير العلمي المستقل، الذي لا يجعلنا دائما متمايلين على الانغام الإسرائيلية.

ومن المدهش على سبيل المثال انه على الرغم من التغني الدائم بحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، فإننا فشلنا دوما في استيعاب اهم نتائجها ودروسها. فالذي، في هذه الحرب، قاد عملية الحشد تمثل في دولتين عربيتين (مصر وسورية) - وليس كل العرب - وقد اتفقت قيادتاهما على خطة محددة، وتم التنسيق مع دولة ثالثة (السعودية) لاستخدام سلاح النفط هنا كان الحشد محددا ومرتبطا بواجبات محددة لدول عربية كل على قدر طاقته. والاهم ان فلسفة الحرب كلها لم تقم على الرقص على الانغام التكنولوجية الإسرائيلية. فلو تم الانتظار حتى يتم الحشد للحصول على طائرات العمق لكي توازن الطائرات الإسرائيلية المتفوقة، ولو تم الانتظار حتى يحدث الحشد حول الحصول على دبابات تماثل تلك الاسرائيلية، لما حدثت الحرب اصلا، لكانت الحالة كما هي الآن في قضية التفكير العلمي. فاذا ما توصلنا الى ان هناك حاجة ماسة لقمر صناعي عربي فإن السؤال يصير من الذي ينفذه من الدول العربية، وكيف، وباي تكاليفه وعند اي نقطة من التطور والاستعداد المجتمعي للتعامل مع قضية علمية بالغة التعقيد؟ تلك هي قضية القمر ومعضلة الحشد للوصول اليه.

---

* مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ «الاهرام».



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٥

ضرورة القوة وحدودها في مواجهة الإرهاب

عبد المنعم سعيد *

■ يعد المستوى الثقافي لمنظمات الإرهاب الديني شديد التدني، وتجهل حتى كوادر الإرهاب العليا معنى ودلالة وكيفية عمل الدولة المعاصرة، واعتقادها ساذج بأن تصفية رموز معينة لنخبة الحكم بوسائل الإرهاب والاغتيال السياسي يكفي لوثوبها إلى الحكم. هذا فضلا عن احتكارها المجتمع وعجزها عن الالتقاء معه، وبالتالي احتكارها نظرية حركية تتعاطى مع معطيات المجتمع الجماهيري المركب والدولة العصرية ذات الدولاب البيروقراطي العملاق. كل ذلك يعد السبب الأساسي والحقيقي للهزيمة التي لحقت بالإرهاب في مصر.

وقد لعبت قوة الدولة وهيبتها دورا في إلحاق الهزيمة بالإرهاب. غير أن ذلك تم بعدما أظهرت الدولة إرادة صارمة وعزيمة حديدية في التصدي للإرهاب والقضاء عليه. وبذلك بدلت الدولة سياستها المطبقة خلال عقد الثمانينات والسنوات الأولى من الصدام العنيف الواسع النطاق مع المنظمات الإرهابية. إذ أن هذه السياسة دفعتها لاتخاذ موقف دفاعي على طول الخط وصورتها في أعين منظمات الإرهاب على انها كائن ضعيف أجوف، وبالتالي اهدرت هيبة الدولة ومكنت منظمات الإرهاب من انتزاع زمام المبادرة وتطبيق استراتيجية هجومية لنحو ثلاث سنوات متصلة بعد انفجار الصدام الكبير.

إن ظهور الإرادة والتصميم الكاملين وانتزاع المبادرة والدأب على الهجوم قد غير جذريا موازين الصراع ضد الإرهاب في مصر. ويستحق هذا الجانب بالذات مناقشة مستفيضة ومتعمقة لأنه يتقاطع مع كل الاشكاليات العملية والأخلاقية، السياسية والقانونية ذات الصلة لا باقتلاع الإرهاب فحسب، بل وبجوهر صورة المستقبل المرغوبة للتطور العام للبلاد.

لقد تركز صلب المناقشات بين مدرستين فكريتين. وقد استقرت الأدبيات الصحافية العربية على تسمية المدرسة الأولى بالاستئصاليين. وطرحت هذه المدرسة فكرة استئصال الإرهاب واقتلاعه بالقوة المسلحة. وبإرادة لا تلين ولا تقبل الحلول الوسط. ويقوم منطق هذه المدرسة على ان الإرهاب ينطلق من ايديولوجية شمولية ترفض الديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وتقدس العنف. وأنه لا سبيل للقضاء على عنف الإرهاب إلا بعنف الدولة المضاد. وأن الصدام بين الطرفين لا سبيل لتسويته إلا بانتصار أحد الطرفين، أي أنه لا وجود حقيقيا لإمكانية حل سياسي أو تسوية قانونية وسياسية، ولا مجال بالتالي إلا للحل العسكري والبوليسي. وهذه المدرسة لا تعوزها الحجج عن طبيعة الإرهاب وفكره وممارساته الدموية واحتكاره الحياة الإنسانية والمجتمع وحق الناس في الحياة والحرية.

أما المدرسة الثانية فلم يستقر لها اسم محدد. وإن كان من الممكن أن نطلق عليها اسم المدرسة السياسية أو مدرسة الحوار أو ربما مدرسة الديموقراطيين. وقد طرحت هذه الجماعة من المفكرين والكتاب قضية الإرهاب من منظور أوسع. إذ أنها لا تتوقف عند لحظة ظهور الإرهاب الدموي كمعطى مطلق يجب التعامل معه كظاهرة مستقلة، فالأهم لديها هو الأسباب والجذور التي أنتجت الإرهاب والتطرف، وخاصة التطرف والإرهاب الديني. وإنهاء الإرهاب يعني في الحقيقة إنهاء أسبابه، وهو أمر يتطلب حشد كل امكانات المجتمع من خلال حوار وطني وإجماع عام بين أطراف المجتمع السياسي. ويخشى هذا الاتجاه من أن يؤدي التعامل مع العنف الإرهابي بعنف مضاد من جانب الدولة، دون النظر في إمكانية وضع حل سياسي وتفاوضي، إلى حالة عامة من الفوضى والتوحش يدفع المجتمع بكل أطرافه ثمنها الباهظ.

لقد بدا في سياق هذه المناقشات أن حجر الزاوية في الجدل الجاد هو دور وموضع إرادة استئصال الإرهاب بتوظيف قوة الدولة، في مواجهة المنظمات الإرهابية المتطرفة التي لا تتردد لحظة في توظيف قدراتها في عنف مجنون، مطلق وغير مقيد وبإرادة كاملة لا تلين ولا تتردد. فمدرسة الاستئصاليين تعطي أولوية مطلقة لاقتلاع الإرهاب حسبما يمليه منطق الصراع بجوانبه العسكرية وآلياته ومتغيراته الخاصة به. وقد انطوى ذلك في أكثر الأحيان على الاستهانة بكل الاعتبارات الأخرى، بما في ذلك الاعتبارات الإنسانية والقانونية لخدمة هدف استئصال الإرهاب والانتصار الكامل عليه.

وفي المقابل، اعطت مدرسة الحوار والديموقراطية أولوية مطلقة للحل السياسي والشامل لتحدي الإرهاب بما يمليه منطق العلوم الاجتماعية الحديثة ومنطق القانون وحقوق الإنسان والتطور الوطني السلمي. وقد انطوى ذلك في أحيان كثيرة على الاستهانة بالاعتبارات الخاصة المتعلقة بالكفاءة والفعالية «العسكرية» لقوات الأمن في تصديها للإرهاب. وفي أوقات معينة، قد يؤدي تسييد منطق الحل السياسي والحوار إلى تدفق رسائل وعلامات خاطئة قد تقوي الإرهاب بدلا من أن تضعفه وتحبس الدولة في منطق الدفاع وتصورها في صورة الحائر والمتوجس والخائف. وهو ما يفيد الإرهاب عسكريا، وأحيانا سياسيا أيضا.

إننا، إذن، أمام منطقين وخطابين وأسلوبين يتنافسان على العقل العام، وعلى عقل الدولة، وعلى تكييف سياسة مناهضة الإرهاب: الأول «منطق صلب» يتوقف فقط أمام الحقائق والظواهر المباشرة ولا يوسع مجال الرؤية إلى الأسباب والنوايا، ويحتفظ للدولة بكامل الحق في اتخاذ ما تراه ضروريا - من الناحية العسكرية - للقضاء على الإرهاب، مهما كانت التكلفة. والثاني «منطق ناعم» عازف عن التعامل مع الحقائق والظواهر المباشرة ويسعى لردها إلى أسبابها بهدف التوصل إلى منهج واسلوب شامل للقضاء على الإرهاب بما، يحتفظ للمجتمع بحيويته وحقوقه القانونية والسياسية ويقلل تكلفة الصراع الدموي ويمهد الطريق لتأمين التطور السلمي الحر للمجتمع ككل.

وإذا أخذنا بالخبرة المصرية كمعمل لاختبار مصداقية الافكار والآراء المطروحة حول سياسات مواجهة الإرهاب، فقد نخرج بنتيجة واضحة، وهي فشل منطق الحوار وانتصار منطق الاستئصال. فقد كان الموقف الحاسم للدولة وظهور إرادتها وعزمها على القضاء على الإرهاب بدءا من ١٩٩٤ أحد أهم العوامل التي أدت إلى إلحاق الهزيمة بالإرهاب. ويحتاج أصحاب مدرسة الحوار والتطور الديموقراطي السلمي للمجتمعات العربية - بمن فيهم كاتب هذا المقال - إلى تأمل عميق لدلالة الخبرة المصرية في مجال مناهضة الإرهاب.

ونقطة البداية هي الاعتراف الواضح والذي لا لبس فيه أن أحد المستويات الجوهرية لأي سياسة جادة لمواجهة واقتلاع الإرهاب هو التعامل معه تعاملا مباشرا كظاهرة مكتملة يجب القضاء عليها بكل الوسائل، بما في ذلك الوسيلة «العسكرية» أو «البوليسية»، وبالمنطق الذي تمليه الاعتبارات الفنية العسكرية بصورة أساسية، وإن كان في حدود الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية والقانونية التي استقرت في ضمير البشرية والتي يعبر عنها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ذلك أنه إذا كان شخص ما يزمع قتلك، فإنه لا ينبغي أن تتردد في الدفاع عن نفسك بمنعه من قتلك أولا ونزع سلاحه في الحد الأدنى. ثم قد يأتي بعد ذلك مقام الفكر الاجتماعي السديد والعلمي الذي يملي عليك البحث في أسباب تحول شخص

طبيعي إلى مجرم آثم، ومعالجة هذه الأسباب بشتى الوسائل السلمية.

غير أن هذا الاعتراف يجب أن يبرز لا في سياق سياسة استئصالية، وإنما في سياق موقف ديموقراطي منسجم ومفتوح على مكتسبات العلوم الاجتماعية المعاصرة وفي إطار المبادئ العامة لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، فإن الخبرة المصرية، والخبرات العالمية المقارنة التي كانت موضوعا لدراسات علمية متعمقة، تظهر أهمية الاعتراف بالوقائع والمعاني التالية:

أولا: وجوب التمييز بكل صرامة ونزاهة فكرية كاملة بين المنطق العام لمدرسة الاستئصاليين من ناحية، ومبدأ الحزم والإرادة الكاملة لاستئصال الإرهاب ومقاومته من خلال سياسة أمنية متماسكة فنيا وقانونيا في الوقت نفسه، من ناحية اخرى.

ويظهر الفارق الكبير بين المعنيين من مبادئ ومفاهيم كثيرة. فمدرسة الاستئصاليين تصل في دعواها إلى احتكار القانون والاستهانة بالاعتبارات الأخلاقية والسياسية والقانونية التي تصر على الدفاع عن مقومات فكرة الحضارة والقانون ومكتسبات المعرفة والأخلاق لا في مواجهة الإرهاب فحسب، بل في ظروف الحرب أيضا، سواء كانت أهلية أو دولية.

ومدرسة الديموقراطيين وأنصار القانون الدولي لحقوق الإنسان لا تدعو إلى الحزم مع الإرهاب ومع كل صور إهدار القانون فحسب، بل تعتبر هذا الحزم دفاعا عن القانون واجبا ومسؤولية جوهرية للدولة، وهي ترفض أي استهانة بالقانون وبواجب تطبيقه بكل حزم وقوة، وهو أمر يتطلبه الدفاع عن الديموقراطية وحقوق الإنسان بداهة، إذ يستحيل احترام حقوق الإنسان إلا في سياق الاحترام الكامل والتطبيق الحازم للقانون. ومعنى ذلك أن مدرسة الديموقراطيين وأنصار القانون الدولي لحقوق الإنسان تعتقد بكل قوة أنه من الممكن أن تظهر الدولة كل الإرادة والحزم وروح المبادأة الضرورية للقضاء على الإرهاب دون التغول على حقوق المواطنين، أو حتى انتهاك الحقوق الإنسانية للإرهابيين أنفسهم.

وبهذا المعنى يمكن لحظ تفاصيل ما يريده أصحاب المنطق السياسي الناعم ودعاة الديموقراطية وحقوق الإنسان. فهم ليسوا مع التهاون أو المهادنة مع الإرهاب، بل ليسوا مع فتح حوار سياسي مع المنظمات الإرهابية يكون من شأنه إهدار القانون، وهم في الوقت نفسه، ليسوا مع إهدار القانون من جانب الدولة أو انتهاك حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن، وهي تتعقب الإرهابيين.

والواقع أن كثيرين من أنصار الديموقراطية وحقوق الإنسان قد نبهوا للخطأ الفادح الذي وقعت فيه البيروقراطية الأمنية والسياسية المصرية خلال عقد الثمانينات بالعزوف عن تطبيق القانون تطبيقا حازما على كوادر وأنصار منظمات الإرهاب الديني في الحالات الكثيرة التي كانوا فيها يعتدون على الحياة الشخصية أو يمارسون العدوان والطغيان على الحياة المدنية وعلى الأشخاص والجماعات في القرى والمدن دون أساس من قانون.

ثانيا: وجوب إدراك حدود القوة (العسكرية والبوليسية) في التعاطي مع أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية تاريخية. ومن بينها ظاهرة الإرهاب الديني. فالاستئصاليون عادة ما يتناسون حدود القوة إلى الدرجة التي تجعل ردود الفعل والنتائج السلبية، المباشر منها والبعيد المدى، منسية كلية تقريبا في خطابهم وفي سلوكهم الفعلي.

وإدراك حدود القوة، العسكرية أو البوليسية، للدولة في مصر، وهي تتعامل مع ظواهر مثل التطرف والإرهاب، مسألة على درجة فائقة من الأهمية، بحيث أن تجاهلها ونسيانها قد يكونان الطريق المؤكد لإهدار الانتصار على الإرهاب، وبداية طريق معاكس.

إن المسألة هنا هي إدراك القوة البوليسية ودورها الحقيقي إدراكا متوازنا ومتناسقا مع عوامل ورؤى تنبث من معطيات الاستنارة، وضرورات القانون والسياسة والاقتصاد بل علم النفس والثقافة. فإذا كان من الخطر الشديد التردد في توظيف قوة الدولة للقضاء على الإرهاب، فإنه مما لا يقل خطرا وخطورة المبالغة في مكانتها وقيمتها ونسيان أو تجاهل حدودها وقيود أعمالها.

لقد شكل نسيان أو تجاهل حدود القوة العسكرية أو البوليسية كعب أخيل لكل الايديولوجيات والسياسات ولكل النظم والمجتمعات التي تعاملت مع القوة كمفتاح مشروع سياسي أو نظام عام، دون إدراك حدودها وقيودها.

وعلى ضوء الخبرة المصرية، يمكننا الإشارة إلى حدود كثيرة وقيود عديدة على وظيفة القوة (العسكرية أو البوليسية) في مواجهة استئصال الإرهاب وبهدفه.

إن أهم قيود وحدود القوة البوليسية على الإطلاق تتصل بإنعكاساتها ونتائجها على تطور النسيج الأخلاقي والثقافي للمجتمع بأسره. فالتعامل مع القوة وكأنها معطى مطلق أو كامل إنما ينتهي إما إلى إشاعة ثقافة القوة الغاشمة في المجتمع أو تكريس عبادة القوة فيه إلى الدرجة التي تطغى على أية أخلاق أو مبادئ دينية او قانونية أو اجتماعية او ثقافية. فعبادة القوة تنتصر للغالب بغض النظر عن مشروعيته أو اتساقه مع اية قيمة. وهي تكون مجتمعا خنوعا ومغلوبا على أمره وعلى استعداد للتسليم أمام أية قوة غاشمة في الداخل او الخارج.

وهذه العبادة هي في نهاية المطاف مقتل أي حضارة والمعنى المضاد لها على خط مستقيم. أما القيد الثاني فيتفرع عن ذلك مباشرة، وهو ان إعمال القوة كقيمة مطلقة أو كاملة التأثير والسماح بان يذهب توظيفها إلى المدى الذي تمليه الاعتبارات الفنية فحسب، دون قيد أخلاقي او قانوني أو إنساني عام، إنما ينطوي بالضرورة على انتهاكات واسعة للحقوق الاساسية والحريات غير القابلة للتصرف للإنسان: الفرد والجماعة. وبهذا المعنى، فإن الدولة تفقد صفتها كدولة وتتحول هي ذاتها إلى عصابة، وهو ما يفقدها المشروعية في الداخل والاحترام في الخارج. ومن ناحية ثالثة، فإن عدم إدراك حدود القوة ينتهي إلى قصور شديد وقيود زمنية ونوعية على دلالة إلحاق الهزيمة بالإرهاب.

والواقع أن هذا القصور وهذه القيود واضحة تماما في الخبرة المصرية، وهو ما يملي الحاجة إلى منهج شامل في التعاطي مع الإرهاب والتطرف يستعين باعظم طاقات الاستنارة وأفضل منجزات العلوم الاجتماعية وأوسع خيال وإبداع ممكن في حل المعضلات التي لازالت متبقية من ميراث التطرف والإرهاب.

فهذا الميراث لازال كامنا في بضعة آلاف من كوادر المنظمات الإرهابية المتطرفة التي أمكن تحييدها مبكرا من خلال إلقاء القبض عليها، والقائها في السجون، ولن يكون من الممكن الاحتفاظ بهذه الكوادر في السجون إلى الأبد أو طوال حياتها دون العصف بأسس القانون واصوله على نحو ممتد زمنيا بابعد من طاقة المجتمع والنظام السياسي على الاحتمال. وهذه المعضلة تحتاج إلى منهج سياسي للتعامل مع المقبوض عليهم، والذين يجب تحريرهم يوما ما. وهذا المنهج يجب ان يدمج بين اعتبارات سياسية ونفسية وثقافية وأخلاقية واقتصادية وقانونية على كل مستويات الحياة الاجتماعية، لضمان إعادة تاهيلهم كمواطنين لهم آراء، وليس كاحتياطي ماثل لامكانية تجدد الإرهاب.

إلى جانب هؤلاء المقبوض عليهم والذين لا تصلح معهم عقلية الاستئصال، هناك طائفة واسعة للغاية من الناس قد تضم عشرات الآلاف من ابناء الطبقة الوسطى يمتلكون الذهنية المتطرفة نفسها والثقافة

العنفوية المغلقة اياها، دون أن يكونوا متورطين بالفعل في أعمال عنف أو عضوية فاعلة في الكادر السياسي أو العسكري للمنظمات الإرهابية المتطرفة، ولا زالت جهات وثيقة الصلة بالفكر الإرهابي أو المتطرف إلى جانب جمعيات سلفية كثيرة

وشديدة التاثير، تتابع بفعالية كبيرة انتاج ذهنيات قريبة الشبه ومتعاطفة مع لفكر الإرهابي المتطرف.

وهذه الهالة الواسعة من المتعاطفين مع الفكر المتطرف والمنظمات الإرهابية لا يمكن التعامل معها من خلال مفاهيم مدرسة الاستئصاليين، دون أن يكلف ذلك المجتمع تصدعات مذهلة وحربا اهلية باردة او ساخنة. فالفكر الاستئصالي لا يصلح بكل بساطة للتعامل مع هؤلاء. وهناك قيود وحدود صارمة للقوة في التفاعل معهم وإعادة تاهيلهم.

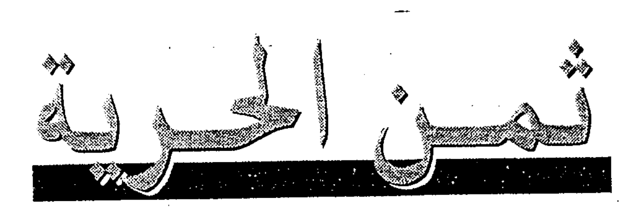
بل هناك تيار ثقافي له جذوره وشعبيته الكبيرة يقوم على تغذية الإرهابيين الحاليين والمحتملين بالمادة الغذائية الفكرية اليومية التي تجهز عقولهم ووجدانهم للتحول إلى الإرهاب والتطرف. وهذه الثقافة او التيار الثقافي لا يمكن اقتلاعه أو استئصاله بالقوة الغاشمة.

وإدراك حدود القوة وقيودها في التعامل مع ميراث طويل لظاهرة التطرف والإرهاب يعني ضرورة بلورة رؤية ورسالة وخطاب ثقافي سياسي قابل للترجمة في سياسات وسلوكيات محددة تلتزم بها قوى الامن كما تلتزم بها أجهزة الدولة الأخرى وهيئات المجتمع المدني والسياسي.

ومكتسبات الاستنارة والانفتاح الديموقراطي واحترام سيادة الأمة وحقوق المواطن والشعب، والتعددية الفكرية والسياسية وضمان التطور والتفاعل السلمي، هي كلها مفاتيح جوهرية لسياسة شاملة ولخطاب ثقافي وسياسي قادر على مواجهة ميراث الإرهاب والعنف وتصفيته والتطهر من النتائج السلبية للعنف المترتب على الصدام الدامي بين الدولة والإرهاب.

ثالثا: وجوب التمييز الصارم بين الإرهاب والفكر، وبين منظمات الإرهاب باسم الدين والقوى السياسية الإسلامية، المعتدلة التي تلتزم طريق التعبير والمشاركة بالوسائل السلمية. فالخلط الملحوظ بين التيارين الإرهابي والسلمي إنما يدفع الأخير إلى طريق التطرف والإرهاب، وهو ما يشكل خسارة هائلة للدولة والمجتمع معا. فمهما كانت ثقة جهاز الدولة بنفسه في سياق انتصاره على الإرهاب فإن الأمر لا يحتمل اطلاقا دفع التيار الإسلامي الذي يقوم على الدعوة ويقبل بالمنافسة والممارسة السلمية الى التطرف، وهو ما قد يحدث في التنكيل برموز هذا التيار أو إغلاق الباب أمام مشاركته وحقه في ممارسة واجبات ومسؤوليات المواطن.

ويخشى المرء وهو يراقب تطورات الشهور القليلة الماضية والتي شملت ضمن ما شملت اعتقالات وصدامات لرموز تيار الإخوان المسلمين، أن تكون الدولة قد نسيت أو تجاهلت حدود القوة وقيود توظيفها وأدوارها في السياق السياسي والقانوني السليم.



الشعور بالصدمة والغضب الذى يلف الجماعة الصحفية نتيجة التعديلات الاخيرة فى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية فى جرائم النشر مشروع وواجب . مشروع بسبب ما يمثله الوضع الجديد للصحافة من تقييد وتكبيل فى وقت كان الظن فيه ان التوسع فى الحريات العامة صار مطلوبا اكثر من اى وقت مضى . ولم تكن المفاجاة والسرعة المذهلة التى تمت بها التعديلات فى مجلس للشعب بعقد جلساته الاخيرة ، ولا الشروح والتفسيرات التى قدمها الأستاذ الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ، مما يقنع او يساعد على الفهم . فلم يكن مقنعا ابدا القول ان وزارة العدل كانت تدرس الموضوع منذ عام كامل ، ثم يتم تمريره فى المجلس والتصديق عليه خلال يومين دون طرحه على الصحفيين انفسهم او حتى على الرأى العام كما جرى العرف والتقليد فى قوانين وتعديلات اخرى كثيرة ولم يكن مفهوما لماذا لم يتم تاجيل النظر فى التعديلات كلها حتى ياتى مجلس الشعب الجديد ممثلا للقوى السياسية فى المجتمع حسب التقاليد العالمية فى هذا الصدد ، خاصة ان المجلس قد فعل ذلك بصدد قوانين اخرى لاتقل اهمية مثل قانون الاسكان .

وواجب لان القانون فى ثوبه الجديد يضع الدولة المصرية كلها امام خيارات صعبة .

فاما ان يطبق القانون حذافيره نصا وروحا وفى هذه الحالة فان السيولة والغموض والالتباس الكبير فيه يجعله مقيدا كل التقييد لحرية الصحافة ، وذلك شر لا اظن احدا يرغب فيه . وإما الا يتم تطبيق القانون ومن ثم تفقد الدولة هيبتها ، وهى خطيئة بدورها لا نظن احدا يريد الوقوع فيها . وإما ان يتم تطبيقه اختياريا حسب الزمان والمكان والاشخاص والتوجهات ، وذلك مفسدة للقاعدة القانونية لا نظن انها تغيب عن بال احد .

وايا كان الاختيار فان النتيجة واحدة وهى ان الحال لن يكون افضل مما كان عليه قبل صدور التعديلات ، وبالتاكيد فان احتقانا اضافيا فى الوضع السياسى تقود اليه المواجهة بين الدولة والصحفيين لن يكون مفيدا لاحد ، كما ان تعكير المياه بين الطرفين سوف تكون بالدرجة التى يصطاد فيها الكثيرون داخل البلاد وخارجها .

وفى الحقيقة فان خطوة مجلس الشعب تحت الاغلبية الكبرى للحزب الوطنى جاءت كنكسة لتيار من التفاؤل كان آخذا فى التجمع منذ بداية العام الحالى . فقد بات واضحا ان مصر كلها انتصرت فى معركة الارهاب ولعله كان اول انتصار على قوى الظلام فى العالم الإسلامى كله بعد ان ظنت . وظن كثيرون فى العالم . ان استيلاءهم على مصر هو فاتحة الاستيلاء الكبير على مقدرات شعوب من جاكارتا حتى الرباط . وجاء هذا الانتصار نتيجة توافق كل القوى الحية فى المجتمع ، وفى مقدمتها قوى الابداع والفكر والصحافة والسياسة ، على مساندة قوى الامن ، رغم التهديد والترويع الذى وصل الى حد الاغتيال الذى اصاب الشهيد فرج فودة ، واطلاق الرصاص على الاستاذ مكرم محمد احمد ، وطعن الاستاذ نجيب محفوظ . الكتاب والصحفيون اذن لم يتقاعسوا ، ولم يطلبوا من قوى الامن الذهاب للقتال بينما هم قاعدون ، بل شمروا الذراع لتنوير الامة وحثها على مقاومة قوى البغى وسفك الدماء ، وكانوا على استعداد لدفع ثمن ذلك كله .

ولم يكن فى ذلك ما يدهش ، فالشرعية فى مصر لها القيمة العليا التى لاتعلوها قيمة ، والدفاع عنها والالتفاف حولها بالوحدة الوطنية هى فضيلة مصرية تشهد بها اى مقارنة مع دول مجاورة . ولم يتم ذلك فقط فى معركة الارهاب وانما امتد ايضا لعدد من القضايا الحيوية المتعلقة بالامن القومى والسياسة الخارجية . فلم يشذ صوت واحد عن الموقف المصرى من معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، ولا عندما عارضت مصر النفوات الاسرائيلية لمصادرة الاراضى فى القدس . وباختصار شديد فان ساحة التوافق الوطنى كانت تتسع وتمتد ، وبالتأكيد فان اعلان قوى المعارضة عن نيتها للمشاركة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة كان يزيل احتقانا شديدا فى النظام السياسى فشلت القوى السياسية فى تجنبه فى انتخابات عام ١٩٩٠ . ومع افول الارهاب والتوافق الوطنى العام فان انعكاسات ذلك الاقتصادية اخذت فى الظهور ، فاستعادت السياحة عفيتها وبدأت مصر فى تحقيق قدر من النمو الاقتصادى جعلها قادرة على التعامل بحزم مع التهديدات بقطع المعونات لها او تقليصها .

الصورة العامة اذن كانت مبشرة رغم مابدا احيانا من احتكاكات بين الحكومة وقوى مؤثرة

فى الساحة السياسية او فى النقابات ، ورغم التجاوزات فى الساحة الصحفية هذه الاستثناءات من الصورة العامة يمكن اسنادها الى تجربة التحول الديمقراطى ذاتها وحداثتها ، ولكنها ظلت لمن يطلع على احوال الدول الاخرى فى اطار المعقول الذى يمكن التعامل معه وتلافيه من خلال «المزيد من الديمقراطية » وباعتبارها ثمنا طبيعيا للحرية التى اثبت التاريخ دوما ان التدريب عليها واتقانها وتحمل مسئولياتها اصعب كثيرا من ممارسة الدكتاتورية والتدريب على الخضوع لها . ولكن التعديلات الأخيرة فى قانون العقوبات الخاصة بالنشر والصحافة تلقى بظلام وغيوم كثيفة على هذه الصورة العامة وترسل العديد من الرسائل المنذرة والتى تستحق المراجعة الجدية

د . عبدالمنعم سعيد

الرسالة الأولى للداخل فى عام الانتخابات التى ينتظرها الجميع خطوة فى التطور الديمقراطى فى مصر حيث تلقي الشكوك على مساحة الحرية فى معارك سياسية هى بطبيعتها ساخنة وحادة . ولو ان التجاوزات صارت هى المقياس الذى تصدر على اساسه القوانين تقييدا واباحة لما صار هناك بلد ديمقراطي واحد فى العالم ، ولا عقدت انتخابات من الأصل . ولكن الفقه السياسي كله تواضع على تمثيل القاعدة العامة ، وعلى احتساب ايجابيات الديمقراطية ومحاسن ذيوع الحرية على كل مايرافقها احيانا من غلو ومزايدة بل ان ذلك فى بعض الاحيان يعد جزءا اصيلا فيها لانه يفرز امام الرأى العام قوى الاعتدال والوسط العام من قوى التطرف . هذه الشكوك ، فضلا عن الاحتقان السياسي بين الحكومة والصحافة لايمكن إلا ان يكون عقبة فى مساندة نمو اقتصادى متسارع ، لا بديل عنه لخروج مصر من ازماتها المتعددة ، فتكاد تكون هناك علاقة طردية بين المناخ الملائم للاستثمار وصحة المناخ السياسى فى اى بلد .

الرسالة الثانية هى للخارج بالضرورة ، فلا يمكن لمصر ان تمارس دورا اقليميا حازما وقويا ولا تتسلط عليها الأنظار . وحتى بداية العام الحالى فان الاعلام العالمى لم يتصرف مع حوادث العنف فى مصر بعدالة ، وحاول تصويرها دوما كانها مشروع جزائر أخرى او تمثل ارهاصات افغانية . وبقدر ماكان لذلك تاثيره السلبى على السياحة والإستثمار الخارجى ، فانه ايضا شكل ذخيرة اضافية فى يد الذين يقفون فى وجه المعونات الخارجية لمصر ، بل انه كان اداة للتشهير والتشكيك فى مواقف مصر كلها . ولكن تراجع الإرهاب ووقفة الوحدة الوطنية المصرية خلف سياسة مصر الخارجية اخذ تدريجيا فى اكسابها المصداقية اللازمة لاى تحرك خارجى قوى يعزز من دور مصر الإقليمى ويرفع من أسهمها فى سوق الاستثمارات العالمية.

قانون الصحافة الاخير يطيح بذلك كله ، وينفى حالة التطبيع بين الحكومة والمعارضة ، وبين الدولة والمثقفين ، والتى كان منتظرا تولدها مع انتخابات مجلس الشعب خاصة لو جرت فى اجواء صحية ونظيفة . وفى الحقيقة سواء رضينا ام لم نرض فانه فى ظل الأوضاع العالمية الراهنة فان هناك رابطة قوية بين الاقبال الاقتصادى من العالم على دولة من الدول ، ودرجة خلو ساحتها السياسة من الاحتقانات والصدامات عنيفة أم غير عنيفة . ولا ينقص مصر الأعداء الذين لن يجدوا فى القانون الجديد الا احتقانا مؤشرا على ان الانتصار المصرى على الارهاب ليس الا فسحة مؤقتة حتى ينشب فاصل عنف جديد.

رسالتا الداخل والخارج اللتان بثتهما التعديلات الأخيرة على قوانين الصحافة لا أظن انها تفيد احدا ، او انها تضيف اضافة ايجابية للوضع السياسى فى مصر او لمناخ الاستثمار فيها او لسمعة مصر الدولية . واذا كان هناك ظن من فائدة فى تقييد التجاوزات وخاصة المتعلقة بالتشهير بسمعة الافراد ، فانه الأرجح دوما ان سمعة الأفراد تتاثر عندما تغيب المعلومات او يتاخر اعلانها ، كما ان مناقشة الشائعات على الملأ افضل كثيرا من تركها مكتومة تسرى لدى الرأى العامة متضخمة دون مواجهة حقيقية ، وليس معنى ذلك اننا نقر بأى معنى هذه التجاوزات او اللهجة التحريضية التشهيرية التى تلجأ لها بعض الصحف ، ولكننا نرى ذلك ثمنا معقولا للحرية الصحفية التى اصبحت لزوم ما يلزم لاى مجتمع معاصر وحديث ومتطور ويتطلع للتقدم ولعب دور إقليمى ودولى . وقديما قال يوسف ادريس ان كم الحرية الصحفية فى العالم العربى كله لاتكفى نصف صحفى ، فماذا كان سيقول الاديب الكبير بعد صدور التعديلات الأخيرة فى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية فى جرائم النشر ؟!!



المصدر: الحياه

التاريخ: ٢٣ يونيو ١٩٩٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

حشد الطاقات العربية: حالة القدس

عبد المنعم سعيد*

■ ربما لا توجد قضية لها حساسية دينية وعاطفية وتاريخية لدى العالم العربي والإسلامي قدر قضية القدس واحتلالها وضمها من جانب إسرائيل. فالقدس، فضلا عن انها اولى المدن المقدسة للمسيحيين العرب، وثالث المقدسات للمسلمين. هي المدينة التي تراوح الصراع حولها مع «الآخر» الغربي طوال التاريخ، وعند اسوارها ومقدساتها تحدد النصر والهزيمة. وباختصار شديد، فإن عملية السلام العربية - الإسرائيلية الحالية ستظل «عملية» سلام وليس السلام نفسه حتى يتحدد مصير القدس، ايا كانت التسويات والاتفاقات التي تجري على هذه الجبهة او الاخرى. ليس معنى ذلك ان بقية الاراضي العربية المحتلة لا تعرف قداسة التمسك بها من جانب الاطراف العربية، وإنما المقصود هنا ان القدس تعلو على الأراضي الاخرى برموزها الدينية والثقافية التي تجعل استمرار احتلالها ليس احتلالا جغرافيا لقطعة من الارض وإنما احتلال للثقافة والدين والهوية القومية وكل ما يشكل معنويات الإنسان العربي ووجوده.

ولذا فإن الغضب العربي على خطوة إسرائيل الاخيرة مصادرة الاراضي الفلسطينية وتغيير معالم القدس كان مشروعا وواجبا تماما. والغضب العربي على القرار الذي يزمع الكونغرس الاميركي اتخاذه لنقل السفارة الاميركية من تل أبيب إلى المدينة المقدسة لا يقل عن ذلك مشروعية وواجب كذلك. المشروعية ظاهرة وواضحة لان كلتا الخطوتين مخالفة صريحة لا جدال فيها لقرارات دولية اصدرتها الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن ولالتزامات قطعتها الولايات المتحدة لاطراف عربية عدة، وكلها اقرت بان القدس الشرقية هي ارض فلسطينية تحت الاحتلال ولا يحق لإسرائيل العبث بها طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة، ولا يحق لأي دولة حسب قرار مجلس الامن الرقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ نقل سفارتها إليها. أما الواجب فلأن الدول العربية لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء تلك الخطوات الاخيرة، لأن القدس ليست مدينة عربية اخرى محتلة، وإنما هي المدينة الرمز إسلاميا وعربيا وفلسطينيا.

وإذا كانت هناك حاجة في أي وقت لحشد الطاقات العربية فإنها لحظة المساس بالقدس وارضها وشعبها ومقدساتها. ولكن الاسئلة الجوهرية التي علينا طرحها دوما، ولا نتوقع ان تكون مجرد بديهية من البديهيات هي من نوع من سيحتشد، وما الذي سيتم حشده، وكيف، وما هي الاهداف قصيرة المدى وتلك البعيدة المدى التي نود تحقيقها من حشد ما، وقبل وبعد كل شيء ما هي الامكانات والقدرات التي نستطيع حشدها ونضعها في ساحة الفعل حتى نجعل لاعتزازنا بالقدس صدقية حقيقية وليس فقط شعارات مرفوعة مهما كان فيها من نار ولهب؟ الإجابة عن هذه الأسئلة لم تكن واحدة، وفي الحقيقة كانت هناك اجابتان اولاهما طرحته الدول العربية، وثانيتهما النخبة العربية التقليدية، وكلاهما يستحق قدرا من الاقتراب والفحص.

الدول العربية دعت إلى عقد جلسة طارئة للجامعة العربية، وعقد مجلس الامن الدولي، وقمة عربية ولو مصغرة لمناقشة الموضوع، وإصدار القرارات التي تدين هذه الخطوات وتدعو إلى وقفها وتليها من الناحية

هناك مصادفة انه في الوقت الذي كان يعرض فيه على مجلس الامن في نيويورك موضوع مصادرة الأراضي العربية في القدس، كان السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السوري في واشنطن يضع اللمسات الأخيرة على مذكرة التفاهم الإسرائيلية - السورية التي تم التوصل إليها اخيرا بخصوص الترتيبات الامنية بين سورية وإسرائيل. وربما لم تكن هناك مصادفة ايضا إنه في اللحظة التي اشتد فيها الغضب العربي على العبث الإسرائيلي بالاراضي المحتلة وخاصة في المدينة المقدسة، استمرت في عواصم عدة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية حول القضايا المتنوعة المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني. ولم يكن غياب المصادفة راجعا إلا إلى تناقض طبيعي كامن في كل صراع دولي ما بين شعور الاطراف لاسباب متنوعة بالحاجة إلى التسوية من جانب، ورغبة كل طرف في تعظيم مكاسبه وفرض مفهومه للسلام من ناحية اخرى. وإذا كانت الحاجة إلى التسوية فرضت على الأطراف العربية استمرار التفاوض، فإن التحرك الإسرائيلي لمصادرة الأراضي كان محاولة منها لتعظيم مكاسبها باقتطاع قطعة إضافية من القدس، وكان التحرك العربي هو منعها من هذا العمل على وجه التحديد، وهو ما تم بالفعل عندما جمدت إسرائيل قرارها.

وفي الحقيقة فإن هدف الحشد هنا كان محددا كل التحديد ويلقى قبولا دوليا كاملا وشاملا، وحتى الاعتراض الاميركي في مجلس الأمن لم يكن على مضمون القرار وإنما كان على مكان الحديث عنه، وحتى داخل الساحة الإسرائيلية، وداخل مجلس الوزراء الإسرائيلي نفسه كان هناك من يعترض عليه، وفوق ذلك كله انه يمكن الدفاع عنه بقوة من قبل النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي في ظل اوضاعهم بالغة الحساسية. وهكذا فإنه مع تحديد هدف الحشد، فإن القوة المدعوة للاحتشاد كانت في المجتمع الدولي، وفي الدول العربية القادرة على الحركة السريعة، وفي داخل إسرائيل نفسها من عرب وغير عرب. والنتيجة كان التراجع الإسرائيلي، الذي لم يكن، وعلى عكس الشائع، اول التراجعات الإسرائيلية. فقد خسرت إسرائيل معركة سيناء التي ادعت ان بقاءها في شرم الشيخ مع الحرب افضل من السلام بدونها، وخسرت معركة طابا، وخسرت معركة مرج الزهور عندما نفت اكثر من ٤٠٠ فلسطيني، ولم يكن مصيرهم تماما كان مصير مئات الألوف قبلهم وعادوا إلى ديارهم مرة اخرى. في كل هذه الحالات كانت هناك حزمة من السياسات العربية لا تكتفي بمجرد إعلان المواقف، وتحقيق الرضاء عن الذات باكبر كمية من الصخب الإعلامي، وإنما كان فيها ما يؤدي إلى الحصول على الحقوق العربية حتى ولو قطعة قطعة كما اقتطعتها إسرائيل من قبل قطعة قطعة كذلك. والاهم اننا نجحنا في تقديم موقف يقبله المجتمع الدولي ويستطيع ان يفهمه ويقبله، حتى ولو بدا مستعصيا في بعض الاحيان على قبولنا وفهمنا. وفي كل الحالات كان الصراع السياسي والديبلوماسي يجري، بينما مفاوضات السلام ذاتها مستمرة، فالرسالة العربية كانت هي اننا نريد السلام مع الحقوق العربية، في مواجهة مع الرسالة الإسرائيلية التي ترغب في السلام مع الهيمنة الإسرائيلية.

إجابة النخبة العربية في مقالاتها واجتماعاتها وندواتها كانت جد مختلفة، فالتيار الغالب فيها دعا إلى وقف مفاوضات السلام الراهنة على كل مساراتها، ووقف إجراءات التطبيع التي يجري بعض منها، وعودة

طامح لاحتلال البيت الأبيض، بمن فيهم الرئيس الحالي بل كلينتون. والأكثر من ذلك أهمية أن الولايات المتحدة تفاوضت بالفعل مع إسرائيل على إقامة «مبان دبلوماسية» في القدس، تحديد مهمتها لا يزال رهنا للظروف والتوقيتات المناسبة، وزد الى ذلك ان التطبيع العربي مع إسرائيل لا يزال محدودا للغاية، وتاثيرات رفع المقاطعة الاقتصادية من الدرجة الثانية لا يقل محدودية، ومن ثم فإن ما سوف تدفعه إسرائيل للتراجع عن هذه الخطوات لن يزيد عن تاثيراته الرمزية. والأهم من ذلك كله ان الوقت أصبح غير الوقت والزمن غير الزمن، والتغيرات في النظام العالمي حتى الآن غير مؤاتية للمصالح العربية، وحتى عندما كان الاتحاد السوفياتي موجودا، وتوازن القوى كان أفضل مما هو عليه الآن بالنسبة للجانب العربي، وحتى لم تكن حربا الخليج الأولى والثانية قد حدثتا بعد، فإن القدس لم يجر احتلالها فقط بل وضمها كذلك.

الحشد هنا للطاقات العربية كان هدفه ليس التعامل مع معركة محددة في صراع طويل، وإنما التعامل مع الصراع كله في لحظة معينة لا يوجد فيها التمييز بين أجل قصير وآجال ممتدة. وعندما ينتفي مثل هذا التمييز لا يصبح للاستراتيجية والتكتيك أي معنى لأنه يعني التعامل مع كل الأهداف في وقت واحد، وفي لحظة دولية معاكسة، وفي ظل وضع عربي وتوازن للقوى يعرف الجميع حدوده وإمكاناته المحدودة، وكأنما المطلوب ليس الانتصار في معركة حتى ولو كانت جزئية وصغيرة، وإنما إثبات العجز وانعدام القدرة. ولكنه المرض المتأصل في الشعار الذائع لدى النخبة العربية حول «حشد الطاقات العربية». فهو حشد على الورق أو في الإذاعة، وصلته مقطوعة بالواقع وما فيه من قدرات يمكن أو لا يمكن حشدها، وبالتاكيد لا يوجد فيه من هدف إلا عودة الأوضاع دائما إلى ما كانت عليه، حتى ولو كانت تعاستها وبؤسها واضحة كل الوضوح.

الفارق بين الطريقتين في الحشد- كما برز في حالة معالجة أزمة القدس الأخيرة- يتجلى في تكييف موقعها من الصراع العربي - الإسرائيلي وعملية السلام التي تحاول تسويته. وجهة النظر الاولى التي رات الازمة نقطة على مسار طويل ينبغي الحشد لها وفقا للامكانات المتاحة لإجبار إسرائيل على التراجع، بينما وجهة النظر الثانية ترى في كل نقطة على المسار تجسيدا للصراع كله الذي دام مئة عام في معركة واحدة حاسمة وفاصلة، مهما كانت المتغيرات الدولية والاقليمية وحتى المحلية داخل الدول العربية مختلفة عند كل لحظة زمنية فيه. وجهة النظر الاولى معقدة ومركبة وتحتاج قدرا كبيرا من ضبط النفس وأحيانا اكثر من كظم الغيظ، ولكن السياسة فيها لتحقيق الهدف المحدد أعلى من إعلان المواقف، أما الثانية فهي بسيطة تصلح للحشد المعنوي الذي لا يعقبه إلا اليأس والإحباط ويصبح إعلان المواقف فيها بديلا للسياسة.

هل معنى ذلك كله أنه حدث انتصار عربي وأن معركة القدس انتهت؟ الإجابة عن السؤال هي بالتاكيد لا، والحاجة إلى «حشد الطاقات العربية» لا يزال مطلوبا وبشدة ايضا، فالتراجع الإسرائيلي لا يزال محدودا للغاية ولا يزيد في الواقع عن مجرد تجميد لقرار ظالم ومناف للشرائع الدولية وحتى للاتفاقات العربية - الإسرائيلية منذ البداية، وعلى الأغلب فإنه موقت ولن يلبث أن يعود مرة أخرى ربما في صور جديدة. ولكن على ماذا يتم الحشد وكيف؟ وإذا كان المتصور أن هدف الحشد هو تحديدا تحقيق الجلاء الإسرائيلي عن الاراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية مقابل سلام شامل وعلاقات طبيعية مع إسرائيل، فإن الأمر يتطلب حزمة من السياسات التي تمزج ما بين العصا والجزرة، وتضغط وتغري إسرائيل بقبول هذه المعادلة. هنا فإن تجميد انعقاد القمة العربية المصغرة مقابل التجميد الإسرائيلي لقرارات المصادرة لم يكن مناسبا بالمرة، لأنه جعل اللقاءات العربية رهنا بما تفعله أو لا تفعله إسرائيل، وذلك في الحسابات الاستراتيجية خطا فادح لا يعني إلا إعطاء المبادرة دوما للطرف الآخر. بل إن الخطيئة الأكبر هو انها تعطي الانطباع ان القمة العربية مصغرة او غير مصغرة لا تتم إلا في إطار المواجهة مع إسرائيل، ولا يمكن ان تتم في إطار تحقيق السلام معها إذا ما تم تلبية المطالب العربية المحددة سلفا. فيكون واضحا ان الانسحاب الإسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة لن يكون مجرد إنهاء لحالة الحرب، او العودة إلى ما كانت عليه الاوضاع قبل عام ١٩٦٧، وإنما هو خطوة ضرورية لإقامة مستقبل جديد في المنطقة يكون فيه لإسرائيل القبول كدولة لها كل العلاقات الطبيعية التي تقام بين الدول. وربما كان ممكنا طرح مشروع عربي خاص بالقدس سبق ان طرحته أطراف فلسطينية يجعلها عاصمة لدولتين مع إدارة مشتركة للمدينة نصفها من العرب والآخر من اليهود، وهكذا نقسم المدينة ونبقى على وحدتها في الوقت نفسه، والاهم نصنع عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

القمة إذن كانت مطلوبة لوضع عملية السلام كلها في إطارها الصحيح، وبشكل اكثر تفصيلا عن ذي قبل. فمنذ قمة فاس التي طرح فيها المشروع العربي للسلام في صيغة عامة وغامضة، فربما كانت هناك فرصة لوضع هذا المشروع امام إسرائيل والولايات المتحدة، وكل القوى المؤثرة في العالم في الحقيقة، بشكل اكثر تحديدا وقطعا، كذلك فإن مهمة القمة بالتاكيد ليست فقط إعلان المواقف، وتوضيح وجهة النظر العربية، وإنما أيضا إعطاء الإشارة الواضحة انه لا يمكن للعرب مادامت المسالة وصلت إلى القدس القبول بمخالفة إسرائيل والولايات المتحدة بالقرارات الدولية، وإلا فإنه سوف يصعب إقناع الشعوب العربية بالالتزام بهذه القرارات إزاء العراق وليبيا. وإذا كان الكونغرس الأميركي يريد رفع الأوهام عن الدول العربية فيما يتعلق بالقدس فإن مجالس الشعب والشورى العربية بمقدورها أيضا رفع الأوهام لدى الولايات المتحدة في استمرار المشاركة العربية في حصار بلدين عربيين شقيقين. إن مثل هذه الخطوة سوف تكون صعبة بالنسبة لعدد من الدول العربية في الخليج فيما يتعلق بالعراق، ولكن تجاوز الجراح والأحزان أصبح الآن ضرورة إذا كان الحديث عن القدس الشريف حقا وصدقا.



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ١ يوليو ١٩٩٥

الأمن القومى العربى فى التسعينيات

المحافظ - الراديكالى: لا جديد أبدا تحت الشمس!

د. عبدالمنعم سعيد

للمفكر السياسي ليوستراوس قول ان جوهر السياسة هو المحافظة او التغيير، أى أنها تقع بين إبقاء الأمور على حالها لأن تغييرها ربما يكون مدعاة للوصول الى حالة أسوأ، او السعى نحو تغيير الأحوال لأنها اصبحت من السوء بحيث لم تعد هناك قدرة على تحملها، ولذا فان الحركة السياسية ممثلة فى أحزاب أو أفراد او جماعات درجت على التراوح بين الهدفين وبدرجات مختلفة من الجذرية سواء فى الحفاظ على الأوضاع القائمة او نقلها من حالة الى أخرى تختلف جذريا. فالراديكالية هنا ليست بالضرورة ان تكون فى طريق التغيير، وانما يمكن ان تكون فى اتجاه المحافظة على ما هو قائم بكل الطرق حتى ولو بالقوة الجبرية، ويكون ذلك غالبا باستنكار واستهجان ان هناك شيئا يدعو للتغيير فى الأصل. ومن هذه الزاوية تولد نمط معين من الفكر السياسي العربي، الذى تتعدد مذاهبه وقوالبه يتميز بالمحافظة والراديكالية فى آن واحد عند النظر لقضايا الأمن القومى. فهو من ناحية لا يرى تغيرا جوهريا فى النظام الإقليمى والعالمى يستدعى اعادة ترتيب اولويات هذا الأمن، ولكنه من ناحية أخرى يطالب بأشد الأساليب جذرية، وأكثرها عنفا فى بعض الأحيان لإبقاء كل شيء على ما كان عليه، او حتى لإعادتها الى ما يراه عصورا ذهبية حتى لو مضى عليها قرون او عقود.

فبالنسبة للقوميين العرب بألوانهم المختلفة، والأصوليين الإسلاميين بأشكالهم المتنوعة، والماركسيين بطوائفهم المتعددة، وبالنسبة لبعض الحكومات العربية فى سوريا وليبيا والسودان والعراق، فان العالم والإقليم الذى نعيش فيه يكاد لا يتغير على الإطلاق. ولذا فان السياسيين والمثقفين والكتاب والصحفيين منهم، اما انهم هاجموا بقسوة «النظام العالمى الجديد» او انهم انكروا وجوده كلية. فقد نقل عن الرئيس السورى حافظ الأسد قوله: لا يوجد نظام عالمى جديد، وانما موقف عالمي جديد. أما الكاتب السياسى العربى الأشهر الأستاذ/ محمد حسنين هيكل فذكر فى كتابه حرب الخليج: أوهام القوة والنصر أن «ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاما عالميا جديدا، وانما كان أقرب الى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمى قديم يعيد بها تأكيد دوره فى ظروف متغيرة». والمفكر العربى المعروف محمد عابد الجابرى قال لنا ان «النظام العالمى الجديد ليس شيئا محددا، وليس شيئا ذا هوية تاريخية» ان النظام لا يشكل شيئا جديدا... هو فى الحقيقة استمرار للنظام القديم.

وعلى الجانب الآخر من التلال الفكرية، فقد قرر عبد الله عبد المحسن الفرج: ان النظام العالمى «القديم» لم يولد بقيام الاتحاد السوفيتى حتى يختفى بموته، ومن ثم «فان النظام العالمى الذى وجد بعد سقوط النظام الكولونيالى مازال قائما.

أما الذين اعترفوا بوجود شيء ما جديد فى العالم فانهم لم يقضوا وقتا طويلا فى تمريره، وبدلا من ذلك فانهم شنوا هجوما ساحقا على «النظام العالمى الجديد» منتقدين اياه كنظام غير عادل وظالم ومناقض للمصالح العربية والإسلامية، وجميع بلدان العالم الثالث. فرأى الإسلاميون منهم أن هذا النظام لا يستهدف سوى الاسلام والمسلمين بتجاهل مشكلاتهم ويسعى لتمزيق اراضيهم والهيمنة عليهم، وجعل الاسلام «عدوا» بديلا عن الشيوعية، يستحق المواجهة والعدوان. القوميون العرب من جانبهم رأوا أن هدف النظام هو تمزيق «العروبة» وتقويض دعائمها. أما اليساريون العرب فلم يجدوا فى هذا النظام سوى امتداد للقوة الاستعمارية الأمريكية فى ظل الانفراد الأمريكى بالعالم بعد زوال الاتحاد السوفيتى. والأكاديميون العرب من ذات الإتجاهات او بقربها لم يتخلوا عن اخوانهم من اهل الفكر والقلم، فوفق كلمات واحد منهم «ان النظام العالمى الجديد ليس الا نذير شؤم للعرب» اما الآخر فبعد دراسة مستفيضة لايجابيات وسلبيات النظام الجديد وجد فيه خسارة صافية للمصالح العربية.

وفى دراسة نشرت مؤخرا باللغة الإنجليزية لمركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة عن رؤية الحركات الإسلامية فى مصر وفلسطين والسودان والأردن والجزائر للنظام العالمى نجد وجهة النظر هذه متأصلة الى حد كبير، فالقضية هى ان النظام العالمى خلقته القوى الكبرى فى كل العصور لتحقيق مصالحها على حساب بقية المجتمع الدولى، وفى المقدمة منه العالم الإسلامى الذى لم يلحق به الا الإهانة والخداع واستخدام المعايير المزدوجة ضده فى كل مناسبة باستخدام الشرعية الدولية التى تسيطر عليها. العالم الإسلامى هنا كان ولا يزال موضوع مؤامرات دولية متواصلة من جانب الغرب عامة، والولايات المتحدة وإسرائيل - وفرنسا بالنسبة للجزائر - على وجه الخصوص، الذين لم ينفكوا يحاولون

السيطرة والهيمنة بوسائل متنوعة. المسألة هنا ان التاريخ لا يكف أبدا عن إعادة انتاج نفسه بحيوية مدهشة، ومن ثم فان ندوة عقدت فى جامعة الأزهر فى الصيف الماضى شهدت فى مداخلة هامة استحضار الحوار التاريخى بين ريتشارد قلب الأسد وصلاح الدين الأيوبى، فيما يتعلق بالقدس وقرار الكونجرس الأمريكى فى نقل السفارة الأمريكية اليها. رغم ان المؤتمر القومى - الإسلامى الذى يجمع طائفة من القوميين العرب والإسلاميين المعتدلين لم يعودوا الى الحروب الصليبية مباشرة، فان استدلالاتهم التاريخية لا يمكن اغفالها فى بياناتهم المتعددة

المحافظ - الراديكالى العربى انن لا يرى جديدا تحت الشمس على الإطلاق، والدنيا تسير وفق متوالية للهجوم الغربى على العالمين العربى والإسلامى ومحاولات للصمود من كليهما. واذا كان ثمة جديد فهو فى الأشكال والتعبيرات والترتيبات المستحدثة من أمثال اتفاقية الجات والشرق اوسطية والمتوسطية وما هو على شاكلتها من أشكال الهيمنة. وربما كان الأستاذ الدكتور/ فوزى منصور أفضل من جمع مواقف المحافظين - الراديكاليين وتياراتهم المختلفة فى مطبوعته الصغيرة الجامعة «الشرق أوسطية: سيطرة صهيونية على الوطن العربى» والذى طرح فيها الحجج التالية:

أولا: ان المشروع الشرق أوسطى ليس اقتراحا مطروحا للقبول أو الرفض، ولكنه خطة طال التحضير لها فى اروقة وأجهزة الحكم والدوائر الأمريكية والصهيونية، وأخذت الموافقات عليها بليل من بعض مراكز اتخاذ القرار العربية.

ثانيا: إن المشروع هو المحتوى الحقيقى للسلام العبرانى الذى لاعلاقة له بالسلام لأنه لاعلاقة له بالموضوعات الرئيسية الخاصة بالصراع العربى - الإسرائيلى مثل الأراضى العربية المحتلة، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وزوال المستوطنات الإسرائيلية.

ثالثا: ان المشروع مناهض للقومية العربية ولاينتمى تاريخيا لا الى «المستجدات الدولية» أو «النظام العالمى الجديد»، ولكن الى محاولات الوأد المتكرر لمشروعات النهضة العربية منذ محمد على وحتى جمال عبدالناصر.

رابعا: ان العرب ليس بمقدورهم احداث تعديل جوهرى فى المشروع لخدمة مصالحهم نظرا لانقسام الصف العربى خاصة بعد حرب الخليج، والتفوق الإسرائيلى فى كل المجالات، ومن ثم فان انخراط العرب فى هذا المشروع لايعنى الا الاستسلام الكامل.

خامسا: ان هدف السوق الشرق اوسطية هو تمكين إسرائيل من امتلاك الموارد العربية، ولاعلاقة لها بالتجارب المشابهة فى أوروبا، لان اسرائيل لن تقبل الانتقال الحر للمنتجات والعمالة وروءوس الأموال لأنه يعنى الانهيار الكامل لجميع الترتيبات والأسس الاقتصادية التى تقوم عليها دولة إسرائيل الصهيونية العنصرية ذات الاقتصاد المغلق.

سادسا: ان المشروع تم تصميمه على أساس ان تصبح إسرائيل عصبا للنشاط الاقتصادى فى المنطقة، فجميع المشروعات من كهرباء ومواصلات وسياحة وطاقة لابد ان تمر باسرائيل.

سابعا: يسمح المشروع لإسرائيل باختراق الأسواق والاقتصاديات العربية، ولذا فان الحاح المؤسسات الغربية على «التخصيصية» وبيع القطاع العام لايزيد على كونه اتاحة الفرصة لإسرائيل للسيطرة على السوق العربية وإقامة «مستوطنات اقتصادية» فيها.

ثامنا: ان الولايات المتحدة واسرائيل لن تسمح بقيام نمور عربية قياسا على النمور الآسيوية تنافس فى الأسواق العالمية.

تاسعا: ان المشروع لن يعطى الدول العربية الرخاء والتقدم والاستقرار ولكن على النقيض سوف يعطيها المعاناة والبطالة والتهميش والسيطرة الغربية، والمزيد من التناقضات العربية بين الطبقات والفئات والأقاليم والانتماءات العرقية، وبين الدول العربية التى تدخل فى المشروع وتلك التى تبقى خارجه «انه الوصفة المثالية لاحتدام التناقضات العربية العربية على كل المستويات».

وبالرغم من ان هذه الحجج ذكرت فى معرض الانتقاد والهجوم على «الشرق اوسطية» فانها بالتأكيد تصلح للتطبيق على جميع الارتباطات العالمية أو الإقليمية الأخرى والتى تطرح انشاء علاقات مؤسسية بين العرب وآخرين فى المنطقة أو خارجها. واذا تساءلنا ماذا يفعل العرب ازاء هذا الخطر المدلهم والشر المستطير، فان الإجابة لانجدها بمثل هذا التفصيل.



ولكن نجد قائمة طويلة من العناوين التى تبدأ بتعبئة الجماهير العربية للمقاومة، وحشد الطاقات العربية الى آخرها، وقيام السوق العربية أو الاسلامية المشتركة او كلتيهما اذا امكن والمقاومة بكل الأشكال الممكنة العنيفة وغير العنيفة، وبناء مشروع حضارى متكامل يمثل النقيض الكامل للمشروع الشرق أوسطي يميز بالكفاءة السياسية والتنظيمية. اما من يقوم بهذه المهمات الجلل فمن المؤكد وفق رأى العربى المحافظ والراديكالى فلن يكون الأنظمة العربية الحالية التى قبلت بمالايجب القبول به وفرطت فيما لايجب التفريط فيه، وانما طليعة جديدة تصل الى الحكم بالعنف لدى البعض وبالديمقراطية لدى البعض الآخر.

كيف يتمكن العرب والمسلمون من تكوين هذه الطليعة الجديدة، وماذا نفعل حتى تتكون وتأتى الى السلطة سلما او حربا، وماذا تفعل ازاء النظامين العالمى والإقليمى عندما تصل الى سدة الحكم وتعيد الفعالية للمجتمعات والنظم، ومالذى يضمن ان النخبة الجديدة سوف تختلف عن مثيلاتها فى السابق او التى تتبوأ الحكم بالفعل فى بلدان عربية وإسلامية كثيرة وتتبنى نفس الفكر ولايبدو منها مايشير الى انجاز او تقدم، كلها أسئلة لاتجد الكثير من الإجابات حتى يصل الظن انه لاتوجد اجابات لها، أو انها ستنتظر حتى تصل المسيرة المظفرة الى نهايتها وساعتها سوف يكون لكل حادث حديث. او على الأرجح ان الإجابة هى ان وصول نخبة جديدة نقية وعفية ومتمسكة بمبادئ المحافظة والراديكالية الى السلطة فى حد ذاتها سوف يكفي لحماية الأمن القومي وتحقيق التكافؤ مع إسرائيل، ويبقى الغرب بعيدا عن الأرض والعرض.

المهم فى كل الأحوال لدى العرب من هذه المدرسة التأكيد على اننا لانشاهد تاريخا جديدا، وانما هو اعادة انتاج تاريخ بعيد فى ظروف اخرى. هنا فان الثورة التكنولوجية الراهنة لاتعنى الكثير، فالعالم عرف فى السابق ثورات تكنولوجية كثيرة، والإندماج الاقتصادى العالمى فى الأسواق والإنتاج حول قطب رأسمالى لايعنى شيئا هو الآخر، وعلى الأرجح فان التنافس الرأسمالى سوف يؤدى الى عالم متعدد الاقطاب وعلينا ان نبقى عيوننا مفتوحة على اليابان والصين، وربما أوروبا اذا لم يكن هناك بد، فلعلها سوف تقوم بإيجاد توازن عالمى جديد، وربما تنجح فيما لم ينجح الاتحاد السوفيتي فيه من قبل فى هز الولايات المتحدة ونزع مكانتها الدولية، وهى على اى الأحوال تتآكل وتتراجع داخليا مثلما حدث لكل الإمبراطوريات فى التاريخ.

لايهم هنا فى معظم الأحوال العلاقات الإقتصادية والسياسية بين هذه الأقطاب مجتمعه، ولا المؤسسات والشركات والمنظمات والأسواق المالية التى تجمعها، ولاعلاقات كل منها الوثيقة بإسرائيل اقتصاديا وحتى عسكريا، فعلى الأغلب فان المحافظ الراديكالى العربي يرى كل ذلك تفاصيل لاتستحق الانتباه. عمايعنيه فى هذه اللحظة التأكيد تلو التأكيد على ديمومة الصراع الحضارى والتاريخى مع الغرب ونظامه العالمى، والعمل من أجل تلك اللحظة التاريخية التى يقلب فيها الزمان دورته وتعود القيادة فى الدنيا لأهل العروبة والإسلام. واذا كان صموئيل هانتنجتون تصور انه يضيف شيئا جديدا للأدب السياسي عندما كتب عن «صدام الحضارات» فانه بالتأكيد لم يقرأ الأدب العربى المحافظ الذى من حقه تماما الاحتفاظ بحقوق هذه النظرية. فكل مافعله الرجل المحافظ الغربي انه قدم نظرية معكوسة لما يقوله الكثيرون منا منذ وقت طويل!.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٩ اغسطس ١٩٩٥

«الدفعة المزدوجة» وتجربة من استنبول...!

فى مصر مواسم للكلمات والتعبيرات تنتشر على كل الشفاه وفى مقالات الصحف والمجلات واحاديث الاذاعة والتليفزيون، وتثير مشاعر شتى من الغضب او الفرح او الاسى او التعاطف حسب حالة المرسل او المستقبل وموقعه من واقع الكلمة او الكلمات التى اصبحت بحكم ترديدها شائعة شيوع شمس الصباح، ولاجدال ان الصيف الحالى استحوذت عليه كلمتا «الدفعة المزدوجة» التى تعبر عن اجتماع حدث لخريجى دفعتين للثانوية العامة مرة واحدة فبلغ عدد الممتحنين فى الاختبار التاريخى ٤٠٠ الف طالب يسدون عين الشمس ويدفعون من كثرتهم على الحسد،

ومن ساعة بدء امتحانات الثانوية العامة وحتى ظهور النتيجة ومابعدها.. لم يعد لاحد فى مصر أستعداد للحديث عن اى شىء اخر الا الدفعة المزدوجة ومصيرها ومستقبلها، ولم يفلح حدث اخر او كلمات اخرى فى منافسة الدفعة المزدوجة فى اسبقيتها فلا سقوط «كرايينا» على يد الكروات ولاهرب نصف عائلة المجيد من العراق الى الاردن ولاحتى موضوعات الحل الجزئى» والمرحلة النهائية فى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ولا حتى انتقال السيد أحمد «الكأس» من النادى الاوليمبى الى نادى الزمالك نجحت فى جذب اهتمام احد. فقد تفرغ الجميع للحديث عن احتمالات المستقبل بدءا من توقعات النجاح وحتى توقعات الحد الادنى لكليات الطب البيطرى.

ومن ناحيتى فان تعبير «الدفعة المزدوجة» لم يكن يثيرنى على الاطلاق ليس لانه لا يوجد فى الاسرة طالب فى الثانوية العامة «فالواقع ان ابنى واحد منهم» ولا لاننى من المستسلمين للاحاديث المطمئنة للسيد وزير التربية والتعليم وصحبه الكرام من رجالات وزارته الذين يظهرون بكثافة شديدة فى الاذاعة والتليفزيون والصحافة فى هذا الموسم من كل عام ولديهم مقدرة فائقة على اقناعنا بانواع مختلفة من التعليم تجعل ست سنوات كافية للتعليم الابتدائى، ثم بمهارة شديدة تحولها الى خمس وتعدد نظم الثانوية العامة فيكون هناك نظام قديم لسنة واحدة واخر جديد لسنتين. لا هذا ولا ذاك كان سببا فى حالة الحياد العاطفى التى انتابتنى ازاء «الدفعة المزدوجة» وانما جاء هذا البرود من اعتقاد راسخ لدى ان الامة بكاملها تعانى من حالة ازدواج مزمنة فى السياسة والاقتصاد والفكر ومن ثم فان ازدواجا اضافيا فى الثانوية العامة، وازدواجات متعددة فى نظام التعليم لا ينبغى لها ان تقلق احدا فقبل كل شىء وبعده فقد تعايشنا مع هذه الازدواجية الشاملة بمهارة شديدة، ومن ثم فان الانزعاج او الفرح، الغضب او الحزن يحمل الأمور اكثر مما تحتمل!!

ولكن يبدو ان دوام الحال من المحال، وان «الدفعة المزدوجة» لابد وان تطارد الجميع حتى ولو اتخذوا قرارا لارجعة فيه بالخروج على المزاج العام والاستسلام لقضاء الله والرضا بقدره النافذ ففى مطلع شهر يوليو جاءتنى دعوة من شركة تركية تدعى سبانجى للمشاركة فى مؤتمر بحثى عن «الجامعة المثالية فى القرن الحادى والعشرين» وذكرت الدعوة انه على المشاركين فى المؤتمر الاجابة عن ثلاثة اسئلة: ماهو شكل العالم فى القرن القادم؟ كيف سيكون عليه حال التعليم العالى فى ذات القرن؟ وماشكل الجامعة المثالية فى هذا الاطار الزمنى ؟ الدعوة كانت غريبة وفق كل المعايير فما تعودت عليه ان تأتى الدعوات من الجامعات والمراكز البحثية التى تتخصص فى المسائل الاستراتيجية وشئون الشرق الاوسط اما ان تأتى الدعوة من شركة وتركية

فى ذات الوقت فهى مسألة تدعو الى الحيرة، كذلك فان صلتى بالتعليم ونظمه وآفاقه المستقبلية لم تكن دائما من الموضوعات المحببة خاصة ان الدفعة المزدوجة واحاديثها لم يجعل هذه الموضوعات مستساغة بالمرة وأخيرا فان دعوة لمؤتمر عن الجامعة المثالية فى القرن الحادى والعشرين تأتى من احد دول العالم الثالث يبدو فيها قدر كبير من الادعاء غير المستحب.

ورغم شكوكى الكثيرة فقد قبلت الدعوة اولا لان المؤتمر سوف يناقش مستقبل العالم فى القرن القادم ولان قائمة المدعوين كانت تضم نخبة هائلة من جامعات العالم ومؤسساته العلمية والبحثية ذائعة الشهرة ولانه لابد وحتى دون ان اشعر تسلل موضوع الدفعة المزدوجة الى وخلق اهتماما فى اللاشعور بقضية التعليم عامة والجامعات بصفة خاصة. وهكذا سافرت الى استنبول بعد ايام من صدور نتيجة الثانوية العامة واستيلاء مفهوم الدفعة المزدوجة على الثقافة القومية وكالعادة فى مثل هذه الاحوال فان الذهاب الى بلد يستدعى القراءة عنه وتحديث المعلومات عن البلد

المضيف وعن موضوع المؤتمر وكان ظنى حتى تلك اللحظة ان تركيا من دول العالم الثالث مثلنا وحتى وقت قريب فى مطلع الثمانينات فان تركيا لم تكن تتفوق على مصر فى شيء وبعد ذلك قرانا واستمعنا الى دخولها الى مجموعة الدول الصناعية الجديدة وكان اقرب المراجع تقرير التنمية البشرية الذى تصدره الامم المتحدة عن عام ١٩٩٥ وقد هالنى كيف اتسع الفارق بين تركيا ومصر خلال الخمسة عشر عاما الماضية فرغم وجود البلدين ضمن التصنيف الخاص بالدول متوسطة التنمية البشرية فان تركيا تشغل المكانة٦٦ بين دول العالم. اما مصر فجاء ترتيبها ١٠٧ من ضمن ١٧٤ دولة يشملهم التقرير، الفرق المهم الاخر واللافت للنظر ان نسبة التعليم بين البالغين فى تركيا وصلت الى ٨٠.٥٪ اما فى مصر فلم تتعدى ٤٩.١ ٪ باقى المعلومات عن تركيا جاءت من مصادر اخرى ولكن اهمها وما كان لافتا للنظر بشدة ان لديها ٥٥ جامعة وكان عدد الناجحين فى الثانوية العامة التركية هذا العام ٨٠٠ الف طالب مقارنة بـ ٣٠٣ آلاف فى مصر!!

ولكن عند الوصول الى استنبول اكتشفت نقطة تفوق مصرية واضحة وهى العلاقة مابين سعر الدولار والليرة التركية التى هبطت هبوطا شديدا الى ٤٧٠٠٠ ليرة للدولار مقارنة بـ ٢٥٠٠٠ فى العام الماضى فى الوقت الذى ظل فيه سعر التبادل بين الجنيه المصرى والدولار شبه ثابت خلال الاعوام الاخيرة ، وتذكرت ساعتها ان هذا النجاح المصرى فى تثبيت سعر العملة ربما كان راجعا لاننا قمنا بحسم بالقضاء على الازدواجات المتعددة فى سعر الدولار الذى كنا نعانى منه حتى مطلع التسعينات وتمنيت ان يكون القضاء على كل ما هو مزدوج فى مصر سبيلا للاصلاح والفلاح. على اى الاحوال فقد استلمتنا ايادى المشرفين على المؤتمر ومنهم عرفنا ان شركة سبانجى ليست شركة عادية وانما مؤسسة عالمية عملاقة صناعية وتجارية ومالية ، وانها تقع ضمن قائمةالـ ٥٠٠ شركة عالمية لمجلة فورشن الامريكية، ولها استثمارات فى عديد من دول العالم من بينها مصر فى قطاع الغزل والنسيج، وشركات مشتركة مع كبرى الشركات العالمية فى صناعات السيارات والصناعات الغذائية وعرفنا ان الشركة مملوكة بالكامل لعائلة سبانجى التى اتى عائلها من اواسط اسيا التركية فى القرن الماضى ليبدا مسيرة هذه الشركة التى يديرها الان احفاده الذين اوجدوا الى جانب شركتهم الاقتصادية مؤسسة خيرية النفع العام تدير ٨٩ منشأة لخدمة المجتمع ويبدو أن الشركة لم تكتف بكل ذلك فقد قررت بحكم مسئوليتها القومية انشاء جامعة جديدة تعنى بمستقبل تركيا ليس الان او غدا وانما فى القرن الحادى والعشرين التى تخطط تركيا لدخوله عضوا فى نادى الدول المتقدمة وليس فى الساحة الشعبية لدول العالم الثالث.

فى اليوم التالى للوصول تم نقل كل المشاركين الى منتجع على بعد ٦٠ كيلو مترا من استنبول يقع على قمة مجمعة من التلال تشرف على بحيرة ساحرة وعلى مرمى البصر من البحر الأسود ولكنه منعزل تماما عما يمكن ان يمت للبشر والعمران بصلة ومن ثم اصبح اشبه بمعتقل جميل، لايملك المقيمون فيه الا انجاز المهمة التى اوكلتها اليهم عائلة سبانجى المشاركون فى المؤتمر كان عددهم ٦٠ مشاركا ثلثهم من الشركة ذاتها ومن عمداء الجامعات الرئيسية فى تركيا والثلث الثانى من القمم العلمية التركية التى تعمل فى أرقى الجامعات العالمية مثل هارفارد واكسفورد والسوربون وستانفورد وييل وطوكيو وهونج كونج والثلث الثالث من الاجانب الذين يعملون فى ذات الجامعات المرموقة كان من ضمنهم ثلاثة فقط من العالم الثالث «شيلى وباكستان ومصر».

ما كان مثيرا حقا ماجرى بعد ذلك فلم تكن هناك اوراق معدة او دراسات سبق تجهيزها او تصور معين للجامعة يراد التداول حوله وانما كان على المشاركين ان يضعوا عقولهم فى عاصفة من التفكير الحر غير المقيد باية قيود للوصول للغاية المطلوبة، وكانت الجلسة الاولى عامة طلب من كل مشارك ان يطرح تصوره للعالم فى القرن القادم بآفاقه ومشكلاته وجرى تسجيل ذلك بسرعة فائقة ووضعت جميع التصورات على تناقضها واختلافها امامهم بعد ذلك تم تقسيم المؤتمرين الى ست مجموعات بشكل عشوائى نصفهم طلب منه استنادا الى نموذج عن الشكل «المحتمل» للعالم خلال القرن القادم اما النصف الآخر فطلب منه أن يضع نموذجا ماجرى فى الجلسة العامة ان يتوصل الى نموذج للشكل المرغوب للعالم بعد ذلك اجتمع الجميع فى جلسة عامة اخرى للتداول حول النماذج الستة التى جرى التوصل اليها والبحث فى نقاط الاتفاق والاختلاف بين هذه النماذج بحثا عن مسارات مستقبلية وفى النهاية توضيح الشروط اللازمة للانتقال مما هو محتمل الى ما هو مرغوب.

استغرقت هذه العملية يوما كاملا ولم تكن سهلة بالمرة ففضلا عن اختلاف الجنسيات فان المشاركين جاءوا من حقول معرفية مختلفة تتراوح مابين التخصص فى اكثر نظم المعلومات تعقيدا التى تستخدم فى صناعات الفضاء الى الانثروبولوجيا وعلم النفس، ولكن التجربة مرت وتم تكرارها فى اليوم التالى لوضع تصور للتعليم العالى فى العالم خلال القرن القادم ووضع الجامعات والمعرفة فيه بشكل عام. الاختلاف الوحيد ان المجموعات الست التى جرى اختيارها لم تتقيد باختيارات اليوم السابق فقد كان مطلوبا ان يتفاعل كل مشارك مع اكثر من مجموعة وان ينتقل بمرونة بين تصور ماهو محتمل وماهو مرغوب. وفى



اليوم الثالث والاخير فان المهمة كانت وضع نموذج للجامعة ذاتها، وفق ماتم التوصل اليه في اليومين السابقين ، ولكن المجموعات قسمت الى ثلاث عليهم التوصل الى نموذج يختلف جذريا عن الجامعات المعروفة في العالم وثلاث اخرى تضع هذا النموذج في ظل الظروف التركية الاجتماع الاخير كان للتقريب بين النماذج المختلفة ووضع اكثر من تصور للجامعة المثالية والممكنة وبعدها انطلق المشاركون الى استنبول للعشاء مع السيدة تانسو شيللر رئيسة الوزراء التركية التي جاءت لمباركة الخطوة الاولى في انشاء الجامعة الجديدة.

بالطبع فان المجال لايتسع لشرح تفصيلي للنماذج المختلفة ولكن التجربة ذاتها مثيرة للاهتمام من زاوية ان قضية التعليم عامة والتعليم الجامعي بوجه خاص ليست عما اذا كانت هناك «دفعة مزدوجة» او لا وانما هي مرتبطة تماما بنوعية الخريجين الذين سوف يكون عليهم التعامل مع عالم يختلف جذريا عن العالم الذي عايشه آباؤهم والمخططون للتعليم الان . وما لم يكن هناك تصور الى اين يسير العالم والى اين تسير الاوطان، فان مانزرعه اليوم، لن نعرف ملاءمة حصاده لعالم الغد. فالمؤكد ان خريج القرن القادم سوف يكون عليه التعامل مع ثورة تكنولوجية هائلة في قلبها ثورة المعلومات، ومن المؤكد ايضا انه سوف يتفاعل مع ظواهر كونية وثقافات متعددة ومؤسسات عالمية ومن المؤكد ثالثا انه سوف يتعامل مع موضوعات ومشكلات لم تعرفها اجيال سابقة المشكلة الاكبر في كل ذلك ان المعرفة ذاتها سوف تتجدد بسرعة مخيفة وماسوف يتعلمه الطالب خلال سنوات الدراسة ربما يصير بلا معنى بعد سنوات قليلة من تخرجه ومن ثم فان القضية لم تعد ارسال الطلبة الى الجامعات والتأكيد المستمر على وجود مكان لكل طالب في الجامعات والمعاهد والكليات النوعية، وانما كيف نكفل معرفة متجددة ومستمرة للعاملين.

على اى الاحوال فقد عدنا الى القاهرة وكانت احاديث «الدفعة المزدوجة» قد وصلت الى قمة سخونتها، مابين تنبؤات المرحلة الاولى والثانية وماسيبقى في الثالثة. كانت المسألة ليست مستقبل التعليم في مصر في عالم متغير بشدة . وانما كانت كيف نحشر اولادنا وطلبتنا في جامعات ومعاهد تنتمي في معظمها الى قرن في طريقه الى النهاية وكما نعلم جميعا فان شر البلية مايضحك!!!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١ سبتمبر ١٩٩٥

الصحافة.. ودور مصر الاقليمي

د. عبد المنعم سعيد

لايختلف احد على أن الثقافة والفكر والابداع تمثل أحد الأرصدة الأساسية لمصر في إطار الاقليم الذي نعيش فيه. وربما توجد لأرض الكنانة عناصر اخرى لاتقل اهمية مثل موقعها الاستراتيجي، وثقلها الحضاري، وعدد سكانها، ومركزيتها التاريخية، وقدرتها العسكرية والعلمية والتكنولوجية. ولكن مصادر القوة هذه لايترجمها إلى «موضع» لمصر - إذا استعرنا من جمال حمدان - إلا بالقدرة على تبني ذلك كله من خلال رسالة لكل من جاورنا وارتبط بنا برباط الجغرافيا والتاريخ واللغة والثقافة.

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر ومصر تلعب هذا الدور، سواء في وضع «الأجندة» الخاصة بالمنطقة التي تحدد اولوياتها، سلاما وحربا، واشتراكية ورأسمالية، وعالمية وخصوصية، وقومية وقطرية. ولم يكن ذلك ممكنا لولا وجود مناخ خاص يقوم على التجانس الداخلي الذي تفتقده كل دول المنطقة، ولولا وجود حوار خلاق ومبدع، ولولا وجود ادوات متنوعة لنشر هذه الرسالة كان منها الصحافة والمسرح والسينما والكتاب وحتى البشر الذين انطلقوا منذ منتصف الخمسينات ينشرون التعليم في الساحة العربية بأكملها، ومعهم من ينشر المعرفة من القانون حتى الموسيقى.

هذه الحقيقة أدركها كل القادة المصريين. وفي الآونة الأخيرة، فإن الرئيس حسني مبارك، وفي أكثر من خطاب وحديث صحفي أشار بوضوح كامل إلى استمرارية الدور الاقليمي لمصر اعتمادا على قدرتها الفذة على خلق الثقافة والابداع والفكر الحر المنطلق شكلا ومضمونا. وإذا كان ذلك متفقا عليه بمثل هذا القدر بين كل المصريين، حكاما ومحكومين، فإن القضية تصبح كيف نكفل لكل ذلك الاستمرار وبأكبر قدر من الحيوية والانطلاق، وحتى تبقى القاهرة مصدرا للاشعاع الثقافي، والمكان الذي ينظر إليه العرب ويلتقون فيه ويتفقون عليه، هنا فإن المرء لايستطيع إلا الشعور بالقلق إزاء عدد من التطورات الداخلية التي تؤثر سلبا على جل هذه الارصدة المهمة لدور مصر الاقليمي. فلايخفى على أحد أن الكتاب المصري يعاني منذ سنوات، ولحقته السينما المصرية، ودون أن ندري تدهور حال المسرح المصري، وأخيرا الصحافة المصرية. فالواقع أن القضية التي تواجه اللجنة المشكلة لاعادة النظر في القانون ٩٣ الخاص بعقوبات النشر، والمنوط بها إعداد قانون شامل للصحافة، ومايوازيها من جهود بناءة تبذلها مؤسسات عديدة في الدولة وفي مقدمتها نقابة الصحفيين، ليس فقط الحفاظ على حرية الصحافة في مصر، وانما أيضا الحفاظ على دور مصر الاقليمي. فمصداقية الرسالة المصرية لاقليمها لايمكن أن تتحقق بدون هذه الحرية. ولاشك أنه منذ منتصف السبعينات، ومع التحول الديمقراطي التدريجي في مصر، فإن الصحافة المصرية اكتسبت مصداقيتها أولا من كونها تصدر على أرض الوطن وليس من نوافذ في باريس أو لندن، ومن ثم فإنها قريبة من الاعصاب الحساسة للوطن والأمة. وثانيا لأنها صحافة قومية وحزبية وعرفت صراعا فكريا حقيقيا قل أن نجد مثيلا لها في بلد عربي آخر سواء بسبب اختفاء الحريات الفكرية والصحفية أو بسبب ضعف الكوادر الصحفية ذاتها إذا ماتوافرت هذه الحرية حتى ولو لفترة صغيرة. ولعل ذلك هو مربط الفرس - كما يقال - فالحقيقة أن مصر لايمكنها التفريط في هذا الرصيد المهم الذي كونته أجيال متلاحقة من الصحفيين والمفكرين والمبدعين. فمصر دون رسالتها لا تكون مصر التي نعرفها ويعرفها العرب، وهي لايمكن أن ترسل رسالتها في ظل أوضاع قانونية مجحفة أو معوقة أو مشوشة على مصداقية هذه الرسالة وتعبيرها عن مصر. ولذلك فإن أهمية قانون الصحافة المنتظر تتعدى مصالح مهنة مهما جل شأنها وعلا، لأنه تعبير عن مصر كلها ومكانتها الاقليمية ودورها في العالم المعاصر بكل تقلباته ومتغيراته.



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٥



التغيير القادم فى العراق..!

كاتب المقال مثقف مصرى بارز - مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالأهرام» □

يعالج مقال اليوم، التفاعلات الجارية حول أوضاع العراق، سواء على مستواها المحلى، حيث يعتقد بأن الحكم العراقى يراهن على كسب الوقت للمناورة وترك التناقضات تتفاعل فى صفوف معارضيه، أو على مستوى بعض

مواقف دولية (أمريكا) وإقليمية (الأردن) وما أثاره ذلك من قلق عواصم عربية مهمة ومن وجهة نظر الكاتب أن غياب تصور كامل عن دور عراق المستقبل، حصر الاختيار حتى الآن بين ماهو سيئ وماهو أسوأ، وهى الساحة التى

يجيد الحكم العراقى المناورة عليها. وأمام تضاؤل الاختيارات وتزايد الضغوط يرجح الكاتب أن الباب مفتوح لانفجار أشبه بما حدث فى لبنان من قبل، وهو الأمر الذى يضع الجميع - فى رأيه - فى مواجهة وضع بالغ الخطورة.

بعد أسابيع من هروب الفريق حسين كامل وحاشيته من العراق، فإن التوقعات الأولية عن انهيار قريب للنظام العراقى ظهرت متفائلة أكثر من اللازم. فالنظام لم يسقط وبدا قادرا على تجاوز الأزمة مع اللجنة الدولية المختصة بالتفتيش على العراق ومراقبة أوضاعها التسليحية تبعا للقرارات الدولية التى أتت بعد حرب الخليج الثانية. ومن ناحية أخرى فإن العراق بدا قادرا على إبقاء خطوطه مفتوحة حتى مع الأردن التى جاءت منها آخر العواصف. ورغم أن ذلك كان ضروريا للسلامة الاقتصادية العراقية، فإن تمرير العاصفة كان ضروريا للحفاظ على السلامة العقلية للعراق

التى أصبحت عزلته وانقطاعه عن العالم مسألة لابد أنها تذهب بعقل الكثيرين فى بغداد. وفى اتجاه القاهرة أصدر صدام حسين قرارات بالعفو عن سجناء مصريين فى السجون العراقية. وفى اتجاه تصريحات الرئيس مبارك بقبوله لاجئا سياسيا، فإن رد الفعل العراقى لم يكن بالحدة التى تعودناها منه. أما دمشق فقد حظيت بما لم تحظ به منذ سنوات طويلة حينما طال المدح العراقى الرئيس حافظ الأسد

لتصريحاته فى مصر التى قلل فيها من شأن المنشقين العراقيين. أما فى العراق نفسها، فقد أشيع قرب تشكيل حكومة جديدة برئاسة سعدون حمادى الذى يحظى بقبول داخلى أكثر من الطغمة التى تعود صدام توليتها أمور السلطة، وأضاف صدام للشائعة حركة مسرحية أخرى بمصادرة أملاك «عدى» - ابنه الشرس ذائع الصيت - على أن يقوم بالمصادرة أخوه «قصى» الذى يرأس أقوى أجهزة الأمن، والذى لا يقل عنه فى شراسته وعنفه وما لديه من أملاك.

وباختصار فإن النظام العراقى حاول الالتفاف على أقوى عاصفة شاهدها منذ عاصفة الصحراء، وبأسلوبه الأثير الذى يقوم على اتخاذ خطوات للخلف كلما ضاقت الحلقات عليه وحاقت الأخطار التى تهدد سلامته فى الداخل. ويبدو حتى الآن أن استراتيجيته قد نجحت رغم الشرخ الذى عاناه، وكسب بعضا من الوقت يترك فيها التناقضات بين معارضيه تقوم بفعلها لعلها فى لحظات تالية تعطيه الفرصة للخروج من مأزقه الممتد منذ نهاية حرب الخليج الثانية. وفى الحقيقة أنه حتى حادث الهروب الكبير لنصف عائلة

الرئيس العراقى، فإن الرياح كانت تبدو مواتية إلى حد كبير. فروسيا وفرنسا بدتا عازمتين على السعى لكسر الحصار على العراق، والمعارضة العراقية فى الداخل والخارج بدت منقسمة على نفسها انقساما وصل إلى حرب أهلية مصغرة بين أكراد وأكراد طالبانى استدعت تدخل الولايات المتحدة لوقف الاحتراب. المهم هنا أن قاعدة المعارضة فى الشمال، والحكومة المحلية وبرلمانها المنتخب، فقدت كل مصداقية وبدت أضحوكة بين القبائل المتصارعة. وهكذا توصل نظام بغداد إلى أن الانفراج قادم لا محالة حتى أن وزير خارجيته صرح لقرباء له فى القاهرة قبل الحوادث الأخيرة بأنه يتوقع رفع الحصار عن العراق مع مطلع الخريف وبالتحديد فى شهر سبتمبر.

ولكن الرياح - كما هى العادة - كثيرا تأتى بما لا تشتهى السفن، وحدث ما حدث، وأصبح على صدام حسين ومن بقى من صحبه البدء من جديد معتمدا على نفس الاستراتيجية التى تقوم على قدرة هائلة على الانتظار وتحميل الشعب العراقى كلفة بقائه فى الحكم، وترك التناقضات بين معارضيه تؤتى فعلها. وبالفعل فإنها أتت بفعلها، ربما بأسرع مما تصورت بغداد، فالاندفاع



الأردني لمسح تاريخه في الحرب وتصدر عملية إحداث التغيير في العراق، لم تؤت الثمرة المطلوبة، حتى أن الكويت التي تتحرق شوقا للتغيير في العراق بدت غير متحمسة لتغيير يأتي عن طريق عمان بالذات. وفي عواصم أخرى، فإن تصدر الملك الهاشمي لتحركات مابعد الهروب بدت مثيرة لهواجس تاريخية لا يريد أحد استرجاعها أو التفكير فيها. وجاء الاندفاع الأمريكي بالعسكر والدبلوماسيين إلى المنطقة مثيرا لقلق عواصم أخرى في مقدمتها القاهرة ترى أن التغييرات التي تهندسها عواصم غريبة ليس لها حاضر ولا مستقبل، وعلى الأغلب فإنها تسبب من المشاكل والمتاعب أكثر مما تحل. أما دمشق فلم تكن على استعداد لقبول تغيير في العراق تقف وراءه الولايات المتحدة وإسرائيل، حتى ولو تصدرته الأردن، وهي لا تزال مشتبكة تفاوضيا في المعركة حول الجولان. ففي النهاية فإن العراق وإيران سوف تظلان أحد الخيارات التي قد تلجأ لها سوريا في حالة انتقال المفاوضات من حالة الغيبوبة التي تعيشها الآن إلى حالة الوفاة. أما المعارضة العراقية فلم تخيب ظن صدام حسين على الإطلاق، فقد خرج حسين كامل من العراق لا ليوحدها، بل أضاف سببا إضافيا لفرقتها وتنازعها واحترابها في أوقات كثيرة. وهكذا حصل صدام على فسحة إضافية من الوقت يستطيع فيها المحاورة والمناورة.

وفي الحقيقة، فإن أحد مصادر البقاء للنظام العراقي جاء من الاستراتيجية التي اتبعتها قوى التحالف العربي والدولي التي واجهت الغزو العراقي للكويت، حين استندت إلى محاولة إحداث التغيير في العراق عن طريق انقلاب عسكري، تقوده شخصية قوية، تستطيع أن تمسك بزمام العراق وتبقى على وحدته، وتبقيه عقبة إزاء إيران، مع تغير في توجهاته العربية والشرق أوسطية. وباختصار فإن المطلوب كان «صدام» آخر، ولكن بتوجهات أخرى، فلم يكن أحد على استعداد للمضي إلى بغداد وتدمير الجيش العراقي، ثم تحمل إدارة بلد له تعقيداته الهائلة، أو تسليمها لمعارضة عراقية لا تعرف شيئا عن الحوار وحلول الوسط وإنما متمرسة في الفاشية بأشكال متنوعة عرقية ودينية وقومية، أو بإحداث تحول ديمقراطي جذري يقوم على التعددية في بلد لا تعرف ثقافته السياسية شيئا منه. وإذا عرفت، فإن الديمقراطية فضيلة غير مستحبة في بلدان عربية قريبة وبعيدة على السواء. وهكذا لم يبق لمن يريد التغيير في العراق إلا الانقلاب العسكري ينتظره ويتمناه ويعمل من أجله. ولعل ذلك ما كان يرغب فيه صدام حسين على وجه التحديد، فالانقلابات العسكرية، والسيطرة بالعسكر، والأمن والخوف والرعب، هي ما امتاز فيه على مر السنين. ولعل اضطرار حسين كامل، على ما كان له من قوة ونفوذ وسطوة، إلى الهرب وليس القيام بالانقلاب العسكري الموعود، إشارة إلى المدى الذي يسيطر به صدام على التيه الجهنمية. وهكذا فإن التحالف المناهض لصدام حسين دخل إلى الساحة التي يعرف كيف يلعب فيها، وربما لا يجيد لعبة غيرها.

ولم يكن السعي أو انتظار انقلاب عسكري الخطأ الوحيد في استراتيجية التحالف، فقد صاحبه غياب كامل لتصور عن دور عراق المستقبل في المنطقة. ولا تطوع أحد لكي يشرح للعراق وقلبه السني عن مصيره لو تخلص من صدام حسين. فمع الحصار الاقتصادي والتعويضات الثقيلة المنتظرة، والفوضى المحتملة، والانتقامات المتوقعة من الأكراد والشيعة وشيع أخرى كثيرة، فإن الخيارات المطروحة على الشعب العراقي بدت كلها تدور بين السيئ والأسوأ والكارثة. فمن المدهش أنه لم يحدث حوار جدي بين قوى التحالف حول مستقبل العراق، وفيما عدا الاتفاق على الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق لأسباب معروفة تتعلق بأكراد تركيا وإيران والخوف من نزعاتهم الانفصالية، فإنه لم يتفق أحد على شيء، بل إن الموضوع على الأرجح لم يناقش على الإطلاق، ربما لأن كل طرف من أطراف التحالف كان له تصور عن العراق يختلف ويتناقض مع الآخر. وهكذا فإن قلب العراق السني لم يجد أمامه سوى الخيار المرير مابين واقع مؤلم وقاس بكل المعايير يتحمل فيه الحصار وصدام حسين معا، ومستقبل مجهول لا يبدو فيه أمل أو بريق ضوء، بل على النقيض.. ظلمات كثيفة وكوابيس مرعبة.

وهكذا حصل صدام حسين على دعم إضافي لم يكن يتوقعه، جاءه من الشعب الذي يستبد به ويقسو عليه، وفوقهما الوقت والزمن الذي يحتاج له بشدة، لعل فرصة تظهر هنا أو هناك، أو لعل التناقضات تستنفد معارضيه وتعصف بريحهم وقوتهم، ولكن الوقت والزمن الذي يريده صدام ربما لن يعطيه الفرصة التي يرغب فيها. وعلى النقيض فإنه قد يؤدي إلى تغيير في العراق من نوع آخر لا يرغب ولا يريد أحد التفكير فيه. فالواقع أن كل من يفكرون في التغيير في العراق يتجهون إلى تصور انتقال سلمي أو دموي للسلطة، ولكنها في النهاية تنتهي إلى مجموعة بيدها صناعة القرار، يمكن التفاعل معها بالضغط أو بالإكراه أو بالإغراء. ولكن الاحتمال الآخر، وربما الأكثر رجحانا الآن، هو انفجار العراق كلها إلى حالة من الفوضى الشاملة التي يأخذ فيها كل عراقي ليس بخناق السلطة فقط وإنما بخناق البعض الآخر مع كل حمامات الدم، والتأثيرات الدولية والإقليمية التي تترتب عليها. ولم يكن الرئيس مبارك بعيدا عن الحقيقة حين أشار إلى هذه الإمكانية في معرض حديثه عن قبول صدام حسين لاجئا في مصر لتجنب هذا الوضع المؤلم. فما يبدو غائبا عن فهم الكثيرين أن الشعوب مثل البشر لها قدرة على الاحتمال، وعندما هزمت ألمانيا في الحرب الثانية، فإنه جرى برنامج لإعمارها بعدها، وحدث نفس الشيء مع اليابان، ولكن حالة العراق مختلفة، فقد جرت الهزيمة ولم يعد هناك مستقبل بعدها، ولم يبق إلا الحصار وصدام حسين والتناقضات الداخلية والخارجية التي لا يبدو فيها مسلك ولا مخرج.

النتيجة المحتملة سوف تكون الانفجار كما حدث في الماضي في لبنان، ويحدث الآن في الصومال وأفغانستان. فالانفجار يحدث حينما تتضاءل اختيارات الأمة، ويتزايد الضغط على البخار المكبوت دون فرصة للتنفيس أو الخروج من المأزق. ساعتها فإن البشر لا يتوانون عن الانتحار، والبحث عن أقرب الأقربين يمسكون بخناقه ويذبحونه. ويحدث ذلك خاصة عندما تتآكل جدران السلطة وتتشقق إلى الدرجة التي لا يبقى مع الزعيم الأوحد إلا القلة ومن ارتبط مصيرهم بمصيره. وفي حالة العراق، فإن هذه القلة هي الأخرى آخذة في التآكل، ولم يبق هناك مصدر للثقة حتى داخل أسرة الرئيس نفسه، وربما يستطيع الرئيس العراقي أن يناور ويكسب بعض الوقت، أو حتى يمنع الانقلاب الذي ينتظره البعض، ولكنه بالتأكيد لم يعد لديه ما يقدمه للشعب العراقي سوى المخاوف من المستقبل الغامض. ولكن حتى لو جاء هذا الانقلاب ونجح، فإنه على الأرجح لن يكون سوى اللحظة التي عندها تتكسر السدود لكي يأتي الطوفان.

إذا كان هذا التحليل صحيحا، وإن طال الوقت أم قصر فسوف يصبح علينا في المنطقة العربية، بل في الشرق الأوسط مواجهة وضع بالغ الخطورة، وإذا كان الانفجار اللبناني في السابق قد كلف المنطقة كلها ما لا تطيق، فكيف سيكون الحال مع العراق الذي أثقاله في موازين المنطقة أعظم وأخطر؟ ولكن ربما - وأكرر ربما - لم يضع الوقت بعد، فلو أن مصر والسعودية وسوريا أخذت أمر التفكير في مستقبل العراق بيدها، وطرحت استراتيجية جديدة للتغيير في العراق، فربما سيكون ممكنا تجنب الكارثة. ولكن الأخذ بالسوابق التاريخية لا يبعث كثيرا على التفاؤل. فتاريخ المنطقة كله هو تاريخ انتظار الكوارث ثم التعامل معها بعد وقوعها انتظارا لكارثة جديدة.. فلننتظر □

د.عبد المنعم سعيد



المصدر: الاهرام ويكلى

التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

Soapbox

The match goes on

Predictions of the collapse of the Iraqi regime following the defection of General Hussein Kamal and his entourage have proved little more than wishful thinking.

Before the defection of half of Saddam Hussein's family, international opinion had moved to such an extent that the Iraqi foreign minister was able to confide that he expected the embargo on Iraq to be lifted by September. But the foreign minister's calculations were upset by Jordanian desires for rehabilitation following the blotting of their copybook during the Gulf War. But whatever changes Jordan hoped to effect in Iraq have hardly concretised. Nor have they been greeted enthusiastically by the Gulf states. Even Kuwait, desperate to see a change in Baghdad, is less than enthusiastic about one mediated via Amman.

In some Arab capitals any change in Iraq mediated by the Hashemite king arouses deeply rooted suspicions. Other Arab countries — at the top of the list, Egypt — are suspicious of changes engineered in Western capitals. These, it is believed, will cause more problems than they solve. Damascus, unwilling to accept any change in Iraq supported by the US and Israel, will continue to do so until the Golan is returned. Should negotiations falter, Syria will be in need of regional allies — i.e. Iraq and Iran. As for the Iraqi opposition, the defections have led to yet another faction joining the already complicated equation.

The Iraqi regime has survived till now because the alliance opposing it can conceive of no change except through a military coup. They hope to see Saddam replaced by another Saddam. Saddam himself could have hoped for nothing better. When it comes to military coups and the reign of terror, he excels.

The anti-Saddam alliance is playing the only game Saddam Hussein knows how to play. The match continues.



Abdel-Moneim Said

This week's Soapbox speaker is the director of Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: السياسه الدوليه

التاريخ : ١ اكتوبر ١٩٩٥

الاقليمية فى الشرق الأوسط
نحو مفهوم جديد

د. عبد المنعم سعيد

التعاون الإقليمي مفهوم وسيط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول فى منطقة اقليمية معينة . وهو وسيط لانه يتخذ موقفا وسطا بين التعاون الدولى أو العالمى من ناحية والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة فى النظام العالمى من ناحية أخرى .

ولقد قام دارسو العلاقات الدولية أمثال راست وبيرتون وكانتورى وسبيجل بدراسة بعض المناطق الجغرافية فى العالم كنظم عمل إقليمية فقام راست بإفراد نظم عمل معينة تضم اثنين او ثلاثة او اكثر من الكيانات التى تتفاعل بشكل منتظم بغض النظر عن القرب الجغرافى، بينما أكد أوران يونج على «نمو التداخل بين المحاور العالمية أو تلك التى تشمل النظام ككل للسياسات الدولية من ناحية وبين مناطق اقليمية ، أو نظم فرعية حديثة الظهور وشديدة التشعب من ناحية اخرى» ولقد قام يونج بإستحداث «نموذج متقطع» يشمل التأثيرات المتماثلة للقوى العالمية والإقليمية . فعلى الرغم من الاتصال الوثيق لبعض الدول المتضمنة للقوى العظمى ولبعض القضايا كالتنمية والتطور الإقتصادى بالنظام العالمى ، إلا أن بعض النظم الإقليمية تمتاز بصفات منفردة وبنماذج تفاعل خاصة بها .

وتعد المواجهة البشرية لقضايا الحرب والسلام هى محك المفاضلة بين التعاون الدولى او العالمى والتعاون الإقليمى. فمفهوم الإقليمية هو أحد الموضوعات الرئيسية فى مجال المنظمات الدولية فلقد استحوذ الجدال بين العالمية والإقليمية على عقول مفكرى السلام فى هذا المجال فنجد أن المادة (٢١) من ميثاق عصبة الأمم تؤكد على دور «التفاهم الإقليمى» فى «حماية حفظ السلام» بينما تنص المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة على انه «لايوجد ما يعوق تواجد ترتيبات إقليمية أو وكالات تتعامل مع تلك الامور الخاصة بحفظ السلام والأمن الدوليين » أما باقى المادة فتشجع على إقامة ترتيبات إقليمية «من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للنزاعات المحلية قبل إحالتها إلى مجلس الامن . وتدعم الامم المتحدة فكرة الإقليمية بإقامة أربع وكالات إقتصادية إقليمية وهى اللجنة الاقتصادية لأوربا (ECE)، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECAFE) ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) ، اللجنة الاقتصادية لآسيا (ACA) ، تحت إشراف ECOSDC وتوضح أن الإقليمية لا تعنى بقضايا السلام والأمن فحسب بل الامور الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

وإذا كانت المنظمات الدولية قد وضعت الاسس الأولى «للتكامل الإقتصادى» فان الاسس التالية قد اتخذت من التجربة ذاتها قاعدة لها . فإن تجارب (NAFTA APEC EU EFAT ASEAN) وغيرها ماهى إلا محاولات إقليمية لتحويل المناطق المتصارعة تاريخيا إلى مناطق امن وسلام ، فالاتحاد الاوربى (EU) حاليا يعد مختبرا حيا لمراقبة عملية الخلق السلمى لأنماط جديدة من المجتمعات الانسانية التى تتمتع بعمليات وتنظيمات شديدة التعقيد. فلقد تحول التنافس الإنجليزى الفرنسى والصراع الفرنسى الالمانى واللذان افسدا السياسات الدولية لما يقرب من قرن ونصف إلى تفاعلات تعاونية وتعاملات سلمية وعمليات آمنة من التأقلم والتعلم .

فاذا كانت تجربة الاتحاد الاوربى (EU) قد قدمت مثالا

(*) ترجمة داليا أبو بكر عن نص محاضرة للمؤلف فى مبادرة السلام والتعاون فى الشرق الأوسط ، البحث عن أرضية مشتركة ، قبرص ، مارس ١٩٩٥ .

نموذجيا للتكامل والتعاون الإقليمي القائم على التطور المؤسسي ، ولأثر إنتشار التعاون الإقتصادي إلى مجالات أخرى سياسية واجتماعية ، فان هناك تجارب أخرى قدمت دروساً مستفادة فتجربة الـ ASEAN المؤسسية على تأخرها الشديد تشير إلى أن الاعتماد على منظومات موسعة ومكثفة من التعاون الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لن يؤدى فقط إلى حل النزاعات ولكنه يحقق مستويات متقدمة من التعاون الإقليمي . فلقد أقامت الـ ASEAN شبكات موسعة من مؤسسات تتولى عملية المباحثات الأمر الذى جعل الفرصة سانحة أمام المفكرين والبيروقراطيين والمفكرين للتفاعل وتسهيل التعاون في شتى المجالات ولأمد طويل . وقد أسفر ذلك عام ١٩٩٢ عن إقامة منطقة تجارة حرة بين الست دول المشاركة رغم تكون الـ ASIAN عام ١٩٦٨ وبذلك تكون الـ ASIAN قد اتخذت اتجاها معاكسا للتجربة الأوربية التي اتخذت من المؤسسات والمنظمات القومية ومناطق التجارة الحرة نقطة البداية لها .

وقد أشار كينج أوهاما في مقالته The Rise of the Region State (Foreign Affairs Spring 93) إلى نوع ثالث من أنواع التعاون والتكامل الإقتصادي فقد تحدث عن «الدول الإقليمية» التي تنشأ عن أقاليم إقتصادية طبيعية فيقول :

«ان هذه الدول الإقليمية من الممكن ألا تقع داخل نفس الحدود الجغرافية لأمة ما سواء كان ذلك من جراء حادثة تاريخية أم لا ، فأحيانا ما تتكون هذه الوحدات الإقتصادية المتميزة من أجزاء من الدول كتلك التي تجمع شمال إيطاليا، ويلس كاتالونيا ، الساك - لورين أو بادن - وارتر مبورج وأحيانا ما تشكلها نطاقات إقتصادية تتخطى الحدود القومية كالتي تجمع بين سان دييجو ، تجوانا ، هونج كونج وجنوب الصين أو التي تتألف من «مثلث النمو» المتكون من سنغافورة وجيراناتها من الجزر الإندونيسية . ففي الأيام الحالية والتي تتلاشى فيها الحدود تتواجد هذه النطاقات الاقتصادية تلقائيا ويصبح الأمر الجدير بالاهمية هو أن يمتلك كل اتحاد منهم مفتاح المشاركة الناجحة» .

ومن ثم فإن التعاون الاقليمي يهيئ المناخ لحل الصراعات وتغيير وجهات النظر العدائية بين الدول وتحرير عمليات التأقلم والتعليم من قيود البغض والكراهية وذلك للوصول بالدول المعنية الى مرحلة التقدم الانساني. أو هكذا يؤكد الادب المعالج لقضية التكامل الإقليمي .

كما تؤكد التجربة التاريخية أن هناك خصائص معينة يجب توافرها للحصول على تعاون إقليمي صحيح مثل : القرب الجغرافي ، التوافق الثقافي والسياسي والإجتماعي ، زيادة التعاملات والاعتماد المتبادل ، إقامة منظومات مؤسسية مكثفة لتسهيل عملية الوصول إلى حل وسط والقضاء على الاختلافات . ومامن سبيل لذلك سوى وجود نمو إقتصادي فعال ومؤثر للدول المشاركة ، وهو نمو لن يكتب له البقاء إلا عن طريق التعاون مع الدول الأخرى .

ويعد مفهوم الانتشار وثيق الصلة بفكرة التعاون الإقليمي . فهناك بعض أنماط من التعاون تنزع نحو الإنتشار لمناطق أخرى ، ومن ثم تعزز السلوك التعاوني ، وبالرغم من أنه ليس هناك منطقة محددة تنشر التعاون أكثر من غيرها إلا أن الدراسات ، كما أوضحنا سلفا ، تشير إلى أن الإلتزام بإقامة سوق مشتركة هو أسرع الوسائل لإقامة تعاون إقليمي ولتوسيع نطاق الإنتشار . فالتحالف العسكري لم يعقبه سوى القليل من التكامل . والخدمات العلمية والتكنولوجية المشتركة لم تفض إلا إلى الانغلاق الذاتي بينما تواجه المنظمات الإقتصادية والتي تعجز عن إقامة سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة ، صعوبة بالغة في التأثير على سياسات أعضائها .

والهدف من هذا المقالة هو إدخال مفهوم التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، ومن ثم فهو يجيب على بعض الأسئلة : ماهو الشرق الأوسط ؟ ماهي أقدر التكتلات الدولية على فض النزاع العربي الإسرائيلي عن طريق التعاون الإقليمي ؟ وماهي أقدر المناطق على نشر مجالات أخرى من التعاون ؟

الشرق الأوسط :

ترجع صعوبة دراسة الأقليم الى صعوبة تحديد حدودها وذلك لأن القوى الخارجية تلعب دورا في تحديد مايشكل هذا الإقليم ، بالإضافة إلى أن كل إقليم على حدة هو في حد ذاته شديد الحركية والتغير . ولايشذ الشرق الأوسط عن هذه القاعدة . وتاريخيا فإن الأوربيين هم أول من استخدموا مصطلح الشرق الأوسط . فقد وصفت المنطقة البعيدة عن أوربا والتي تمتد من الهند غربا بالشرق الأقصى ، أما المناطق القريبة من شرق البحر المتوسط ، فأطلق عليها الشرق الأدنى لذا كان من البديهي أن يطلق مصطلح الشرق الأوسط على المنطقة التي تتوسط الشرقين الأقصى والأدنى. وخلال الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بالتواجد على المنطقة ووقعت نشاطاتهم في تركيا وإيران ودول شبه الجزيرة العربية تحت إمرة " قيادة الشرق الأوسط البريطاني ومنذ تلك اللحظة استمر إطلاق مصطلح الشرق الأوسط» على هذه المناطق وامتدت رقعته لتشمل كافة المناطق من باكستان شرقا حتى المغرب غربا ، ومن تركيا شمالا حتى القرن الافريقي جنوبا ، لتعكس بذلك التفاعلات والصراعات المتغيرة للقوى العظمى .

لذا فإن الدراسات القائمة حول" الشرق الأوسط " واجهت تلك المشكلة الخاصة بتحديد حدود المنطقة وعجزت عن الوصول إلى اتفاق حول الدول التي تشكل هذا الإقليم .

وفي دراسة سابقة حول الشرق الأوسط والتي تناولته " كنظام تابع " إقليمي ، وصفه ليونارد بيندر بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا حتى إيران ، إلى جانب مناطق هامشية تضم أفغانستان وباكستان ودول المغرب العربي ومنطقة مركزية تشمل الدول العربية وإسرائيل . أما كانتورى وسبيجل فقد قاما بتقسيم المنطقة إلى مركز (مصر - العراق - لبنان - السودان - الأردن - سوريا - شبه الجزيرة العربية) وحدود خارجية (إسرائيل - تركيا - إيران - أفغانستان)



ونظم معتدية (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، ألمانيا الغربية ، الصين)، بينما قسمه مايكل بريشر إلى ثلاث مناطق متداخلة ، وهي المركز (مصر - إسرائيل - سوريا - العراق - الأردن - لبنان) حدود خارجية (الجزائر - الكويت - السعودية - إيران - تركيا - قبرص - اثيوبيا) وإطار محيط يشمل (الصومال - اليمن الجنوبي - اليمن الشمالي - السودان - ليبيا - تونس - المغرب) . وعرف كارل براون إقليم الشرق الأوسط بأنه كل الدول العربية عدا المغرب وموريتانيا ، بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل - وقام بعض الدارسين أمثال أرماجاني ، أفدرون ، تومسون ، بيرسون ، هدسون بذكر بعض التكتلات الدولية المختلفة التى يجب ضمها لمنطقة الشرق الأوسط.

وفي عام ١٩٨٩ قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA) تعريفا آخر وهو أن الشرق الأوسط ، هو " تلك المنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية غربا إلى جمهورية إيران الإسلامية شرقا ، ومن سوريا شمالا إلى جمهورية اليمن الشعبية جنوبا ».

ولكن الدراسة المقدمة من هيئة الأمم المتحدة حول إقتراح إقامة منطقة منزوعة السلاح النووى في الشرق الأوسط قد وجدته مفهوما قاصرا لأنه يحد من مهمتها ، ومن ثم اقترحت ضم " جميع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية (LAS) وجمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل " إلى منطقة الشرق الأوسط .

وقد أفضى هذا الاضطراب الواضح في تحديد الشرق الأوسط إلى تشكك البعض في وجوده ، الأمر الذى نتج عنه اختلاف المفاهيم وراء تحديد الإقليم ومنها الاحلاف - الصراع العربي الاسرائيلي - العالم الاسلامى والتراث العثماني - ومما زاد من حدة هذا الاضطراب تداخل الشرق الاوسط مع مناطق أخرى كجنوب غرب آسيا ، والشرق الأدنى ، وشمال إفريقيا والعالم الغربي ، وأحيانا مايكون هناك خلط بين تعريف الشرق الأوسط ومسألة الصراع العربي الإسرائيلي .

ومن وجهة نظرهم الذاتية يعتبر الباحثون الإسرائيليون إسرائيل جزءا من الشرق الأوسط ولكنهم يختلفون فيما بينهم عما يشكل هذا الإقليم . ففي إحدى الجامعات الإسرائيلية (جامعة تل أبيب) قدم تقرير الميزان العسكرى لمركز جافى للدراسات الاستراتيجية تعريفا للشرق الأوسط بأنه يضم جميع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال بالإضافة إلى إسرائيل وإيران ، بينما قام مركز موشى ديان بمسح حديث للشرق الأوسط واستثنى ذلك المسح من قائمة دول الشرق الأوسط جميع دول المغرب العربي وأضاف إليها تركيا . وقد إقترح الوفد الإسرائيلي على لجنة الحد من التسليح والأمن الاقليمى المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف في مفاوضات الشرق الأوسط ترسيم الشرق الأوسط وفقا لما يلي:

* نطاق يتسع ليشمل كل الدول التى تمتلك صواريخ طويلة المدى (باليستية) وأسلحة نووية وحيوية وكيماوية .

* تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقاليم فرعية (المغرب - المركز - الخليج) طبقا لما تمتلكه من أسلحة وقوات تقليدية ويتم تنظيم العلاقة بين الثلاثة أقاليم عن طريق إتفاقية شاملة .

* يتعين على الكثير من الدول الخارجية الإقليمية إحترام الاتفاقية الإقليمية . أما الباحثون العرب فيتشككون في صحة هذا المصطلح ، فكل من دسوقى ومطر يريان (١) أن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى أى منطقة جغرافية ولكنه مصطلح سياسى النشأة والإستعمال (٢) أن هذا المصطلح لاينبع من طبيعة المنطقة أو سماتها السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديموغرافية (٣) أنه يمزق البيت العربى ويحوله إلى وحدة مفككة يضمه دولا غير عربية . إن التصور الغربى للشرق الأوسط يقوم على إفتراض أن المنطقة ماهى إلا عناصر عرقية مركبة تتألف من خليط من التجمعات الثقافية والقومية . ويضيفون أن الأهداف التى يرمى اليها هذا التصور أساسا هى رفض مفهوم القومية العربية والدعوة للوحدة العربية كما يرمى إلى إضفاء صفة الشرعية على الوجود الإسرائيلي في المنطقة .

ولأن مفهوم " الشرق الأوسط " يبدو غامضا وغربى النشأة فقد قدم الباحثون العرب ومنهم د. على الدين هلال وجميل مطر مفهوما بديلا وهو "النظام الإقليمى العربى " كمفتاح لتحليل التفاعلات بين الدول العربية وبين جيرانها ، وبين النظام العالمى عامة . ومن وجهة نظرهم فإن الدول العربية ، إلى جانب قربها الجغرافى ، فإنها تتمتع بتجانس لافت للنظر يؤهلها لتكوين إقليم . فهم يشاركون في نفس الثقافة ، التاريخ ، اللغة والتراث الدينى والاشكال المؤسسية مثل جامعة الدول العربية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية كما أنهم يشتركون مع العالم الثالث في أهداف التنمية الاقتصادية وتطوير النظام السياسى ، بالإضافة الى خضوعهم جميعا للسيطرة الأجنبية الأمر الذى وحد بين ردود أفعالهم تجاه بعض القضايا العالمية مثل الإستعمار . فهم يتشبثون بمبادئ القومية ورموز الإستقلال . ومن ثم فهم كجماعة يكونون نسيجا نفسيا واحدا

ولايعنينا في هذا المجال صحة هذا التصور أم لا ، وبالفعل فإن هناك بعض الباحثين الذين يتشككون في صحته . وكانت أعمال فؤاد عجمى " The End of Pan - Arabism " وThe Arab Predicament " هى أحدث تحليلات الإتجاه الرفضى . ولكن ما يعنينا بالفعل هو عدم وجود إتفاق عام على مفهوم الشرق الأوسط ، ومن ثم الى حد كبير نسبى كالجمال يتحدد في عين ناظريه .

التعاون الاقليمى في الشرق الأوسط:

رغم انعدام البلورة الناضجة لمفهوم "الإقليمية" في الشرق الأوسط إلا أن هذه المنطقة قد شهدت عدة محاولات للتعاون الإقليمى منذ الأربعينيات وكانت أولاها عام ١٩٤١ عندما تم انشاء مركز إمداد الشرق الأوسط (MESC) الذى أقامته الحكومة البريطانية ، ثم أقامت مشروعا مشتركا مع الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ لتأمين حصول سكان دول الشرق الأوسط

على الإمدادات اللازمة مع نقص السلع وعمليات الشحن خلال فترة الحرب .

ولتحقيق هذا الهدف بذل المركز جهودا كبيرة فى حصر الموارد الإقتصادية فى المنطقة ، وفى تشجيع التجارة بين دول الشرق الأوسط ، وفى تطوير الإنتاج الزراعى والصناعى وفى المشاركة أيضا فى تطوير الموارد البشرية . وبالفعل نجح المركز فى خفض الواردات للمنطقة من ٦ ملايين طن قبل الحرب الى ٥ر١ مليون فى عام ١٩٤٤ . والأهم من ذلك أن تلك الجهود المبذولة من قبل المركز قد حفزت على الإنتاج والتعاون الإقتصادى بين دول المنطقة ، وتم إغلاق هذا المركز بعد الحرب .

إلى جانب ذلك كانت هناك بعض الأفكار البريطانية والأمريكية التى لم تر الضوء مثل فكرة إنشاء مجلس إقتصادى للشرق الأوسط ، أو منظمة دفاع مشترك . وقد لاحت فى الأفق خيالات تلك الأفكار عندما تم توقيع معاهدة بغداد عام ١٩٥٥ بين بريطانيا وإيران والعراق وباكستان وتركيا لانشاء حلف بغداد . وقد طالبت هذه المعاهدة بتعاون دفاعى وإقتصادى بين دول المنطقة . ولكن فشلت المعاهدة فى جذب الدول العربية ، وسرعان ما انسحبت العراق فى عام ١٩٥٨ .

وبالمثل كانت هناك محاولة أمريكية لدفع التعاون الإقتصادى وذلك من خلال تطوير حوض نهر الأردن ولكنها محاولة قتلت فى مهدها . وفى عام ١٩٥٣ قام إيريك جونسون السفير فوق العادة ومبعوث الرئيس الأمريكى إيزنهاور بتقديم خطة لتطوير موارد المياه السطحية فى حوض وادى نهر الأردن ، وقد أخذت هذه الخطة فى الحسبان مصالح اسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ورمت الى تقسيم المياه بين هذه الأطراف . ورغم موافقة جميع الأطراف على العناصر الفنية للخطة فى عام ١٩٥٥ ، إلا أنه لم يتم إبرام أي اتفاقيات رسمية وذلك لاشتداد الصراع العربى الاسرائيلى فى أواسط الخمسينيات . ورغم ذلك قامت اسرائيل والدول العربية فى الخفاء باتباع بعض من المبادىء المعلنة فى الخطة .

وعلى المستوى العربى تعددت محاولات التعاون الإقليمى والتى وصلت فى بعض الأحايين الى درجة الإتحاد . وقد كان انشاء جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ هى نقطة البداية للتعاون العربى الإقليمى ودعا ميثاق الجامعة الى التنسيق بين النشاطات الإقتصادية للدول العربية . وفى ١٣ أبريل ١٩٥٠ ، وقعت هذه الدول على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادى وقد أفضت هذه المعاهدة الى تكوين المجلس الإقتصادى العربى عام ١٩٥٣ ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية عام ١٩٦٤ والسوق العربية المشتركة فى نفس العام واشترك فيه ٦ دول فقط هى مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا وموريتانيا ، وبالإضافة الى ذلك تم توقيع الكثير من الاتفاقيات لتسهيل التجارة والاستثمار .

وبحلول السبعينيات كان من الواضح أن كل المحاولات العربية لإقامة تعاون إقليمى لم تلق سوى نجاحا ضئيلا إن لم يكن فشلا ولم تتعد نسبة التجارة بين الدول العربية ٨٪ من اجمالى التجارة العربية ويرجع ذلك الى أسباب سياسية وإقتصادية . ويكمن العائق الأساسى أمام التعاون الإقتصادى العربى فى ضعف قاعدة انتاج الدول ومن ثم اتجه التعاون العربى نحو إقامة مشروعات ومؤسسات قادرة على دفع التنمية الاقتصادية العربية مثل صندوق النقد العربى والصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسة العربية للاستثمار ... الخ .

وفى الثمانينيات اتجه التعاون العربى اتجاها جديدا ، فعلى الرغم من ثبات التدفقات التجارية بين الدول العربية ، إلا أن الثورة البترولية قد أحدثت أنماطا جديدة من الإعتماد المتبادل من النواحى الاجتماعية والإقتصادية والثقافية . فلقد شكلت هجرة العمالة والتحويلات والسياحة العربية والإستثمار العربى عناصر أساسية لاقتصاديات الكثير من الدول العربية . وبالإضافة الى ذلك أعطت عوائد البترول الدولارية دفعة صناعية قوية فى العالم العربى ولم يعد العالم العربى ولأول مرة فى التاريخ منتجا للمواد الخام فحسب بل قام بتكرير البترول وتصنيع البتروكيماويات ومنتجات الألومنيوم والحديد والصلب والأسمنت ومواد البناء ومن ثم زادت حصة التصنيع والصناعة فى الناتج الإجمالى المحلى لكل الدول بشكل ملحوظ

وبتخطى نواتج الصناعات لنطاق الأسواق الداخلية ظهرت أشكال أخرى للتعاون العربى ، وبذلك ظهرت تجمعات اقليمية فرعية جديدة . بادىء ذى بدء تم تكوين مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨١ ليضم ٦ دول هى : السعودية - الكويت - عمان - الإمارات - قطر - البحرين ، ورغم أنه قد أنشئ لأسباب سياسية وهى مواجهة التهديد الإيرانى إلا أنه سرعان ما ظهرت له وظائف اقتصادية . يأتى بعد ذلك مجلس التعاون العربى واتحاد المغرب العربى اللذان أسسا عام ١٩٨٩ ويضم الأول مصر والعراق والأردن واليمن الشمالى ، أما الثانى فيضم المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا . ولكن لم تسفر هذه التجمعات الإقليمية عن كثير ، وسرعان ما انهار مجلس التعاون العربى بالغزو العراقى للكويت .

السلام والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط:

رغم أن ما سبق قد أوضح أن الشرق الأوسط إقليم غير محدد المعالم وأن سجل التعاون الإقليمى غير ذات تأثير ، إلا أنه مازال هدفا هاما لدفع عملية السلام والتطور فى المنطقة . وظهرت مقومات جديدة أعطت أملا لإمكانات حدوث تعاون إقليمى . والدافع وراء هذه المقومات هو أن العالم قد اتجه الى التفاعلات الجيواقتصادية وبناء عن التفاعلات الجيوسياسية والجيواستراتيجية ، أما باقى المقومات فتتأتى من عملية السلام الراهنة فى الشرق الأوسط .

ورغم أن حرب الخليج الثانية وانتهاء بالحرب الباردة كانا من أهم الدوافع وراء انطلاق عملية السلام العربى الإسرائيلى إلا أنه يجب ذكر أن أطراف الصراع غيرت من مواقفها . فقد أثر الفلسطينيون السلام مع إسرائيل وذلك لما أحدثته

الانتفاضة من تشجيع ولقلقهم من سياسة التوطين الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة وبالتالي في ١٩٨٨ تقبل المجلس الوطني الفلسطيني قرار ٢٤٢ لمجلس الأمن واعترف بإسرائيل ، وتقبل إقامة دولتين كحل للمشكلة الفلسطينية . ومن ناحية أخرى أقرت سوريا شروط كامب ديفيد المبرمة بين مصر وإسرائيل وذلك بإعادة علاقاتها الدبلوماسية بمصر الأمر الذي سمح بعودة مصر لجامعة الدول العربية . ومن ناحية إسرائيل فقد بدأ سباق التسلح في الشرق الأوسط في إزعاجها وزادت الإنتفاضة من نفقات الإحتلال وازدادت المشاكل الإقتصادية حدة على حدتها بعد التدفق الهائل للهجرة اليهودية . أضف الى ذلك أن حاجة اسرائيل للمياه لم يكن من الممكن الإيفاء بها دون بعض التعاون الإقليمي . وقد أحدثت هذه العوامل وغيرها هزة تدريجية في الرأي العام الإسرائيلي ، الأمر الذي اتضح جليا مؤخرا في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٢ عندما فضل المتخبون حزب العمل على الجناح الأيمن المتشدد لليكود . وبشكل عام تحول موقف كل الأطراف . فبنشوب الحرب الثانية للخليج ، وبإنتهاء الحرب الباردة سنحت فرصة لم يرغب أحد في اضاعتها.

وذلك ما حدث بالفعل فبفضل جهود الوساطة الفعالة من قبل أمريكا ، بدأ مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر عام ١٩٩١ وبحلول عام ١٩٩٤ تم إبرام اتفاق اسرائيلي فلسطيني ومعاهدة سلام بين اسرائيل والأردن ، والمهم في عملية الصلح العربية الإسرائيلية الجديدة هو أنها أضافت بعدا جيواقتصاديا جديدا لإهتماماتها الجيوسياسية التقليدية الخاصة بالمناطق والأمن والي جانب المفاوضات الثنائية ظهرت المفاوضات المتعددة الأطراف وذلك لمناقشة خمس قضايا هامة لمصلحة الأطراف وهي : ضبط التسلح ، المياه ، اللاجئون ، النمو الإقتصادي والبيئة . وقد بدأت هذه المفاوضات في نهاية يناير ١٩٩٢ في موسكو وشارك فيها ٣٥ دولة منها ١٣ دولة عربية وامتنعت سوريا ولبنان عن المشاركة ما لم يحدث تطور ملموس في المفاوضات الثنائية . ودون التأثر بهذا التراجع وافق المشاركون على تكوين خمس لجان ثانوية متعددة الأطراف لبحث القضايا الخمس محل الاهتمام . وبالرغم من أن نتائج هذه المفاوضات المتعددة الاطراف مازالت محدودة إلا أنها قد دفعت الي العديد من المبادرات للإسراع بالنمو والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وعلى رأس هذه المبادرات كانت القمة الاقتصادية للشرق الأوسط في المغرب في نهاية أكتوبر ١٩٩٤ .

وعلى مستوى الإتفاق الثنائي كان البعد الإقتصادي أكثر صلابة ، فعلى للرغم من أن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني يستتبع انفصالا سياسيا تدريجيا بين الطرفين الأمر الذي من الممكن أن يفضي الى ميلاد دولة فلسطينية إلا أنه يتضمن بنودا لتعزيز الإتصال من خلال شبكة معقدة من لجان التنسيق في مجالات الأمن والإقتصاد والبيئة والتنمية . والأهم من ذلك أن الملحق الثاني من الإتفاق (بروتوكول برامج التنمية والتعاون الإسرائيلي الفلسطيني) يتضمن شروطا ليس فقط لإضفاء صفة الشرعية على الإتصال القائم بين إسرائيل من جهة والضفة الغربية وغزة من جهة أخرى ولكن أيضا لتعزيز تلك الصلات في مجالات المياه ، الكهرباء والطاقة ، والمالية ، والنقل والمواصلات ، والتجارة والصناعة ، والعمل وقضايا الخدمة الاجتماعية والموارد البشرية والبيئة والاتصالات والإعلام . فضلا عن ذلك فإن الملحق الرابع يجعل من الإتصال الفلسطيني الإسرائيلي حجر أساس في الخطة الطموحة للتعاون والتنمية الإقليمية . وقد حددت معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن سبعة مجالات للتعاون وهي : المياه ، اللاجئين ، الموارد الطبيعية ، الموارد البشرية ، البنية التحتية ، ومجالات الاقتصاد والسياحة .

ولكي يكتمل السلام ويظهر للوجود ، يجب تعزيز التعاون بين الدول المعنية خاصة إذا تم إزالة كافة العقبات السياسية أمام المفاوضات الإسرائيلية السورية والإسرائيلية الفلسطينية. والتعاون الإقليمي هو إحدى الطرق لتسهيل المفاوضات وخلق مناخ ملائم لها للتعويض عن الخسارة الجسيمة التي تعرضت لها الأطراف أثناء عملية المساومة كما أنه إحدى الطرق لتسهيل عملية تخليق نظم أمنية مشتركة من خلال ترتيبات أمنية ايجابية تتخذ من الطرق غير العسكرية أو استعمارية وسيلة لتحقيق الأمن .

وعامة ، فإن التعاون الإقليمي على عكس المفاوضات والمساومات دائما ما يؤتي ثماره ، وذلك لأن كل الأطراف تستفيد من ورائه ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : أي المناطق قادرة على التعاون ؟ وما هو التعاون المرجو لتحقيق السلام ؟ والإجابة على هذين السؤالين ليست بالأمر الهين - فالمطلوب هو تحديد معايير لإختيار الدول الواجب عليها المشاركة ، بالإضافة الى أن التعاون يجب أن يكون بين تلك المناطق القادرة على المشاركة . ويجب أن تحظى هذه القضايا بأهمية بالغة لدى كل الأطراف ولدى عملية السلام .

ومن أهم المعايير الأساسية في اختيار الدول والقضايا (المشار إليها آنفا) هي قدرتها على التأثير الإيجابي في قضايا المفاوضات الشائكة فيقع الإختيار على التي تملك القدرة على الإيفاء بحاجة الأطراف الأمنية ، وعلى استبدال المطالب العسكرية والإستعمارية بإجراءات أمنية ايجابية . ومن المعايير الاساسية أيضا النمو الاقتصادي للدولة فلابد من اقناع أطراف الصراع باستبدال الحرب بالسلام ، إذ أن التعاون الإقليمي يحقق أهدافا يصعب على السياسات القومية الضيقة المساهمة فيها : وثالث هذه المعايير هي مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في عملية التعاون لأهمية ذلك في التقليل من معارضة عملية السلام من ناحية ، ومن مخاطر إدراك أحد الأطراف المعنية وخاصة اسرائيل لعدم مشاركة أحد الخصوم وبذلك تقل مطالبها الأمنية. أما آخر هذه المعايير فهو المرونة والإبتكار في اختيار أنماط وقضايا التعاون الإقليمي والتي تظهر في مختلف تجارب التعاون عالميا .

واعتمادا على هذه المحكات يمكن تهيئة الشرق الأوسط وأنماط التعاون لتحقيق السلام ، ومن الممكن تخيل " شرق أوسط " يضم أربع مناطق متداخلة وهي :

١- الدول المعنية في المسألة الفلسطينية : اسرائيل وفلسطين والأردن .



٢- الدول المشاركة بشكل في الصراع الإسرائيلي : مصر وسوريا والعراق ولبنان .

٣- الدول المؤثرة في الصراع بشكل أو آخر ، ومن ثم اللازمة لتحقيق التعاون الإقليمي في بعض القطاعات الإقتصادية وهي دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وربما إيران بعد تماثلها للشفاء من الحمى الثورية .

٤- البلاد المجاورة للدول السابق ذكرها والتي تلتزم بالمشاركة في عملية التعاون الإقليمي .

وهذه المستويات الأربعة تمثل ثلاث درجات من التأثير والمشاركة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي ، والتي يمكن للتعاون الإقليمي من خلالها اتخاذ خمسة أشكال متداخلة وهي :

١- اقامة سوق مشتركة أو ترتيبات كونفدرالية بين اسرائيل وفلسطين والأردن ، الأمر الذي من الممكن أن يكون ذا قيمة في حل مشكلات الأمن ، والمستوطنات واللاجئين ، وقد أبدى كل من الفلسطينيين والإسرائيليين اهتمامهم بهذا الإقتراح .

٢- اقامة منطقة تجارة حرة بين السوق المشتركة ومصر وسوريا ولبنان والعراق ، وذلك سوف يجعل من الحرب وخاصة الهجوم المفاجيء أمرا غير مرغوب فيه بل ومستحيلا وسيخفض ذلك من مطالب اسرائيل العسكرية والاستعمارية.

٣- اقامة نظم أمنية للسلاح والمياه في الشرق الأوسط تضم الدول السابق ذكرها وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي . ويمكن ضم إيران وذلك سوف يجعل أكبر عدد من الدول تشارك في حل مشكلة المياه (التي تعد مشكلة أساسية في المفاوضات) . ويقلل من حدة توتر سباق التسلح في المنطقة . ولن يتناول نظام حماية المياه تقسيم موارد المياه فحسب ، بل سيعمل أيضا على خفض القوات العسكرية لكل دولة وعلى فك أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذي يستلزم التحقق والتفتيش.

٤- عقد اتفاقات تعاونية في قطاعات الزراعة والطاقة والصناعة والسياحة والنقل والمواصلات بين كل دول المنطقة وفقا لحاجتها البيئية .

٥- يمكن للأقاليم الاقتصادية طبيعيا أن تلعب دورا في الربط بين الشكلين الأولين خاصة حول منطقة خليج العقبة .

وهذا الإطار من التعاون الإقليمي يفي بالمعايير السابقة الذكر ولا تنكر أنه يجب الإيفاء بالكثير من التفاصيل ، وأن الكثير منها معقد وصعب الحصول عليه ، إلا أن التعاون الإقليمي مثله مثل صنع السلام ليس بالأمر الهين ويكون على هذا الإطار من التعاون الإقليمي النهوض بأعباء الأطراف المعنية في الشرق الأوسط بالتعاون والنهوض بالمناطق التي يلعب التعاون بها دورا من أجل الحصول على سلام دائم .

ومن الشروط اللازمة لتحقيق هذا الاطار من التعاون ما يلي:

١- إكمال الأجندة الحالية الخاصة بعملية السلام خاصة في الجبهتين السورية والفلسطينية .

٢- التزام جميع الأطراف بالتطور الاقتصادي القائم على قوى السوق وضبط السلام وتوجيه تعاملات السلاح في المنطقة نحو التطور الإقليمي .

٣- وجود التزام دولي من قبل الدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة بضم الشرق الأوسط لعملية استثمار رأس المال العالمي وتوجيه عناية الجهود الأمريكية للنهوض بالشرق الأوسط وتحويله من منطقة إدارة أزمات وصراعات الي منطقة ادارة اقتصادية على طريق التطور والاعتماد المتبادل والانصهار في النظام الرأسمالي العالمي ، كما أنه يجب تخصيص جزء من كافة المعونات المقدمة لدول المنطقة من أجل مشروعات التعاون الإقليمي .

٤- توافر التفاهم التام من النواحي الاستراتيجية والجيواقتصادية بين القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة ، فكما قامت مشاريع التكامل الأوروبي على أكتاف فرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا ، يجب على مصر والسعودية وتركيا واسرائيل أن تحذو حذوهم ، فتشتمل أجندة تلك القوى الأربع على تعزيز السلام في المنطقة والنهوض بكافة أشكال الاعتماد المتبادل والحاق المنطقة بالنظام العالمي والحاق الدول التي لاتزال متطرفة بها الى التطور الاقتصادي . ومن حسن الطالع أن هذه الدول الأربع تتمتع بصلات وثيقة مع الغرب ، وذلك لعدة أسباب ومن ثم يمكنهم الحاق الشرق الأوسط بالركب العالمي .

٥- إن بناء أو اعادة بناء مؤسسات إقليمية يمكن أن يشكل إحدى وظائف التفاهم الاستراتيجي بين القوى الأربع السابق ذكرها . وحتى الآن تنضم دول المنطقة إلي مؤسسات اقليمية مختلفة مثل : جامعة الدول العربية ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، منظمة الوحدة الأفريقية لتبقى بذلك اسرائيل هي الدولة الوحيدة غير المنضمة لأي من هذه المؤسسات . وفي الواقع تتخذ تلك المؤسسات موقفا مناهضا لإسرائيل كجزء من الجهود العربية لموازنة صلة إسرائيل بالغرب . ومن ثم لا يمكن لإسرائيل أن تلتحق بإطار مؤسسي اقليمي إلا في مرحلة قادمة . ومؤخرا ، اقترح بيريز وزير خارجية أسرائيل انضمام اسرائيل وتركيا الى الجامعة شريطة أن يتحول اسمها الى منظمة الشرق الأوسط الإقليمية . ولم تلق هذه الفكرة استحسانا عند الدول العربية لأن ذلك سيستبدل منظمة قائمة على الهوية الثقافية العرب بأخرى شرق أوسطية . ولتخطي هذه العقبة يجب الوصول الى حل وسط للقضاء على هذه التناقضات وللوصل بين وجهتي النظر الى جانب السماح بمشاركة أعضاء غير عرب في الجامعة عن طريق اشكال أخرى غير العضوية مثل شكل المراقب والانتساب . ويجب تطبيق نفس المبدأ على أي ترتيبات اقليمية أخرى ، وأن تهدف هذه الترتيبات الى إنشاء أكبر شبكة تعاون في المنطقة . □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٤ اكتوبر ١٩٩٥

من أوقف القطار ... ولماذا ؟!

د. عبدالمنعم سعيد

خلال اسبوع واحد تدخل الرئيس حسنى مبارك مرتين لوضع امور مختلة فى نصابها الصحيح : الأولى ، عندما طلب التحقيق فى حادث توقف القطارالتوربينى القادم من الأسكندرية الى القاهرة فى مدينة طنطا فى مخالفة جسيمة للقواعد ونظام العمل ، لا لشىء الا لخدمة مصلحة لمسئول حتى ولو أدى الأمر الى مخالفة مصالح كل الركاب الذين تعاقدوا مع الهيئة على خدمة معينة لها مواصفاتها وأركانها . والثانية ، عندما طلب من الحكومة تشكيل فريق للعمل والذهاب الى مدينة برج العرب الجديدة لانقاذها مما وصلت اليه نتيجة النقص المخيف فى الخدمات والذى كاد يؤدى الى هروب مئات المصانع والمستثمرين الذين صدقوا اقوال الحكومة بضرورة الذهاب الى المدن الجديدة، لأنها مستقبل مصر فى التنمية والخروج من الوادى الضيق الي أرض الوطن الواسعة . وفى الحالة الأولى ، كما فى الحالة الثانية ، فان الأمر استدعى تدخل أعلى سلطة فى البلاد للتحقيق فى توقف القطار فعليا أو توقف قطار التنمية فى مدينة رائدة ، وضعت الأمة عليها كما وضعت على اقرانها من المدن أمالا عراضا . وفى الحالتين كان تدخل السلطة العليا ضروريا ، لأن السلطات الأدنى لم تتحرك ، رغم ان كافة المعلومات كانت متوافرة لديها ، سواء ما تعلق بالمخالفة الواضحة لقواعد العمل ، أو بالمخالفات الأكثر وضوحا المتعلقة بقواعد التنمية .

وعندما لا تتحرك المستويات الأدنى والمؤسسات لمواجهة مخالفة فى قواعد العمل فان هناك مشكلة ، اما اذا لم تتحرك لمواجهة مخالفات تتعلق بقواعد التنمية فان هناك ازمة . فالحقيقة ان القضية لم تعد توقف القطار التوربينى ، او قطار مدينة برج العرب الجديدة، وانما قطار التقدم فى مصر كلها . ولو عدنا قليلا الى الوراء عقدين فقط ، لوجدنا اننا مررنا بمرحلتين من النمو والتنمية : الاولى استمرت من منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينات ، وفيها بلغت معدلات النمو فى مصر اسرعها فى العصر الحديث حيث تراوحت مابين ٧و٩٪ سنويا ، وفى بعض الاحيان زادت على ذلك ، حتى تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومى فى مسابقة لم تتكرر من قبل . ارتبط ذلك ببداية الإنفتاح الإقتصادى ، وكرد فعل لسنوات الركود السابقة ، ونتيجة تدفقات مالية هائلة سببها ارتفاع أسعار النفط ، والمعونات والتسهيلات التى حصلت عليها مصر نتيجة السلام مع إسرائيل . والثانية تواصلت من منتصف الثمانينيات تقريبا حتى منتصف التسعينيات حيث توقف قطار التنمية أو تحرك بسرعة بطيئة للغاية، حولته من قطار توربيني لا يوقفه أحد عن الوصول لأهدافه الى «قشاش » من النوع الذى ما يكاد يتحرك حتى يقف من جديد . فى بعض السنوات (١٩٨٧ - ١٩٩١) فان نمو الإقتصاد المصرى كان سالبا ، وفى الأعوام الأخرى كان محدودا للغاية ومتراوحا بين ١ . ٣٪ فى اكثر التقديرات تفاؤلا . المهم انه فى النهاية انخفض نصيب الفرد من الدخل القومى عما كان عليه منذ عشر سنوات مضت ، وربما الاهم تراجعت المكانة الإقتصادية المصرية فى العالم ، وبعد ان كانت فى عداد الدول متوسطة الدخل ، اصبحت فى عداد الدول الأقل نموا ، وبعد ان كانت تقع فى صحبة دول مثل تركيا والفلبين والبرازيل ، فانها اصبحت وسط زمرة دول مثل الصومال والسودان وأثيوبيا وبنجلاديش .

وبالطبع فان العالمين بالأمور فى مصر بقدرتهم تقديم العديد من الأسباب لهذا الإنكماش الإقتصادى بعد التوسع الذى كان ، منها انخفاض اسعار النفط ، وتراجع تحويلات المصريين فى الخارج الذى نجم عنه ، والتقلص فى المعونات والتسهيلات الأجنبية فى اسعارها الحقيقية وليس المطلقة ، والتقلصات المعتادة التى تصيب الإقتصادات نتيجة الدورة الإقتصادية بعد فترات النمو ، وظهور أحداث العنف فى مصر التى بدأت مع احداث الامن المركزى ، وانتهت مع موجة الارهاب الاسود التى ادت الى انكماش السياحة وتراجع معدلات الإستثمار ، وبالطبع الزيادة السكانية التى اضافت عشرين مليون مصرى الى شعب مصر خلال العقدين . ولن ينسى هؤلاء تذكيرنا بالطفرة الضخمة التى حدثت خلال نفس الفترة . رغم كل الظروف - فى البنية الأساسية للبلاد ، ويوردون لنا من الارقام ما يكفى للتدليل على صحة ما يقولون .

وفى الحقيقة فان كل ما يطرحه هؤلاء من حقائق وأرقام على اجمالها صحيحة ، ولكن الأزمة تكمن فيما اذا كانت هذه كافية لتبرير ماحدث ام لا . فالواقع اننا لا نستطيع التسليم بقدرة هذه العوامل على إيقاف قطار التنمية فى مصر ، لو ان الحكومة تحركت بالسرعة والكفاءة اللازمة وفى الوقت المناسب ، لكى تتلافى آثار كل تلك العوامل ، كما سيبدو انه سوف يحدث الآن مع القطار التوربينى الذى لا يتوقف لأحد مهما كان هيلمانه وسلطانه ، ومع مدينة برج العرب الجديدة التى سوف تحصل على كل ما تحتاجه خلال الشهور الثلاثة القادمة ، وهى قدرة أخاذة تملك الحكومة والمؤسسات مقوماتها منذ وقت طويل ولكنها لم تضعها موضع التنفيذ ، ولكنها لم تحركها الا بتدخل من رئيس الجمهورية شخصيا . وربما كنا أكثر قربا من الواقع لو اقتربنا مما هو مطروح علينا من الأسباب والمسببات . فاذا كان مفهوما ان انخفاض اسعار النفط قد قلل الموارد الحكومية ، فان الإنخفاض فيه لم يكن متناسبا مع الإنكماش العام ، خاصة ان تحويلات العاملين فى الخارج لم تتراجع بنفس الدرجة ، بل انها فى الحقيقة وبعد اصلاح سعر العملة فانها تضاعفت الى ما يتراوح بين ٦ و ٧ مليارات دولار دخلت البنوك والأسواق المصرية ، ولكنها لم تجد المناخ ولا الكفاءة الإقتصادية التى تضخها فى عملية التنمية . وبالنسبة لما تلقته مصر من منح ومعونات ، فاننا يجب ان ننظر اليها ليس فقط وفق حقيقتها المطلقة او النسبية ، وانما ايضا على ضوء الآداء العام لدول أخرى لم تحصل عليها على الاطلاق ، ومع ذلك كان نموها خلال نفس الفترة قفزات كبرى الى الأمام . واذا عرفنا ان المعونات الامريكية خلال نفس الفترة تحولت الى منح بشكل كامل ، وحصلت مصر علي تخفيض لديونها بمقدار النصف ، وهو مالم تحصل عليه دول أخرى كثيرة ، فان الحديث عن تراجع الموارد المصرية خلال العقد الثانى مقارنة بالعقد الأول يصير مبالغة غير مقبولة.

وحتى الإرهاب الاسود الذى يرفع راية الدين والدين منه براء ، انما هو فى حقيقته نتيجة لتراجع التنمية اكثر منه سببا لها بفعل التزايد البشع فى معدلات البطالة التى خلقت سوقا جاهزة من العاطلين والمحبطين تغترف منها المنظمات الإرهابية ما تشاء . اما التطور الضخم فى البنية الأساسية ، والذى لا

يمكن انكار ارقامه ، فان الأرقام وحدها لا تكفي اذا لم تصل خطوط الكهرباء والمياه والخدمات المختلفة الى من يريدون استخدامها في الوقت والكفاءة وبالسعر الذى يمكنهم من استخدامها فى عملية التنمية . وبوسعنا جميعا التصفيق لكافة مشروعات البنية الأساسية التى اقامتها الحكومة ، ولكننا لن نستطيع التصفيق ، اذا لم تصل هذه البنية الأساسية الى مستثمرى مدينة برج العرب الجديدة ، وكل المدن فى مصر ، دون تشكيل لجنة وزارية خاصة ، ودون التدخل الشخصى لرئيس الجمهورية .

المبررات التى تقدم اذن لتوقف قطار التنمية فى مصر أو تباطؤ لا تكفى على الإطلاق ، ونحن بحاجة الى مراجعة المسئولين عنه ، كما تمت مراجعة المسئولين عن القطار التوربينى ،. وبعض هذه المبررات تكمن فى استجابة الحكومة والمؤسسات للمعضلات والمشكلات التى تواجهها ، وبعضها الآخر يكمن فى قدرتها على انتهاز الفرص المتاحة عندما تسنح ، وقد سنحت لنا فرص كثيرة لم تتوافر لمعظم بلدان العالم الثالث . فالحقيقة ان الحكومة لم تفلح فى استغلال عقد التنمية المتسارعة الأول فى ارساء أسس نمو اقتصادى مستمر ومتواتر عن طريق تحديث النظام المالى والادارى للدولة يكفل لها استمرار النمو حتى لو شحت الموارد عما هو معتاد . بل على العكس فان القاعدة التى سادت كانت تأجيل التحديث مادامت الحكومة تستطيع تقديم شهادات قاطعة بحدوث النمو الإقتصادى ، ومن ثم قاومت وبشدة اصلاح سعر العملة لعشرة سنوات كاملة رغم كل التدفقات المالية التى اتيحت وقتها ، والتى كانت كفيلة بإصلاح عطب حاد فى النظام الإقتصادى كله ، مالبث بعد ذلك ان ادى الى نتائج اقتصادية وخيمة ليس اقلها ظهور ظاهرة شركات توظيف الأموال ، وتراجع حجم الإستثمارات . وفى ذلك الوقت ايضا كان ممكنا اجراء اصلاح حقيقى فى الجهاز الحكومى يخفض من بيروقراطية الدولة وسطوتها ، ويكفل تحولا هادئا الى اقتصاديات السوق ، ولكن مرة أخرى فان تردد الحكومة جعلها مرة أخرى تبدأ التحول فى ظل وجود جهاز اخطبوطى وهائل تحتاج الى موارد هائلة للإنفاق عليه ومن ثم إثقال العملية التنموية كلها بأعباء ضريبة ضخمة تكبل كل مراحل الإستثمار فى مصر .

ومن المؤكد ان مالم تستطع الحكومة والمؤسسات تحقيقه فى فترة النمو لم يكن بمقدورها انجازه فى فترة الإنكماش بعد تعقد الأمور وتراجع الموارد . وظهر ذلك واضحا من الطريقة التى عالجت بها موضوع شركات توظيف الأموال التى تراوح فيها السلوك الحكومى من التشجيع الى النظر الى الناحية الأخرى الى التدخل خلال فترة قصيرة اذا دلت على شيء فانها دلت على التخبط وغياب القرار فى الزمن الملائم . بل انها عندما قررت فى النهاية المضى قدما فى الإصلاح الإقتصادى اعتبارا من منتصف عام ١٩٩١ ، فانها فعلت ذلك بتردد وخوف كبيرين ، وربما اذهلها النجاح الذى حققته المرحلة الأولى من ثبات مدهش فى سعر العملة وتراجع العجز فى الموازنة العامة وغيرها من الإنجازات فى النظام المالى للدولة ، وعودة النمو الإيجابى حتى ولو بمعدلات بطيئة . ومرة أخرى لم تنتهز الفرصة لكى تدفع الى المرحلة الثانية بقوة وزخم ، وانما تباطأت ، وأخذت تتحسس اصابعها فيما يتعلق بقوانين جوهرية للاقتصاد القومى ، ولم تنجح فى تشجيع الصادرات الى الدرجة التى تتطلبت تدخل الرئيس مرة أخرى شخصيا لتشكيل مجلس أعلى للصادرات ليقوم بالمهام التى كان ينبغى على مؤسسات ووزارات أخرى ان تقوم بها فى الأصل .

وباختصار شديد فان ما اوقف قطار التنمية فى مصر لم يكن مرجعه فقط تغير الظروف ، وانما يعود ايضا الى ان اداة العمل التنفيذى افتقدت الفاعلية والقدرة على ادارة عملية التنمية بالطريقة التى تكفل معدلات متسارعة تستطيع مواجهة مشكلات مصر العديدة ، بل وربما مالايقل اهمية مواجهة عملية التنافس الإقليمى والعالمى المقبلة سواء ما تعلق فيها بالشرق الأوسط او اتفاقات الشراكة مع امريكا واوروبا . فلا يمكن مواجهة كل هذه التحديات ويد الإقتصاد القومى مقيدة ومكبلة ، ولا تتحرك الا بتعليمات السلطة العليا . وربما سيكون مفيدا للغاية ان يتحمل احد المسئولية فيما نصدره من قرارات ، وما لا نصدره من قرارات فى الوقت المناسب وبالسرعة الواجبة ، ونبحث عن المسئول ليس فقط عن تباطؤ الصادرات المصرية ، وعدم وصول الخدمات لمدينة برج العرب الجديدة وغيرها من مدن وريف مصر ، وانما عن توقف قطار التنمية فى مصر كلها .


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ايدو
التاريخ: ٤ اكتوبر ١٩٩٥

La nouvelle stratégie arabe



Dr. Abdel-Moneim Saïd

Chaque année et plus précisément le 6 octobre, une question revient comme un leitmotiv : a-t-on tout dit sur la guerre d'octobre 1973 ?

Cette question est légitime puisqu'à chaque occasion, nombreux sont les colloques, les analyses, les écrits qui viennent se rajouter au patrimoine déjà constitué les années précédentes sur le sujet. Pour ce qui est de l'histoire, je ne pense pas qu'il y ait un seul angle qui n'ait pas été abordé. De la décision courageuse du défunt président Sadate, en passant par la coopération des Etats arabes avant et pendant la guerre d'Octobre, et jusqu'au lien qu'avait cet événement avec l'ordre mondial de l'époque. Sur le plan militaire, tout a été répertorié, des nouvelles techniques de guerre utilisées le 6 octobre 1973 jusqu'à la nature des armes utilisées. Au chapitre national, les leçons de la guerre, les stratégies, les initiatives, les sacrifices et les engagements, en d'autres termes l'esprit même de la guerre d'Octobre a été largement disséqué.

Les glorieux événements inscrits dans l'histoire des nations ne puisent pas leur grandeur du fait même mais plutôt de leur capacité à rester présents dans la mémoire vive du peuple à n'importe quel moment.

Cette année, la commémoration de la guerre d'Octobre vient à un moment où l'actualité enregistre plusieurs faits brûlants liés à la question du conflit arabo-israélien. Ce conflit dont la guerre de 1973 constitue un des sommets les plus sanglants.

A la veille de cette commémoration, Israël reconnaît l'héroïsme égyptien de 1973. Mais très peu de temps après, des déclarations se sont multipliées sur l'atrocité de l'assassinat de prisonniers égyptiens, civils et militaires, pendant les guerres de 1956 et de 1967. Israël riposte en accusant l'Egypte d'avoir tué les prisonniers israéliens au cours de la guerre d'Octobre. A tout cela succède la signature du Traité de la période transitoire pour l'instauration d'une autonomie palestinienne en Cisjordanie et à Gaza. Et quelques jours après le 22e anniversaire de la guerre d'Octobre, se tiendra à Amman le sommet économique qui devra développer le processus

de coopération au Moyen-Orient.

Pour certains, ce qui se passe en 1995 est loin de ressembler à ce qui se passait en 1973 dans le fond et dans la forme. Pourtant, le comportement arabe n'a pas changé. En vérité, la guerre d'Octobre a permis de mettre fin aux pratiques arabes existant auparavant. Ces pratiques qui considéraient que le meilleur moyen de resserrer l'étau autour d'Israël était l'isolement politique, économique et même militaire. Même les Palestiniens résidant en Palestine et ayant la nationalité israélienne avaient droit au même traitement. Et même au moment où l'offensive militaire de 1956 et de 1967 est devenue possible, le repli fut la stratégie adoptée. La défaite de juillet a permis de constater que cette stratégie n'était pas la meilleure. Aussi une nouvelle réflexion s'instaura.

La guerre d'Octobre confirma sa nécessité. Elle jeta les fondements d'une opération d'assaut sur les fronts militaire et politique. Ce dernier a été en définitive celui qui a permis aux Arabes de retrouver petit à petit leurs droits. Après que les Arabes aient décidé d'ignorer « l'autre » à chaque manifestation internationale, ils prirent conscience de la stérilité de cette politique et depuis, les choses ont changé.

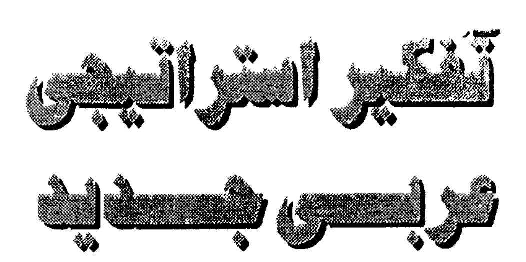
La réflexion arabe a adopté une nouvelle stratégie qui s'impose de jour en jour. Le nombre de ses partisans augmente. Il est certain qu'un duel oppose ceux qui appellent à une nouvelle politique vis-à-vis d'Israël et ceux qui font plutôt partie de l'école d'avant 73. Le débat qu'animent penseurs, intellectuels et politiciens arabes révèle très bien cet état de faits. Lors de la signature de l'Accord Gaza-Jéricho, l'ancienne école affirmait que ce Traité était le premier et le dernier en son genre. Le nouvel esprit était convaincu que ce Traité ne constituait qu'un premier pas, qui serait suivi par beaucoup d'autres.

A l'occasion du sommet d'Amman, beaucoup de voix s'élèveront encore une fois. Toute forme de coopération économique dans la région sera jugée par certains comme étant une nouvelle forme d'hégémonie israélienne. Ces personnes seraient plutôt pour le retrait, la coupure et l'isolement total. Elles devraient se remémorer la guerre d'Octobre car le 6 octobre 1973, la nation arabe a repris confiance en elle et depuis, il n'est plus question de se cacher de « l'autre ».

Hier, il était question de coups pour coups, offensives pour offensives, en d'autres termes, œil pour œil et dent pour dent. Aujourd'hui, il est question de production pour production et productivité pour productivité si nous voulons dominer le marché. Nous devons choisir entre la reddition de 1967 et la victoire de 1973. Ainsi nous pourrons déterminer l'avenir.


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام
التاريخ: ٦ اكتوبر ١٩٩٥



سائدا وقتها. ومن الناحية العسكرية فان اساليب القتال وخواص الأسلحة وما اضافته المعارك للخبرة العالمية، تم تفصيلها في مجلدات. ومن الناحية الوطنية فان دروس الحرب من التخطيط العلمي الى المبادرة الى الالتزام بما عرف بروح اكتوبر التي تعرف الايثار والتضحية، اصبحت من الواجبات السنوية التي تثير من فرط بعدها عن الواقع نوعا من الرثاء والمناجاة الداخلية التي يسترجع فيها المرء ذكريات القدرة على الفعل والتأثير والحركة وسط تحديات عاتية بقدر من البكاء على الأطلال وقدر من التمني والرجاء لعل الأيام الطيبة تعود.

ولكن الاحداث العظيمة في تاريخ الأمم لاتستمد عظمتها مما حدث فيها مهما كان قدره، ولكن من قدرتها على التجدد في الواقع الذي نعيش فيه وفي ظل ظروفه ومحدداته. وهذا العام فان ذكرى اكتوبر تأتي وسط احداث متتابعة وساخنة خاصة الصراع العربي الاسرائيلي، الذي كانت الحرب واحدة من قممه الدامية وربما اهم قممه على الاطلاق. فقبل الذكرى جاء اعلان إسرائيلي ببطولة مصرية فريدة في الحرب. اعقبته اعلانات أخرى بشعة بقتل الأسرى المصريين من مدنيين وعسكريين اثناء حربي ١٩٥٦و ١٩٦٧، تلتها اتهامات إسرائيلية لمصر بقتل أسرى إسرائيليين اثناء حرب ١٩٧٣،وبعد ذلك كله جاء توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية لاقامة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وبعد الذكرى سوف تأتي - في نهاية شهر اكتوبر الجاري قمة عمان الاقتصادية التي ينتظر ان تدفع مسيرة التعاون في المنطقة خطوات الى الأمام.

وللبعض فان ما يجرى الآن عام ١٩٩٥ هو مفارقة كبرى مع ما كان عام ١٩٧٣ في المبنى والمعنى واسلوب ادارة العلاقات العربية الاسرائيلية ما بين القتال والتفاوض، او ما بين الصمود والاستسلام كما يحب بعضنا الاضافة. ولكن ما يغفله هؤلاء، واحيانا يتجاهلونه تجاهلا تاما، تلك الاستمرارية في السلوك العربي [illegible] الآن في صورة [illegible] الاسرائيلية الراهنة. فالواقع ان حرب اكتوبر شكلت مفارقة كبرى مع السلوك العربي الذي كان سائدا قبلها، والذي قام على الانسحاب السياسي والاقتصادي وحتى العسكري من المواجهة مع اسرائيل ظنا ان ذلك سوف يحرمها من الشرعية الدولية ويخنق وجودها في المنطقة. فحتى حرب يونيو ١٩٦٧ قامت الاستراتيجية العربية لاستعادة الحقوق العربية على تفادي الاشتباك الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي مع إسرائيل، ومقاطعتها في كل المحافل الدولية، ووصل الأمر حتى لمقاطعة الفلسطينيين العرب الذين بقوا في فلسطين طالما انهم يحملون الجنسية الاسرائيلية .وحتى عندما تيسر الاشتباك العسكري في حربي ١٩٥٦و ١٩٦٧ فان الانسحاب السريع كان هو القرار وقبل توافر اشتباك فعلي. وعلى أي الأحوال، فان كارثة يونيو وما أظهرته من فساد تلك الاستراتيجية، قادت الى نوعية جديدة من التفكير العربي تقوم على الاشتباك والالتحام مع الخصم سواء في ميادين القتال او في ساحات الدبلوماسية، وهو ما ظهر من خلال حرب الاستنزاف التي شنها عبدالناصر وبعدها قبل بمبادرة روجرز والتي شكلت اللبنة الاولى في بناء السلام في الشرق الأوسط الذي نشاهده الآن.

حرب اكتوبر، ولعل ذلك هو درسها الذي يستحق التأكيد في الظروف الراهنة، انضجت هذا التفكير العربي الجديد، ووضعت الأساس لعملية اشتباك واسعة وعلى كل الجبهات، التي ربما كانت ميادين القتال اكثرها سخونة وبطولة، ولكن ساحات السياسة الواسعة هي التي في النهاية اعادت منذ ذلك التاريخ الحقوق العربية قطعة قطعة الى اصحابها. وبعد ان كان الميل العام هو الانسحاب من الأرض عندما تبدو ظروف القتال غير مواتية، فان الرئيس السادات رفض رفضا باتا النصائح التي طالبت بسحب القوات المصرية الى الضفة الغربية للقنال بعد حدوث الثغرة، وكان للمساحة المحررة التي بقيت فيها قواتنا تأثيراتها البعيدة على ما جرى بعد الحرب. وبعد ان كان العرب يتجاهلون الاسرائيليين في كل محفل دولي اعتمادا على ان عدالة قضيتهم واضحة بالدرجة التي لم تعد هناك حاجة الى ايضاحها، فانهم ادركوا عقم هذه السياسة التي ادت في النهاية ليس فقط الى فقدان الأرض والمكانة، وانما ايضا الى استيلاء اسرائيل على الساحة الدولية تصول فيها وتجول بلا منافس.

ومن ساعتها فان التفكير العربي الاستراتيجي الجديد فرض نفسه على الساحة العربية بتردد في البداية ومقاومة من انصار الانسحاب والمقاطعة، ثم بعد ذلك وجد له انصار يتزايدون كل يوم خاصة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. ولكن يجب ان نعترف ان التفكير الذي فارقته حرب اكتوبر من حيث الجوهر لا يزال يداعب خيالات البعض منا رغم الفقر الشديد لانجازاته واقتصارها على الحشد الحماسي للجماهير العربية من أجل معارك لا تقع.

واذا وقعت فان الانسحاب يكون اول ما نلجأ اليه للخروج من الازمة. وعندما صادرت اسرائيل اراض عربية في القدس، تصاعدت الأصوات التي تطالب بالانسحاب من المفاوضات، وقطع العلاقات الدبلوماسية، والتمكين للمقاطعة الاقتصادية، وكان ذلك هو الذي سوف يعيد القدس الى اهلها. ولكن روح اكتوبر الاشتباكية كانت موجودة ومن ثم جرت معركة اعلامية ودبلوماسية وسياسية وخلفت قوى عربية ودولية وحتى العرب داخل اسرائيل ذاتها ادى في النهاية الى تجميد اسرائيل لقرارها. وعندما اثيرت قضية الأسرى المصريين لم تلبث الصيحات

الانسحابية ان ارتفعت من جديد. وكان معنى ذلك موضوعيا ان تغطى المقاطعة والانسحاب على القضية برمتها داخل وخارج اسرائيل وتحرمنا من حالة الشك الأخلاقى التى انتابت المجتمع الاسرئيلى حول سلوكياته فى الحرب، والتى خلع الشك هالة اسطورية شكلت الأساس لعقدة تفوق وزهو واستعلاء على منطقة حاول الاسرائيليون دوما اقناع أنفسهم بهمجيتها وبربريتها استنادا الى مذابح وأهوال حدثت فى الصراعات العربية.

ومن المؤكد ان الصراع بين طريقة التفكير الجديدة التى ارستها حرب اكتوبر ١٩٧٣.

سوف تظل على خلاف مع طريقة التفكير السابقة عليها لفترة غير منظورة قادمة.

د. عبدالمنعم سعيد

ومن يراقب النقاش الذى دار ويدور بين المفكرين والمثقفين والسياسيين العرب، سوف يجد التعبير عن كلا المدرستين متأصلا بشكل حاد، ويتجدد بالطريقة نفسها مع كل حادث جديد. فالانسحابيون المنتظرون لمعركة كبرى واحدة منتصرة لا تاتى ابدا تجاهلوا تماما انهم اول من قال ان اتفاق «غزة - اريحا اولا» هو اتفاق «غزة واريحا اولا وأخيرا»، ومع الاتفاق الجديد للمرحلة الانتقالية، فانهم مرة أخرى يصرون على انه اتفاق المرحلة الأخيرة،وهو ما كانوا قد ذكروه من قبل على اتفاقيات فصل القوات على الجبهتين المصرية [illegible] وجهة نظرهم ان اسرائيل لم تزل المستوطنات وتجل عن القدس وتنسحب انسحابا كاملا غير منقوص من الأراضى العربية المحتلة فان شيئا لم يحدث يستدعى الانتباه. على الجانب الآخر فان الأكتوبريين يمكنهم الفخر بإنجازات واضحة لا شك فيها وهى ان اسرائيل فى ظل الاشتباك انسحبت بالفعل من الأراضى المصرية والأردنية ومن أراض فلسطينية تركتها لسلطة وطنية مادام وصفها كل العرب بأنها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، ثم سارعوا بسحب الصفة لأنها رفضت الانسحاب من المفاوضات التى ادت الى انسحاب اسرائيل وليس الفلسطينيين، واقامة سلطة وطنية لأول مرة فى تاريخ الشعب الفلسطينى.

وعندما ينعقد مؤتمر عمان القادم فسوف ترتفع الحرارة مرة أخرى، فالذين لا يرون فى اتفاقية الجات شيئا الا الشر المستطير، وفى اى حديث عن التعاون الاقتصادى فى المنطقة طريقة ملتوية للهيمنة الاسرائيلية. وفى اى اشتباك يتعلق بالشراكة مع اوروبا او الولايات المتحدة او مشاركة فى مؤتمرات عالمية للمرأة او السكان نوعا من العودة المقنعة او السافرة للاستعمار، سوف يجدون المشاركة فى المؤتمر العلامة المنتظرة على السقوط القادم. فالوضع المثالى لدى كل هؤلاء هو الانسحاب والمقاطعة والبقاء خارج اللعبة الاقليمية والدولية. ومن المدهش ان خطاب هؤلاء مفعم دوما بالحديث عن الطاقات الخلاقة للأمة وحضارتها وإمكانياتها وعبقريتها الذاتية فى الماضى والحاضر، ولكنهم فى نفس الوقت اول من يتخوف من لفحة برد اسرائيلية سياسية او اقتصادية، ويبدو الانسحاب والتراجع هو الحل الأمثل للخلاص من احساس مفرط بفقدان الثقة فى النفس. ولكن لحسن الحظ ان حرب اكتوبر قد حدثت، والتى لم تكن لاستعادة ارض محتلة فقط، وانما ربما كانت ايضا لاستعادة الثقة بالنفس وبقدراتها على وضع الحدود على القدرات الاسرائيلية. واذا كان قرار اكتوبر ١٩٧٣ قد وضع الحدود عسكريا على اسرائيل. فلماذا لا يكون قرار اكتوبر ١٩٩٥ هو وضع الحدود على قدراتها الاقتصادية، ليس من خلال الانسحاب وانما من خلال الاشتباك والتنافس. واذا كانت المعركة منذ اثنين وعشرين عاما هى مقابلة الهجوم بالهجوم، والضربة بالضربة، والقتل بالقتل، فان المعركة الآن هى المنتج بالمنتج، والانتاجية بالانتاجية، والسيطرة على السوق بالسيطرة على السوق. وباختصار فان الخيار امامنا اما ان نفعل ما فعلناه عام ١٩٦٧ حين كان الانسحاب وسيلتنا، او نفعل ما فعلناه فى ١٩٧٣ عندما كان الهجوم والاشتباك طريقنا. ولا أظن، رغم ان هذا اصرار البعض على الساحة خيارا على الاطلاق، فلا يمكن المفاضلة بين النكسة والانتصار، الا من هؤلاء الذين فضلوا فى زمن بعيد الاحتلال على يد سعد على الجلاء على يد عدلى. وفى ذكرى اكتوبر - على اى حال - فاننا ندعو الله الرحمة بالجميع!.



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ: ١٦ اكتوبر ١٩٩٥

البرنامج الانتخابى لحزب التجمع

تحليل وتقييم

د. عبدالمنعم سعيد

لما كان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى هو أول الاحزاب التى طرحت برنامجها الانتخابى فإننا سوف نخضع البرنامج للبحث والتقييم، كما سنفعل مع البرامج التى تعلنها الأحزاب الاخرى. ووفق نفس المعايير التى يمكن اجمالها فى الاجابة عن ثلاثة اسئلة: ماهو الثمن وماهى الاعباء التى سوف تقع على الشعب نتيجة وضع برنامج الحزب موضع التطبيق؟، وماهى درجة الاتساق الداخلى فى البرنامج؟، وماهى فرص نجاح الحزب فى تحقيق اهدافه اذا ماقدر له تطبيق برنامجه؟. معنى ذلك انه لا يعنينا كثيرا هنا التوجهات الايديولوجية للحزب، ولا أهدافه العامة، فمن المتصور فى نظام يقوم على التعددية الحزبية ان تختلف المنطلقات الاجتماعية والفكرية للأحزاب المختلفة.

وبداية فان حزب التجمع يبدأ برنامجه بالقول: «لم يعد هناك شك فى ان سياسات الحكم المطبقة حاليا قد اوصلت البلاد الى طريق مسدود، ونحن فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى نعتقد اننا لدينا البديل القادر على اخراج البلاد من هذا الطريق المسدود. وإنقاذ البلاد من أزمتها الراهنة..» وبعد هذه البداية التقليدية لرفض ماهو قائم والاستعداد لطرح البديل يضع الحزب مشكلات مصر الحالية ويعددها فى البطالة المستشرية، والغلاء الذى يطحن الجميع، والتفاوت الطبقى الذى يزداد فى ظله الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرا، والفساد المتفشى على كافة مستويات وأجهزة الدولة، والسياسة الاقتصادية المنحازة ضد الطبقات الشعبية، وتدهور الخدمات، والحجم الهائل للديون الخارجية والداخلية، وقمع الحريات، وتعمق ظاهرة العنف والارهاب، وتدهور القيم والأخلاق، ووجود سياسة خارجية غير فعالة.

وبعد ان شرح الحزب جهوده لمواجهة هذه المشكلات من خلال جهود اعضائه فى مجلس الشعب ، فانه يفصل من خلال تسعة أقسام الطريقة التى سيواجهها بها اذا مافاز بثقة الناخبين: مواجهة البطالة، التنمية وزيادة الاعتماد على النفس، تحقيق العدالة الاجتماعية، التوسع فى انشاء الجمعيات التعاونية وتأسيس بنك التعاون، الاصلاح السياسى والديموقراطى، مواجهة الفساد، المواجهة الشاملة للارهاب، حماية الوحدة الوطنية، استعادة التضامن العربى.

ولما كانت مثل هذه العناوين والاهداف يصعب الاختلاف حولها، فان تفاصيلها وسبل تحقيقها تصبح هى موضع التأمل والنقاش. **والملاحظة الأولى التى نرد عليها ان الحزب لا يضع ثمنا ولا سعرا لتحقيق هذه الأهداف مجتمعة، خاصة ان تنفيذها يقوم على توسع هائل فى الانفاق الحكومى، بل انه يطالب بذلك صراحة (ثانيا - البند ٣).**

فالبرنامج يطالب بتشغيل الطاقات العاطلة فى القطاع العام، وصرف اعانة بطالة، ووضع برنامج عملى وفعال لاستصلاح واستزراع الأراضى، والتوسع فى منح الشباب قروضا ميسرة، ووضع برامج لتنفيذ المشروعات العامة بدءا من سيناء، وتوجيه مزيد من الاستثمارات الى المناطق المحرومة، وتحقيق التوازن بين الأسعار والاجور، ورفع الحد الأدنى للأجور، والتوسع فى نظم التأمينات الاجتماعية، وزيادة الانفاق على الخدمات التعليمية والصحية، والتوسع فى الاسكان الشعبى والاقتصادى والمتوسط ودعم الاسكان التعاونى، ودعم المستأجرين ذوى الدخل الثابت، وتوفير خدمات خاصة للحوامل والمرضعات.. الخ.

كل هذه الاجراءات تحتاج إلى موارد هائلة، ولا نلمس فى برنامج حزب التجمع أى توجه حقيقى لتبيان الطريقة التى سيتم بها تمويل كل ماأعلن انه سوف يقوم به على افتراض انه سوف يقوم بكل هذه الأشياء بطريقة تختلف جذريا عما تقوم به الحكومة الحالية بالفعل الان. وفيما عدا دعوة الحزب العامة لفرض الضرائب على الأغنياء من خلال مراجعة شاملة للنظام الضريبى، وترشيد الاعفاءات الضريبية (وكلها توجهات عامة اكثر منها اجراءات محددة)، وفرض ضرائب اضافية على الارباح التى تتحقق من المتاجرة فى أراضى البناء (وهذا اجراء محدد)، فان التوجه العام للبرنامج هو تخفيض الموارد المالية المتاحة لتنفيذ برنامجه الطموح. فالبرنامج يطالب بالحد من الاعتماد على المعونة الأجنبية والقروض الخارجية، وتخفيض الضرائب لحفز قطاع الاعمال، ورفع حد الاعفاء المقرر للأعباء العائلية الى مبلغ ٩٦٠٠ جنيه سنويا، واعفاء ملاك ثلاثة فدادين فأقل من الضرائب، وتصفية الضرائب غير المباشرة خاصة ضرائب الدمغة والرسوم واقتصار ضريبة المبيعات على السلع والخدمات التى يستهلكها اصحاب الدخول المرتفعة. واذا عرفنا ان اصحاب الدخول المرتفعة فى مصر لا يشكلون قاعدة عريضة، وان بعضهم من المستثمرين الذين يطالب الحزب بتخفيض الأعباء الضريبية عليهم. فان حجم مايمكن استخلاصه منهم يظل أقل بكثير مما هو ضرورى لتنفيذ برنامج الحزب ووضعه موضع التطبيق . واذا اضفنا الى ذلك ان سياسة الحزب الخارجية كما اوضحها فى برنامجه لابد لها وان تقود الى زيادة هائلة فى الانفاق الدفاعى والأمنى المصرى، فان الحزب فى حالة تشكيله للحكومة وتطبيقه لسياسته سوف يخلق حالة عجز هائلة فى الموازنة العامة للدولة، لا يمكن سدها الا من خلال الاقتراض الخرافى من الجهاز المصرفى، ومن ثم زيادة الدين الداخلى الذى ذكر الحزب انه زاد بمعدلات خطيرة فى السنوات الأخيرة «واصبح اشبه بقنبلة موقوتة» فعلى الأغلب فان تطبيق الحزب لسياسته سوف يؤدى الى انفجار هذه القنبلة، وليس نزع فتيلها كما يطالب.

ولعل ذلك يقودنا الى الملاحظة الثانية على برنامج الحزب ومدى الاتساق الداخلى فيه. فالواقع ان برنامجا بهذا الطموح يقوم على التوسع فى الاستثمار والخدمات وتخفيف الاعباء على المواطنين، لابد وان يستند الى سياسة خارجية تقوم على تجنب التوتر الاقليمى وتجنب المواجهة العسكرية. ولكن برنامج حزب التجمع سوف يؤدى عمليا الى ذلك، فالحزب سوف يعمل على «تصفية الاثار المدمرة لاتفاقيات كامب دافيد ورفض التطبيع مع اسرائيل و«انهاء اوضاع الانتقاص من سيادة مصر على سيناء والغاء التسهيلات والوجود الأمريكى على أرضها، وكذلك محطات الانذار المبكر، ووقف المشروعات الأمريكية والصهيونية التى تتغلغل فى سيناء». وبغض النظر عن ان برنامج التجمع لم يحدد تلك المشروعات التى سيوقفها لانها غير موجودة اصلا، فان اجراءات من هذا النوع اذا كان الحزب يعنيها فعلا لا يعنى فقط الوقف الكلى للمساعدات الامريكية والغربية واليابانية لمصر كما يرغب الحزب، ومعها التكنولوجيا المتقدمة والملائمة التى يطالب الحزب بالاهتمام بها، او زيادة التوتر الاقليمى ومايعنيه من زيادة كبرى فى الانفاق الدفاعى والأمنى، وانما أيضا زيادة احتمالات الحرب فى المنطقة، وهو مايعنى ان برنامج الحزب برمته سوف يحتاج الى اعادة نظر لكى يتلاءم مع اقتصاديات الحرب وليس

اقتصاديات السلام. بمعنى آخر فان أولويات الحزب سوف يصبح عليها التغير بشكل كامل لكى تكون الأولوية لقضايا الأمن القومى على قضايا التنمية.

ولا يقتصر التناقض فى برنامج حزب التجمع على العلاقة بين سياسته الخارجية وتلك الداخلية، وانما لا تخلو سياسته الداخلية بمفردها من عدم اتساق بالغ. فلا جدال ان برنامج الحزب له توجه ديموقراطى واضح، ولكن مثل هذا التوجه لن يصعب تطبيقه فى ظل السياسة الخارجية التى يقترحها التجمع فقط حيث لابد ان يتزايد دور المؤسسة العسكرية ولا ينقص، وانما أيضا فى ظل الدور التدخلى الهائل للدولة فى الاقتصاد والمجتمع. فرغم وجود عبارات متناثرة حول تحفيز القطاع الخاص الانتاجى، فان فلسفة البرنامج تقوم على الدولة والقطاع العام واستعادة الدولة لمواقع انحسرت عنها. وفى الحقيقة فانه لم يحدث تاريخيا ان توسعت الدولة فى مجال الملكية وادارة الاقتصاد القومى بمثل هذا القدر دون ان تحتفظ بمركزيتها فى السياسة كذلك. فانه يصعب الحديث عن مقاومة حقيقية للفساد فى ظل تدخل كثيف للدولة لان ظاهرة الفساد ترتبط ولو الى حد بتلك المزاوجة غير المشروعة بين المصالح الخاصة وتلك العامة.

وعلى السطح أيضا فان البرنامج يدعو الى زيادة الاعتماد على النفس ولكنه فى نفس الوقت يدعو الى الاعتماد على تكنولوجيا العمالة الكثيفة، وهو ماقد يعنى عمليا العجز عن المنافسة فى الأسواق الخارجية مع صناعات تعتمد على تكنولوجيا كثيفة المعرفة او رأس المال، ومن ثم زيادة العجز فى الميزان التجارى، نتيجة زيادة الاستيراد وليس الحد منه كما يطالب البرنامج. فليس سرا ان التبادل بين السلع المعتمدة على تكنولوجيا العمالة الكثيفة والتكنولوجيا المتقدمة هى لصالح الأخيرة. وهكذا فان النتيجة النهائية لتطبيق البرنامج سوف تكون زيادة الاعتماد على الخارج وليس الاعتماد على النفس. واخيرا فان البرنامج الذى يبدو انه يقف الى جانب الفقراء ربما يكون فى الواقع مسببا للارهاق بالنسبة لهم فالاعتماد على التمويل من الجهاز المصرفى سوف يعنى زيادة التضخم زيادة هائلة، وهو الامر الذى يتحمل الفقراء من الأعباء منه أكثر مما يتحمل القادرون، كما ان التدخل المتزايد للدولة ولو انه فى المدى القصير يمكنه ان يحول بعضا من البطالة السافرة الى بطالة مقنعة، الا انه فى المدى الطويل لن يمكنه التعامل مع المشاكل الهيكلية للاقتصاد فى ظل ضعف الموارد المتاحة والحصار الخارجى، ومن ربما نجد صفوف البطالة من الفقراء قد تضخمت بأكثر مما نشكو منه الآن.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ويكلى

التاريخ: ٩ نوفمبر ١٩٩٥

Packaged nostalgia

The fact that the Nasserist Party could not nominate more than 42 candidates in the upcoming elections indicates a lack of grassroots support. Moreover, its newspapers' circulation is no more than 40,000. Therefore, we should not expect the party to win more than four or five seats in the new People's Assembly, and those seats will be won by candidates who have social, rather than political, support.

The limited political space within which the party is active is partly due to the fact that it is a new party, partly because it represents the Nasserist "old guard", and partly because of internal divisions.

The party is not a true representative of the Nasserist sentiment in this country, which is much larger than the party's scope. The party's platform is inconsistent. While showing a readiness to participate in development programmes, it centralises economic power in the government's hands.

The platform also fails to take into account many of the changes which have taken place in Egypt, the region and the world. It advocates the dominance of the public sector, at a time when all the world is privatising.

What the party should have offered is Nasserism 1995-style. But instead the Nasserists talk with nostalgia about something which they believe can work at all times, as if it were a religion. Politics means the ability of ideologies to adjust to changes.



And yet, the party can still have a future because there is widespread sentiment in favour of national independence, social justice and the link between Egypt and the rest of the Arab world. The Nasserist package continues to be influential in this country.

Abdel-Moneim Said
Director of the Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies